

2017 العدد 24 - كانون الثاني/يناير Issue 24- January 2017

A Bimonthly Peer Reviewed Journal of Political Science and International Relations

دورية محكّمة تُعنى بالعلوم السياسية والعلاقات الدولية

العدد 24 - كانون الثاني / يناير 2017 Issue 24- January 2017



Special Section		ملف
Armies, Politics and Democratic Transition	5	الجيوشوالسياسة والانتقال الديمقراطي
Abdelfattah Mady		عبد الفتاع ماضي
Armies and Democratic Transition:	7	 الجيوش والانتقال الديمقراطى:
How do Military Governments Relinquish power?		 كيف تخرج الجيوش من السلطة؟
Tahar Saoud		and well-li
lanar Saoud		الطاهر سعود
The Algerian Military in the Midst of Transition	29	أدوار الجيش في مراحل الانتقال في الجزائر
Hassan El Haj Ali		حسن الحاج علي أحمد
Military Coup as Political Transition:	52	الانقلاب العسكري بمنزلة عملية سياسية:
Army and Political Authority in Sudan		الجيش والسلطة في السودان
Mohamad Saadi		يعمد سعدي
The Possibilities and the Challenges of	63	إمكانيات إصلاح مؤسسة الجيش
Reform within the Military Institutions in the		ورهاناته في العالم العربي: دراسة أولية مقارنة
Arab World: Preliminary comparison study		
Zoltan Barani		زولتان بارانى
	0-	•
Armed Forces and Political Transitions	81	القوات المسلحة وعمليات الانتقال السياسي

Article	95	دراسة
Marwan Kabalan President Trump's Worldviews and the Post-Second World War International Order: a Revolution or a Watered Down Version of Jacksonian Foreign Policy?	97	مروان قبلان أطروحات إدارة ترمب ونظام ما بعد الحرب العالمية الثانية:"انقلاب" في السياسة الخارجية أم نسخة باهتة من الجاكسونية؟
Arab Opinion Index	113	المؤشر العربي
Public Opinion Polling Unit Trends in Arab Public Opinion in 2016: Findings from the Arab Opinion Index	115	وحدة استطلاع الرأي العام اتجاهات الرأي العام في المنطقة العربية حسب نتائج المؤشر العربي لعام 2016
Documentation	131	التوثيق
Milestones in Democratic Transition in Arab World 1/11/2016 - 31/12/2016	133	أهم محطات التحول الديمقراطي في الوطن العربي في المدة 2016/11/1 - 2016/12/31
Palestine Over Two Months 1/11/2016 - 31/12/2016	138	الوقائعالفلسطينية في المدة 2016/11/1 - 2016/12/31
Book Reviews	143	مراجعات وعروض كتب
Mahmoud Abdalel "How Armies Respond to Revolutions and Why" by Zoltan Barani	145	محمود عبد العال "كيف تستجيب الجيوش للثورات؟ ولماذا؟" لزولتان باراني
Ibrahim Kadouni "Who Rules the World?"by Noam Chomsky	151	إبراهيم قعدوني "من يحكم العالم؟" لنعوم تشومسكي
Kamel Terchi "What is Politics?" by Hannah Arendt	157	<mark>كمال طيرشي</mark> "ما السياسة؟" لحنة أرندت



المركز العربي للأبحـاث ودراسة السيـاسات Arab Center for Research & Policy Studies

The Arab Center for Research and Policy Studies (ACRPS) is an independent research institute for the study of the social sciences and humanities, with particular emphasis on the applied social sciences.

The ACRPS strives to foster communication between Arab intellectuals and specialists in the social sciences and humanities, establish synergies between these two groups, unify their priorities, and build a network of Arab and international research centers.

In its commitment to the Arab world's causes, the ACRPS is based on the premise that progress necessitates the advancement of society and human development and the interaction with other cultures, while respecting historical contexts, culture, and language, and in keeping with Arab culture and identity.

To this end, the Center seeks to examine the key issues afflicting the Arab world, governments, and communities; to analyze social, economic, and cultural policies; and to provide rational political analysis on the region. Key to the Center's concerns are issues of citizenship and identity, fragmentation and unity, sovereignty and dependence, scientific and technological stagnation, community development, and cooperation among Arab countries. The ACRPS also explores the Arab world's political and economic relations with its neighbors in Asia and Africa, and the Arab world's interaction with influential US, European, and Asian policies in all their economic, political, and communication aspects.

The Center's focus on the applied social sciences does not detract from the critical analysis of social theories, political thought, and history; rather, this focus allows an exploration and questioning of how such theories and ideas have directly projected themselves on academic and political discourse and guided the current discourse and focus on the Arab world.

The ACRPS regularly engages in timely research, studies, and reports, and manages several specialized programs, conferences, workshops, training sessions, and seminars that target specialists and the general public. The Center publishes in both Arabic and English, ensuring its work is accessible to both Arab and non-Arab readers.

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات هو مؤسسة بحثية فكرية مستقلة للعلوم الاجتماعية والتاريخية وبخاصة في جوانبها التطبيقية.

يسعى المركز من خلال نشاطه العلمي البحثي إلى خلق تواصل بين المثقفين والمتخصصين العرب في العلوم الاجتماعية والإنسانية بشكل عام، وبينهم وبين قضايا مجتمعاتهم وأمتهم وبينهم وبين المراكز الفكرية والبحثية العربية والعالمية في عملية البحث والنقد وتطوير الأدوات المعرفية والمفاهيم وآليات التراكم المعرفي، كما يسعى المركز إلى بلورة قضايا المجتمعات العربية التي تتطلب المزيد من الأبحاث والمعالجات، وإلى التأثير في الحيز العام. المركز هو مؤسسة علمية، وهو أيضًا مؤسسة ملتزمة بقضايا الأمة العربية وبالعمل لرقيها وتطورها، وهو ينطلق من كون التطور لا يتناقض والثقافة والهوية العربية، ليس هذا فحسب، بل ينطلق المركز أيضًا من أن التطور غير ممكن إلّا كرقى مجتمع بعينه، وكتطور لجميع فئات المجتمع، في ظروفه التاريخية وفي سياق ثقافته وبلغته، ومن خلال تفاعله مع الثقافات الأخرى. يعنى المركز بتشخيص وتحليل الأوضاع في العالم العربي، دولًا ومجتمعات وبتحليل السياسات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وبالتحليل السياسي بالمعنى المألوف أبضًا، وبطرح التحديات التي تواجه الأمة على مستوى المواطنة والهوية والتجزئة والوحدة، والسيادة والتبعية والركود العلمي والتكنولوجي، وتنمية المجتمعات والدول العربية والتعاون بينها، وقضايا الوطن العربي بشكل عام من زاوية نظر عربية.

ويعنى المركز العربي أيضًا بدراسة علاقات العالم العربي ومجتمعاته مع محيطه المباشر في آسيا وأفريقيا، ومع السياسات الأميركية والأوروبية والآسيوية المؤثرة فيه، بجميع أوجهها السياسية والاقتصادية والإعلامية.

لا يشكل اهتمام المركز بالجوانب التطبيقية للعلوم الاجتماعية، مثل علم الاجتماع والاقتصاد والدراسات الثقافية والعلوم السياسية حاجرًا أمام الاهتمام بالقضايا والمسائل النظرية، فهو يعنى كذلك بالنظريات الاجتماعية والفكر السياسي عناية تحليلية ونقدية، وخاصةً بإسقاطاتها المباشرة على الخطاب الأكاديمي والسياسي الموجه للدراسات المختصة بالمنطقة العربية ومحيطها.

ينتج المركز أبحاثاً ودراسات وتقارير، ويدير عدة برامج مختصة، ويعقد مؤتمرات وورش عمل وتدريب وندوات موجهة للمختصين، وللرأي العام العربي أيضًا، وينشر جميع إصداراته باللغتين العربية والإنكليزية ليتسنى للباحثين من غير العرب الاطلاع عليها.

ملف

الجيوش والسياسة والانتقال الديمقراطي Special Section

Armies, Politics and Democratic Transition





عبد الفتاح ماضى | Abdelfattah Mady

الجيوش والانتقال الديمقراطي: كيف تخرج الجيوش من السلطة؟

Armies and Democratic Transition: How do Military Governments Relinquish power?

تهتم هذه الدراسة بالإجابة عن سؤال رئيس: متى يضطر العسكريون إلى الخروج من السلطة وتحت أي ظرف؟ وأوضحت أن هناك كثيرًا من الدروس التي أظهرتها الحالات المختلفة، وأهمها أن العسكريين لا يخرجون من السلطة من تلقاء أنفسهم وإنما يُدفعون المختلفة، وأهمها أن العسكريين لا يخرجون من السلطة من تلقاء أنفسهم وإنما يُدفعون إلى ذلك دفعًا، إما لاقتناعهم بأن الحكم المدني سيضمن مصالحهم، أو خوفًا من تعرّضهم للمحاسبة والعقاب. ولا يدفعهم إلى الخروج في معظم الحالات إلا ظهور إجماع وطني واسع، أو كتلة ديمقراطية معارضة، متفقة على هدف إستراتيجي محدد هو إخراج العسكريين من السلطة ضمن مشروع سياسي واضح ومعلن. ويغيّر هذا الإجماع أو التكتل ميزان القوة القائم لمصلحة قوى التغيير، فضلًا عن أنه يُساهم في تحييد الدعم الخارجي للعسكريين على اعتبار أنّ هناك قوى مدنية ديمقراطية بديلة قادرة على حكم البلاد.

كلمات مفتاحيــة: الحكومات العسكرية، التحـول الديمقراطـي، الكتلـة الديمقراطية، الاتفاق الوطنى، الإجماع الوطنى، الحكم المدنى.

This study investigates the circumstances under which military governments leave power. It shows that there is no single path to get the military out of power, as there are no general rules for all cases. Nevertheless, several lessons are learned of which the most important is that military officers never relinquish power on their own. Rather, they are usually forced to leave it. In most cases, forcing the military to hand over authority requires a democratic opposition bloc that reaches a national consensus and agrees on a clear political strategy with an explicit goal. This will get the military out of power and establish a civilian government. A consensus or democratic bloc enables reformist democrats to change the balance of power for the benefit of democratic transition.

Keywords: Military government, democratization, democratic bloc, national pact, consensus, civilian government.

^{*} أستاذ العلوم السياسية، جامعة الإسكندرية، مصر

مقدمة

ظهرت جيوش ما بعد الاستقلال في سياقات مختلفة عن سياق نشأة الجيوش الأوروبية في ما اصطلح على تسميته "العالم الثالث". فبعد الحرب العالمية الثانية، صارت جيوش الدول الحديثة النشأة، هي القوة الدافعة للوحدة والسيطرة والتحديث، وأضحت لكثير منها مذهبًا جديدًا، أطلق عليه عالم السياسة الأميركي ألفريد ستيبان المهنية الجديدة؛ فقد قامت الجيوش بمهمات أخرى غير المهمات العسكرية، كبناء الدولة الوطنية، وتحقيق التنمية، وقد جرى هذا بمساعدة أميركية عسكرية في كثير من الأحيان (11). ولهذا، سرعان ما ظهر مذهب للأمن القومي لجيوش العالم الثالث يدمج بين التدخل العسكري في السياسة، والانخراط في حروب داخلية، لا سيما ضد ما أطلق عليهم "المتمردون"، وكان معظمهم من اليسار، بجانب القيام أطلق عليهم "المتمردون"، وكان معظمهم من اليسار، بجانب القيام أطلق عليهم "المتمردون"، وكان معظمهم من اليسار، بجانب القيام أطلق عليهم "المتمردون"، وكان معظمهم من اليسار، بجانب القيام

وفي الستينيّات والسبعينيّات من القرن العشرين، اقترن ما سبق بظهور نُظُم حكم أغلقت المجال السياسي، واستهدفت كل المعارضين السياسيين من الاتجاهات كافة، وعسكرة قطاعات كبيرة من المجتمع⁽³⁾. وفي الثمانينيات والتسعينيات تراجعت هذه الأنظمة ضمن ما اصطلح على تسميته الموجة الثالثة للتحول الديمقراطي. وكان موقف الجيوش من الديمقراطية عاملًا من العوامل الحاسمة لنجاح موجات التحول تلك أو فشلها، وما صحبها من تحديات، لا سيما في الدول التي شهدت أدوارًا سياسية للعسكريين، بطريقة ماشة أو غير ماشرة.

اكتسبت مواقف الجيوش أهميةً خاصةً من حركات التغيير في الدول العربية بعد ثورات 2011، فقد شهدت المنطقة أوضاعًا متباينة (اصطفاف الجيش مع التحول في تونس، وانقلابه على

المسار الديمقراطي في مصر، وانقسامه في اليمن وسورية، وتحلله في ليبيا). وتزامن هذا مع عوامل جيوستراتيجية مهمة، أهمها العلاقات الخارجية لجيوش المنطقة مع القوى الكبرى، وانخراط المنطقة في ما يعرف بالحرب على الإرهاب، إلى جانب استهداف الدول العربية من طرف قوى إقليمية ودولية أخرى، وتبعية المنطقة عسكريًا للخارج. وتظل الإشكالية ذات الصلة في المنطقة العربية، هي معالجة موقف الجيوش من الانتقال إلى الديمقراطية وضمان تحقيق هدفين؛ الأول: بناء دولة القانون والمؤسسات الديمقراطية الحديثة. والثاني: سيادة المؤسسات السياسية المدنية الديمقراطية على الجيوش، مع الحفاظ على وحدة هذه الجيوش، وفي الوقت نفسه تقويتها ورفع درحة حاهزيتها.

ولا شك في أن دراسة تجارب الحالات الأخرى التي شهدت إخراج العسكريين من السلطة واستقراءها، ثم معالجة العلاقات المدنية - العسكرية للحد من نفوذ العسكريين في السياسة أو إنهائه يُساهم في تراكم الوعي والخبرة في دولنا العربية، وبخاصة تلك التي تؤدي فيها المؤسسات العسكرية والأمنية أدوارًا محورية في ترسيخ نظم الاستبداد. إنّ الهدف هنا ليس مجرد استخلاص القواعد العامة من تجارب الآخرين، وإنما أيضًا فهم السياقات الهيكلية واستيعابها، أو شروط التغيير ومتطلباته، التي تهيئ المجال السياسي لنمو قوى التغيير في المجتمع، التي من دونها لا يمكن تصور خروج، أو إخراج، العسكريين من السلطة ومعالجة نفوذهم في السياسة بعد ذلك.

واستنادًا إلى ما تقدم، تهتم هذه الدراسة بالإجابة عن سؤال بحثي محوري بهدف فهم متطلبات التغيير واشتراطاته والانتقال من حكم العسكريين إلى الحكم الديمقراطي المدني، واستخراج الدروس المستفادة، وخلاصات عمليات الانتقال الناجحة. وهذا السؤال هو: متى يخرج العسكريون من السلطة؟ بمعنى متى، وتحت أي ظرف يضطر العسكريون إلى الخروج من السلطة؟ وما هي العوامل المهيئة لقبولهم الحكم المدنى الديمقراطي؟

ومن المهم أن نشير هنا إلى أن خروج العسكريين من السلطة، لا يعني انتهاء دورهم في السياسة، ولا يعني أيضًا استقرار النظام المدني الديمقراطي الوليد؛ فالمخاطر تظلّ قائمة، سواءً أكانت على شكل انقلابات عسكرية أو بقيام ديمقراطيّات ضعيفة وفاشلة أو غير ذلك. إن النجاح في إخراج العسكريين من السلطة يمثّل مرحلة واحدة في عملية ممتدّة، وهو يتطلب مراحل أخرى، بهدف ترسيخ النظام الديمقراطي الوليد، ومعالجة العلاقات المدنية - العسكرية، وتحقيق السيطرة المدنية للمؤسسات المدنية المنتخبة على المؤسسات غير المنتخبة كافة، وعلى رأسها المؤسسات العسكرية والأمنية، وضمان

¹ Alfred Stepan, "New Professionalism of Internal Warfare and Military Role Expansion," in Abraham F. Lowenthal and John Samuel Fitch, *Armies and Politics in Latin America* (New York: Holmes & Meier, 1986), p. 138.

² Kees Koonings, "Political Armies, Security Forces and Democratic Consolidation in Latin America," in *Governing Insecurity: Democratic Control of Military and Security Establishments in Transitional Democracies* (London: Zed Books, 2003), pp. 126 - 127.

³ Philip J. O'Brien and Paul Anthony Cammack (eds.), Generals in Retreat: The Crisis of Military Rule in Latin America (Manchester: Manchester University Press, 1985), pp.1-31, 184-201; Philippe C. Schmitter, Military Rule in Latin America: Functions, Consequences and Perspectives (Virginia: SAGE Publications, 1973), pp.1-56, 58-116; Luis Roniger and Mario Sznajder, The Legacy of Human-Rights Violations in the Southern Cone: Argentina, Chile, and Uruguay (Oxford: Oxford University Press, 1999), pp. 7 - 50.

وحدة المؤسسات العسكرية، وتعزيزها وتقويتها مهنيًا لتقوم بأدوارها الأصلية جنبًا إلى جنب مع بقية مؤسسات الدولة السياسية، وغير السياسية، طبقًا للقانون ومعايير الرقابة والشفافية والمحاسبة.

وتطرح الدراسة، إلى جانب السؤال الحالي، سؤالين آخرين؛ السؤال الأول، يهتم بكيفية خروج العسكريّين من السياسة تدريجيًّا؟ أو بكيفية خضوع هؤلاء للرقابة المدنية السياسية بعد خروجهم (أو إخراجهم) من السلطة؟ وما يرتبط بهذا من أسئلة فرعية، منها؛ متى يتم الشروع في معالجة العلاقات المدنية - العسكرية؟ ومن يقوم بهذه المهمة؟ وما الإستراتيجيات والآليات المستخدمة في هذه العملية؟ وكيف يمكن معالجة مقاومة العسكريين لها؟ إن اختيارات قادة التحول الديمقراطي والنخب السياسية المدنية مهمة للغاية، وسقوط الدكتاتوريات لا يعني مجيء الديمقراطيات⁽⁴⁾. أما السؤال الثاني، فيتناول بالبحث عددًا من الحالات العربية، مع مراعاة خصوصيات فيتناول بالبحث عددًا من الحالات العربية، مع مراعاة خصوصيات إضافة إلى ذلك، عدم تجاهل تجارب الشعوب الأخرى التي تتشابه أوضاعها جزئيًا مع أوضاع الدول العربية.

تعتمد منهجيّة هذه الدراسة على مدخلين أساسيين، الأول: مدخل تغيير نظم الحكم الذي يهتم بدور الفاعلين. ومن خلاله تجري دراسة مواقف الفاعلين الرئيسين أثناء عملية التحول الديمقراطي واختياراتهم، وأثر هذه المواقف والاختيارات في عملية التحول خلال إدارة المراحل الانتقالية، مع الأخذ في الاعتبار تأثير محددات السياق العام الداخلي والخارجي في تلك الاختيارات والمواقف. إن اختيارات الفاعلين السياسيين لا تعمل في فراغ، كما أن المحدّدات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والخارجية ليست عوامل حتميّة لا أثر لعامل الإرادة فيها. ويمكننا عبر هذا المدخل تتبع التطور السياسي وديناميات التفاعلات الداخلية والظروف المحلية والخارجية في حالاتٍ متعدّدة، وكذا تحليل مواقف الفاعلين السياسين واختياراتهم وتحركاتهم التي ساهمت في إضعاف الحكم العسكري وزعزعة شرعية حكمه، وتقوية المنادين بالحكم المدني الديمقراطي من جهة، وساعدت من جهة أخرى في إعادة رسم العلاقات المدنية - العسكرية وتحقيق الرقابة المدنية السياسية على الجيوش لاحقًا.

أما المدخل الثاني فهو مدخل التحليل التاريخي المقارن، الذي يتتبع التطور التاريخي للظواهر والمخرجات الكبرى، ويحلل أثر البيئة،

بمختلف عواملها الداخلية والخارجية، لفهم الظواهر ومخرجاتها، إلى جانب القيام بمقارنات تاريخية لوحدات التحليل الكلية وعمليات التطور الاجتماعي عبر الزمان والمكان. سيمكننا هذا المدخل من فهم الظاهرة الكبرى، بسياقاتها الاجتماعية والسياسية، الداخلية والخارجية، التي هيأت المجال العام لميلاد قوى التغيير المناصرة للحكم الديقراطي في الحالات التي تعالجها الدراسة، ودراسة تفاعلات تلك القوى من أجل إنهاء سيطرة العسكريين بإخراجهم أولًا من السلطة، ثم بالتدافع معهم للحد من نفوذهم وإخضاعهم للمؤسسات المدنية في مرحلة لاحقة.

وتستخدم الدراسة أيضًا النظرة المقارنة؛ إذ ستقوم بمعالجة سؤال البحث في عدد من الحالات الدراسية، مع التركيز على الحالات التي نجحت في تحقيق الانتقال إلى الديمقراطية، وتحقيق التحول الديمقراطي وإنجاز الرقابة المدنية السياسية على المؤسسات العسكرية في منطقتين رئيستين، هما أميركا اللاتينية وآسيا، فضلًا عن حالتي إسبانيا وجنوب أفريقيا. وهناك معياران أساسيان في اختيار حالات الدراسة، الأول: هو تحقيق الدول المختارة قدرًا من النجاح في تحقيق الهدفين، أي إخراج العسكريين من السلطة ثم معالجة دورهم في السياسة، وتحقيق الرقابة المدنية السياسية على الجيوش. والهدف هنا معرفة كيف تم هذا وتحت أي ظروف. أما المعيار الثاني فهو تعدد أنماط تدخل العسكريين في السلطة والسياسة؛ ففي أميركا اللاتينية كان العنصر الغالب هو حكم المؤسسات العسكرية وتعدد الانقلابات العسكرية، بينما كان تدخل العسكريين في بعض الدول الآسيوية يجرى على يد مجموعة من الجنرالات. أما في الحالة الإسبانية فسيطر الحاكم الشمولي العسكري على الدولة والمجتمع والجيش، وفي جنوب أفريقيا كان نظام ما قبل الانتقال عنصريًا، وكانت هناك مقاومة مسلحة ضده.

على الرغم من تعدد هذه الأناط واختلاف السياقات، فقد نجح قادة الانتقال في ظل سياقات هيكلية معينة وعبر مواقف وقرارات محددة، في إنجاز الهدفين. وهذا أمر مهم لفهم شروط إنتاج التغيير من جهة، واستخراج القواعد العامة والعبر والدروس من جهة أخرى، لا سيما في ضوء اعتبار بعضهم في منطقتنا العربية أن الحالات العربية فريدة ولن يجدي معها أي حديث عن الإصلاح أو التغيير. لقد كانت الأوضاع في كثير من حالات الدراسة لا تقل صعوبة عن حالات دولنا العربية اليوم، وما حدث التغيير هناك إلا عندما تهيأت شروطه وولدت قوى تدافع عنه وتعمل من أجله.

ولتحقيق هدف الدراسة، تم تقسيمها إلى أربعة أجزاء؛ يتناول أوّلها إدراك العسكريين صعوبة استمرارهم في الحكم، ومن ثُمّ شروعهم

 ⁴ حسب قول وزير الدفاع الإسباني الأسبق ومهندس معالجة العلاقات المدنية - العسكرية هناك بعد الانتقال، انظر:

Narcís Serra, *The Military Transition: Democratic Reform of the Armed Forces* (Cambridge: Cambridge University Press, 2010), p. 10.

في الانتقال إلى الدمقراطية. ويهتم الثاني بالانتقال من خلال الاتفاق الوطنى بين أنصار الدمقراطية وخصومها السابقين. أما الثالث، فيتناول كيفية خروج العسكريين من السلطة في أعقاب النجاح أو الفشل في إدارة الاقتصاد. وينصبّ الاهتمام في الجزء الرابع على دور العوامل الخارجية في إخراج العسكريين من السلطة. غير أن تناول موضوع هذه الدراسة يتطلب أيضًا الوقوف باقتضاب على أمرين محوريين لهما علاقة مباشرة بالمفاهيم الرئيسة المستخدمة: الأول التمييز بين مفهومين أساسيين من مفاهيم تغيير أنظمة الحكم، هما "الانتقال إلى الديمقراطية" و"التحول الديمقراطي"، أمَّا الثاني فهو إيضاح موقع المؤسسات العسكرية والأمنية من المؤسسات السياسية في الدول المعاصرة.

1. التمييز بين مفهوم "الانتقال إلى الديمقراطية" ومفهوم "التحول الديمقراطى"(٥)

يعنى مصطلح "الانتقال إلى الدمقراطية" انتقال السلطة من الحكام المطلقين إلى حكومة ديمقراطية مدنية منتخبة؛ أي اجتياز المسافة الفاصلة بين نظم الحكم غير الديمقراطي ونظم الحكم الديمقراطي. ويتحقق هذا الانتقال غالبًا بعد انهيار النظام القديم (بطرق مختلفة كالتغيير من أعلى أو من أسفل أو بالتوافق)(6)، وتوافق القوى السياسية على اختيار النظام الديمقراطي الجديد بقيمه ومؤسساته وضوابطه وإجراءاته وضماناته المتعارف عليها. لا يتخلص النظام الديمقراطي الوليد، بمجرد نجاح الانتقال، من جميع المشكلات التي كانت قامَّة قبل الانتقال مثل ضعف الأحزاب السياسية، وانخفاض الوعى السياسي، ونفوذ المؤسسة العسكرية والأجهزة الأمنية(7).

إن "عملية التحول الديمقراطي" هي عملية ممتدة زمنيًا، ولها مراحل متعددة تختلف من دولة إلى أخرى، وقد تشمل عمليات

قواعد النظام الديمقراطي، أي الحالة التي يمكن القول معها، بقدر كبير من الثقة، إنّه لا خطر على النظام الديمقراطي من الأحزاب أو الجيش أو الجماهير أو الخارج. ويرتبط الترسيخ الديمقراطي عادة بمؤشرات مختلفة، أبرزها وجود إجماع معقول بين النخب والجماهير على الدمقراطية وقواعد اللعبة الدمقراطية، كمبدأ وليس كإجراء، واتساع المشاركة السياسية للناخبين في الانتخابات، واقتناع كل القوى السياسية الرئيسة بأنّه لا بديل من العملية الدمقراطية لتسوية الصراعات السياسية والتداول على السلطة، وعدم وجود مؤسسة أو جهة غير منتخبة (كالمؤسسة العسكرية أو الدينية) تدّعى لنفسها حق الاعتراض على قرارات صناع القرار المنتخبين وسياساتهم، وشيوع الثقافة الدمقراطية وسط الشعب، وغير ذلك(8).

مرتدة تعمل في الاتجاه العكسي، وتنتهى في حالة النجاح إلى ترسيخ

وتختلف عملية "ترسيخ الديمقراطية" عن استقرار النظام، فقد يستقر النظام من دون أن يجرى ترسيخ الديمقراطية، كما في روسيا وأوكرانيا وفنزويلا، وقد لا يقترن ترسيخ الديمقراطية بالاستقرار، فقد يقوم نظام يوصف بأنه "ديمقراطي" عند البعض أو "ديمقراطي إثني" عند آخرين للإشارة إلى أن الديمقراطية تطبق مع فئة واحدة من الشعب مع استبعاد فئات أخرى كما في جنوب أفريقيا تحت الحكم العنصري، والكيان الإسرائيلي الكولونيالي منذ نشأته وحتى اليوم⁽⁹⁾.

2. موقع المؤسسات السياسية والأمنية من المؤسسات السياسية في الدولة المعاصرة

تقوم العلاقة بين المؤسسات العسكرية والأمنية والمؤسسات السياسية المنتخبة في الدولة الديمقراطية المعاصرة على أساس خضوع الأولى للثانية؛ فالشعب صاحب السيادة ومصدر السلطة، هو الذي ينتخب المؤسسات السياسية التي تقوم بدورها بإنشاء مؤسسات وهيئات الدولة غير السياسية وغير المنتخبة كافة، ومراقبتها، ومحاسبتها بطرق تختلف باختلاف طبيعة النظام السياسي ذاته. وأبرز المؤسسات غير السياسية وغير المنتخبة - كما يوضحها الرسم - هي المؤسسات العسكرية والأمنية والمخابراتية والمؤسسة القضائية وجميع الأجهزة

⁵ المفاهيم الإنكليزية الأقرب للمفاهيم المشار إليها هنا هي: الانتقال إلى الديمقراطية democratic transition، والتحول الديمقراطي democratic transformation، والترسيخ الديمقراطي democratic consolidation. انظر:

Ronald A. Francisco, The Politics of Regime Transitions (Boulder: Westview, 2000), pp. 65-69; George Sørensen, Democracy and Democratization: Process and Prospects in a Changing World, 3rd edn. (Boulder: Westview Press, 2008), pp. 13 - 15.

⁶ انظر: عبد الفتاح ماضي، "مداخل الانتقال إلى نظم حكم ديمقراطي"، في: على خليفة الكوارى وعبد الفتاح ماضي (محرران)، لماذا انتقل الآخرون وتأخر العرب؟ دراسة مقارنة (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2009)، ص 31 - 81.

⁷ انظر: عبد الفتاح ماضي، "العلاقات المدنية - العسكرية والجيوش والتحول الديمقراطي"، مقدمة في مؤمّر "تحولات الديمقراطية في العالم العربي"، مركز عصام فارس للشؤون اللبنانية، بيروت، 28 حزيران/ يونيو 2012. في:

⁸ المرجع نفسه.

⁹ انظر في شأن النظام القائم في دولة الاحتلال الإسرائيلي: عبد الفتاح ماضي، الدين والسياسة في إسرائيل: دراسة في الأحزاب والجماعات الدينية في إسرائيل ودروها في الحياة السياسية (القاهرة: مكتبة مدبولي، 1999)، القسم الأول، ص 22 - 155.

Dean McHenry Jr. & Abdel-Fattah Mady, "A Critique of Quantitative Measures of the Degree of Democracy in Israel," Democratization, vol. 13, no. 2 (April 2006), pp. 257 - 282.



الرقابية والجهاز الإداري للدولة. وهذه الدول لم تصل إلى هذا الوضع إلا بعد مواجهة تحديات ضخمة، وفي ظل تحول تاريخي ممتد انتهى إلى إقامة نظم حكم ديمقراطية.

رسم توضيحي: موقع المؤسسات العسكرية من المؤسسات السياسية

صاحب السيادة ومصدر السلطة	الشعب
المؤسستان السياسيتان المنتخبتان من الشعب	سلطة التشريع
مؤسسات وهيئات دولة غير سياسسة وغير منتجة تخضع لرقابة المؤسسات المنتجة	الجهاز القضاء الرقابية الرقابية الرقابية الإداري الجهاز الرقابية الرقابية الإداري المنابقة الإداري الرقابية الإداري المنابقة الإداري الرقابية المنابقة المن

أما في دول ما عرف بالعالم الثالث، فقد انتشرت ظاهرة الانقلابات العسكرية السافرة أو المسترة، ونشأت ظاهرة الحكومات العسكرية وتجاوز الجيوش لوظيفتها العسكرية إلى القيام بأدوار سياسية واقتصادية وأمنية. وتتمثل الصفة الرئيسة لأى حكم عسكرى، باختصار شديد، في تحكم مجموعة من العسكريين في مفاصل الدولة أمنيًا وسياسيًا واقتصاديًا، إمّا بشكل مباشر، أو من وراء ستار، مع وجود واجهات شكلية (رئيس وبرلمان منتخبان لكن بصلاحيات مقيّدة)، وضعف مبدأ حكم القانون ودولة المؤسسات. وتحتكر هذه المجموعة أدوات القوة في المجتمع وتمارس الهيمنة على المجتمع حسب مفهومي "القوة" و"الهيمنة" التي تحدث عنهما كل من ماكس فيرر وأنطونيو غرامشي. وقد انتشرت في أميركا اللاتينية ظاهرة الحكم العسكري أو حكم المؤسسات العسكرية أو المجالس العسكرية الجماعية Military junta. أما في بعض الدول العربية والآسيوية والأفريقية فقد كان الشكل الأكثر شيوعًا هو سيطرة فرد عسكرى واحد، أو مجموعة من الجنرالات، على المشهد والانفراد بالسلطة (10). وعادة ما تحصل الحكومات العسكرية على دعم قوى خارجية، ولأميركا على وجه الخصوص تاريخ طويل في دعم حكم العسكريين

بشكل مباشر أو مستتر، بحجة احتواء الشيوعية (كما حدث في أميركا اللاتينية) أو ما يسمى حركات الإسلام السياسي (كما يحدث اليوم في العالمين العربي والإسلامي)(11).

وينصب الاهتهام هنا على طرق انتقال السلطة من العسكريين إلى الحكم المدني الديمقراطي، كما أوضحتها التجارب الناجحة في العقود الأربعة الماضية. فقد تنوعت هذه الطرق باختلاف الظروف والأوضاع التي هيأت لهذا الخروج (12). فهناك نظم انقسمت فيها الجيوش حول مسألة الديمقراطية والحكم المدني بين فريق يريد الإبقاء على الحكم العسكري وآخر يود إعادة السلطة إلى المدنيين مع ضمان مصالح المؤسسة كما في البرازيل. وهناك حالات اضطر فيها العسكريون إلى ترك السلطة بعد هزيمتهم العسكرية كما حدث في اليونان والأرجنتين. وهناك نظم أخرى لم يخرج منها العسكريون من السلطة إلا في أعقاب نضال سياسي ممتد أو تظاهرات شعبية قوية، كما حدث في كوريا الجنوبية وأندونيسيا وتشيلي وغيرها.

وفي معظم حالات الانتقال الناجحة خرج العسكريون من السلطة وظل نفوذهم السياسي، ليجري - على مدى زمني ممتد - تقليص هذا الدور، الذي أدّى في النهاية إلى تقوية الدولة والديمقراطية والجيش معًا. وفي دول أخرى انقسمت الجيوش واندلعت حروب أهلية انتهت عادة إلى إضعاف كل الأطراف وانقسام الدولة ذاتها في بعض الأحيان كما حدث في عدد من الدول الأفريقية (13).

وفي معظم الحالات لم تستطع القوى الديمقراطية إخراج العسكريين من السلطة والسياسة معًا بشكل حاسم وسريع لسبب أساسي هو أنه لا يمكن منازلة الجيوش عسكريًا، وعندما حاول المعارضون فعل هذا في الدول ذات الجيوش القوية، انتهى الأمر إلى عمليات استئصال

¹⁰ انظر في شأن العسكر والحكم في العالم العربي: نزيه الأيوبي، تضخيم الدولة العربية: السياسة والمجتمع في الشرق الأوسط، ترجمة أمجد حسين (بيروت: المنظمة العربية للترجمة ومكز دراسات الوحدة العربية، 2010)، ص 508-573؛ خلدون حسن النقيب، الدولة التسلطية في المشرق العربي المعاصر: دراسة بنائية مقارنة، ط 2 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1966)، ص 107-115؛ روجر أوين، الدولة والسلطة والسياسة في الشرق الأوسط، ترجمة عبد الوهاب علوب (القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، المشروع القومي للترجمة، 2000)، ص 245 - 271.

¹¹ هناك أعمال علمية كثيرة في مسألة الدعم الخارجي لأنظمة الحكم المطلق، منها على سبيل المثال:

Oisín Tansey, The International Politics of Authoritarian Rule (Oxford: Oxford University Press, 2016); William Blum, Killing Hope: US Military and CIA Interventions Since World War II (Monroe: Common Courage Press, 2008); Ken Connor and David Hebditch, How to Stage a Military Coup: From Planning to Execution (London: Skyhorse Publishing, 2009), pp. 6-7, 157-170; Stephen Kinzer, Overthrow: America's Century of Regime Change from Hawaii to Iraq (New York: Times books, 2007).

[:] ماضي، "مداخل الانتقال إلى نظم حكم ديمقراطي"، وكذلك:
Guillermo O'Donnell, Philippe C. Schmitter & Laurence Whitehead,
Transitions from Authoritarian Rule, vol. 1 - 4 (Baltimore: Johns Hopkins
University Press, 1986); Gerardo L. Munck & Carol Skalnik Leff, "Modes
of Transition and Democratization: South America and Eastern Europe in
Comparative Perspective," Comparative Politics, vol. 29, no. 3 (April 1997),
pp. 343 - 362.

¹³ ماضى، "العلاقات المدنية - العسكرية والجيوش والتحول الديمقراطي".

وقمع للمعارضين، كما فعلت عدة حكومات في الشرق الأوسط كان آخرها في الجزائر ومصر، حيث بقيت الدولة قائمة لكنها ظلت ضعيفة ومنهكة.

وفي واقع الأمر يعتمد الصراع حول الديمقراطية، كما كتب ستيبان، على قدرة النظام التسلطى على إدارة تحالفاته والإبقاء على قوته من جهة، وعلى قدرة المعارضة على التوحد وتقديم بديل من جهة أخرى (14)؛ أي تعتمد نتيجة هذا الصراع على ميزان القوة بين الفاعلين المتصارعين وعلى طبيعة التفاعلات بينهم (15).

ولهذا كانت المهمة الرئيسة في حالات الانتقال الديمقراطي السابقة خلال مرحلة الانتقال، في النظم التي كان الجيش فيها في السلطة أو كان يمارس نفوذًا كبيرًا فيها، هي التركيز على إخراج العسكريين من السلطة وتسليم السلطة إلى حكومة مدنية ديمقراطية منتخبة، على اعتبار أن تحقيق هذا الهدف المحوري سيمكن قوى التغيير ومؤسسات النظام الدمقراطي من تحقيق الأهداف الأخرى تباعًا وعلى أساس برنامج سياسي ممتد ومعد سلفًا. حدث الأمر سريعًا في اليونان عام 1974، لكنه استغرق بضعة سنين في دول أخرى كالبرتغال والأرجنتين وتشيلي والبرازيل وجنوب كوريا وغيرها. ويعتمد الأمر في معظم الحالات على عامل محوري هو ميلاد قوى التغيير واقتناعها فعلًا بنظام الحكم الديمقراطي بجميع مبادئه ومؤسساته وإجراءاته وضماناته، وظهور معارضة ديمقراطية تتفق على هدف إستراتيجي محوري، هو النضال ضد الحكم العسكري في كل المساحات المتاحة وبكل الطرق السلمية الممكنة، لزعزعة تحالفات النظام وتوفير بديل مدنى قادر على إدارة البلاد ضمن المبادئ والآليات الدمقرطية المتعارف عليها.

وقد أشارت تجارب دول عدة - سنعرض بعضها في سياق هذه الدراسة - إلى أن تهيئة الأرض لوجود هذا الشرط (ميلاد قوى التغيير الديمقراطي المتفقة على هدف إستراتيجي محدد) هي المقدمة الضرورية والشرط الأساسي لتهيئة البلاد لإخراج العسكريين من السلطة، وقد تمّ هذا عبر أربعة مسارات على الأقل، هي:

14 Alfred Stepan, Rethinking Military Politics: Brazil and the Southern Cone (New Jersey: Princeton University Press, 1988), p. 55.

أولا: إدراك العسكريين صعوبة استمرارهم فى السلطة

إن وجود قوى التغيير الديمقراطية المتفقة على هدف إستراتيجي محدد، ساهم بقوة في دفع العسكريين، أو فريق منهم، إلى إدراك أنه من الصعوبة الاستمرار في الحكم وأن الحكم العسكري قد يُضعف تماسك المؤسسة العسكرية ذاتها والثقة بها، ومن ثمّ قيامهم بترتيب خروجهم منه من أعلى، كما حدث في كثير من دول أميركا اللاتينية.

تعددت الأسباب وراء وصول هؤلاء إلى هذا الاقتناع، وكان أهمها نضال القوى السياسية والمجتمع المدنى ضد الحكم العسكري، وظهور تحالف أو تحالفات دمقراطية وقيامها بعملية التعبئة والحشد واستغلال المساحات المتاحة كافة، لتوسيع قاعدة المؤمنين بالحكم المدنى الديمقراطي، وتقليص دائرة المتحالفين مع العسكريين. ويتطلب هذا بدوره تقوية الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني، وامتلاكها إستراتيجية واضحة ومعلنة للتعامل مع الجيش⁽¹⁶⁾.

توجد دوافع أخرى لخروج العســكريين من الســلطة منها انتهاكات حقوق الإنسان، وانخراط بعض العسـكريين في قضايا فسـاد، والفشل في إقامة قاعدة شـعبية حقيقيــة، ومن ثمّ ضعف شـرعية حكمهم وتراجع حلفائهم

77

كما توجد دوافع أخرى لخروج العسكريين من السلطة منها انتهاكات حقوق الإنسان، وانخراط بعض العسكريين في قضايا فساد، والفشل في إقامة قاعدة شعبية حقيقية، ومن ثَمّ ضعف شرعية حكمهم وتراجع حلفائهم. وعادة ما اقترن إدراك العسكريين صعوبة استمرار الحكم العسكري بوصول قادة عسكريين إلى مناصب مؤثرة في النظام الحاكم، فضلًا عن الصراعات الداخلية بين العسكريين أنفسهم وانعكاس هذا الأمر على قدرات المؤسسة وجاهزيتها لمهماتها الأساسية.

ومثل عامل انتهاكات حقوق الإنسان والعنف الذي تعيش فيه الحكومات العسكرية بُعدًا مهمًّا، فهذا العنف الذي تعيش فيه هذه

¹⁵ Richard Snyder, "Paths out of Sultanistic Regimes: Combining Structural and Voluntarist Perspectives," in H.E. Chehabi and Juan J. Linz (eds.), Sultanistic Regimes (Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1998), pp. 49-81; Richard Snyder, "Explaining Transitions from Neopatrimonial Dictatorships," Comparative Politics, vol. 24, no. 4 (July 1992), pp.379-99.



الأنظمة يُقربها من نهايتها أيضًا. فلا يمكن للجيوش الاستمرار في الحكم اعتمادًا على القبضة الأمنية لفترات زمنية طويلة، لأن الشعوب لا تستسلم مهما تصاعدت حدة القمع، كما أن المجتمع الدولي قد يتخلي عن تغاضيه عن انتهاكات حقوق الإنسان، ويناصر التغيير متى ظهر بديل ديمقراطي يطمئن له بدرجة أو أخرى. فضلًا عن أن أي نظام قمعي عادةً ما يعرِّض أمن المنطقة التي ينتمي إليها لعدم الاستقرار؛ إذ تظهر حركات مسلحة تلجأ إلى العنف ضد النظام وضد الدول الداعمة له إقليميًا ودوليًا. مارست بعض الحركات اليسارية هذا الدور في بعض دول أميركا اللاتينية وأفريقيا، كما تمارسه الآن بعض الحركات التي تنسب إلى الإسلام.

البرازيل

تعد الحالة البرازيلية الحالة الأبرز هنا. فالبرازيل تبنت الملكية الدستورية البرلمانية على النمط الإنكليزي لعدة عقود بعد استقلالها عام 1822، ثم تحولت إلى النمط الرئاسي الأميركي لعدة عقود أخرى. لكنها وقعت تحت الحكم الدكتاتوري خلال الفترة 1930 - 1945، ثم عادت التعددية الحزبية حتى عام 1965 عندما استولى العسكريون على السلطة بشكل مباشر، وسط أزمة شرعية ومشكلات اقتصادية وسياسية حادة ودعم معنوى ومادى من الولايات المتحدة (٢٦). استند الحكم العسكري آنذاك على مفهوم متسع للأمن القومي، لا يشمل فحسب الدفاع الخارجي، وإنما أيضًا مواجهة التهديد الشيوعي والمتمردين المسلحين. هذا إلى جانب قيام الجيش بدور مهمٌّ في التنمية الاقتصادية، وقد تجاوز معدل النمو 11 في المئة في الفترة 1968 - 1973 مما ساهم في شرعنة الحكم العسكري(18). واستطاع الجيش أيضًا استغلال الانقسامات بين الأحزاب والمجتمع المدنى لإبقاء القيود على الحياة السياسية. لكن العسكريين انقسموا في شأن عودة الحكم المدنى بين متشددين يخشون عودة المدنيين وفتح ملف انتهاكات الجيش، وإصلاحيين يرون أن الوقت أصبح جاهزًا لعودة الحكم للمدنيين مع الحفاظ على مكانة الجيش.

بدأت عملية الانفتاح التدريجي الذي قاده الجناح الإصلاحي داخل الجيش عام 1973 في ظل سياق اجتماعي وعسكري غير مواتٍ لاستمرار الحكم العسكري، فقد ظهرت مخاوف الحكام العسكريين من تصاعد نفوذ سلطة الأجهزة الأمنية على حساب المؤسسة العسكرية، إضافة إلى حالة الركود التي أصابت البلاد بعد التقدم الاقتصادي الذي شهدته في الستينيّات، ثم أزمة النفط في السبعينيّات وأثرها في الاقتصاد الذي راح يعتمد على وصفات في السبعينيّات وأثرها في الاقتصاد الذي راح يعتمد على وصفات ثم الوقوع في أزمات أخرى مع ملاك الأراضي الأثرياء في الشمال ومع الكنيسة الكاثوليكية (١٩). ومن العوامل المهمة أيضًا فشل ومع الكنيسة الكاثوليكية (١٩). ومن العوامل المهمة أيضًا فشل بعد أن تغير السياق الدولي وانتقلت دول مجاورة إلى الديمقراطية، وارتفع ثمن تدخل العسكريين المتشددين لمنع الانتقال حسب قانون روبرت دال عن التكلفة (١٥٠).

كان إيمان الجناح الإصلاحي بالديمقراطية داخل الحكم ووصوله إلى السلطة عاملًا حاسمًا في بدء عملية الانتقال ونجاحها. وكان على الإصلاحيين -عند وصولهم إلى السلطة - مواجهة العسكريين المحافظين الذين حاولوا إيقاف عملية الانتقال بكل الطرق الممكنة، حتى أنّ الرئيس العسكري إرنستو غيزيل Ernesto Geisel وصف نفسه بـ "دكتاتور الديمقراطية" في مواجهته للعسكريين الكن المباراة لم تكن صفرية بين الطرفين، إذ كان على الإصلاحيين تقديم بعض التنازلات، ويرى كثير من الباحثين أن الانتقال في البرازيل اتسم بإستراتيجية قوامها: "خطوتان للأمام وخطوة للخلف" (22).

كان سلوك قوى المعارضة مهمًّا للغاية، فقد دفعت انتخابات تشرين الثاني/ نوفمبر 1974 أحزاب المعارضة إلى التكتل في حزبٍ سياسيًّ جديدٍ، هو الحركة الديمقراطية البرازيلية The عبر Brazilian Democratic Movement, MDB، وهو تكتل عابر للأيديولوجيات وضم تيارات سياسية مختلفة من اليمين والوسط

¹⁹ Graeme Gill, *The Dynamics of Democratization: Elites, Civil Society and the Transition Process* (Palgrave Macmillan, 2000), pp.136-141.

²⁰ حسب أستاذ العلوم السياسية الأميركي روبرت دال، "عندما تتجاوز تكلفة القمع (قمع المعارضين) تكلفة التسامح معهم، تزداد فرص التحول إلى نظام حكم تعددي (أي ترتفع احتمالات نجاح الانتقال إلى الديمقراطية)"، انظر:

Robert A. Dahl, *Polyarchy: Participation and Opposition* (Yale: Yale University Press, 1972), p. 15.

²¹ Samuel P. Huntington, *The Third Wave: Democratization in the Late 20th Century* (Oklahoma: University of Oklahoma Press, 1993), p. 137.

²² Ibid. p. 141.

¹⁷ اعتمدنا في بعض الأجزاء هنا على ما سبق أن كتبناه، انظر: ماضي، "مداخل الانتقال إلى نظم حكم دڥقراطي"، ص 53 - 57. وانظر أيضًا:

Celso Castro, "The Army as a Modernizing Actor in Brazil," in Patricio Silva, The Soldier and the State in South America: Essays in Civil-military Relations (London: Pagrave& Patricio Palgrave Publishers Ltd., 2001), pp. 53-71; C. Arceneaux, Bounded Missions: Military Regimes and Democratization in the Southern Cone and Brazil (Pennsylvania: The Pennsylvania State University Press, 2001), pp.143-150; Edward Gibson, "Nine Cases of the Breakdown of Democracy," in Robert Pastor, Democracy in the Americas: Stopping the Pendulum (New York: Holmes & Meier, 1989), p. 182.

¹⁸ Scott D. Tolbesfon, Civil-Military Relations in Brazil: The Myth of Tutelary Demcoracy, Draft (Calhoun: The National Postgraduate School Institutional Archive, 1995), p. 3.

السلبية التي ستعود على الجيش إذا استمر الحال على ما هو عليه. وبعد مفاوضات مطوّلة بين الحكومة والمعارضة اجتمع أعضاء المجمع الانتخابي واختاروا مرشّحًا معتدلًا من المعارضة هو تانكريدو نيفيز Tancredo Neves، وهو المرشح الذي لم يوحّد المعارضة فقط، نيفيز Tancredo Neves، وهو المرشح الذي لم يوحّد المعارضة فقط، وإنما جذب أنصارًا من داخل النظام. غير أن المرشح توفي قبل تتويجه، فتم اختيار نائبه خوسيه سارني José Sarney الذي ظل في الحكم في الفترة 1985-1990 وبهذا انتهى الانفتاح بعد أكثر من عقد من الزمان بانتقال السلطة من الجيش، إلى رئيس مدني، مع العفاظ على كل مصالح المؤسّستين العسكرية والأمنية، وأهمها عدم فتح ملف انتهاكات حقوق الإنسان (28)، واستمرار الصناعات العسكرية، والإبقاء على الصناعات التي لها علاقة بالأمن القومي، لا سيما في قطاع الاتصالات والمعلومات، في يد الجيش. وقد ساهم تماسك الجيش الداخلي (29)، بجانب تراجع شرعيته نتيجة قضايا الفساد، في الجيش الداخلي (190)، بجانب تراجع شرعيته نتيجة قضايا الفساد، في الربقاء على امتيازات الجيش بعد الانتقال.

أثبتت الحالة البرازيلية أن الانتقال ممكن على يد العسكريين أنفسهم إذا كانت لديهم رغبة حقيقية، وإذا توافرت خارطة طريق محددة، تتّجه فعلًا نحو الانتقال، وإذا استطاعت المعارضة الاستفادة من تراجع العسكريّين. وقد لخص عالم الاجتماع والسياسي البرازيلي ورئيس البلاد فرناندو كاردوسو في الفترة 1995 - 2003 الدروس الأهم لهذه التجربة. وحسب ما جاء في لقاء معه، فقد كان من أهم عوامل نجاح التجربة، ظروف الحرب الباردة خارجيًا. أمّا داخليًا فقد مّت هزيمة التسلّط من داخله تدريجيًا. وقد أشار كاردوسو إلى أن من العوامل التي ساعدت على النجاح، وجود مساحةٍ مؤسّسيةٍ مهمّةٍ؛ إذ لم يغلق العسكريون البرلمان ولم يمنعوا الأحزاب الا لفتراتٍ قصيرةٍ، ممّا أوجد آلياتٍ للضغط والتعبئة الاجتماعية لا سيما وقت الانتخابات. كما أدت الإنجازات الجزئية للمعارضة في الانتخابات إلى تعزيز الضغط (30). وأشار أيضًا إلى أنّه على الرغم من أن الاختلافات بين المعارضين أمر شائع، فإن بناء التحالفات والتعامل

واليسار. وحقق الحزب نتائج جيدة؛ مما دفع النظام إلى اتّخاذ بعض الخطوات لوقف تقدم المعارضة في انتخابات المحليات في عام 1976 بوضع قيود على الدعاية الانتخابية، وتغيير النظام الانتخابي؛ إذ صار للحكومة الحق في تعيين ثلث أعضاء مجلس الشيوخ، كما أضحت انتخابات حكام الولايات غير مباشرة (23). ثم استطاع غيزيل فرض خليفته جوا فيغيريدو João Figueiredo الذي وَعَدَ بنقل البلاد إلى الديمقراطية، وفَتَحَ حوارًا مع المعارضة، وخفف من قمع التحركات العمالية، وأصدر عفوًا عامًا، وسمح بعودة المنفيّين، كما أعاد العمل بالنظام المباشر لاختيار حكام الولايات، وألغى نظام الحزبين، وسمح بالتعددية الحزبية، لتظهر مع نهاية عام 1981 خمسة أحزاب منها حزبان رئيسان (24). ولما حاول الحزبان التكتل استعدادًا لانتخابات 1982، غيّرت الحكومة قواعد الانتخابات لتمنع التحالف بين الأحزاب، وتفرض على الأحزاب التقدم بقوائم منفصلة، بهدف تعزيز التنافس بين الأحزاب المعارضة لحساب حزب الحكومة (25).

وعلى الرغم من ذلك حصلت الأحزاب المعارضة على نتائج جيدة وحصلت على الحكم في عشر ولايات (26) فارتفعت الثقة فيها واتسعت قاعدتها الشعبية. كما بدأ حكام بعض الولايات في إظهار استقلالهم عن الحكومة وإدراك أهمية التواصل مع الناخبين في الدوائر المختلفة. ومع تصاعد الأزمة الاقتصادية في منتصف عام 1982 تعزز الانقسام داخل النظام، وتصاعدت المطالب السياسية بخروج العسكريين، كما انتقد رجال الأعمال النظام علنًا لأول مرة. وكان المأزق الأساسي للحكومة هنا هو عدم قدرتها على الاستمرار في تقديم المنافع الاقتصادية، ولهذا؛ عندما اختفت المنافع، تراجع الدعم السياسي للنظام.

اندلعت في عام 1984 تظاهرات ضخمة للمطالبة بإجراء انتخابات مباشرة لاختيار الرئيس. وقد كان الجيش على اقتناع في ذلك الوقت أنّ الرئيس القادم لا بد من أن يكون مدنيًا، وذلك خوفًا من الآثار

²⁷ Ibid, p. 141.

²⁸ انظر في شأن دور الجيش وانتهاكاته لحقوق الإنسان:

Kees Koonings, "Political Orientations and Factionalism in the Brazilian Armed Forces, 1964–85," in Patricio Silva, *The Soldier and the State in South America: Essays in Civil-Military Relations* (New York: Palgrave Macmillan, 2001), p.13-137.

²⁹ Stepan, Rethinking Military Politics, pp. 56 - 60.

³⁰ Sergio Bitar & Abraham F. Lowenthal (eds.), *Democratic Transition: Conversations with World Leaders* (Baltimore: Johns Hopkins University Press & The International Institute for Democracy and Electoral Assistance, 2015), p. 12.

²³ Gill, p. 137.

²⁴ هما "الحزب الشعبي" و"حزب الحركة الديمقراطية البرازيلية" Democratic Movement Party, PMDB والأخير هو وريث الحركة الديمقراطية البرازيلية، والذي ضم أيضًا عناصر كانت مسلحة سابقًا من "حركة 8 أكتوبر الثورية" التي شكلتها عناصر من الحزب الشيوعي في الستينيات؛ لمقاومة الحكم الدكتاتوري العسكري، ثم تحولت تدريجيًا إلى حزب اشتراكي إصلاحي في التسعينيات ودعمت لولا دي سلفيا للرئاسة في عام 2002، وسُجُلت كحزب يساري عام 2008 باسم حزب الوطن الحر Party انظ:

[&]quot;The Revolutionary Movement 8th October (MR8)," World Heritage Encyclopedia, accessed on 5/9/2016, at: http://bit.ly/2j505kL

²⁵ Ibid., p. 138.

²⁶ Ibid.



مع الحكومة كان أمرًا محوريًا للغاية مقابل الدعوة إلى المقاطعة. ويرى أن المعارضة أصابت عندما تعاملت مع الحكومة على أساس تحقيق برنامج ديمقراطي شامل، بأهداف سياسيّة واضحة، وأهداف أخرى، مثل: دمج النساء والسود والمحليين، وتقوية المجتمع المدني. وساهمت الحركة العمالية، والتي قادها لولا دي سلفا، في هذا من دون أن ترفع شعارات سياسية في البداية، ثمّ لاحقًا بدأت في التسييس وتعبئة الشارع والكنيسة والمثقفين. كما أدى المحامون والصحافة المعارضة والكنيسة دورًا مهمًّا، فضلًا عن أن فترة القمع والصحافة المعارضة والكنيسة دورًا مهمًّا، فضلًا عن أن فترة القمع عملية التعبئة.

ثانيًا: عقد اتفاق وطني للانتقال

ساهم اتفاق قوى التغيير الديمقراطية على هدف إستراتيجي محدد، في حالات أخرى، في الوصول إلى عقد اتفاق وطني، يضمن الانتقال إلى الديمقراطية، ويقوم على تطمينات متبادلة بين القوى الديمقراطية وبين القوى التي كانت ضمن خصوم التغيير الديمقراطي داخل الصفوف المدنية (كالشيوعيين ورجال الأعمال والكنيسة) وداخل المؤسسات العسكرية والأمنية.

"

تكون عمليـــة التفاوض، وعقد اتفـــاق وطني جزءًا من عملية إصلاح ممتدة، تبدأ بضعف أســس شرعية النظـــام القديـــم، ومن ثــــمٌ تبنّيه بعـــض خطوات الانفتاح السياسي

77

ويعني هذا أن العسكريين خرجوا من السلطة عندما تطورت حركة اجتماعية وسياسية معارضة، لها جذور شعبية داخل التيارات السياسية الرئيسة أو عابرة للانتماءات السياسية، وعند تَشَكُل بديل مدني ديمقراطي بأجندة سياسية واضحة تقوم على إعادة التمسك بالحكم المدني وبحقوق الإنسان وحرياته، وانتقاد الطبيعة الإقصائية والانفرادية للحكومات العسكرية، وامتلاك هذا البديل للحد الأدنى من مهارات الحكم المؤسسي وأدوات الضغط المختلفة، ومنها التظاهرات الشعبية، والقدرة على التفاوض ضمن خطة سياسية

منظمة ومحددة الأولويات. وفي كثير من الحالات أدى العامل الخارجي دورًا محوريًا، كما سنعرض لاحقًا.

وتكون عملية التفاوض، وعقد اتفاق وطني – غالبًا - جزءًا من عملية إصلاح ممتدة، تبدأ بضعف أسس شرعية النظام القديم، ومن ثمّ تبنّيه بعض خطوات الانفتاح السياسي، فقيام المعارضة باستغلال هامش الانفتاح وتوسيع قاعدتها الشعبية وتكثيف ضغوطها، كان بهدفٍ أساسيًّ هو تغيير جوهر النظام. وتتمثّل ردة فعل النظام في كثير من الحالات بقمع المعارضة أو احتوائها، بيد أنه عندما يصل الطرفان إلى إدراك صعوبة انتصار أحد الطرفين على الآخر، يبدأ الحديث عن إمكانية التفاوض حول الانتقال إلى الديمقراطية.

وقد يكون التفاوض بين النظام وبين قوى مناهضة للنظام، مثل التفاوض الذي تم في جنوب أفريقيا بين حكومة الفصل العنصري والقوة والأحزاب واتحادات العمال، أو بين الحاكم الإصلاحي والخصوم السابقين للديمقراطية كما حدث في إسبانيا. كما قد يأخذ التفاوض شكل المؤتمرات القوميّة، مثلما حدث في بعض الدول الأفريقية، مثل بنين والسنغال ومالي. وتعد تجربتا إسبانيا وجنوب أفريقيا من أبرز الأمثلة هنا.

إسبانيا

استندت معادلة التغيير القائم على مواجهة خصوم الانتقال داخل المؤسسة العسكرية وخارجها في إسبانيا إلى ظهور الإصلاحيين داخل النظام، ووصولهم إلى الحكم ورغبتهم في تغييره، وقيادتهم عملية الانتقال وتمتعهم بمهارات سياسية جيدة من جهة، وإلى التعبئة الاجتماعية وتكتّل قوى المجتمع المدني والمعارضة واعتدال مواقفها من جهة أخرى (32).

كانت هناك تغيرات هيكلية متعددة، أو ما يمكن تسميته شروط التغيير أو متطلباته، التي هيأت البلاد لظهور القوى الدافعة للتغيير في السنوات الأخيرة من حكم الجنرال فرانسيسكو فرانكو (1939-1975)، الذي جاء إلى السلطة بعد انقلابه الفاشل على الحكومة اليسارية ثم خوضه حربًا أهلية انتهت عام 1939 بانتصاره، فتغيرت البلاد اقتصاديًا واجتماعيًا منذ الستينيات، مع قدوم الملايين من المهاجرين والسياح إلى شواطئها، وتحولت إسبانيا إلى دولة حضرية ترتفع فيها نسب المتعلمين وتتعاظم فيها فرص الحراك الاجتماعي. كما ظهرت فئتان لم يتعامل النظام معهما من قبل، هما فئة العمال التي

³² اعتمدنا في هذا الجزء على ما كتبناه سابقًا. انظر: ماضي، "مداخل الانتقال إلى نظم حكم ديمقراطي"، ص48 - 53.

ظهرت جرّاء بروز الاقتصاد الصناعي وأنشأت اتحادات عمالية، وفئة طلاب الجامعات التي نظمت تظاهرات واحتجاجات دورية. ساعد ظهور هاتين الفئتين على تصاعد عمليات التعبئة الاجتماعية. لهذا، لم يختلف المجتمع المدني على الرغم من سياسة القمع وحظر الأحزاب، كما ظلت بعض الأحزاب تعمل من المنفى. وبدأ في تلك السنوات نشاط جماعة إيتا الانفصالية في الباسك. كما بدأ رجال الأعمال يرون أن من مصلحتهم الانضمام إلى السوق الأوروبية، كما شرعت الكنيسة في الابتعاد عن النظام (33).

ومع هذا كله، بدأ الانقسام داخل النظام يزداد وضوحًا وحدة (60) فلجأ النظام إلى سياسة الانفتاح السياسي المحدود بهدف البقاء، مثل السماح للتنظيمات السياسية (وليس للأحزاب) بالعمل، والتخفيف من حدة قمع الصحافة، واللجوء إلى سياسة قمعية انتقائية ضد بعض المعارضين (35). غير أن هذه السياسة الانفتاحية المحدودة فشلت، وتصاعدت عزلة النظام مع تدهور علاقته بالكنيسة، واستمرار ضغط المتشددين، وسقوط النظام البرتغالي عام 1974.

كان اعتدال خطاب المعارضة وظهور تكتلات معارضة من العوامل الحاسمة على طريق الانتقال. ففي تلك الأثناء، ظلت منظمات المجتمع المدني وجماعات المعارضة تكثّف ضغوطها وتوحّد صفوفها، فالحزب الشيوعي عدّل من خطابه وأنشأ تجمعًا ديمقراطيًا في تهوز/ يوليو 1974 ليضم معه جماعات وشخصيات يسارية. كما قاد زعيم الاشتراكيين آنذاك فيليب كونزاليز، الذي كان في مطلع الثلاثين من عمره آنذاك، عملية تجديد لحزب العمال الاشتراكي، وشكّل في حزيران/ يونيو 1975 تكتلًا ضمّ جماعات سياسية عدة وتبنّى برنامجًا ديمقراطيًا منافسًا للتجمّع الشيوعي، كما تكتلت عدة أحزاب يهينية معارضة (36).

ومثّل حدثٌ عارضٌ، هو موت فرانكو في تشرين الثاني/ نوفمبر 1975، فرصةً تاريخيةً للإصلاحيين للوصول إلى السلطة والشروع في الانتقال الحقيقي نحو الديمقراطية عبر عملية تفاوض بين مجموعة من المدنيين والعسكريين بضمانات محددة، كان أهمّها وحدة البلاد وعودة الملكية وتقوية الجيش مهنيًا وزيادة ميزانيته. لقد تعهد

خليفة فرانكو، الملك خوان كارلوس، بتبني النظام الديمقراطي البرلماني، مؤمنًا أن تدعيم شرعية النظام الملكي لن يتأتى إلا بدعم شعبي⁽⁷³⁾ وعين أدولفو سواريز رئيسًا للوزراء في حزيران/ يونيو 1976، وكان هذا الأخير يحظى بثقة المحافظين؛ لأنه كان زعيم الحركة القومية التي أنشأها فرانكو على النمطين النازي والتعاوني. وأدرك الشيوعيون في الوقت ذاته خطورة الاعتماد على العمال وحدهم لإسقاط النظام ومن ثَمِّ تحالفوا في آذار/ مارس 1976، مع الاشتراكيين آملين في التفاوض مع النظام.

"

استمر مسلسل اعتدال الخطاب السياسي للأطراف الرئيســة كافة، فقد راح الإصلاحيون يُوســعون من قاعدة الفئات التـــي تدعم الديمقراطيــة واحتواء جماعات المعارضة المتشددة

77

سلك كل من خوان كارلوس وسواريز طريقًا مدروسًا وسريعًا وحاسمًا، في طريقهما لمواجهة أنصار النظام القديم وعزل المحافظين وضمان عدم عودتهم للحكم من جديد، أو عرقلتهم للانتقال. فأعلن سواريز برنامجه للإصلاح لإنشاء نظام حكم ديمقراطي، وظهرت مهاراته السياسية في انفتاحه على جميع الأطراف وعدم تهديد مصالحهم، وفي استمراره في برنامجه الإصلاحي عبر المؤسسات التي أقامها فرانكو، الأمر الذي أكسبه بعضًا من الشرعية بين المحافظين. وتعهد سواريز للمحافظين بضمان عدم اختراق القانون وبقاء مؤسسات النظام. كما تعهد للمعارضين بإحداث التغيير الذي يتطلعون إليه، إلى جانب طمأنته لرجال الأعمال بأن التغيير والإصلاح لن يهدّد النظام الرأسمالي القائم، وتأكيده للعسكريين أن المؤسسة العسكرية لن مُّس. كما أصدر عفوًا جزئيًا وسمح للأحزاب بالعمل، عدا الحزب الشيوعي، ووعد باستفتاء شعبي وجدول زمني لبرنامجه الإصلاحي. ثم فتح بدعم من الملك قنوات حوار مع المعارضة، عدا الشيوعيين بسبب رفض المحافظين لذلك، ثم نجح في إزاحة وزير الدفاع المتشدد، وعيّن شخصية معتدلة قامت جهمّة استبدال تدريجي للقادة المتشددين داخل الجيش.

في المقابل، لم تستكِن قوى المعارضة لنيات النظام، وظلت شكوكها في قوة سواريز والتيار الإصلاحي أمام نفوذ المحافظين، واستمرت

³³ Gill, p. 129.

³⁴ Donald Share, "Politics in Spain," in Gabriel A. Almond et al. (eds.), European Politics Today (New York: Longman, 2006), pp. 250 - 252.

³⁵ Huntington, p. 134.

³⁶ Nancy Bermeo, "Myths of Moderation: Confrontation and Conflict during Democratic Transitions," in Lisa Andeson, *Transitions to Democracy* (New York: Columbia University Press, 1999), p. 133.

Huntington, p. 121.

³⁸ Gill, pp. 131 - 132.

في ضغوطها، فتشكل في تشرين الثاني/ نوفمبر 1976، تكتل جديد يضم تكتل الشيوعيين والاشتراكيين وعددًا من الأحزاب الأخرى. وقد دعا التكتل الجديد إلى حكومة انتقالية، رافضًا خطة سواريز، وداعيًا الناخبين إلى مقاطعة الاستفتاء. غير أن المعارضة عادت لتعتدل في خطابها وسحبت مطالبها بحكومة انتقالية. وقد أثبتت نتيجة استفتاء كانون الأول/ ديسمبر فشل الدعوة إلى المقاطعة، إذ بلغت نسبة التصويت 77.4 في المئة، وأيد 94.2 في المئة منهم خطة سواريز (60).

استمر مسلسل اعتدال الخطاب السياسي للأطراف الرئيسة كافة، فقد راح الإصلاحيون يُوسعون من قاعدة الفئات التي تدعم الديمقراطية واحتواء جماعات المعارضة المتشددة، فألغى سواريز الحركة القومية وأنشأ جهازًا سياسيًا جديدًا من جماعات سياسية صغيرة وكثير من أتباع الحركة القومية والجهاز البيروقراطي للحركة القومية. وقد أدى بقاء عناصر الحركة القومية في التحالف الجديد دورًا مهمًا في طمأنة رجال الأعمال والبنوك من أن التغيير لن يصل إلى البناء الاقتصادي والاجتماعي. ولمَّا أدرك الحزب الشيوعي عدم قدرته على التصدي للمد الديمقراطي، أعلن عن استعداده للاعتراف بالنظام الملكي مقابل الاعتراف بالحزب، فمنح سواريز الترخيص القانوني للحزب في نيسان/ أبريل 1977 لتشتعل حملة عينية معادية للشيوعيين داخل الجيش. كما أعلنت المعارضة توقفها عن المطالبة ملاحقة أركان نظام فرانكو. وقد أظهرت انتخابات عام 1977 قوة تحالف سواريز؛ إذ حصل على نحو 34.3 في المئة من الأصوات مقابل 28.5 في المئة للحزب الاشتراكي، و9.3 في المئة للحزب الشيوعي و8.4 في المئة لتحالف ميني صغير (40).

استطاع سواريز، في تشرين الأول/ أكتوبر 1977، الوصول إلى اتفاق مع ممثلي أحزاب المعارضة والاتحادات العمالية لمواجهة الإرهاب والتحديات الاقتصادية (14) كما طبقت الحكومة برنامجًا اقتصاديًا تقشفيًا، ووعدت بمزيد من الإصلاح. وقد قبلت الاتحادات العمالية بموجب هذا الاتفاق بمعدلات زيادة في الأجور أقل من معدلات التضخم مقابل وعود بإصلاحات سياسية شاملة؛ فساهمت بهذا في ضبط تحركات الشارع لمصلحة الإصلاح. ولخص الدستور الجديد الذي توصل إليه كل الفرقاء جملة المساومات والتنازلات المتبادلة التي قدمتها كل الأطراف، حتى أسماه بعضهم الميثاق الدستوري؛ فقد أرسى ضمانات جديدة لكل الأطراف، وحَفِظَ النظام الرأسمالي والكنيسة والجيش. ثم أجربت أول انتخابات في ظل الدستور الجديد والكنيسة والجيش. ثم أجربت أول انتخابات في ظل الدستور الجديد

عام 1979 وحصل تحالف سواريز على الأغلبية من جديد، ثم جاء رئيس وزراء جديد مع استمرار عدم الاستقرار السياسي والمحاولة الانقلابية عام 1981. غير أن انتهاء الانتقال يؤرخ له بانتخابات تشرين الأول/ أكتوبر 1982 وتشكيل حكومة اشتراكية بقيادة كونزاليز، وقبول الجيش بها⁽²⁴⁾. وقد تم كل هذا مع استمرار أعمال العنف في الباسك، ولم يستخدم خطاب مواجهة "الإرهاب" لتأخير عملية الانتقال، أو إجهاض المطالب الديمقراطية بحجة تحقيق الأمن والاستقرار كما تفعل الحكومات العربية والغربية اليوم.

لم تمر هذه المرحلة من دون محاولات انقلابية من عناصر من الجيش، لكن المحاولة الانقلابية في شباط/ فبراير 1981 مثلت فرصة للمدنيين لتعزيز الانتقال إلى الديمقراطية، فمن جهة قام قادة الانتقال المدنيون بتخفيض سقف مطالبهم من الجيش حتى لا يجري استعداؤه مرة أخرى، ومن جهة أخرى؛ مثّل فشل الانقلاب فرصة مهمة للتخلص من العناصر المتشددة المعارضة للديمقراطية داخل الجيش، وسَنّ قانون يمنع انخراط العسكريين في السياسة، وإعطاء المحاكم المدنية الحق في مقاضاة العسكريين المتمردين على الدستور. وشهدت هذه المرحلة في المقابل - صدور قانون الدفاع عن الدستور ليعطي الجيش دورًا في محاربة التمرد في الباسك. بمعنى أن الحكومة المدنية نجحت في استخدام العصا والجزرة في التعامل مع الجيش (43).

وحصل قادة الجيش على ضمانات مقابل موافقتهم على الانتقال، وأهم هذه الضمانات الحفاظ على وحدة البلاد، وعودة الملكية، واحترام القانون. كما كان هناك عامل محفز آخر هو اتفاق الجميع على حاجة الجيش إلى عملية تحديث، ومن ثَمِّ أدت التعهدات الواضحة التي قدمها قادة التحول بتحديث الجيش، وموافقة الحكومة في كانون الثاني/ يناير 1977 على رفع ميزانية الدفاع سنويًا، دورًا مهمًّا في دفع الجيش إلى قبول الانتقال.

جنوب أفريقيا

لا شك في أن النظام العنصري الذي قام رسميًا في جنوب أفريقيا منذ عام 1948 (كوريث لتركة الاستعمار البريطاني ومنظومته القانونية العنصرية) كان أسوأ كثيرًا من كل الحكومات العسكرية التي شهدها العالم الثالث بعد الاستقلال؛ إذ قام على أساس التمييز بين المستوطنين

Huntington, p. 173.

⁴² أصبح النموذج الإسباني للانتقال نموذجًا يحتذى في أميركا اللاتينية وأوروبا الشرقية، فبن عامي 1988 و1989، زار قادة مجريون إسبانيا للاطلاع عن كتَبٍ على التجربة الإسبانية وطلبوا المشورة من القادة الإسبان بشأن الانتقال. انظر:

⁴³ Thomas C. Braneau, *Spanish Case Study* (Monterey, CA: The Center for Civilian-Military Relations, 2000), pp. 8 - 9.

³⁹ Gill, p. 133.

⁴⁰ Ibid., p. 133.

⁴¹ Huntington, p. 166.

البيض الحكام، وأصحاب الأرض الأصليين من السود وغيرهم من الأقليات، وتقسيم غير البيض إلى مجموعات عرقية، ثم الفصل بينهم وممارسة كل صور التمييز العرقي ضدهم في كل مناحي الحياة وقمعهم عسكريًا وتهميشهم اجتماعيًا وحرمانهم اقتصاديًا. فضلًا عن قيام النظام على أسس كولونيالية محضة؛ إذ شهد نشاطًا استيطانيًا مكثّفًا، وادعاءً بتميّز البيض عرقيًا من أصحاب البلاد الأصليين، وترويج النظام والكنيسة نظريات عرقية عنصرية لتبرير التمييز، إلى جانب سيطرة الأقلية البيضاء على إمكانات البلاد الاقتصادية وثرواتها .

وأدى جيش حكومة الأبارتهيد South African Defense Force مثلما هو الحال في كل المشاريع الكولونيالية الأخرى، دورًا أساسيًا في النظام، وكانت مهمته الأساسية هي مواجهة أي حركة تمرد وحماية النظام العنصري القائم، كما انخرط الجيش في حروب إقليمية في موزمبيق وأنجولا وناميبيا، واستطاع تطوير قدراته التصنيعية العسكرية، وخاصة بعد فرض الأمم المتحدة مقاطعة عسكرية على حكومة الفصل العنصري، كما تعاون عسكريًا ونوويًا مع دولة الاحتلال الإسرائيلي الكولونيالية.

كان الانتقال من هذا النظام إلى النظام الديمقراطي التعددي انتقالًا صعبًا، وشهد كل صور النضال السلمي والعسكري. فقد قاد حزب المؤتمر الأفريقي، الذي نشأ عام 1912، ومعه جماعات وأحزاب أخرى، منها الحزب الشيوعي الذي ظهر عام 1921 والجناح اليساري لحزب المؤتمر الذي عرف باسم Pan Africanist Congress، النضال ضد هذا النظام. وشهدت البلاد لعقود طويلة حملات منظمة للحصول على حق التصويت، وسلسلة طويلة من حركات العصيان المدني والتظاهرات والاحتجاجات والاضرابات، وسلسلة أخرى من الأعمال المسلحة قابلها جيش النظام العنصري بالقمع والتنكيل والنفي والمحاكمات وتجريم الحركات والمنظمات الاحتجاجية (44). كما ظهرت منظمات وحركات احتجاجية متعددة في أوساط الأكاديميين والمفكرين وأصحاب الرأي والطلاب ورجال الكنيسة. ثم أدت الأحداث التي بدأت باحتجاجات طلابية في سويتو في أيًار/ مايو 1976، التي تطورت إلى أعمال احتجاجية واسعة، ومقتل المئات ونفي الآلاف وهروبهم، إلى لجوء النظام إلى بعض الخطوات الإصلاحية.

تصاعد - مع الانفتاح - ضغط الاتحادات والنقابات، وكذلك الأعمال المسلحة. كما اندمجت عدة منظمات وحركات معًا عام 1983 لتشكّل

ما عُرف بالجبهة الديمقراطية الموحدة United Democratic Front. وصارت كل القوى المجتمعية وحركات الشباب وحزب المؤقر (الذي كان يعمل من المنفى) واتحادات العمال تشترك في هدف واحد، هو تغيير جوهر النظام القائم والحصول على المواطنة الكاملة وإنهاء التمييز. ومع استمرار الاحتجاجات والأعمال المسلحة السرية لحزب المؤقر، استمر القمع والتنكيل، وأعلنت حالة الطوارئ في 155 مدينة، وتم اعتقال العشرات من قادة الحركات الاحتجاجية وتعذيبهم (45).

"

كان الانتقـــال مـــن هـــذا النظـــام, إلــــى النظـــام, الديمقراطي التعددي انتقالًا صعبًا، وشهد كل صور النضال السلمي والعسكري

77

شهدت هذه الفترة تغيرات مجتمعية هيكلية، وتغيّر ميزان القوة بين الأقلية الحاكمة وحلفائها من النخب الاقتصادية والاجتماعية الداعمين لها. ولعلّ المتغير الأول الأساسي هو استمرار النضال والتعبئة الاجتماعية والاحتجاج والعصيان المدني للنظام، وظهور قيادة معارضة معادية للنظام العنصري ومتفقة على هدف إستراتيجي محدد، الأمر الذي أدّى إلى تصاعد القمع ومن ثَمّ تصاعد الضغط الدولي على النظام وفرض عقوبات اقتصادية دولية عليه.

أما المتغير الثاني فهو ارتفاع تكلفة الإبقاء على النظام وعدم قدرته على التعامل مع الأزمات، مما دفع رجال الأعمال والمثقفين إلى إدراك أنه يمكن الدفاع عن مصالحهم بشكل أفضل في ظل نظام ديمقراطي جديد. كما أن تصاعد السياسات الاقتصادية النيوليبرالية أضعف احتمالات تهديد الدولة الديمقراطية الجديدة المنتظرة للمصالح الاقتصادية للنخب^(6b). ولهذا وجد النظام نفسه مدفوعًا إلى الدخول في التفاوض حول إنهاء النظام العنصري وتبني النظام الديمقراطي. وقد ساعدت عوامل أخرى خارجية في الوصول إلى عملية التفاوض، منها انهيار الاتحاد السوفياتي والأنظمة التابعة له في شرق أوروبا.

لقد استغلت قوى المعارضة الانفتاح واستمرت في الضغط وفي الأعمال المسلحة، مستخدمةً في الوقت ذاته سلاح التكتل وتقارب الأجندات السياسية مع أجندة حزب المؤتمر التي ظلت القيادة

⁴⁵ Ibid., pp. 127 - 134.

⁴⁶ Ibid., p. 5 - 6.

⁴⁴ Elisabeth Jean Wood, Forging Democracy from Below: Insurgent Transitions in South Africa and El Salvador (Cambridge: Cambridge University Press, 2000), p. 4.

له، ولقائده نيلسون مانديلا، نظرًا إلى شخصية مانديلا ذاته وعدم تنازله عن استخدام العنف للوصول إلى أهداف الحزب، واعتماد الحزب على الديقراطية كنظام في نضاله ضد العنصرية وهيمنة الأقلية البيضاء (47). يعنى أن النظام العنصري ظل قامًا حتى مُّت تقوية الفئات المحرومة والمهمشة - العمال والفقراء وسكان المدن من السود - إلى الحد الذي مكنهم من دفع النظام العنصري إلى التفاوض. لكن هذه الفئات لم تكن من القوة لتكون قادرة على إطاحة النظام كما حدث في دول أخرى في الفلبين وتشيكوسلوفاكيا وعدد من الدول الأفريقية جنوب الصحراء.

بدأت عملية التفاوض بين حكومة الحزب القومي الحاكم وبين حزب المؤتمر وعدد من ممثلي الأحزاب الأخرى والاتحادات العمالية، بعد أن أُطلق سراح مانديلا في عام 1990 ورُفِعَ الحظْر عن حزب المؤتمر، لتنتهي العملية بأول انتخابات حرة عام 1994، ثم وضع أول دستور ديمقراطي عام 1996. وكان أساس التفاوض هو قبول الأقلية البيضاء والنخب الاقتصادية حماية دستورية للحالة القائمة لتوزيع الثروة مقابل الاندماج السياسي لغير البيض وحصولهم على حق التصويت (48).

ثالثًا: النجاح أو الفشل في الاقتصاد

أدى العامل الاقتصادي دورًا محوريًا في انتراع الحقوق السياسية عبر التاريخ، ومكن تتبع هذا الدور في الألفية الثانية بعد الميلاد، بدءًا بدور النبلاء والماجنا كارتا والثورة على الملك جون في إنكلترا عام 1215، مرورًا بنضال الطبقات المختلفة من أجل الحقوق والحريات في أوروبا منذ القرنين السابع عشر والثامن عشر، وانتهاءً بدور الأوضاع الاقتصادية في التحركات الشعبية في إسقاط الدكتاتوريات في نهاية الألفية في آسيا وأفريقيا والعالم العربي.

وفي ما يخص الحكومات العسكرية تحديدًا، مثّلت درجة التطور الاقتصادى والاجتماعي بعد الحرب العالمية الثانية عاملًا مهمًّا في

إخراج العسكريين من السلطة. فكما أن الفشل الاقتصادي للحكومات المطلقة والشمولية والعسكرية قد يؤدي إلى الغضب الشعبي، ومن ثَمَّ ارتفاع احتمال التغيير السياسي أو اندلاع الثورات، فإنّ النجاح الاقتصادي قد يساهم أيضًا في إزالة مبررات بقاء الدكتاتوريات والحكومات العسكرية. إن النمو الاقتصادي والاجتماعي يساعد في تقوية المؤسسات المدنية وفي توسيع حجم الطبقة الوسطى والعاملة، ومن ثَمَّ يساهم في ميلاد قوى التغيير وتعزيز الطلب على المشاركة السياسية ومحاسبة الحكومات. كما أن بقاء الثروات في أيدي أقليّات يساعد على بقاء الدكتاتوريات، أما نمو الدخول وتوزيعها فلا يصب في مصلحة هذه الدكتاتوريات لأنه يثير مسألة التوزيع العادل له كما حدث في بعض الحالات؛ مثل كوريا الجنوبية وتايوان وغيرهما ولهذا لم تستمر أي حكومات عسكرية (لا سيّما البوليسية منها)، عندما تحققت شروط التغيير هذه، إلا لسنوات قليلة لتنتهي إمّا بانقلاب آخر، أو بحربٍ أهلية، أو بثورة شعبية، أو بانفتاحٍ حقيقي نحو الحكم الديهقراطي.

ولا شك في أن دور هذا العامل ليس حتميًا، فتحقيق مستويات متقدمة من النمو الاقتصادي لن يكون عاملًا مؤثّرًا إذا لم يصاحبه توزيع حقيقي أوسع للثروة من جهة، وتطور قوى اجتماعية وسياسية، تمتلك القدرة على التعبير عن الحقوق السياسية والمطالبة بها من جهة أخرى. فضلًا عن أن هناك حكومات مطلقة أخرى استطاعت الالتفاف حول الحقوق الاقتصادية والسياسية ومطالب التغيير عبر تحالفاتها الخارجية والحصول على مصادر دعم مادية خارجية، مكنتها من استمرار هيمنة الأقلية الحاكمة وشراء الولاءات، كما كان الحال في عدد من الدول العربية قبل ثورات عام 2011 أو مصر بعد عام 2013(60).

⁴⁹ Dennis Blair, *Military Engagement: Influencing Armed Forces Worldwide to Support Democratic Transitions*, vol. 1 (Washington: Brookings Institution Press, 2013), p .4.

⁵⁰ مكننا هنا المقارنة بشكل سريع بين الصين وكوريا الجنوبية؛ فعلى الرغم من تحقيق معدلات غو مرتفعة في الصين، فإن الفرق الأساسي بينها وبين كوريا الجنوبية هو أن الأخيرة لم يظهر فيها حكم شمولي أيديولوجي قمعي كما في الصين، كما أن طبيعة الجيشين في البلدين مختلفة إلى حد كبير، ففي الصين قمت السيطرة المدنية على الجيش على يد الحزب الشيوعي الحاكم، بينما كان الحكم العسكري في كوريا الجنوبية أقرب إلى غط حكم الجنرالات كما جاء في هذه الدراسة. كما أن هناك عاملًا مهمًا للغاية وهو أن كوريا الجنوبية شهدت فترات حكم مدني، وظهر فيها حراك حزبي وطلاي وعمالي ومدني قوي كانت من سماته الأساسية قدرة القوى السياسية والمدنية على الخعط والتحالف ومزاحمة النظام في الانتخابات، أما في الصين فقمع النظام الشمولي شمل الجميع، ولم يعد هناك أحزاب أو منظمات مجتمع مدني السوفياتي وقاموا بعمليات استباقية قمعية مبكرة لإجهاض أي حراك سياسي، أما في كوريا الجوبية فقد استفادت القوى الديمقراطية من علاقتها بالولايات المتحدة والغرب عمومًا في الدفع نحو الانتقال الديمقراطي.

⁴⁷ Ibid., p. 5 - 6.

⁴⁸ لم يكن التفاوض هنا بين النخب كما حدث في دول أميركا اللاتينية، وإنما كان بين ممثلين عن حكومة الفصل العنصري، وممثلين للفئات الدنيا والمحرومة من العمل السياسي، مثل العمال والعاطلين عن العمل وعدد من المنظمات والحركات الأخرى بقيادة حزب المؤتمر. وكان المفاوض الأساسي لحزب المؤتمر هو رئيس اتّحاد عمال المناجم. انظر:

Veronica Federico & Carlo Fusaro (eds.), Constitutionalism and Democratic Transitions: Lessons from South Africa (Washington: Firenze University Press, 2006), pp. 61 - 62.

وباختصار، ما كان لنجاح العسكريين اقتصاديًا أو فشلهم أن يدفعهم للخروج من السلطة في بعض الدول، من دون وجود قوى تغيير ديمقراطية تناضل من أجل الحريات السياسية والحكم المدني الديمقراطي، كما حدث في كوريا الجنوبية والبرازيل وتشيلي وغيرها.

كوريا الجنوبية

تعد كوريا الجنوبية المثال الأهم على دور النجاح الاقتصادي في إخراج العسكريين من السلطة (أداً). فقد تأثر الجيش، القوة الأكثر تنظيمًا منذ الاستقلال عام 1948، بالقوة الاستعمارية السابقة (اليابان) التي تركت قيمًا غير ديمقراطية وقمعية، وبالحكومة العسكرية الأميركية التي حكمت البلاد في الفترة 1945 - 1948 وتركت الجيش غير مسيس ومهني إلى حد ما. وظل هذا الإرث بعد الاستعمار نظرًا إلى عدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي ونقص القدرات البشرية والإدارية، إلى جانب تأثر البلاد بطول فترة الحرب والإرث التاريخي المركزي لمملكة تشوسون Chosum dynasty المتاثر بالفلسفة الكونفوشوسية وفكرتها التمييزية للنظام الاجتماعي والتراتبية الاجتماعية، التي تبرر سيطرة النخبة على المجتمع. ولهذا شمح لأبناء طبقة معينة هي سيطرة النجبة على المجتمع. ولهذا شمح لأبناء طبقة معينة هي إلى انشقاقات جهوية (أفق بهاية الخمسينيات تطور الجيش ليضم أكثر من 650 ألف جندي، يستهلكون ثلث نفقات الحكومة تقريبًا، الأمر الذي جعل الجيش في قلب ما سُمّى الدولة النامية آنذاك.

وعلى الرغم من أن البلاد حكمها رئيس مدني في الفترة 1948 - 1960 هو سينغمان ري Syngman Rhee فإنه اعتمد على الجيش والشرطة، كما أنه استغلّ الانقسامات داخل الجيش لترسيخ قوته وسلطته، ومنع وجود قوة عسكرية موحدة. وعندما اندلعت ثورة الطلاب عام 1960 ضده، وسادت فترة من عدم الاستقرار في أعقاب خلع الرئيس، كان الانقلاب العسكري غير الدموي وسط صراع الجنرالات. وفي أعقاب محاولة وضع وزير مدني للدفاع وتقليل نفقات الجيش، ومحاربة الفساد، وعدم قدرة النظام المدني على حماية البلاد أمام التهديدات الشيوعية، جاء للحكم الجنرال بارك شنج-هي Park Chung-hee في الفترة 1961 - 1979 الذي حكم بالطوارئ، وحل البرلمان، وألغى الأحزاب، ومنع النشاط السياسي،

وأقام حكومة عسكرية تقليدية يتحكم بها الجنرالات. وبعد ضغوط عاد البرلمان، لكنّ العسكريين سيطروا على مناصب مدنية كثيرة من خلال الضباط السابقين أو المتقاعدين، كما سيطر النظام على المخابرات، واستخدمها لمراقبة الجيش، وشكل الرئيس حزبًا كواجهة سياسية مدنية مزيفة. وفي تشرين الأول/ أكتوبر 1979 ونتيجة صراع الجنرالات، قُتل بارك على يد رئيس المخابرات الوطنية، ثم كان انقلاب الجنرال شن دو-وان Chun Doo-hwan الذي عين نفسه رئيسًا للبلاد، وأعلن الأحكام العرفية للقضاء على ما أسماه أعداء الوطن المناهضين للحكومة الجديدة، وشكل هو الآخر حزبًا سياسيًا، واستمر في التنكيل بالمعارضين والمجتمع المدني (53). ولهذا اشتعلت التظاهرات ضده، فما كان ردة فعل السلطة إلا قمع المستبدين في كوريا الجنوبية وقد آثر الحليف الأميركي الدائم للحكام المستبدين في كوريا الجنوبية منذ عقود الصمت في ذلك الوقت (54).

تهيأت لكوريا الجنوبية عوامل هيكلية متعددة ساهمت في ولادة قوى التغيير، فللبلاد تاريخ طويل من تظاهرات الطلاب التي قمعها النظام بقوة، وذلك كما حدث في أعوام 1964 - 1965، 1967، 1969، 1972 و1973، 1980، كما أن الأداء الاقتصادي الجيد جعل الاقتصاد الكوري من أعلى الاقتصادات نموًا في العالم في حقبة الثمانينيات، الأمر الذي عزز من فرص التعليم، وأدى إلى ظهور طبقة وسطى وفئة من أصحاب الأعمال، وإلى تقوية فئة العمال. وعلى الرغم ممًا أن يبحث عن مصادر للشرعية وسط الجماهير. وكان من بين هذه أن يبحث عن مصادر للشرعية وسط الجماهير. وكان من بين هذه المصادر إجراء انتخابات دورية منذ عام 1963 مع ضمان سيطرة النظام وحزب العدالة الديقراطية الحاكم Democratic Justic ماقشة الأمور السياسية، لكن من دون الحديث عن مستقبل النظام ذاته. غير النظام وخاصة مع تصاعد المد الديمقراطي في أنحاء كثيرة من العالم.

إن نجاح النظام العسكري في المجال الاقتصادي والتنمية، كان من العوامل المؤثرة في إضعاف أسس النظام ذاته؛ إذ بدأت قطاعات من الشعب تتساءل عن مدى الحاجة إلى القيود السياسية التي يضعها

⁵³ Zoltan Barany, The Soldier and the Changing State: Building Democratic Armies in Africa, Asia, Europe, and the Americas (New Jersey: Princeton University Press, 2013), pp.179-181.

⁵⁴ انظر في شأن الانتقال في كوريا الجنوبية:

Stephan Haggard & Robert R. Kaufman, "The Political Economy of Democratic Transitions," in Anderson, pp.72-90; Bermeo, pp. 128-129; Gill, pp. 156 - 159.

⁵¹ اعتمدنا في جزء من معالجتنا للحالة الكورية على ما سبق أن كتبناه، انظر: ماضي، "مداخل الانتقال إلى نظم حكم ديمقراطي"، ص 68 - 71.

⁵² Jinsok Jun, "South Korea: Consolidatring Democratic Civilian Control," in MuthiahAlagappa (ed.), *Coercion and Governance: The Declining Political Role of the Military in Asia* (California: Stanford University Press, 2002), pp. 122 - 123.



النظام. كما أن الإجراءات التقشفية والضرائب المرتفعة التي لجأ إليها النظام منذ نهاية الثمانينيات، أغضبت كثيرًا من الفئات وجعلت كثيرًا من رجال الأعمال ينادون بتقليص دور الدولة في الاقتصاد (555).

"

إن نجاح النظام العســكري في المجال الاقتصادي والتنمية، كان مــن العوامل المؤثــرة في إضعاف أســس النظام ذاته؛ إذ بدأت قطاعات من الشــعب تتساءل عن مدى الحاجة إلى القيود السياسية التي بضعها النظام

77

ومع أن الحكم العسكري كان يرى نفسه حاميًا للأمة، محافظًا على بقائها، وعلى الرغم من أنه حقق بدايات النهضة الصناعية والاقتصادية، فإن النصف الثاني من الثمانينيات شهد خروج العسكريين من السلطة والانتقال إلى الديمقراطية بعد نضال سياسي وشعبي ممتد. فقد استغلت قوى المعارضة السياسية الغضب من انتهاكات العسكريين، وتراجع أدائهم الاقتصادي، وراحت تنافس حزب الدولة في انتخابات عام 1985. وتشكلت عشية هذه الانتخابات قوة سياسية موحدة للمعارضة، هي الحزب الكورى الديمقراطي New Korea Democratic Party من حزب معارض سابق وقوى معارضة أخرى. وشرع الحزب في الضغط على النظام لتغيير الدستور، والسماح بانتخابات رئاسية مباشرة وحرة. وساعد تكتل المعارضة السياسية على تصاعد الضغوط الجماهيرية التى قادها طلاب الجامعات وأساتذتها والمثقفون ورجال الدين ضد السلطة. ومع تصاعد الضغوط وبدء تغير مواقف الحليف الأميركي بعد سقوط نظام ماركوس في الفلبين، أعلن النظام في شباط/ فبراير 1986 مبادرة لتعديل الدستور قبل الانتخابات المقررة في عام 1987 وذلك في محاولة منه للبقاء في الحكم مستفيدًا من تنافس زعيمين من المعارضة على الرئاسة هما كيم يونغ سام Kim Young Sam وكيم يانغ Kim Jung. غير أن المعارضة لم تستكن للسلطة وإنما على العكس راحت تكثف من تظاهراتها وتحركاتها لتحقيق هدفين محددين، هما تعديل الدستور والسماح بانتخابات دمقراطية تنافسية حقيقية لاختيار رئيس جديد للبلاد.

كان مرشح النظام والحزب الحاكم هو رئيس الحكومة روو تا-وور Roh Tae-woo (وهو جنرال سابق وأحد مهندسي انقلاب 1980)، الذي أعلن خطة للديمقراطية قبل فيها مطالب المعارضة بإجراء انتخابات مباشرة للرئيس، ثم شرع في التفاوض مع المعارضة حول الدستور الجديد، الذي تم تصديقه في تشرين الأول/ أكتوبر 1987. وانتهت الانتخابات بفوز روو بنسبة 36.6 في المئة من الأصوات، مقابل 28 في المئة لكيم سام و27 في المئة لكيم يانغ، وذلك نتيجة عاملين أساسيين، هما: انقسام المعارضة، وتنافس اثنين من صفوفها مع روو، وإصرار النظام، أثناء التفاوض على الدستور الجديد ونظام الانتخابات الرئاسية، على بعض الإجراءات في القانون الانتخابي التي حالت دون تعاون كيم يونغ سام وكيم جانغ، أبرزها ألا يتّخذ المرشح للرئاسة نائبًا له (56). وعلى الرغم من فوز مرشح الحكومة في الانتخابات، فإن عام 1987 صار يؤرخ لانتقال البلاد إلى الديمقراطية، فالعبرة هنا بالتطبيق الحقيقي للنصوص وبالحد الأدني من ضمانات التنافس على المناصب السياسية، وليس بهُوية من يتقلّد السلطة. وقد رفع روو، بعد فوزه، القيود عن العمل السياسي وسَمَحَ للأحزاب بالعمل حتى انتخابات كانون الأول/ ديسمبر 1992 التي فاز فيها مرشح المعارضة كيم يونغ سام.

تجدر الإشارة هنا إلى أن الجناح الراديكالي للمعارضة، الذي ضم الطلاب والعمال، ساعد على نجاح الانتقال. فالطلاب ظلوا يتظاهرون سلميًا بانتظام وبلا توقف من أجل إسقاط الحكم العسكري، وكتابة دستور جديد للبلاد. أما العمال فقد استطاعوا مقاومة سيطرة النظام العسكري عليهم، وأن ينتظموا ضده في سلسلة من الاحتجاجات والإضرابات، وأن يقيموا جسورًا للتواصل مع المعارضين والطلاب. وقد صبّت المواقف الراديكالية للطلاب والعمال في مصلحة جهد المعتدلين التي بَدَتْ مطالبهم أكثر قبولًا لدى السلطة. كما أن السلطة قدّرت أن الاستجابة لمطالب المعارضة المعتدلة سيجنبها الرضوخ للمطالب المتشددة للراديكاليين.

وتُظهر حالة كوريا الجنوبية أن أدوات التغيير الرئيسة، كانت قوة الجماهير التي تمثلت في الأساس في تظاهرات الطلاب والأساتذة ورجال الدين والعمال من جهة، وتكتل المعارضين في حزبين أساسيين قادا معًا عمليات التعبئة والتظاهرات التي سار فيها ملايين من الكوريين الذين لم يتجاوز عددهم آنذاك نحو 39 مليون نسمة. ولم يستطع النظام استخدام قوات الأمن؛ لأن استخدام القمع والعنف ضد ملايين من المتظاهرين غير ممكن. لذلك كان لزامًا عليه تقديم

التنازلات. فضلًا عن اتسام مواقف الأحزاب المعارضة بالاعتدال، فهي لم تُطالب باستقالة الرئيس أو تغيير النظام بأكمله، وإنها تركز جهدها على المطالبة بتعديل الدستور وإجراء انتخابات رئاسية ديمقراطية تنافسية حقيقية.

كما تبدلت مواقف الحليف الأميري بسبب تصاعد الاحتجاجات وضغوط المعارضين، فليس له أن يستمر في دعم نظام يعارضه الملايين في الشوارع ويتكتل ضده الطلاب والأساتذة ورجال الدين والعمال، كما أن ثمة عاملًا خارجيًا آخر أنجح هذا الجهد، وهو اقتراب إقامة دورة الألعاب الأولمبية عام 1988 في البلاد، ما مثّل فرصةً أخرى لتكثيف الضغوط الدولية على السلطة قبل حلول موعدها.

رابعًا: تحييد العامل الخارجي أو كسبه

أيد الخارج الانتقال ودعمه في معظم حالات الانتقال الناجحة، كما حدث مع دول جنوب وشرق أوروبا وأوكرانيا وجورجيا وجنوب أفريقيا، أو لم يمانع في الانتقال مع أنه كان مؤيدًا للنظام القديم في ضوء وجود بديل ديمقراطي قادر على الحكم، كما حدث في الفلبين وكوريا الجنوبية وكثير من دول أميركا اللاتينية. ولهذا كان لورنس وايتهيد مخطئًا عندما رأى أن العوامل الخارجية لم تشكل حافزًا للانتقال وقت السلم (57). ويمكننا باختصار عرض مواقف الخارج من مسألة الانتقال إلى الديمقراطية ومعالجة العلاقات المدنية - العسكرية في المناطق الجغرافية المختلفة على النحو التالي.

حسمت الولايات المتحدة وأوروبا الغربية موقفها من الديمقراطية في شرق أوروبا في إطار مواجهتها للشيوعية، فقد مثّلت اتفاقيات هلسنكي، الصادرة عن مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا عام 1975، أرضية مشتركة، استندت إليها قوى الإصلاح لزعزعة شرعية نظم الحزب الواحد، وتمهيد الأرض للتحول الديمقراطي. تضمنت الاتفاقيات عشرة تعهدات متبادلة، تحتاج دولنا الإسلامية والعربية إلى معظمها في علاقاتها بأميركا والغرب، وهي المساواة في التمتع بالسيادة، والامتناع عن استخدام القوة أو التهديد باستخدامها، وعدم انتهاك حدود الدول، ووحدة أقاليم الدول، والتسوية السلمية للمنازعات،

وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، واحترام حقوق الإنسان، وصيانة حق الشعوب في تقرير مصيرها، والتعاون بين الدول، والتقيد بالتزامات القانون الدولي (85).

كما وضعت منظمة الأمن والتعاون في أوروبا عام 1994 "مدونة قواعد السلوك في المجالات السياسية والعسكرية للأمن" التي تحدد المعايير التي لا بد من أن تتقيد بها الدول الراغبة في الانضمام للمنظمة، وفي الجزء السابع منها قواعد ما أسمته المدونة (الرقابة الديمقراطية السياسية democratic political control) على القوات المسلحة وقوات الأمن شبه العسكرية والداخلية وأجهزة الاستخبارات والشرطة. وتتضمن سيطرة السلطات الدستورية ذات الشرعية والديمقراطية على القوات المسلحة، وسيطرة السلطة التشريعية على نفقات القوات المسلحة وشفافية ميزانيتها، والحياد السياسي للقوات المسلحة، والتزام العسكريين القانون الدولي الإنساني، ومحاسبتهم المسلحة، والتزام العسكريين القانون الدولي، وغير ذلك (60).

اشترطت العديد من المنظمات الدولية والتكتلات الإقليمية بشكل عام، إحداث تغيرات في السمات الأساسية لنظم الحكم، لكي تُمنح دولها العضوية في هذه المنظمات والتكتلات، مثلما حدث لليونان وإسبانيا والبرتغال أثناء الحرب الباردة، ومحاولات تركيا للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، أو ضم دول من شرق أوروبا إلى حلف شمال الأطلسي "الناتو".

استخدمت الولايات المتحدة وحلفاؤها الغربيون أيضًا سلاح المعونات والاستثمارات الخارجية في فترة ما بعد الحرب الباردة، كأداة من أدوات السيطرة على دول العالم الثالث، بل دفع هذه الدول إلى تبني النموذج الغربي بشقيه السياسي (التعددية الحزبية) والاقتصادي (الاقتصاد الحر). وقد تم هذا من خلال ما يعرف بسياسات الإصلاح الهيكلي التي فرضتها المؤسسات الاقتصادية الدولية كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي على كثير من دول العالم الثالث، والتي اشتملت على ضرورة أن تقوم هذه الدول (الدائنة) بمجموعة الإصلاحات الهيكلية كشرط لحصولها على المعونات والقروض. ولا يتسع المقام المناللحديث عن فاعلية هذه السياسة، لكن بشكل عام لم تكن لهذه السياسات الكثير من الآثار الإيجابية في تغيير جوهر ممارسة السلطة.

^{58 &}quot;Helsinki Accords," *Encyclopædia Britannica*, accessed on 18/8/2016, at: https://www.britannica.com/event/Helsinki-Accords

⁵⁹ "Code of Conduct on Politico-Military Aspects of Security," Organization for Security and Co-operation in Europe, 1994, accessed on 4/9/2016, at: http://www.osce.org/fsc/41355

⁵⁷ Laurence Whitehead, "International Aspects of Democratization," in Guillermo O'Donnell, Philippe Schmitter and Laurence Whitehead (eds.), *Transitions from Authoritarianism Rule: Comparative Perspectives* (Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1986), p. 20.

أما في أميركا اللاتينية، فقد حسمت الولايات المتحدة موقفها لمصلحة الديمقراطية هناك، بعد عقود طويلة من دعم الحكومات العسكرية، وتُوِّج حوارها الممتد مع حكومات المنطقة بالعهد الذي وقعته الولايات المتحدة مع حكومات أميركا الجنوبية في بيرو في 11 أيلول/ سبتمبر 2001، والذي عُرف بالعهد الديمقراطي للأميركيتين. وجوجب العهد، تخلت الولايات المتحدة عن سياسة التدخل والهيمنة في دول أميركا اللاتينية، وتعهدت بالدفاع عن الديمقراطية وحقوق الإنسان، واحترام مبدأ السيادة والقانون الدولي، وصارت الديمقراطية و في عبارات قاطعة - حقًا من حقوق شعوب المنطقة، وشرطًا أساسيًا للتنمية الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، وضرورة حيوية لحماية حقوق الإنسان وحقوق العمال (60).

77

اســـتخدمت الولايات المتحدة وحلفاؤهـــا الغربيون أيضًا ســـلام المعونات والاســـتثمارات الخارجية في فترة ما بعد الحرب الباردة، كأداة من أدوات السيطرة علـــى دول العالم الثالث، بل دفْع هــــذه الدول إلى تبني النموذج الغربي

77

ومثلت العقوبات الخارجية في جنوب أفريقيا، عاملًا من عوامل الضغط المؤثرة في نظام الفصل العنصري ودفعته للتنازل. فالمقاطعة التي بدأت رياضية في خمسينيات القرن العشرين أخذت تتصاعد مع قرارات الأمم المتحدة بفرض مقاطعة على التسليح، ومع قرارات الدول الغربية، وعلى رأسها الولايات المتحدة وبريطانيا واليابان والسوق الأوروبية المشتركة، بفرض عقوبات اقتصادية ومالية على نظام بريتوريا العنصري.

ساهم هذا في رفع التكلفة الاقتصادية لهذا النظام في الداخل وتصاعد المطالب الداخلية بالإصلاح، فتصويت الناخبين البيض بالموافقة على استمرار الحكومة في التفاوض مع حزب المؤتمر الوطني الأفريقي، ثم تحول النظام إلى ديمقراطية متعددة عام 1994. ولا شك في أن العقوبات ما كان لها أن تُحدث بمفردها هذا الأثر من دون

العوامل المهيئة لها داخليًا والتي تمثلت في المقاومة القوية (السلمية والعسكرية) من طرف الأغلبية بقيادة المؤتمر الوطني ونيسلون مانديلا، أو من دون الحراك الداخلي داخل الأقلية البيضاء وبخاصة من الشركات ورجال الأعمال، التي أدركت تدريجيًا أن بقاء نظام الفصل العنصري صار يهدد مصالحها، وما ترتب على كل هذا الحراك الداخلي من عدم استقرار اجتماعي وسياسي⁽¹⁶⁾. لا يمكن بالطبع مقارنة هذا بالدعم والتحالف القوي بين أنظمة الحكم العربية والدول الغربية، ولا بالدعم الغربي الراسخ للكيان الإسرائيلي العنصري الكولونيالي.

وفي آسيا، لا يمكن فهم التغيير الذي حدث من دون أخذ متغير الحرب الباردة في الحسبان، فلم يعد الشيوعيون أو الانفصاليون في أندونيسيا وتايلند وكوريا الجنوبية، يمثلون تهديدًا وجوديًا هناك بعد انتهاء الحرب الباردة. لقد كانت هذه الدول مدعومة بقوة من الولايات المتحدة والغرب لمواجهة تلك التهديدات، إذ ارتبط دفاع كوريا الجنوبية بوجود عسكري أميركي دائم، كما دعمت واشنطن انقلاب سوهارتو عام 1965 والمجازر التي ارتكبت هناك ضد الشيوعيين وغيرهم. وبشكل عام، أيدت أميركا الحكومات العسكرية ما دامت الحاجة إليها قائمة في صراعها ضد الشيوعية، لكن مع انتهاء الحرب الباردة بدأت في انتقاد سجل حقوق الإنسان في هذه الدول(26)، وذلك بشرط عدم تهديد هذه الأنظمة المصالح الأميركية، ولهذا فنضال هذه الأنظمة الديمقراطية لا بد من أن يستمر.

لكن لا بد من التأكيد أن التغيير يبدأ من الداخل، فهو غير ممكن من دون رأي عام داخلي مناد بالتغيير، وولادة قوى سياسية قادرة على وضع برنامج سياسي حقيقي بديل للحكم العسكري. ومتى وُجد هذا العامل الداخلي فإنه كفيل بتحييد العقبات التي قد تأتي من الخارج. إنه الإجماع المدني الديمقراطي الذي يمثل عامل التوازن الأهم مع قوة الجيش المادية في الداخل، والدعم القادم من الخارج.

⁶¹ Charles M. Becker, "The Impact of Sanctions on South Africa and Its Periphery," *African Studies Review*, vol. 31, no. 2 (September 1988); Kathleen C. Schwartzman, "Can International Boycotts Transform Political Systems? The Cases of Cuba and South Africa," *Latin American Politics and Society*, vol. 43, no. 2 (July 2001), pp.115–146; Bronwen Manby, "South Africa: The Impact of Sanctions," *Journal of international affairs*, vol. 46, no. 1 (2001), p. 193.

⁶² Harold A. Trinkunas, "Ensuring Democratic Civilian Control of the Armed Forces in Asia," East-West Center, *Occasional Papers*, no. 1 (October 1999), pp.10-14.

⁶³ Barany, p. 184.

⁶⁰ Inter-American Democratic Charter, accessed on 4/1/2017, at: http://www.oas.org/charter/docs/resolution1_en_p4.htm

وانظر أيضًا: عبد الفتاح ماضي، "الحاجة إلى ميثاق إسلامي غربي للحريات والديهقراطية"، الجزيرة نت،31 كانون الثاني/ يناير 2016، شوهد في 2017/1/4، في: http://bit.ly/2jq11U4

وليس المقصود هنا رفع شعارات أو أمنيات التغيير، وإنما المقصود تحديدًا، هو تهيئة الأرض لنمو رأي عام مناصر للتغيير، وتطور قوى تغيير سياسية ديمقراطية تتجاوز خلافات الماضي، وتمتلك القدرة على التعبئة الاجتماعية الواعية وقيادة الجماهير وترتيب الأولويات، وعلى التحالف أو التكتل التركيز على قضية داخلية مركزية، وعدم فتح جميع الملفات الخارجية مرة واحدة (64). هذه الأمور لم تحدث مثلًا في مصر في الفترة 2011 - 2013 فقد تنافست القوى السياسية على مصالح ضيقة، وراحت تتفاهم أو تتحالف مع الجيش على وضع أدى إلى إجهاض الثورة في عام 2013(65).

كان انقسام النخب السياسية وقواها، وعدم وجود اجماع وطني على هدف إستراتيجي واحد وهو إخراج الجيش، وعدم تطوير المعارضة لبديل وطني يتسلم السلطة من الجيش، وتسييس بعض القوى السياسية للجيش أو عقد اتفاقيات غير معلنة معه على حساب منافسيها (حالات بنغلاديش، باكستان، فيجي، بورما، تايلند)، هو السبب الأساسي لفشل حالات انتقال أخرى واستمرار الجيش في السلطة بشكل مباشر أو غير مباشر (60). إن انقسام القوى السياسية وعدم توافر البديل المدني يساهم في تمسك العسكريين بالسلطة، وتماسك الفئة العسكرية الحاكمة وعدم ظهور إصلاحيين مناصرين للحكم المدني داخل الجيش. وهناك بالطبع عوامل أخرى لفشل للاتتقال مثل تورط هذه الفئة الحاكمة في الفساد، ووجود مصالح الانتقال مثل تورط هذه الفئة الحاكمة في الفساد، ووجود مصالح اقتصادية، أو روابط خارجية كما يحدث - لكن بدرجات مختلفة - في مصر وباكستان ونبجبريا وغيرها.

خاتمة

أوضحت هذه الدراسة أنه لا توجد طريق واحدة في كيفية إخراج العسكريين من السلطة، وعلى الرغم من هذا يمكننا أن نُجمع على بعض السنن والخلاصات العامة التي أظهرتها الحالات المختلفة:

http://bit.ly/2jpMV59

وعلي خليفة الكواري وعبد الفتاح ماضي، "متطلبات بناء كتلة تاريخية على قاعدة الدعقراطية في الدول العربية"، المستقبل العربي، العدد 373 (آذار/ مارس 2010).

65 انظر في شأن الحالة المصرية: عبد الفتاح ماضي، العنف والتحول الديقراطي في مصر (القاهرة: دار البشير، 2015)؛ ومؤخّرًا صدر كتاب من جزئين للدكتور عزمي بشارة، يتضمن تحليلًا دقيقًا ومطولًا لمسار الثورة المصرية، انظر: عزمي بشارة، ثورة مصر: الجزء الثاني، من الثورة إلى الانقلاب (الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016).

66 ماضى، "العلاقات المدنية - العسكرية والجيوش والتحول الديمقراطي".

- عدم تدخل الجيش في السياسة كمؤسسة (أي استيلاء جنرال أو مجموعة من الجنرالات على السلطة بدلًا من حكم المؤسسة) قد يسهل هدف الانتقال إلى الديمقراطية، على اعتبار أن هذا يساعد على بقاء وحدة المؤسسة العسكرية، وتحويل ولائها للنظام المدني الديمقراطي متى ظهرت قوى تغيير مناصرة لهذا الهدف.
- تطور معارضة ديمقراطية متفقة على هدف إستراتيجي محدد، وهو إخراج العسكريين من السلطة وتحركهم ضمن مشروع سياسي واضح ومعلن. وظهور تحالف أو تحالفات ديمقراطية قوية، يمكن أن تساهم في أحد السيناريوهات التالية اعتمادًا على الأوضاع الخاصة بكل حالة:
- ظهور جناح مناصر للديمقراطية داخل الجيش؛ فالعسكريون عادة لا يخرجون من السلطة من تلقاء أنفسهم، وإنما يُدفعون دفعًا إلى ذلك، إمّا لتصورهم أن الحكم المدني سيضمن مصالحهم، أو خوفًا من تعرضهم للمحاسبة والعقاب على انتهاكات حقوق الإنسان.
- دفع العسكريين إلى التراجع والدخول في عملية تفاوض للاتفاق على عملية انتقال يجري خلالها تقديم تنازلات متبادلة من المدنيين والعسكريين، وصولًا إلى انتقال السلطة إلى حكومة مدنية منتخبة.
- دفع العسكريين خارج السلطة في حالة الفشل أو النجاح في الأداء الاقتصادي للحكومات العسكرية، على اعتبار أن الفشل يحتّم تسليم السلطة لمن هم أجدر على معالجة التحديات الاقتصادية من المدنيين، كما أن النجاح يؤدي إلى الضغط في اتجاه انتزاع الحريات والحقوق السياسية.
- مواجهة الدعم الخارجي للحكومات العسكرية ودفع الدول الداعمة إمًا إلى التنازل عن دعمها للعسكريين أو الوقوف على الحياد، على اعتبار أن هناك قوى مدنية بديلة قادرة على حكم البلاد، وذلك بشرط ألّا تثير هذه القوى مخاوف الدول الخارجية على مصالحها الحيوية.
- يُعد ظهور رأي عام، ومجتمع مدني مناصر للانتقال إلى الديمقراطية، من الأمور المحورية، ويكون على قادة المعارضة السياسية ونخبها مهمة قيادة هذا العامل الشعبي والمجتمعي نحو هدف مركزي، هو تغيير نمط ممارسة السلطة، ووضع برامج عمل للضغط بشكل مستمر على الحكومات العسكرية

⁶⁴ انظر في شأن مهمات المعارضة في ظل النظم الفردية: عبد الفتاح ماضي، "الكتلة التاريخية من أجل الدمِقراطية"، الجزيرة نت، 31 كانون الثاني/ يناير 2010، شوهد في 2017/1/4. في:



بكل الطرق الممكنة وفي جميع المساحات المتاحة سياسيًا وإعلاميًا وحقوقيًا.

- لا انتقال دمقراطيًا بلا دمقراطيين، وليس المقصود هنا انتظار تطور ثقافة ديمقراطية بين الجماهير كما يتصور بعضهم في عالمنا العربي، وإنما وجود قوى سياسية منظمة وقيادات وطلائع واعية، تؤمن فعلًا بالديمقراطية كنظام للحكم (أي كمبادئ ومؤسسات وإجراءات وضمانات، وليس كفلسفة أو أيديولوجية تنافس الأديان والثقافات)(67)، وتعمل معًا من أجل الوصول إليه، وذلك على اعتبار أن تغيير نهط السلطة وتبنّى النظام الديمقراطي، ليس إلا بداية الطريق لمعالجة بقية التحديات والمشكلات الأخرى، بل لتطوير النظام الديمقراطي ذاته وتقديم معالجات جديدة للتوترات التي أفرزتها الممارسة الديمقراطية في الغرب كمشكلات المال السياسي، والانتخابات، والتمثيل، وسيطرة الشركات الكبرى وضعف أدوات الرقابة على النواب والسياسيين، وغير ذلك. ولهذا تظل هناك حاجة دامَّة إلى تعزيز جميع الظروف التي تساعد على ميلاد قوى التغيير الديمقراطي تلك وتهيئتها، ثقافيًا واجتماعيًا وسياسيًا واقتصاديًا، وامتلاك هذه القوى أدوات التغيير ومهاراته في عالم تحكمه القوة بجميع عناصرها المادية والمعرفية والمعنوية.
- لا يمكن تصور البدء في معالجة العلاقات المدنية العسكرية وتحقيق الرقابة المدنية السياسية على الجيش، إلا بعد انتقال السلطة من العسكريين إلى حكومة مدنية ديمقراطية منتخبة، ووجود قدر من الاستقرار السياسي، ونظام حزبي غير منقسم. وعادة ما تجري هذه المعالجة على يد مجموعة من السياسيين المؤمنين فعلًا بالديمقراطية، الذين يتفقون على هدف الرقابة المدنية السياسية على الجيش ويمتلكون رؤية أو خطة واضحة ومحددة ومعلنة، وتكون الرقابة المدنية السياسية ذاتها جزءًا من عملية بناء النظام الديمقراطي.

إن المرحلة الراهنة في دولنا العربية، تحتم على كل القوى الوطنية الحية ترتيب أولوياتها بطريقة يجري من خلالها تجاوز خلافاتها وصراعاتها العدمية، والارتقاء إلى حجم المسؤولية التاريخية لمواجهة تداعيات الحكم المطلق، والمخاطر الداخلية والخارجية التي صارت تهدد الوجود العربي. ولن يتم هذا إلا بتعزيز الجهد كله الذي يعمل من أجل ميلاد قوى التغيير القادرة على التكتل خلف هدف واحد،

هو إنهاء حكم الأقليات المهيمنة سياسيًّا واقتصاديًّا وتمكينها، وإنهاء سيطرة المؤسسات العسكرية والأمنية، والاتفاق على بديل مدني هو النظام الديمقراطي بجميع قيمه ومؤسساته وضماناته. فالقوة لا يوقفها إلا القوة، وإجماع القوى المجتمعية والسياسية الرئيسة على الحكم المدني الديمقراطي قادر على تعديل ميزان القوة لمصلحة أنصار التغيير.

وستظل عملية التغيير في وطننا العربي عملية سياسية ممتدة، ولهذا فهناك موضوعات عدة تحتاج إلى دراسات منفصلة فيما يخص علاقة الجيوش بالتغيير السياسي، منها كيفية معالجة الدور الاقتصادي للجيوش بعد الانتقال، ومسألة تحقيق الأمن والحفاظ على وحدة الدولة والمجتمع والجيوش في ظل النظام الديمقراطي الحديث النشأة، وعلاقات الجيوش الوطنية بالجيوش الخارجية وعملية الانتقال إلى الديمقراطية، ودور برامج التعليم والتدريب العسكرية الأميركية في الانتقال إلى الديمقراطية وفي معالجة العلاقات المدنية - العسكرية، ودور أجهزة المخابرات في نظم الحكم ذات الطبيعة العسكرية ودورها أثناء عملية التغيير، وأثر البناء الداخلي للجيوش في مستقبل أنظمة الحكم العربية، وظاهرة الحرب على الإرهاب وأثرها في طبيعة الأنظمة المحتم العلاقات المدنية - العسكرية، وعلاقة الإسلاميين والعسكريين ومستقبل العلاقات المدنية - العسكرية، وعلاقة الإسلاميين والعسكريين والتحول إلى الدمقراطية، وغير ذلك.

المراجع

العربيّة

أوين، روجر. الدولة والسلطة والسياسة في الشرق الأوسط. ترجمة عبد الوهاب علوب. القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، المشروع القومى للترجمة، 2000.

الأيوبي، نزيه. تضخيم الدولة العربية: السياسة والمجتمع في الشرق الأوسط. ترجمة أمجد حسين. بيروت: المنظمة العربية للترجمة ومركز دراسات الوحدة العربية، 2010.

بشارة، عزمي. ثورة مصر: الجزء الثاني، من الثورة إلى الانقلاب. الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016.

الكواري، علي خليفة وعبد الفتاح ماضي. "متطلبات بناء كتلة تاريخية على قاعدة الديمقراطية في الدول العربية"، المستقبل العربي. العدد 373 (آذار/ مارس 2010).

ماضي، عبد الفتاح. الدين والسياسة في إسرائيل: دراسة في الأحزاب والجماعات الدينية في إسرائيل ودروها في الحياة السياسية. القاهرة: مكتبة مدبولي، 1999.

⁶⁷ سبق أن كتبت عن مفهوم الديمقراطية في أكثر من مناسبة، انظر على سبيل المثال: عبد الفتاح ماضي، "الديمقراطية والنظم الديمقراطية: مدخل إلى العلوم السياسية"، في: طه بدوي وآخرون، مدخل إلى العلوم السياسية (الإسكندرية: جامعة الإسكندرية، 2012)، ص 96 - 102.

Postgraduate School Institutional Archive. Monterey CA, November 2000.

C, Arceneaux. Bounded Missions: Military Regimes and Democratization in The Southern Cone and Brazil. University Park: The Pennsylvania State University Press, 2001.

Castro, Celso. "The Army as a Modernizing Actor in Brazil." in Patricio Silva, *The Soldier and the State in South America: Essays in Civil-military Relations*. London: Pagrave& Patricio Palgrave Publishers Ltd, 2001.

Connor, Ken & David Hebditch, *How to Stage a Military Coup: From Planning to Execution* .London: Skyhorse Publishing, 2009.

Dahl, Robert A. *Polyarchy: Participation and Opposition*. London: Yale University Press, 1972.

Federico, Veronica & Carlo Fusaro, eds. *Constitutionalism* and *Democratic Transitions: Lessons from South Africa*. Washington: Firenze University Press, 2006.

Gibson, Edward. "Nine Cases of the Breakdown of Democracy." in Robert Pastor. *Democracy in the Americas: Stopping the Pendulum.* New York: Holmes & Meier, 1989.

Gill, Graeme. The Dynamics of Democratization: Elites, Civil Society and the Transition Process. New York: Palgrave Macmillan, 2000.

Haggard, Stephan & Robert R. Kaufman. "The Political Economy of Democratic Transitions." in Lisa Anderson. *Transitions to Democracy.* New York: Columbia University Press, 1999.

Huntington, Samuel P. *The Third Wave: Democratization in the Late 20th Century.* Oklahoma: University of Oklahoma Press, 1993.

Jun, Jinsok. "South Korea: Consolidatring Democratic Civilian Control." in Muthiah Alagappa (ed.). Coercion and Governance: The Declining Political Role of the Military in Asia. California: Stanford University Press, 2002.

Kinzer, Stephen. Overthrow: America's Century of Regime Change from Hawaii to Iraq. New York: Times books, 2007. _____. "مداخل الانتقال إلى نظم حكم ديمقراطي" في: لماذا انتقل الآخرون وتأخر العرب؟ دراسة مقارنة. علي خليفة الكواري وعبد الفتاح ماضى (محرران). بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2009.

______. "الديمقراطية والنظم الديمقراطية: مدخل إلى العلوم السياسية". في: طه بدوي وآخرون. مدخل إلى العلوم السياسية. الإسكندرية: قسم العلوم السياسية، جامعة الإسكندرية، 2012.

______. "العلاقات المدنية - العسكرية والجيوش والتحول الديمقراطي". مقدمة في مؤتمر "تحولات الديمقراطية في العالم العربي". مركز عصام فارس للشؤون اللبنانية. بيروت، 28 حزيران/ يونيو 2012.

_____. العنف والتحول الديمقراطي في مصر. القاهرة: دار البشير، 2015.

النقيب، خلدون. الدولة التسلطية في المشرق العربي المعاصر: دراسة بنائية مقارنة. ط 2. دروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1996.

الأحنىتة

Barany, Zoltan. The Soldier and the Changing State: Building Democratic Armies in Africa, Asia, Europe, and the Americas. New Jersey: Princeton University Press, 2013.

Becker, Charles M. "The Impact of Sanctions on South Africa and Its Periphery." *African Studies Review.* vol. 31. no. 2 (September 1988).

Bermeo, Nancy. "Myths of Moderation: Confrontation and Conflict during Democratic Transitions." in Lisa Andeson. *Transitions to Democracy.* New York: Columbia University Press, 1999.

Bitar, Sergio & Abraham F. Lowenthal (eds.). *Democratic Transition: Conversations with World Leaders*. Baltimore: Johns Hopkins University Press & The International Institute for Democracy & Electoral Assistance, 2015.

Blair, Dennis. *Military Engagement: Influencing Armed Forces Worldwide to Support Democratic Transitions.* Vol. 1 Washington: Brookings Institution Press, 2013.

Blum, William. Killing Hope: US Military and CIA Interventions Since World War II. Monroe: Common Courage Press, 2008.

Braneau, Thomas C. Spanish Case Study. The Center for Civilian-Military Relations, Calhoun: The National



Serra, Narcís. *The Military Transition: Democratic Reform of the Armed Forces*. Cambridge: Cambridge University Press, 2010.

Share, Donald. "Politics in Spain." in Gabriel A. Almond et al. (eds.). European Politics Today. New York: Longman, 2006.

Snyder, Richard. "Explaining Transitions from Neopatrimonial Dictatorships." *Comparative Politics* (July 1992).

______. "Paths out of Sultanistic Regimes: Combining Structural and Voluntarist Perspectives." in H.E. Chehabi & Juan J. Linz (eds.). *Sultanistic Regimes*. Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1998.

Sørensen, George. *Democracy and Democratization: Process and Prospects in a Changing World.* 3rd edn. Boulder: Westview Press, 2008.

Stepan, Alfred. "New Professionalism of Internal Warfare and Military Role Expansion." in Abraham F. Lowenthal and John Samuel Fitch, *Armies and Politics in Latin America*. New York: Holmes & Meier, 1986.

_____. Rethinking Military Politics: Brazil and the Southern Cone. New Jersey: Princeton University Press, 1988.

Tansey, Oisín. *The International Politics of Authoritarian Rule.* Oxford: Oxford University Press, 2016.

Tolbesfon, Scott D. Civil-Military Relations in Brazil: The Myth of Tutelary Demcoracy, Draft. Calhoun: The National Postgraduate School Institutional Archive, 1995.

Trinkunas, Harold A. "Ensuring Democratic Civilian Control of the Armed Forces in Asia." East-West Center, *Occasional Papers*, no. 1 (October 1999).

Whitehead, Laurence. "International Aspects of Democratization." in Guillermo O'Donnell, Philippe Schmitter & Laurence Whitehead (eds.). *Transitions from Authoritarianism Rule: Comparative Perspectives*. Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1986.

Wood, Elisabeth Jean. Forging Democracy from Below: Insurgent Transitions in South Africa and El Salvador. Cambridge: Cambridge University Press, 2000. Koonings, Kees. "Political Orientations and Factionalism in the Brazilian Armed Forces, 1964–85." in Patricio Silva. *The Soldier and the State in South America: Essays in Civil-Military Relations.* New York: Palgrave Macmillan, 2001.

Koonings, Kees. "Political Armies, Security Forces and Democratic Consolidation in Latin America." in *Governing Insecurity: Democratic Control of Military and Security Establishments in Transitional Democracies*. London: Zed Books, 2003.

Manby, Bronwen. "South Africa: The Impact of Sanctions," *Journal of International Affairs* vol. 46, no. 1 (1992).

McHenry Jr., Dean & Abdel-Fattah Mady ."A Critique of Quantitative Measures of the Degree of Democracy in Israel" *Democratization*. vol. 13, no. 2 (April 2006).

Munck, Gerardo L. & Carol Skalnik Leff. "Modes of Transition and Democratization: South America and Eastern Europe in Comparative Perspective." *Comparative Politics*. vol. 29, no. 3 (April 1997).

O'Brien, Philip J & Paul Anthony Cammack (eds.). *Generals in Retreat: The Crisis of Military Rule in Latin America*. Manchester: Manchester University Press, 1985.

O'Donnell, Guillermo, Philippe C. Schmitter & Laurence Whitehead. *Transitions from Authoritarian Rule.* vol. 1 - 4 Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1986.

Ronald A, Francisco. *The Politics of Regime Transitions*. Boulder: Westview, 2000.

Roniger, Luis & Mario Sznajder. *The Legacy of Human-Rights Violations in the Southern Cone: Argentina, Chile, and Uruguay.* Oxford: Oxford University Press, 1999.

Schmitter, Philippe C. Military Rule in Latin America: Functions, Consequences and Perspectives. Virginia: SAGE Publications, 1973.

Schwartzman, Kathleen C. "Can International Boycotts Transform Political Systems? The Cases of Cuba and South Africa." *Latin American Politics and Society*, vol. 43, no. 2 (July 2001).



صـدر حديـثًا

خطاب الكرامة وحقوق الإنسان

يهدف رجا بهلول من كتابه خطاب الكرامة وحقوق الإنسان، الصادر حديثًا عن المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات (160 صفحةً من القطع الصغير)، إلى خلق مكان للشعور والانفعال في الكتابات العربية حول موضوعات السياسة والأخلاق والقيم، لا "إعادة الاعتبار" إلى تلك المفاهيم. يقول المؤلف: "لم تكن المفاهيم التي سوف نسعى إلى تسليط الضوء يومًا معتبرةً حتى نعيد إليها الاعتبار. ولهذا الموقف السلبي من المشاعر والانفعالات ما يفسره في التاريخ الثقافي العربى".

وبحسب رأيه، تختلف الأفكار المطروحة في كتابه عمّا هو دارج في نمط الكتابة المعتاد عن حقوق الإنسان، وخصوصًا في تأكيد مركزية مفاهيم الحاجات والرغبات والانفعالات البشرية؛ كالتعاطف والمقاومة والغضب والاحترام، في تأسيس مفاهيم الحقوق والكرامة والمفاهيم الأخلاقية عمومًا، و"ربما يسبب هذا التوصيف بعض النفور في أذهان من يعتقدون أنْ ليس للأخلاق والحقوق علاقة بهذه المفاهيم السيكولوجية، وأنّ الأخلاق والحقوق ترتبط بالعقل والحسابات العقلانية فحسب".



*Tahar Saoud | الطاهر سعود

أدوار الجيش في مراحل الانتقال في الجزائر

The Algerian Military in the Midst of Transition

تروم الدراسة الحفر عن أدوار الجيش عبر مراحل الانتقال في الجزائر؛ وذلك يقتضي تأصيلًا تاريخيًا لمراحل تكوِّنه وسياقاته منذ كان إرهاصًا لجيش تحرير وطني إلى أن غدا المؤسسة الراعية والمؤتمنة على الدولة، ومندمجًا في علاقة عضوية شبه دائمة مع السياسة بما هي مهمة أساسية من مهماته، وقبل ذلك وظيفة أصلية في تكوينه. كل ذلك لأجل فهم سلوكه ودوره في مسار الأزمة السياسية والأمنية عقب انقلاب 1992. ستعمد الدراسة بعدها إلى محاولة البحث في علاقة مؤسسة الجيش بمسار حل الأزمة ومسعى التصالح الوطني، منتهية بمحاولة أخرى لاستشراف دورها على الساحة في الأفق المرتقب.

كلمات مفتاحية: الجيش الجزائري، الأزمة الجزائرية، المصالحة الـوطنية، السياسة، العلاقات المدنية – العسكرية.

Our study aims to put under scrutiny the Algerian army tasks and roles through different periods of time and this requires going back to the roots when the national liberation army was established, returning to the present as the army has become the institution protecting the state. An institution which has an everlasting organic relation with politics, embodying one of its central tasks. The study needs to highlight the above cited issues in its attempt to grasp and understand the army role during the 1992s' political crisis, and in so doing a particular attention is given to the ways how the army dealt with the crisis and what is the nature of its contribution in tackling and facing it. Finally, the study is concerned with the army role in the near future from a prospective approach.

Keywords: Algerian Army, Algerian Crisis, National Reconciliation, Policy, Civil-military relations.

^{*} أستاذ علم الاجتماع، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة محمد لمين دباغين، سطيف 2، الجزائر.

^{*} Professor of Sociology, Mohamed Lamine Debaghine University, Sétif 2, Algeria.

مقدمة

يتبدّى واضعًا للمهتم بالتاريخ السياسي الجزائري المعاصر الدور المحوري الذي قام به الجيش الوطني الشعبي، وهو دور حظي به لعدد من العوامل في مرحلة الثورة؛ إذ برز بوصفه كيانًا عسكريًا مع كيان سياسي هو جبهة التحرير الوطني وقادا معًا المعركة ضد النظام الكولونيالي.

وعبر محطات الاطراد الثوري استطاع بعض قيادات هذا الجيش التغلغل في جسم الثورة وتحسين مواقعه فيه إزاء القادة السياسيين والتاريخيين. بدا ذلك واضحًا مع لجنة تنظيم الجيش على الحدود الغربية بقيادة هواري بومدين؛ بحيث تمكنت من استحداث جهاز منظم وبيروقراطي تسوده روح الخضوع الكلي للقرارات، ويخضع أعضاؤه لانضباطية قاسية (ال. سيمثّل هذا التنظيم العسكري، لاحقًا، النواة الصلبة لقوة جديدة هي هيئة الأركان العامة وجيش الحدود التي ستبرز مع اقتراب الاستقلال مؤسسةً لها دورها الترجيحي في المشهد السياسي، بخاصة بعد تحالفها الظرفي مع بعض الزعامات السياسية، في مقابل إضعاف النخب السياسية والثقافية الأخرى (بالتضييق، أو المراقبة، أو السجن، أو النفي).

ولم تكد تمرّ ثلاث سنوات على الاستقلال حتى برز الجيش والمؤسسة العسكرية الأكثر قوةً واقتدارًا في البلاد، ومرور الوقت تحوّلت إلى المؤسسة الراعية والمؤتمنة Dépositaire على سيادة البلاد؛ بحيث أصبح لها كامل الصلاحية في استبعاد أيّ منافس على مقاليد السلطة أو تحييده.

واستمر هذا الدور إلى فترة متأخرة، تعزّزه مواثيق الدولة الوليدة التي نصّت على أنّ الجيش الوطني "جيش شعبي، وهو في خدمة الشعب وتحت تصرف الحكومة، [...] وهو يتولى الدفاع عن أراضي الجمهورية، ويسهم في مناحي النشاط السياسي والاقتصادي والاجتماعي للبلاد في نطاق الحزب"(2)، أو هو "أداة الثورة في التغيير الاجتماعي مكلفة بالمساهمة في تنمية البلاد وتوطيد الاشتراكية"(3) ليقتصر دوره في مرحلة الانفتاح السياسي والتعددية الحزبية بموجب دستور 1989 على المحافظة على الاستقلال الوطني، والدفاع عن السيادة الوطنية ووحدة البلاد وسيادتها وحرمتها الترابية.

http://bit.ly/2joUqIF.

لكن، هل يعنى هذا أنّ الثقل السياسي للمؤسسة العسكرية ليس مثلما كان؟ أم أنّها ستضطلع بالدور التقليدي الذي يقوم به جميع الجيوش في الديمقراطيات الناشئة؟

العكس طبعًا هو الصحيح؛ فابتعاد الجيش من الحياة السياسية لم يكن سوى ابتعاد شكلي، وممارسته لنوع من الحياد في المرحلة التي أعقبت الانفتاح السياسي لم تكن سوى مراقبة للمشهد عن بعد؛ فنتائج الانتخابات التشريعية لعام 1991 وفوز الإسلاميين بها استدعت تدخّل هذه المؤسسة بكل ثقلها في الساحة السياسية، وأعلنت عن وقف المسار الانتخابي، واستحدثت واجهات سياسية انتقاليةً، متعاونةً في ذلك مع بعض الوجوه التاريخية والسياسية والحزبية، لتعيد من جديد تأكيد قاعدة "الدور الفاعل للمؤسسة العسكرية في الحياة السياسية الجزائرية".

"

لم تكد تمرِّ ثلاث ســـنوات على الاســـتقلال حتى برز الجيش والمؤسســـة العســـكرية الأكثر قوةَ واقتدارًا في البلاد، وبمـــرور الوقت تحوِّلت إلى المؤسســـة الراعية والمؤتمنة على ســـيادة البلاد؛ بحيث أصبح لها كامل الصلاحية في اســـتبعاد أيْ منافس على مقاليد السلطة أو تحييده

77

لكن إذا كان الثقل السياسي للجيش قد بدا متكاملًا داخل النظام السياسي في السبعينيات والثمانينيات؛ حيث وزّع الدستور الصلاحيات يومها على جهاتٍ مختلفة، وكان الجيش طرفًا في الحكم (4)، فإنّه غدا بعد نهاية الأحادية الحزبية وحده في الميدان. لذا، فإنّ تورطه في بعض القرارات الخطيرة، ومنها إلغاء المسار الانتخابي، كان يُنظر إليه بوصفه تدخلًا سافرًا في الشأن السياسي، وهو تواصل مع الدور الذي أدّاه في بعض المحطات التاريخية مع التكتل البنبلي الذي نفّذ حركته الانقلابية على المؤسسات الشرعية للدولة الجزائرية (المجلس الوطني للثورة، والحكومة المؤقتة)، مدشنًا بذلك عهد الانقلابات العسكرية في تاريخ الجزائر المستقلة، ولِيَسُنَّ مسلكًا وتقليدًا سياسيًا سلبيًا سبيتحكم مستقبلًا في مسار التغيير السياسي في الجزائر وعملياته.

¹ محمد حربي، جبهة التحرير الوطني: الأسطورة والواقع، ترجمة كميل قيصر داغر (بروت: مؤسسة الأبحاث العربية، 1893)، ص 182.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1963، المادة: 8، شوهد في 2017/1/25.

http://bit.ly/2jdId6b.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1976، الفصل السادس، المادة: 82، شوهد في 2017/1/25، في:

ل رياض الصيداوي، صراعات النخب السياسية والعسكرية في الجزائر: الحزب، الجيش،
 الدولة (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2000)، ص 67.



لكن هذه التسوية المرحلية التي فرضها منطق الغلبة والقهر لم تحلّ المشكلة، بل ستكون سببًا في اندلاع أزمة داخل الطبقة السياسية الجزائرية، وداخل المجتمع، نجم عنها تزعزع استقرار البلاد، وخفوت وهجها السياسي على الصعيد العربي والإقليمي والدولي، ودخل الجميع في مرحلة من الاهتلاك الذاتي والاقتتال الداخلي والتدمير الذاتي الذى كاد يقضى على الجميع.

أمام هذه الوضعية، قُدّمت مجموعة من التدابير حيّز التنفيذ لحلّ

ما أصبح يسمى بـ "الأزمة الجزائرية"؛ فبعدما فشلت "سياسة الكل أمني" Le tout-sécuritaire التي اتبعها الجيش في التعامل مع الجماعات المسلحة التي رفعت السلاح بعد إلغاء المسار الانتخابي، وبالنظر إلى الخسائر الكبيرة في الأرواح والممتلكات، اقتنع الفاعلون في الجيش بضرورة البحث عن حلول، كان آخرها مشروع المصالحة الوطنية الذي استطاع معالجة جوانب مهمة من الأزمة، إلى حد كبير. استنادًا إلى ما سبق، تحاول هذه الدراسة الإجابة عن الأسئلة التالية: ما الدور الذي قامت به مؤسسة الجيش في مراحل الانتقال الأساسية التي مرّ بها المجتمع الجزائري؟ وما علاقتها وعلاقة الفاعلين فيها بسيرورة تدبير الوئام والمصالحة الوطنية؟ وما دورها عبر مسار حل الأزمة؟ وهل كان دورها تزكية المبادرة ودعمها؟ أم أنّ الفاعلين في المؤسسة كانوا سباقين إلى مباشرة نشاط ميداني انتهى بإقرار إجراءات المؤسسة كانوا سباقين إلى مباشرة نشاط ميداني انتهى بإقرار إجراءات قانونية لمصلحة المتورطين في المأساة الوطنية، ولم يكن دور السياسيين

وتروم هذه الدراسة تحقيق ما يأتي من أهداف:

 تتبع مسارات تطور مؤسسة الجيش وعلاقة ذلك بسلوكها خلال مراحل الانتقال الأساسية في التاريخ الجزائري المعاصر.

سوى حشد التأييد الشعبي للمبادرة؟ وبناءً على ما سبق، هل مكن

التنبؤ مستقبل علاقة الجيش بالفعل السياسي في الجزائر؟

- رصـد دور مؤسسة الجيش في مـسـار (الأزمــة حل الأزمة) الجزائرية.
- تتبع مراحل المصالحة الوطنية الجزائرية وسيرورتها ودور مؤسسة الجيش في إقرارها ودعمها.
- تقديم رؤية استشرافية لمستقبل علاقة الجيش بالفعل السياسي في الجزائر.

وتتطلب الدراسة تشكيلةً منهجيةً تجمع بين المنهج التاريخي والمنهج التحليلي، إضافةً إلى المنهج الوصفي، مع التنبيه إلى بعض الصعوبات البحثية، وفي مقدمتها ستار السرية والكتمان الذي يحيط به الجيش الجزائري مؤسساته لعوامل أمنية وإستراتيجية بما يجعل الحديث عن

هذا الجيش في غياب المعلومات المؤكدة محاولةً لا تدّعي أبدًا تملّك الحقيقة، أو التعبير عن الوقائع كما حصلت بالفعل. وهي مسألة أشار إليها بعض الباحثين عندما شبّهوا محاولة إدراك ما يحصل داخل الجيش - الدولة بحالة من يحاول التكهن بأحوال الطقس⁽⁵⁾. لكنّ هذا لن يمنعنا من محاولة رسم صورة قريبة من واقع الحال في حدود ما توافر لنا من البيانات والمعلومات.

مؤسسة الجيش في الجزائر: محاولة في التأصيل التاريخي لمراحل التكوّن وسياقاته

إنّ كلّ حديث عن مؤسسة الجيش في الجزائر، وعن دورها في العشريتين الأخيرتين بالتحديد، يتطلب تأطيرًا تاريخيًا يبيّن عوامل نشأتها التاريخية؛ ذلك أنّ بعض الأدوار والخصائص التي صبغت هذه المؤسسة وأعطتها شكلها النهائي ترجع بالأساس إلى لحظة ميلادها، ولا يحكن فهم ما اضطلعت به في التسعينيات، من دون فهم ملابسات لحظة تكوّنها وتطوّرها. وهي مسألة يشدّد عليها غير واحد من المهتمين بالموضوع⁶⁰.

يكشف الحفر التاريخي أنَّ الإرهاصات الممهدة لولادة هذه المؤسسة تعود إلى فترة ما قبل الثورة عندما اقتنعت الحركة الوطنية ممثلةً بحزب الشعب - حركة الانتصار للحريات الديمقراطية (-PPA) بعدم فاعلية النضال السياسي وحده في تحقيق مطلب الاستقلال، وضرورة فتح الطريق أمام النضال الثورى المسلّح.

1.المنظمة الخاصة السلف التاريخي لجيش التحرير الوطني

كان الشقاق الذي حصل في "حركة الانتصار للحريات الديمقراطية" فرصةً لتيارٍ من المناضلين الشبان الذين تجاوزوا ثنائية الصراع بين قيادة الحزب (مصاليين/ مركزيين)، للمبادرة إلى القيام بعمل عسكري يقطع مع الأساليب الإصلاحية، والنضال السياسي الذي أثبت فشله

⁵ المرجع نفسه، ص 10.

⁶ François Gèze, "Armée et nation en Algérie : l'irrémédiable divorce?," *Hérodote*, no. 116 (2005/1), p. 176, accessed on 25/1/2017, at: http://bit.ly/2j49LzE;

انظر أيضًا: عبد الحميد مهري، "الجيش والسياسة والسلطة في الوطن العربي: تجربة الجزائر"، في: أحمد ولد داداه وآخرون، **الجيش والسياسة والسلطة في الوطن العربي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002)، ص 57 - 70.

عشية 1945، ومع الممارسة السياسية التي أوصلت أبناء الحركة الوطنية الجزائرية إلى صراع حزبي هامشي.

إنّ هذه المجموعة الشبابية وإن كانت من صفوة شبان الحزب، ومارست العمل السياسي، فهي اكتسبت مع ذلك خبرةً في العمل السري، لأنّ أغلبية أعضائها كانوا من ناشطي المنظمة الخاصة (L'OS) شبه العسكرية، وهي منظمة أُنشئت بموجب قرارات الحزب عام 1947، وأُسندت لها مهمة الإعداد للثورة المسلحة، وإنضاج شروط إعلان الكفاح المسلح.

منذ 1947 وحتى اكتشافها وتفكيكها من طرف الإدارة الفرنسية في آذار/ مارس 1950، اضطلعت هذه المنظمة بههمات التجنيد والتدريب القتالي، وتهيئة بنية تحتية من العتاد والتسليح، وإنشاء الخلايا عبر مناطق القطر⁽⁷⁾.

وعلى الرغم من حلّها، واصل من نجا من أعضائها من الاعتقال دورهم في الإعداد للثورة، ومنهم انبثقت اللجان والمجموعات الشهيرة: اللجنة الثورية للوحدة والعمل، ومجموعة 22، ومجموعة 5، ومجموعة 6، ثم مجموعة 9 التي وُلدت منها جبهة التحرير الوطني وجيش التحرير الوطني.

يصرّ العديد من المهتمين على أنّ هذه اللحظة التأسيسية التي تؤرخ لميلاد جيش التحرير الوطني هي لحظة حاسمة، ذلك أنّها ستضع هذا التنظيم الوليد (الجيش) أو بعض مكوناته، في صراعٍ يكاد يكون مستمرًا مع الساحة السياسية منذ النشأة إلى اليوم (8)، ومع المنظمة الخاصة التي اختير أعضاؤها ممّن لهم خبرة عسكرية اكتسبوها جراء التحاقهم بالخدمة العسكرية في الجيش الفرنسي (9)، إضافةً إلى معايير السرية والكتمان والالتزام والروح النضالية العالية، وسيبدأ التنافس واضحًا بين أعضائها وأعضاء الحزب السياسيين، يقول حربي: "إنّ الحركة [حركة الانتصار] والمنظمة الخاصة المتكاملتين نظريًا، بدتا لحرية عملي رايات كلٍ من المنظمتين "أنّ. وإذا كانت سنوات الثورة قد حاملي رايات كلٍ من المنظمتين "أنّ هذه الثنائية يمكن تحسّسها أفرزت ثنائية العسكري/ السياسي، فإنّ هذه الثنائية يمكن تحسّسها منذ هذه اللحظة، وستأتي الحوادث اللاحقة لتكرّسها، وتحوّلها إلى منذ هذه اللحظة، وستأتي الحوادث اللاحقة لتكرّسها، وتحوّلها إلى المنظمة ثابتة ارتبطت بمجمل تاريخنا السياسي المعاصر. فعندما لم تُجد

مساعي قدماء المنظمة الخاصة ومحاولاتهم الحثيثة لحلّ الخلاف الناشب في صفوف قيادة الحزب، انصرف هؤلاء لإعادة تنظيم صفوفهم، وتسريع إعلان الثورة، وهو ما حدا ببعض الملاحظين إلى تفسير ذلك بأنّه "كان يحمل معنى وضع الأطراف السياسية كلها أمام الأمر الواقع، ويكرّس في نظر كثير من المناضلين انتصار الحسم العسكري في مواجهة التردد السياسي"(11).

2.مرحلة التأسيس أو ولادة جيش التحرير الوطني

بدأت هذه المرحلة عندما تحوّلت فكرة الثورة من فكرة ماثلة في أذهان نخبة الناشطين في المنظمة الخاصة إلى واقع فعلي عقب إعلان تفجير الثورة في تشرين الثاني/ نوفمبر 1954، وولادة جيش التحرير الرسمية.

منذ تلك اللحظة أصبح هذا الجيش الذراع العسكرية لجبهة التحرير الوطني، وخضع لمبدأين (12): مبدأ اللامركزية، لاستحالة أن يقود الكفاح المسلح أي جسم ممركز، لذلك تركت حرية العمل والمبادرة لكل جهة؛ ومبدأ أولوية الداخل على الخارج (13)؛ أي إنّه لا يمكن فعل أي شيء من دون الرجوع إلى أولئك الذين يقاتلون على الأرض؛ القادة العسكريين.

تستمر هذه المرحلة طيلة فترة الثورة. وفيها استفاد جيش التحرير الوطني من اندماج عناصر عديدة في تركيبته، من الفلاحين والطبقات الشعبية الهشة، وتدعّم بعناصر مدربة عسكريًا من الذين حاربوا في صفوف الجيش الفرنسي خلال الحربين العالميتين. وأمدّ هؤلاء الجيش ببعض خبراتهم القتالية. كما تدعّم في فترة متأخرة من الثورة بنخبة من القيادات العسكرية الجزائرية المتوسطة الرتب من الفارّين من الجزائريين إلى من الجيش الفرنسي (DAF)

¹¹ مهری، ص 65.

¹² حربي، ص 110 - 111.

¹³ المقصود بالخارج الوفد السياسي للجبهة الموجود في القاهرة الذي ضمّ أحمد بن بلة وحسين آيت أحمد ومحمد خيضر.

¹⁴ يرى فرانسوا جيز أنّ الضباط الفارين من الجيش الفرنسي Déserteurs de l'Armée الفولين من الجيش التحرير الوطني Française ألّفوا ثلاث فئات رئيسة؛ تتكوّن الأولى من الذين فرّوا إلى جيش التحرير الوطني في 1958 - 1959 عن قناعة وطنية حقيقية، يأتي بعدها من لم يلتحقوا به إلا في الشهور الأخيرة من الثورة لأغراض انتهازية أكثر منها وطنية، ثم فئة الذين حُوِّلوا مباشرةً من الجيش الفرنسي إلى الجيش الشعبي الوطني بعد الاستقلال، يقدَّر عدد هؤلاء بنحو 200 عنصر التحقوا بجيش التحرير بعد عام 1961، انظر:

Gèze, p. 177; Abdelhamid Brahimi, Aux origines de la tragédie Algérienne (1958-2000): Témoignage sur Hizb França (Genève - Suisse: Hoggar & the center for Maghreb studies, 2000).

⁷ انظر: محمد العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر: دراسة، ج1 (دمشق: منشورات اتحاد الكتاب العرب، 1999)، ص181 وما بعدها.

⁸ مهري، ص 63.

⁹ كانت خدمةً إجباريةً على كل الجزائريين، وليس معناها ولاء للنظام الاستعماري.

¹⁰ حربي، ص 49.



البلدان العربية من ذوي التكوين العسكري دورٌ في تطوير هذا الجيش وتنظيمه حين التحقوا بصفوفه.

ظل جيش التحرير في هذه الفترة يطور مهاراته على طريقة التجربة والخطأ، دون أن يمنع ذلك ظهور ثنائية السياسي – العسكري. وعلى الرغم من أنّ القيادات الأولى للثورة كانت تجمع بين الوظائف السياسية والعسكرية، ظلّت الفروق قائمةً بين السياسيين والعسكريين، و"لم تمنع هذه الصيغة في تنظيم قيادات الثورة من ظهور خلافات حادة، وأزمات متعددة طوال مرحلة الكفاح المسلح"(15).

وإذا كانت جبهة التحرير المعلن عن ميلادها هي الغطاء السياسي الذي تجمّع حوله الثوار، فإنّهم أسسوا معها "جيشًا سمّوه جيش التحرير؛ بحيث اختلط العسكري بالسياسي، فالمقاتل عضو في الحزب وكذلك قائده، وتراوح المسؤوليات بين سياسية وعسكرية بحسب الحاجة "(10). وفي هذا السياق، لم تكن جبهة التحرير بَعدُ أكثرَ من حروف أولى، لأنّ مؤسسيها كانوا جميعهم تقريبًا على رأس أقاليم عسكرية. وهكذا، ومنذ البدء كانت السلطة بين يدي جيش التحرير الوطني (17).

77

كان لمؤتمـــر الصومـــام أثـــره الإيجابي فـــي اتجاه تنظيـــم قوات جيــش التحريـــر، باســـتحداث هيئات مسؤولة، وتنظيم الرتب العسكرية، وإنشاء تنظيم إدارى جديد

77

كان لمؤتمر الصومام (آب/ أغسطس 1956) أثره الإيجابي في اتجاه تنظيم قوات جيش التحرير، باستحداث هيئات مسؤولة، وتنظيم الرتب العسكرية، وإنشاء تنظيم إداري جديد⁽¹⁸⁾، ثم تغذية الثورة وهيئاتها المستحدثة بفعاليات جديدة؛ بحيث لم تبق جبهة التحرير حكرًا على القدامي من ناشطي حركة الانتصار والمنظمة الخاصة،

بل تحوّلت مع عبان رمضان مهندس المؤتمر إلى ما يشبه التجمع الوطني الواسع عندما التحقت التيارات الوطنية الأخرى (المركزيون، والاتحاد الديمقراطي، والعلماء) بالثورة. بيد أنّ قرارات المؤتمر، بقدر ما أعطت للثورة بعدها المؤسسي وهيراركيتها وملمحها التنظيمي الواضح، أخرجت إلى السطح حزازات بين قياداتها وزعمائها، وفتحت عهدًا جديدًا للسجالات والصراعات فيما بينهم.

إنّ مبدأًي "أولوية الداخل على الخارج" و"أولوية السياسي على العسكري" كما نصّت عليهما أرضية المؤتمر لن يمرًا دون أن يثيرا ردات فعل شديدةً، حدت بالبعض إلى شجب هذه القرارات، وعدّها انحرافًا عن خط الثورة.

وباغتيال عبان في المغرب (كانون الأول/ ديسمبر 1957) انتهت أطروحة تفضيل السياسي على العسكري، وانتصر الجناحُ العسكري انتصارًا نهائيًّا تواصل إلى اليوم ((19 أما المحاولات اللاحقة من جانب السياسيين فكان مآلها الفشل. ومنذ هذا المؤتمر إلى عشية وقف إطلاق النار، ستعرف مرحلة الكفاح خمس أزمات كبرى في العلاقة بين قيادات الثورة السياسية والعسكرية ((20))، كانت كلها تعكس جدلية الصراع بين السياسي والعسكري وتفوّق الثاني على الأول، نجمل أهمها في ما يأتي ((12)):

- السجال الذي وقع أثناء مؤتمر الصومام حول العلاقة بين النشاطات العسكرية والأهداف السياسية بين عبان رمضان وقادة الجيش (بن طوبال، وكريم..)؛ فقد رأى عبان أن بعض المبادرات العسكرية التي دشنها هؤلاء القادة غير مجدية سياسيًا، بينما لم يقبل بعض القادة العسكريين في قرارة أنفسهم هذه الدروس من هذا الطارئ الذي مثّله عبان. ويخلص حربي إلى أنّ "الجبهة جيش التحرير [...] لم تتوصل إلى تجاوز مكامن ضعفها الأصلية، فخلف التمييز بين سياسيين وعسكريين كان يختفي في الواقع الصراع بين خطين متخاصمين "(22).
- أدّت تبعات معركة الجزائر إلى خروج لجنة التنسيق والتنفيذ (وهي أعلى هيئة قيادية للثورة) إلى الخارج، ما أسفر عن اختلال ميزان القوى لمصلحة العسكريين، بخاصة بعد آب/ أغسطس 1957 عندما طالب العسكريون بإلغاء مقررات مؤمّر الصومام،

Brahimi, pp. 58 - 75.

¹⁵ مهري، ص 65.

ریاض الصیداوي، "سوسیولوجیا الجیش الجزائري ومخاطر التفکك"، الحوار المتمدن، 2007/4/16.
 شوهد في 2017/1/25.

http://bit.ly/2j4gfyt.

¹⁷ حربي، ص 112.

¹⁸ انظر: النصوص الأساسية لثورة نوفمبر 54 (نداء أول نوفمبر، مؤتمر الصومام، مؤتمر طرابلس) (الجزائر: منشورات ANEP).

¹⁹ الصيداوي، "سوسيولوجيا الجيش الجزائري ومخاطر التفكك"، ص 3.

²⁰ مهری، ص 67.

²¹ انظر: المرجع نفسه، ص 65-67؛ حربي، ص 155 - 156، ص 181 وما بعدها، ص 201 - 156، ص 181 وما بعدها؛ 201 - 211، ص 216

²² حربي، ص 156.

وانتخاب قيادة جديدة يستبعد منها بعض السياسيين. وانتهت هذه الأزمة بعدما أقرّ المجلس الوطني للثورة الجزائرية الهيئات المنبثقة عن المؤمّر، ولكن بإعادة النظر في تشكيلتها، وأن لا أولوية للسياسي على العسكري، ولا فرق بين الداخل والخارج. وعلى الرغم من أنّ الحاضرين من العسكريين كانوا أقليةً في المجلس، فإنّهم فرضوا وجهات نظرهم على السياسيين (23).

- أزمة لجنة التنسيق والتنفيذ التي انتهت بتصفية عبان، وهي نتيجة لاستعادة العسكريين وأسياد الحرب زمام سيطرتهم.
- نتيجة التضييق الذي شمل الثورة بسبب مدّ خطَّى شال وموريس، ناقشت لجنة التنسيق والتنفيذ مسألة توحيد جيش التحرير الوطني. وفي نيسان/ أبريل 1958 جرى تبنّي مقترح خلق لجنة تنظيم عسكرية تسهر على تنظيم الجيش الموجود على الحدود الشرقية والغربية. وأمام إخفاق هذه اللجنة جرى تجريد كل الضباط الكبار من الأهلية، وبخاصة ضباط لجنة التنظيم الشرقية التى قرر بعض قادتها إطاحة الحكومة المؤقتة التي أصبحت منذ أيلول/ سبتمبر 1958 الإطار القيادي الجديد خلفًا للجنة التنسيق.
- أمام شلل الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية بعد مرور أقل من سنة على تأسيسها نتيجة غياب التجانس بن أعضائها المنحدرين من تيارات سياسية عديدة، وبسبب ما عُرف بقضية انتحار الموظف عميرة، استدعى لحلّ هذه الأزمة القادة العسكريون (العقداء السبعة) الذين أصبحوا أعضاء في المجلس الوطنى للثورة. وما إن اجتمع هؤلاء (صيف/ خريف 1959) حتى أصبحت السلطة بين أيديهم، وانتهى اجتماعهم إلى تعيين مجلس وطنى جديد، غالبية أعضائه من جيش التحرير.
- لتوحيد القيادة العسكرية لجيش التحرير، قرّر المجلس الوطنى الجديد في دورة كانون الأول/ ديسمبر 1959 - كانون الثاني/ يناير 1960، إنشاء هيئة الأركان العامة بقيادة العقيد هوارى بومدين، لكن هذا الجهاز دخل في سجال وصراع مع الحكومة المؤقتة بمناسبة المفاوضات الممهدة للاستقلال مع الطرف الفرنسي، انتهى بفشل هذه الأخيرة في إقالة هذه الهيئة، وتفجّر أزمة عميقة عُرفت بأزمة صائفة 1962 التي تحالف فيها قادة الجيش مع بعض السياسيين للانقلاب على المؤسسات الشرعية (الحكومة المؤقتة، والمجلس الوطنى للثورة) وانتزاع السلطة منها. ما جعل قادة الجيش وأسياد الحرب الذين نجحوا

في رفع شعار الانتقال إلى الكفاح المسلح، ونجحوا في تطبيقه على أرض الواقع، يعتقدون أنّ الصواب هو دامًّا إلى جانب الذين يحملون السلاح، وأنّ تقويم السلطة السياسية عند اللزوم هو مهمتهم الثورية الأولى (24). وتحوّل ذلك إلى عقيدة لدى الجيش في مراحل لاحقة، غذّتها خلال كامل فترة الثورة خطاباتٌ تحرص دامًا على الإعلاء من شأن "مقاتلي ثورة نوفمبر"، و"المقاتل الأول، والملتحق فيما بعد".

خلاصة القول إنّ الجيش هو الذي أنشأ الدولة، وليس العكس. وليست السياسة، كما يقول مهرى، وظيفةً مستقلةً عنه، بل هي وظيفة أصلية في تكوينه ومهمة أساسية من مهماته. وأصبح ذلك عقيدةً راسخة لدى فئة عريضة من قيادات هذا الجيش عندما تحوّل إلى مسمى الجيش الوطنى الشعبى عشية الاستقلال، ولأسباب تاريخية أصبح في قلب قضية بناء الدولة، وتحوّل قياديوه إلى أمناء أو مؤتمنين على الوطنية dépositaires du nationalisme وعلى هذه الدولة الوليدة(25).

3.مرحلة التحول من جيش التحرير الوطنى إلى الجيش الوطنى الشعبى

وهي المرحلة التي تمتد من لحظة الاستقلال إلى يومنا هذا، وإن كان بإمكاننا تأكيد أنّ بعض الخصائص والميزات التي طبعت الجيش عندما تحوّل إلى مؤسسة من مؤسسات الدولة الوليدة يرجع بالأساس إلى السنتين الأخيرتين من عمر الثورة، بخاصة عندما أُنشئت هيئة الأركان العامة.

خلال هذه المرحلة، مثّل جيش الحدود مركز ثقل جيش التحرير الوطنى، وتظافرت عوامل عديدة لتجعل منه ركيزة جيش الدولة المستقبلي أو جنين الدولة القادمة بتعبير محمد حربي. كان هذا الجيش يتألف من 23 ألف رجل؛ 15 ألفًا منهم على الحدود التونسية، و8 آلاف على الحدود المغربية، وتحت تصرّفه كل المصالح التي تجعل منه جيشًا تقليديًا بامتياز؛ كمراكز التدريب، والمفوضية السياسية، والأمن العسكري، وما إلى ذلك(26). كان الجيش الأكثر تنظيمًا وتسليحًا إزاء جيش الداخل، القليل عدديًا (10 آلاف رجل)، والمنهك جراء سنوات الحرب العنيفة.

²⁴ مهري، ص 66.

²⁵ Lahouari Addi, "L'armée, la nation et l'Etat en Algérie," Confluences en Méditerranée, no. 29 (1999), pp. 39-46, accessed on 25/1/2017, at : http:// bit.ly/2ksoSyU.



بعد إنشاء هيئة الأركان العامة، نجح بومدين الذي أصبح قائد هذا الجيش، في جعله جيشًا موحَّدًا يدين له بالطاعة، واستعان في الإشراف عليه وتنظيمه بالفارين من الضباط من الجيش الفرنسي. ومثّل هؤلاء الرجال المجردون من كل مشروعية سياسية، بسبب ماضيهم في الجيش الفرنسي، كتلةً مفيدةً تتحرك لخدمة طموحات بومدين (27)، في القيام بدور فاعل في الدولة الجديدة التي أصبحت معالم استقلالها باديةً للعيان. يرى بعض الباحثين أنّ إنشاء هيئة الأركان كان سيسرّع عملية إحكام السيطرة على الثورة من جانب العسكريين (28)، وقد بدا ذلك واضعًا حقًا عندما نشبت الأزمة داخل مؤسسات الثورة، إزاء مسألة تأسيس مكتب سياسي لحزب جبهة التحرير يتمايز عن الحكومة. وحصل حولها خلاف كبير بسبب تعدد المحاور والعصبيات، ومراكز القوى. وبحث كلّ طرف عن طريقة للتموقع ضمن خريطة الوضع الجديد. وبدا ذلك واضحًا أكثر بين كتلة السياسيين المتموقعين في الجهاز الحكومي، وكتلة العسكريين في هيئة الأركان. وعندما وصلت النقاشات في اجتماع طرابلس إلى طريق مسدود، اختار ضباط هيئة الأركان بزعامة بومدين الاصطفاف إلى جانب أحمد بن بلة بعد أن كانوا قد عقدوا معه ما يشبه الاتفاق قبل ذلك عندما كان سجينًا مع الزعماء الخمسة، لينتصر بعد مدة منطق القوة في حسم هذا الصراع الذي كان بلا منازع في اتجاه ما قرره الجيش. وفي 9 أيلول/ سبتمبر بعد حوادث مؤلمة تحوّل جيش الحدود إلى الجيش الوطنى الشعبى سليل جيش التحرير تبعًا للشعار الذي سيتم تكريسه⁽²⁹⁾.

> أدوار الجيش في التاريخ الجزائري المعاصر

يشدّد عديد الباحثين على أنّ العسكر كانت لهم دامًا تأثيراتهم الواضحة في مسار المجتمع والدولة في السياق الجزائري منذ فترة مبكرة، يرجعها بعضهم إلى الفترة العثمانية، وهو ما حدا بواحد منهم للحديث عمّا سمّاه "الوجه لوجه بين الثكنة والمجتمع"؛ إذ أطلق هذه الثنائية على مجمل تاريخ الجزائر منذ الفترة العثمانية إلى اليوم (٥٥).

لقد أنتج تاريخ الجزائر الحديث في الغالب قيادات وسلطات تفرض نفسها على الهياكل المعترف بها، فهو "تاريخ الانقلاب المستمر على الشرعية (التاريخية، أو الثورية، أو الحزبية، أو الشعبية - الانتخابية)، بالطرق السلمية أو العنيفة. وقد نجد سوابق في عمق التاريخ الجزائري منذ تأسيس إيالة الجزائر في القرن السادس عشر [...] إنّ تاريخ الحركة الوطنية بعد ذلك عرف نهاذج إعادة النظر في النظام القائم والسطو على السلطة الشرعية بطرق مختلفة"(13).

على هذا المنوال في التحليل السوسيوتاريخي يستعين لويس مارتيناز بمفهوم "مخيال الحرب" لتفسير ظاهرة العنف التي اتسع نطاقها في جزائر التسعينيات، بالعودة إلى تاريخ الفترة العثمانية والاستعمارية؛ بحيث يرى أنّ هذا "المخيال المشترك للحرب" يسهم في جعل العنف طريقة لتكديس الثروة وتحقيق الشهرة، ويرى أنّ "رياس البحر" و"القياد" و"العقداء" هم نهاذج تاريخية تميزت في مختلف الفترات بترقيتها الاجتماعية بفضل الحروب؛ وفي هذا يقول "إنّ القرصان في العهد العثماني والقايد (موظف أهلي) في العهد الاستعماري أو العقيد (ضابط في جيش التحرير) أثناء حرب التحرير، قد عرفوا مساراتٍ أفضت إلى وظائف المسؤول السياسي. إنّ هذا المسار من الترقية قد سجّل العنف في السجل الثقافي للترقية الاجتماعية؛ حيث تطغى صورة قطّاع الطرق السياسين" (30)

لا تزال رفزية العســكري حاضرة في السياق الجزائري

الراهن، يؤيد ذلك عديد الشواهد الواقعية، من قبيل مقولات "الرياس"، "القياد"، "العقداء"، "الجنرالات"، التـــى تبرز لنا إلى أى حد يشـــغل العســـكرى ومعه

المؤسسة العسكرية دورًا في إدارة الشأن العام

77

يقترب هذا التحليل كثيرًا مها سجّله محمد حربي في معرض جهده النقدي لجبهة التحرير الوطني، نازعًا عنها طابعها الأسطوري الذي كرسته الكتابة الرسمية للتاريخ، عندما أكّد أنّ النموذج الذي كان يتمثّله قادة جبهة التحرير الثوريون لم يكن نموذج الموظف أو

³¹ المرجع نفسه، ص 91.

³² لويس مارتيناز، الحرب الأهلية في الجزائر، ترجمة محمد يحياتن (الجزائر: منشورات مرسى، 2005)، ص 27.

²⁷ Gèze, p. 177.

²⁸ Abdelkader Yefsah, "L'armée et le pouvoir en Algérie de 1962 à 1992," Revue du monde musulman et de la Méditerranée, vol. 65, no. 1 (1992), p. 80, accessed on 25/1/2017, at: http://bit.ly/2jdHPoe.

²⁹ Ibid., p. 81.

³⁰ إسماعيل قيرة وآخرون، مستقبل الديهقراطية في الجزائر (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002)، ص 100.

المعمّر، بل القايد والوجيه الريفي (الأعيان) بما هم رمز لسلطة تمدّ جذورها في التراث الوطني، وقد شجع ذلك هؤلاء القادة لإعادة إنتاج ملاك سياسي تذكّر ممارساته بممارسة البلاط والسراي أكثر مما تذكّر بالروح النضالية (33).

تبعًا لما سبق، هل بوسعنا القول بأنّ رمزية العسكري لا يزال لها حضورها في السياق الجزائري الراهن، ذلك ما يؤيده عديد الشواهد الواقعية. إنّ مقولة "الرياس"، "القياد"، "العقداء"، "الجنرالات" هي مقولة تفسيرية تبرز لنا إلى أي حد يشغل العسكري ومعه المؤسسة العسكرية دورًا في إدارة الشأن العام، وممارسة سلطانهم عبر أساليب الإكراه والعنف.

1.أدوار الجيش في مرحلة الثورة

تعدّ هذه المرحلة مرحلةً تأسيسيةً بامتياز لما طبعته من خصائص على مؤسسة الجيش لا يزال بعضها مستمرًا معها إلى اليوم. إنّ الجيش اضطلع في فترة الثورة بالمقاومة المسلحة مُنهيًا بذلك 130 عامًا من الاستيطان الكولونيالي، لكنه وهو يمارس هذا الدور الثوري والتحريري الأساسي، مارس أيضًا أدوارًا ملحقةً به، اضطرته إليها أوضاع الثورة، أو دفعته إليها طموحات بعض قادته وحساباتهم، كما عزز بعضها بخاصة تدخّله في الشأن السياسي، صراعات السياسيين من قادة الثورة وتشظّيهم، حتى إنّ هذا الوضع أرسى مبدأً تكرّس منذ تلك الفترة مفاده أنّه "حين يختلف الساسة ويعجزون عن المبادرة، على العسكريين أن يأخذوا زمام الأمور ويتخذوا القرارات الحاسمة"(34). ولم يفتأ الجيش، منذ اغتيال عبان رمضان يواصل توسيع سلطته؛ ومنحه نيْل الاستقلال فرصًا ليتشكّل قوةً مهيمنةً قبل أن يتولى لحسابه الخاص مصائر البلاد (35)، مدفوعًا بقوته وتنظيمه وانضباطه وشخصية قائده الكاريزمية، ومستثمرًا حالة التشتت التي ميزت القيادات السياسية والقيادات التاريخية وصراعاتهم حول من يكون القائد الأول للثورة، قبل وقف إطلاق النار وعشيته (19 آذار/ مارس 1962)، ليهيمن الجيش تدريجيًا ويفرض نفسه على الساحة.

2.أدوار الجيش في مرحلة الاستقلال

يمكن تقسيم مرحلة الاستقلال نظريًا إلى مرحلتين أساسيتين؛ مرحلة الأحادية الحزبية، ومرحلة التعددية السياسية والحزبية. ويحيلنا الحفر عن أدوار الجيش في هذه المرحلة إلى مجموعة من الخصائص

التي ميزت سلوك هذه المؤسسة. وعبر هذه المراحل نرقب عدة أشكال وطرق للانتقال السياسي قام فيها الجيش بدورٍ ما، إما بصورة ظاهرة، وإما بصورة خفية.

أ. الاستعانة الظرفية بالسياسي

يمكن أن نصطلح على الفترة بعد 19 آذار/ مارس 1962 بفترة الانتقال السياسي الأولى في تاريخ الجزائر؛ وفيها تخرج البلاد من مرحلة النظام الكولونيالي إلى مرحلة الدولة الوطنية. ولعلّه من الموجب للعبرة أن تكون هذه اللحظة الانتقالية لحظة أزمة، فقد اصطلح عليها البعض بـ "أزمة صائفة 1962"؛ لأنّه لم تجر فيها عملية نقل سلس للسلطة بين الهيئات التي واكبت الثورة والهيئات التي كانت ستضطلع بهذا الدور لاحقًا.

كان الجيش يطمح إلى القيام بدورٍ في هذه المرحلة، ولأنّه لم يكن قادرًا على استلام زمام السلطة بمفرده لعوامل تاريخية وظرفية، ترجع بالأساس إلى صغر سن قياداته، وعدم انتمائهم إلى القادة الأوائل من مؤسسي جبهة التحرير؛ إذ لم تكن لهم الشرعية التاريخية اللازمة التي تخوّل لهم استلام السلطة (36)، يتحالف مع العنصر السياسي والمدني، ويوظفه بذكاء في خطة استيلائه على السلطة السياسية للتفرغ لإدارتها بمفرده حينما تحين الفرصة.

هكذا إذًا قرر الجيش بزعامة قائده الاحتماء ببُرْنس الزعيم بن بلة لما له من رمزية تاريخية وشرعية ثورية، وتشكيل تحالف مدني - عسكري مكِّنه من السيطرة على مقاليد الحكم (37). كان على الجيش، كما يقول حربي، أن يتفاهم مع الشرائح المدينية لأنه لم يكن منظمًا بعد ليضطلع وحده بالسلطة، ولكن في الوقت ذاته يقاتل في داخل هذه الشرائح كلِّ من لا يقبلون بهيمنته (88).

إنّ الجيش بهذه المسلكية يجدد العمل بهذه القاعدة التي وظّفها قبله جيش التحرير الذي تحالف "عام 1956 مع قوى مدنية لأسباب ظرفية تتعلق بعجزه عن أن يضمن وحده كامل السلطة، لكن ما إن اعترضت تلك القوى على دوره كعامل السلطة الرئيس عمد إلى تصفيتها كما يشهد على ذلك إخفاق عبان"(39). ويخلص محمد حربي إلى نتيجة هي بمنزلة القاعدة التي حكمت سلوك الجيش، مفادها

³³ حربي، ص 20

³⁴ مسلم بابا عربي، "المؤسسة العسكرية ومسار التحول الديمقراطي في الجزائر"، مجلة علوم إنسانية الإلكترونية، عدد 35 (خريف 2007)، ص 4.

³⁵ Yefsah, p.80.

³⁶ الصيداوي، صراعات النخب السياسية والعسكرية في الجزائر، ص 39.

³⁷ تسمى هذه العصبية بمجموعة وجدة أو مجموعة تلمسان التي كان على رأسها بن بلة وهيئة الأركان والولايات الأولى والخامسة والسادسة، مدعومة ببعض العناصر السياسية مثل محمد خيضر وعباس فرحات وأحمد فرنسيس.

³⁸ حربي، ص 266.

³⁹ المرجع نفسه، ص 305.



بأنّها يجب أن تكون المالك الوحيد للدولة، وممثل الشرعية الأحق

بتسيير شؤونها. وتجد هذه الشرعية التاريخية والثورية تبريرها في المشاركة الفعلية والمسلحة في الثورة التحريرية. بيد أنّ هذا المنحى

تعرّض لنقد شديد من بعض الباحثين لما رأوه مبالغةً غير مبررة في

ربط هذه الشرعية وقصرها حصرًا على النضال المسلح؛ بحيث جرى

التركيز، كما يقول لونيسي، "على فكرة أن الجيش هو الذي حرّر

البلاد، دون أي ممييز بين جيش الداخل الذي اكتوى بنار الحرب ودفع الثمن غاليًا، وجيش الحدود الذي كانت قياداته تناور للاستفادة من

تضحيات جيش الداخل". ويرى لونيسي أنّ هذا المسعى الهادف

لإعطاء قيادات هذا الجيش الذي تولّي مقاليد السلطة بعد الاستقلال

شرعية تاريخية "رسّخ في أذهان الجزائريين عمومًا بأنّ هذا الجيش

هو سليل جيش التحرير الوطني، وأنّه حرّر البلاد بالعمل المسلح من

دون أن يميز بين الدور الكبير وتضحيات مجاهدي الداخل.. وجيش

هذا إذا ضربنا صفحًا عن مسعى كثير من هؤلاء الأعضاء بخاصة من

الفارين من الجيش الفرنسي الذين كان هدفهم واضحًا منذ البداية في

اتجاه النفاذ إلى مؤسسات الثورة، وبخاصة مؤسسة الجيش. وعندما فشلت محاولتهم مع كريم بلقاسم الوزير المسؤول عن الجيش،

اتجهوا لعرض خدماتهم إلى المسؤول الجديد الذي نصّب رئيسًا لهيئة

الأركان العامة؛ بحيث منحهم امتياز النفاذ إلى مراكز متقدمة في

مختلف مصالح جيش الحدود، ومنحهم بذلك الغطاء والشرعية التي

كانوا يبحثون عنها لينفذوا بالتدريج عبر الترقيات إلى مناصب قيادية

متقدمة في الجيش الوطني الشعبي مستقبلًا (45)، مقابل مشاركتهم في

أمّا فرنسوا جيز فيرى أنّ مصادرة الشرعية من جانب أقلية متحكمة

ستطبع بعمق الجزائر المستقلة؛ إذ عمد "التاريخ الرسمى" إلى محو

أى دور قام به الفعل والنشاط السياسي في تحرير الجزائر وإخفائه

منذ تلك الفترة ترسّخ الحكم نهائيًا في أيدى العسكر. وأصبحت

الثقافة العسكرية مهيمنةً على الجزائر؛ وذلك بعد أن عدّت إرثًا

وطنيًا ومكسبًا تاريخيًا(47)، ويجرى تشغيل مقولات وتوظيفها؛ من

تسهيل السيطرة على السلطة لمصلحة التحالف البنبلي.

كليًا، قاصرًا إياه حصرًا على النضال الثوري المسلح (46).

الحدود الذي لم يعرف كثير من أعضائه حرب التحرير"(44).

إنّه لم يتم يومًا استبعاد التحالف مع القوى المدنية، لكن جرى إخضاع هذا التحالف دامًا لمبدأ رجحان جانب الجيش (40).

إنّ الجيش الجزائري ارتبط منذ تلك اللحظة ارتباطًا وثيقًا بالسلطة السياسية، فعلاوةً على أنَّه محرَّكها الأساسي بمعية بعض السياسيين والمدنيين الذين تحالف معهم ظرفيًا، تحوّل إلى المالك الأساسي لهذه السلطة السياسية (41)، حين استقلّ بإدارة القرار السياسي بعد حين.

ب. التوسّل بالعنف

لم يلامس مارتيناز مسألة دور الجيش بدقة؛ بحيث لم تكن بؤرة لبحثه لأنّه كان منشغلًا بمحاولة تفسير الميكانيزمات التي تحكم ظاهرة العنف السياسي، وتعيد تشغيلها في السياق الجزائري ضمن ما سمَّاه بـ "الحرب الأهلية"، لكنه وُفِّق، برأينا، في شرح العنف بوصفه ميكانيزمًا يجرى تشغيله لتحقيق الارتقاء، وإشباع طموح النخب الفاعلة في القبض على مصادر الوجاهة والسيطرة. ونجد هذا الميكانيزم حاضرًا بقوة في تجربة الانتقال السياسي في الجزائر عشية وقف إطلاق النار. وقد جرى تشغيله عبر جيش الحدود عندما استولى على السلطة موظفًا في ذلك موارده الرمزية والمادية، وسقط بضع مئات من الجزائريين ضحايا للعنف الجزئي الذي جرى استخدامه في حصاره للعاصمة، وصراعه مع قوات الولاية الرابعة التي رفضت قيادتها التجاوب مع ما عدّته انقلابًا على الهيئات الشرعية للثورة (42).

العنيف الذي ارتبط أساسًا بقوة نخبة السلطة العسكرية (43). وهو مبدأ جرى تشغيله والاحتكام إليه في لحظات تاريخية عديدة؛ فعندما تحسّ النخبة العسكرية التي هيمنت على السلطة جزئيًا عقب الاستقلال، ثم كليًا بعد انقلاب 1965، بأنّ مصالحها مهددة، تشغّل آليات الضبط للحفاظ على التوازن لمصلحتها.

ج. احتكار الشرعية التاريخية وتوظيفها

برّر كل الذين تداولوا على الحكم في الجزائر إلى اليوم ذلك بالشرعية الثورية والتاريخية. ولا يزال جيل الثورة يرى نفسه على الرغم من مرور خمسة عقود على الاستقلال، منزلة الوصيّ على هذه الدولة. ولا تشذُّ المؤسسة العسكرية عن هذه القاعدة؛ بحيث ترسَّخ لديها اعتقاد

إنّ التداول على السلطة في الجزائر الحديثة مَيّز منذ البداية بطابعه

رابح لونيسي، "علاقة العسكري بالسياسي في تاريخ الجزائر المعاصرة"، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 29 (يناير 2011)، ص 69، شوهد في 2017/1/25، في: http://bit.ly/2j4ByQq.

Brahimi, pp. 59 - 76.

Gèze, p. 177.

⁴⁷ الصيداوي، صراعات النخب السياسية والعسكرية في الجزائر، ص 45.

⁴⁰ المرجع نفسه.

⁴¹ Yefsah, p. 80.

انظر: لخضر بورقعة، مذكرات الرائد سي لخضر بورقعة، شاهد على اغتيال ثورة، ط 2 (الجزائر: دار الحكمة، 2000)، ص 121-152؛ حربي، ص 302 - 304.

⁴³ قيرة "وآخرون"، ص 92.

قبيل "الجيش الوطني الشعبي سليل جيش التحرير الوطني"، ويجري استغلال رمزية الثورة وتوظيفها للوصول إلى السلطة أو البقاء فيها.

د. حراسة الثورة وتصحيح مسارها

أصبح الجيش المؤسسة الأكثر قوةً واقتدارًا في البلاد التي تحوّلت مرور الوقت إلى المؤسسة الراعية والمؤمّنة على سيادة البلاد (48). وتوخّت المنوال السابق الذي أقصت به خصومها من السياسيين والقادة التاريخيين في صيف 1962 لتقصى أول رئيس مدنى (بن بلة) ويتولى الجيش إدارة شؤون البلاد بصلاحيات كاملة بدل البقاء خلف الواجهة، مكرّسًا بذلك أسلوب الانقلابات العسكرية تقليدًا سيئًا في تاريخ الجزائر المستقلة، طبع عمليات التغيير السياسي في الجزائر منذئذ، تحت شعارات "التصحيح الثورى" ومسمياته. ومنذ تلك الفترة يجرى تبرير الإجراءات الاستثنائية والعقابية والانقلابية، مقولات شعبوية؛ كمقولة "الحفاظ على وحدة الصف"، و"المصلحة العلبا للبلاد"، و"تطهر الصفوف"، و"الوفاء للخط الأصبل للثورة"، و"حماية المسار الديمقراطي"، وغيرها. ومثلما يقول الباحث بابا عربي، فإنّ "الجيش حامل المشروعية الثورية يبقى على استعداد للقيام مهام استثنائية، قد لا تدخل بالضرورة في نطاق مهامه الدستورية لكنها تنبع من تقدير وفهم قيادته لواقع الأمور وتفسيرها الخاص لحدود دورها في الدولة"(49).

هـ. منع إرساء إطار سياسي للمعارضة

جرى شطب كل تعدد سياسي ومنعه من النشاط، بحجة الأحادية الحزبية، ليبقى الجيش القوة السياسية الأساسية والوحيدة في البلاد. وهكذا مُسحت تقاليد عقود من النشاط السياسي التعددي خبرها الجزائريون في ظل الإدارة الفرنسية. وتم تهميش حزب جبهة التحرير الوطني الذي عُد الحزب الطليعي في البلاد، بخاصة بعد انقلاب 1965 وتحويله إلى امتداد سياسي للجيش، وإلى جهاز ينظم الحملات الدعائية لمصلحة سياسات قائده واختياراته، بينما تحوّل الأمن العسكري إلى نظام سياسي حقيقي يشتغل ميدانيًا كمنظمة لتأطير قطاعات النشاط في البلد(60)، ويراقب الجميع.

وباستناده إلى تراث الثورة وذاكرتها، حيث يثير التعدد حساسيةً مستدهةً تأبى الاعتراف بالمختلف السياسي، يبرز الجيش في هذه

48 Aziz Enhaili & Oumelkheir Adda, "État & Islamisme au Maghreb," *MERIA*, vol. 7, no. 1 (March 2003), accessed on 25/1/2017, at: http://bit.ly/2j4E894.

49 بابا عربي، ص 2.

"

عنها ضد أعداء الداخل والخارج(51).

جرى شــطب كل تعدد سياسي ومنعه من النشاط، بحجــة الأحاديــة الحزبيــة، ليبقى الجيــش القوة السياســية الأساســية والوحيدة في البلاد. وهكذا مُسحت تقاليد عقود من النشاط السياسي التعددي خبرها الجزائريون في ظل الإدارة الفرنسية

المرحلة كما يقول عدي الهواري بوصفه روح الأمة والوصي على الدولة. ومعارضته ترسيم أحزاب أصبح حزب الأمة الملتزم بالدفاع

77

شمل هذا المنع والإغلاق للمجال السياسي كل الأحزاب التي أسسها آباء الثورة الذي اختلفوا مع نظام بن بلة - بومدين. وتكرّس هذا المنع لاحقًا بشكل مبرم. لقد أصبحت الدولة، مثلما يقول حربي "الحائل دون إرساء إطار سياسي؛ بحيث يكون في وسع التيارات الاجتماعية والأيديولوجية أن تعبّر عن نفسها مباشرةً" (52).

إضافةً إلى ما سبق الحديث عنه، يشدد بعض الباحثين على جملة من الأدوار التي مارسها الجيش خلال هذه المرحلة، بالاستناد إلى النصوص القانونية والدستورية التي جرى فيها التنصيص على ما ينبغي أن تضطلع به هذه المؤسسة وبالاستناد أيضًا إلى تحليل تجربتها وممارساتها الميدانية خلال مختلف مراحل تطور البلاد. ومن هذه الأدوار، نذكر:

- الدفاع الوطني: هي المهمة الدستورية الأولى للجيش كما نص عليها دستور 1976، والمحافظة على الاستقلال الوطني، والدفاع عن السيادة الوطنية ووحدة البلاد وسيادتها وحرمتها الترابية، وحماية مجالها الإقليمي البري والجوي ومختلف مناطق أملاكها البحرية كما نص عليه دستور 1989، وكما أكده دستور 1996.
- المساهمة في التنمية: بموجب دستور 1963 أصبح الجيش الوطني الشعبي أداةً للثورة مكلّفة بالإسهام في تنمية البلاد، والمشاركة في مختلف مناحي النشاط الاجتماعي والاقتصادي⁽⁵³⁾. ولعل المساهمات الكبيرة للجيش في عمليات تحديث المجتمع

⁵¹ Gèze, p. 178.

⁵² حربي، ص 305.



كانت مصدرًا آخر لتحقيق مزيد من المشروعية؛ بحيث تمّ إشراكه في الورشات الكبرى التي أطلقها النظام السياسي في الستينيات والسبعينيات.

وخلال الأعوام من 1962 إلى 1978 لم يكن الجيش على الرغم من تنظيمه ومركزيته كتلةً صماء لا تقبل التغيير، بل عرف عديد التغييرات وحتى بعض الصدمات والتصفيات التي يفسرها البعض على أنّها صراع حول مراكز النفوذ داخله أو للاستئثار بمطلق السلطة كما هي الحال بالنسبة إلى قائده.

وكما يؤكد رياض الصيداوي (⁵⁴)، شهد الجيش خلال هذه المدة تحولاتٍ عميقةً يأتي على رأسها مغادرة كثير من ضباط جيش التحرير صفوفه، وفي مقابل ذلك تواصل نفاذ الضباط الفارين من الجيش الفرنسي؛ بحيث احتلوا فيه مراكز القيادة، ودافع بومدين عنهم من قبّل حين ارتفعت أصوات المجتمعين في مؤتمر جبهة التحرير عام 1964 مطالبة إياه بتطهير الجيش (⁵⁵)، بموجب افتقاد الجيش إطارات في مستواهم، وأكّد أنّ مهمة هؤلاء الضباط هي تقنية بالأساس، وأنّه لا يرى فرقًا بين موزع بريد أو موظف أو ضابط عمل مع فرنسا.

في هذه المرحلة، حصلت المحاولة الانقلابية الفاشلة التي قادها قائد أركان الجيش العقيد الطاهر زبيري في كانون الأول/ ديسمبر 1967. لكن، كما يرى البعض، أعطى هذا الحادث فرصةً لمصالح الأمن العسكري لكي تتقوى وتصبح ركيزةً أساسيةً ينهض عليها النظام البومديني؛ وتقوم بدور متزايد في المجال السياسي، وفي تصفية الخصوم ومواجهة حركات المعارضة (56)، ومراقبة المجتمع عامةً.

وعلى الرغم من محاولة تقنين الدور السياسي للجيش الذي عُدّ بهوجب نصوص ميثاق ودستور 1976 جزءًا من نظام شمولي يضم جبهة التحرير والمنظمات الجماهيرية (57) لم يمنع هذا أن يبقى الجيش سيد المشهد على الرغم من محاولات بومدين أن يظهر نظامه بمظهر الشرعية المؤسساتية بعد أن قام بتنظيم انتخابات بلدية وولائية ورئاسية ثم تشريعية. كما أسهمت هذه المرحلة، بخاصة مع ارتفاع عائدات الريع النفطي، في إفراز ما سماه محمد حربي بيروقراطية الدولة (58)، بحيث حصل تزاوج بين المدني بالعسكري، وسمح التواطؤ بين الماتين عبر مختلف هياكل الدولة (علاقات شخصية، وعائلية،

وقبلية، وتـزاوج سياسي، وفساد) بولادة بورجوازية طفيلية أكثر منها إنتاجية (⁶⁹⁾.

وعندما أزف موعد الانتقال السياسي الثاني في تاريخ الجزائر بعد وفاة بومدين، كان الجيش في الموعد مرةً أخرى ليضع على رأس الدولة قائد الناحية العسكرية الثانية العقيد الشاذلي بن جديد بوصفه "أقدم ضابط في أعلى رتبة"(60).

ومرةً أخرى يتأكد حرص مؤسسة الجيش والفاعلين فيها على أن يبقى الجيش سيد اللعبة السياسية والمراقب للدولة عبر منصب الرئيس الذي يجمع في سلطاته رئاسة الحزب والدولة والجيش.

خلال الأعوام 1979 - 1988 انسحب الجيش بطريقة حذرة من الساحة، ولكن الأمن العسكري الذي تمت إعادة هيكلته وتنظيمه بقي الذراع التي يدير بها الأمور من بعيد. ولأنّ الرئيس الجديد كان حريصًا على إعادة التوازن بين الجناح العسكري والجناح السياسي، اضطلع بتقوية حزب جبهة التحرير الوطني على غير ما كانت عليه الحال مع سابقه، ولكن دون المساس بموقع الجيش داخله؛ إذ يمثّل الضباط السامون 20 في المئة من أعضاء اللجنة المركزية (61).

وعمد بن جديد إلى إحداث تغييرات على التركة البومدينية شملت نظام تسيير المؤسسة التنفيذية ليعطي النظام وجهًا جديدًا؛ بحيث استحدث منصب الوزير الأول، وكان ينتظر من المجلس الشعبي الوطني أن يقوم بدور شبيه بذلك الذي تقوم به هذه المؤسسة في النظم البرلمانية؛ أي الرقابة على الحكومة. وبالموازاة مع ذلك أدخل تغييرات واضحةً على هيكلية الجيش، وعلى الهيراركية العسكرية إلى الحد الذي ابتدع فيه رتبة جنرال (62)، كما عمد إلى إبعاد بعض رموز مراكز القوى داخل الجيش، لجهة دعم مركزه في السلطة.

بيد أنّ الوضع الجديد الذي مُنح للحزب لم يمنع بروز صراع خفي بين مؤسسة الجيش والمؤسسة الحزبية في بداية الثمانينيات انتهى بسيطرة الجيش على الحزب مرةً أخرى؛ فتمّ إحداث تغيير في قانونه

⁵⁹ Yefsah, p. 84.

⁶⁰ جرى إقرار تولي بن جديد منصب الرئاسة بعد لقاء جمع عقداء الجيش (لأن رتبة جزال لم تنشأ في هرمية الجيش إلا بعد 1980) في مدرسة عليا للجيش يرأسها العربي بلخير شارك فيه المديرون المركزيون لوزارة الدفاع وقادة النواحي العسكرية الستة، انظر:

Maxime Ait Kaki, "Armée, pouvoir et processus de décision en Algérie," *Politique étrangère*, vol. 69, no. 2 (2004), pp. 427-439, accessed on 25/1/2017, at: http://bit.ly/2ksJCuu.

⁶ الصيداوي، صراعات النخب السياسية والعسكرية في الجزائر، ص 50.

⁶² Lahouari Addi, "L'armée, La nation et l'état en Algérie," *Algeria-Watch* (octobre 2000), accessed on 25/1/2017, at: http://bit.ly/2jRDRDx.

⁵⁴ الصيداوي، صراعات النخب السياسية والعسكرية في الجزائر، ص 44، 47.

^{.172} بورقعة، ص 172.

⁵⁶ مهري، ص 68؛

Yefsah, p. 84.

⁵⁷ مهري، ص 68.

⁵⁸ حربي، ص 309 وما بعدها.

الأساسي مناورة من العسكريين وفيه تمّ تخويل أمينه العام، أي رئيس الجمهورية، صلاحياتٍ واسعة، وبذلك كما يقول لونيسي عاد الجيش ليتحكم في جهاز الحزب بواسطة الرئيس الذي عيّنه الجيش (63).

عرف نظام بن جديد هزاتٍ عنيفةً انتهت بأحداث 1988 التي طوت مرحلة الحزب الواحد وأدخلت الجزائر إلى مرحلة التعددية الحزبية. وترجع هذه الهزات لأسباب متعلقة بشخصية الرئيس الجديد؛ إذ لم تكن له الكاريزما التي كانت لسابقه؛ ولعوامل تتعلق بصعوبات كان قد عرفها نموذج التنمية المتبع، بخاصة تدهور منظومة الاقتصاد التابع والمرتهن للربع البترولي الذي عرف انهيارًا سريعًا في السوق الدولية بدءًا من منتصف الثمانينيات.

خلال هذه المرحلة، كان قادة الجيش من الفارين من الجيش الفرنسي يحسّنون مواقعهم ليتولًوا المناصب الحساسة في تراتبيته العامة، على حساب العناصر المحسوبة على قدماء جيش التحرير، أو تلك التي تلقّت تكوينًا في البلاد العربية. ويشير بعض الباحثين (64) إلى الدور الذي قام به العربي بلخير بعد تعيينه في منصب أمين عام الرئاسة، ثم مدير ديوانها، في التمكين لجماعة الفارين من الجيش الفرنسي من تبوّؤ المناصب الحساسة في مؤسسة الجيش، "لقد حاز ممثل عصبة فرنسا العربي بلخير [كما يسميه عبد الحميد إبراهيمي الوزير الأول السابق في عهد بن جديد] على ثقة الرئيس بن جديد وبالمراكز الإستراتيجية التي شغلها بوصفه أمينًا عامًا للرئاسة بين 1980 و1981 ومدير ديوان رئيس الدولة بين 1984 و1989 ليضع موضع التنفيذ وبطريقة متأنية ومنهجية ثابتة استراتيجية الاستيلاء على السلطة"(65)، بموقعة عناصر عصبته في وزارات الدفاع ومصالح الأمن وغيرها من المواقع الحساسة للدولة، وبالتدريج والهدوء اللازمَين.

الجيش وسياقات الأزمة وحلَّها: من الانقلاب إلى المصالحة الوطنية

مثّلت حوادث تشرين الأول/ أكتوبر 1988 محطةً فارقةً في تاريخ الجزائر المعاصرة لأنّها أدخلت المجتمع الجزائري في مرحلة التعددية

63 لونيسي، ص 62 - 63.

الحزبية والممارسة الديمقراطية، بيد أنّ هذه المرحلة هي أشبه بالمعترضة Parenthèse لأنّها لم تدم أكثر من ثلاث سنوات انتهت بانقلاب عسكري على السلطة الشرعية بعد الانتخابات التعددية التي فاز فيها الإسلاميون في كانون الأول/ ديسمبر 1991 بنتيجة كاسحة.

بعد أن اعتقد البعض أنّ ثورة أكتوبر ستكون فاتحةً لعهد جديد من استرجاع الشعب لسيادته في انتخاب من عِثله بكلّ دعقراطية، وانسحاب مؤسسة الجيش للقيام بدورها الذي حدده لها دستور 1989، عاد الجيش المرتبط ارتباطاً وثيقًا بالسلطة السياسية منذ الاستقلال إلى الواجهة من جديد وبصورة غير مسبوقة. وبعد أن كان قد أعرب عن حياده السياسي في مرحلة التعددية الحزبية امتثالًا لما أملاه الوضع الدستوري الجديد (دستور 1989) من خلال انسحابه الطوعي من اللجنة المركزية لحزب جبهة التحرير الوطني، عاد الجيش ليتدخل في عديد المرات (حزيران/ يونيو 1991، كانون الأول/ ديسمبر 1991).

77

تمزقت الصورة الأسطورية للجيش التي عمل على ترسيخها طيلة ثلاثة عقود كاملة، لتبدأ مرحلة جديدة من تدخّله السافر في الشأن السياسي عندما دشّنها بانقلاب كانون الثانى/ يناير 1992

77

يمكننا القول مع البعض بأنّ تدخّل الجيش وسقوط مئات القتلى (بمناسبة تظاهرات تشرين الأول/ أكتوبر 1988، وإضراب الجبهة الإسلامية للإنقاذ في حزيران/ يونيو 1991) مثّلًا صدمةً كبيرةً؛ إذ لأول مرة على هذا المستوى، ومنذ 1962 يطلق الجيش، ببرودة، الرصاص على الشعب، فاتحًا بذلك ثغرةً جديدةً وعميقةً في أسطورة وحدة الجيش - الأمة (66).

تَهزقت الصورة الأسطورية للجيش التي عمل على ترسيخها طيلة ثلاثة عقود كاملة، لتبدأ مرحلة جديدة من تدخّله السافر في الشأن السياسي عندما دشّنها بانقلاب كانون الثاني/ يناير 1992.

1.الجيش الجزائري فى أتون الأزمة السياسية والأمنية

في جو من الترقب والخوف، وعند إعلان نتائج الاقتراع التشريعي، باشرت الصحافة الفرنكوفونية والطبقة السياسية المحسوبة على التيار الديمقراطي حملةً من الدعاية والتحريض ضد الحزب الفائز،

⁵⁴ Brahimi, pp. 197-222; Gèze, pp. 183 - 185.

⁶⁵ Ibid., p. 198.



أعقبها تأسيس ما سُمي بـ "لجنة إنقاذ الجزائر" التي دعت بمعية بعض الأحزاب السياسية (...,RCD, PAGS) إلى تدخّل الجيش بغية الحفاظ على الجمهورية، وإلغاء المسار الانتخابي، لأنّه سيؤدي في حال استكماله إلى الإضرار بالطابع الجمهوري للدولة وتكوين دولة ثيوقراطية. في غضون ذلك كانت النخبة العسكرية قد عقدت اجتماعًا موسعًا لإطاراتها العليا، واتخذت قرارها بإلغاء المسار الانتخابي، والتحضير لاستقالة الرئيس بن جديد (67).

وما أنّ سلطة إدارة الدولة تعود دستوريًا إلى رئيس المجلس الشعبي الوطني (البرلمان) الذي أصبح هيئةً منحلةً بقرار رئيس الجمهورية المستقيل، ابتدعت النخبة العسكرية توليفةً "قانونية" و"دستورية" لتسير المرحلة المتبقية من الولاية الرئاسية، بعد رفض رئيس المجلس الدستوري تولي إدارة شؤون الدولة بوصفه المخوّل لذلك دستوريًا بعد رئيس البرلمان. وتمثلت هذه التوليفة بهيئة جماعية هي المجلس الأعلى للدولة الذي انبثق عن مداولات المجلس الأعلى للأمن (68) يوم 14 كانون الثاني/ يناير 1992؛ أسندت رئاسته للشخصية التاريخية محمد بوضياف بعد استقدامه من منفاه في المملكة المغربية، وعضوية أربعة أعضاء آخرين.

إنّ هذا الاستدعاء والتوسل بالجيش من طرف بعض السياسيين والقوى المدنية، إذا ضربنا صفحًا عن الرأي القائل بأنّ كثيرًا منهم عِثّل أذرعًا مدنيةً لأجهزة المخابرات (69)، لإعادة توجيه المشهد السياسي، يؤكدان من جديد قاعدةً ظلت تحكم سلوك المؤسسة العسكرية في الجزائر في مراحل الانتقال، وهي التحالف مع بعض المدنيين؛ أو بالأحرى استخدامهم وتوظيفهم لجهة إقرار وضع تحافظ فيه هذه المؤسسة على رجحان خياراتها، وعلى وضعها بوصفها "المؤسسة فوق المؤسسات". كما تبيّن من جهة أخرى هشاشة الطبقة السياسية وتشظيها، وهي وضعية لجهة بأخرى هشاشة الطبقة السياسية وتشظيها، وهي وضعية لجهة بقائه حكمًا أعلى أو سيدًا مطلقًا لكلّ الوضعيات. كما تؤكد قراءة المشهد المتشكّل عقب الانقلاب تشبّث النخبة العسكرية بغطاء "الشرعية التاريخية" لتسويغ خياراتها وإعطائها المشروعية بغطاء "الشرعية التاريخية" لتسويغ خياراتها وإعطائها المشروعية

اللازمة، لذا يدخل استنجادها بمحمد بوضياف (ثم علي كافي فيما بعد) وهو أحد الوجوه التاريخية لثورة التحرير، ووضعه على رأس المجلس الأعلى للدولة، ضمن هذا السياق، تمامًا مثلما جرت الاستعانة ببن بلّة عشية الاستقلال لوصول الجيش إلى السلطة ولو بطريقة جزئية.

بعد أكثر من ثلاثين عامًا، يعاود قادة الجيش تكرار السيناريو نفسه لتبرير بقائهم فاعلين، ولكن من خلف حجاب؛ أي من خلف واجهة سياسية ومدنية، ستكون أكثر فاعليةً إذا كانت تحوز "صك" المشروعية التاريخية والثورية.

لقد رافق الترتيبات "القانونية" التي أقرّها الانقلابيون استقطابٌ حادٌ داخل الطبقة السياسية وداخل صفوف أنصار الحزب الفائز. لكن التطويق الأمني الذي باشره الجيش، بخاصة بعد إعلان حالة الطوارئ في شباط/ فبراير 1992 أحبط كلّ التحركات الشعبية (تظاهرات، ومسيرات...)، وانتهى بعشرات منهم في السجون والمعتقلات؛ وباءت كل أشكال النشاط السياسي السلمي الأخرى (الاتصال السياسي، والبيانات، والتنسيق الحزبي الداخلي، والوفد البرلماني...) بالفشل الذريع.

وبدأت فصول الأزمة السياسية تتعقد بعدما شملت الاعتقالات قياديي الحزب الفائز ومنتخبيه ومناضليه، ثم حلّ الحزب، وحلّ المجالس البلدية والولائية المنتخبة، وإقرار مجموعة من الترتيبات الأخرى (إنشاء مجلس استشاري وطني، وتعويض المجالس المحلية المنتخبة بمندوبيات معينة). عندئذ، كانت الفعاليات الجهادية التي تكوَّنَ بعضها في مرحلة سابقة لتأسيس جبهة الإنقاذ نفسها، قد بدأت تنشط على الأرض، لإعلان حربها على النظام، بعدما استقر في قناعاتها عدم جدوى التغيير عبر المسارين السياسي والانتخابي.

2.سياسة الاستئصال والكل الأمني وإخفاقاتها: من الأزمة الانتخابية والسياسية إلى الأزمة الأمنية

في لقاء مع قناة (+Canal) الفرنسية صرّح علي هارون عضو المجلس الأعلى للدولة بأنّ انقلاب 1992 هو عمل غير ديمقراطي لكنّه لمصلحة الديمقراطية. بيد أنّ واقع الحال والسياسات التي جرى اعتمادها على الأرض منذ إعلان الاستقالة الرئاسية كانت تنحو في اتجاه خلق وضع أكثر راديكاليةً. بالفعل، فقد أُخلي المكان بالتدريج لآليات الاستبعاد والنزاع المسلح، والعنف، والعنف المضاد الذي ما انفكت وتائره تتصاعد كمًا وكيفًا خلال عقد التسعينيات. وخلال السنتين اللاحقتين

⁶⁷ جرى بتَّها من مقر المجلس الدستوري عبر التلفزيون الوطني يوم 11 كانون الثافي/ يناير 1992، ولمزيد التفاصيل حول الأوضاع التي سبقت التحضير لإلغاء المسار الانتخابي، واجتماعات القيادات العسكرية، انظر:

Mohammed Samraoui, Chronique des années de sang Algérie: comment les services secrets ont manipulé les groupes islamistes (Paris: Éditions Denoël, 2003), pp. 127 - 140.

⁶⁸ المجلس الأعلى للأمن هو هيئة دستورية يرأسها رئيس الجمهورية وتتكون من عضوية رئيس الحكومة ووزراء الدفاع والداخلية والخارجية والاقتصاد والعدل ورئيس أركان الجيش الشعبي الوطني.

ومعسكر الإسلاميين (70).

(1994-1994)، وصلت معدلات العنف إلى عتباتها القصوى، ودخلت البلاد في حربٍ أهلية حقيقية؛ فقد أدّت سياسة الاستئصال والكلّ الأمني والكلّ القمعي التي اعتمدها النظام الموجّه من طرف النخبة العسكرية أسلوبًا في المواجهة المبرمة للجماعات المسلحة، إلى ظهور شرخ في المجتمع الجزائري امّحى معه كلّ فضاء وسط، وأرغم كلّ واحد من المواطنين على تحديد موقع لنفسه بين معسكر الجيش

وفي المقابل، سلكت الجماعات الإرهابية إستراتيجيات جديدةً تقوم على إنهاك الخصم وإلحاق أكبر الأضرار الممكنة به. ثم عمدت في مرحلة لاحقة إلى توجيه عنفها ليشمل إضافةً إلى رجال الشرطة والدرك والعسكريين المثقفين وأساتذة الجامعات والأطباء والصحفيين، ثم الرعايا الأجانب. ثم جرى الانتقال إلى أسلوب يحتكم إلى منطق يمكن تسميته بـ "الرعب غير المفهوم" ممثلًا في المجازر الجماعية التي ذهب ضحيتها مئات المدنيين غير المعنيين بالمواجهة المسلحة. وهو ما أفقدها حضورها الشعبي، وأدى إلى ازدياد منسوب معاداتها من جانب كثير من الشرائح والطبقات المتوسطة والبرجوازية الصغيرة التي بقيت إلى فترة قريبة مصدرًا مهمًا للضرائب المالية؛ إذ هربًا من الابتزاز المالي الواقع عليها من هذه الجماعات، اضطرت في الأخير إلى ترك أحيائها أو البدء في التقرب من النظام (٢٠).

خلال السنتين اللتين أعقبتا الانقلاب، كان رجحان كفة الحرب لمصلحة الجماعات المسلحة التي أصبحت مقتنعةً بأنّ نصرها بات قريبًا. في المقابل طوّر الجيش إستراتيجياته وقدراته القتالية، واستحدث هيئات متخصصةً في تنسيق مكافحة الإرهاب، وأنشأ قوات رسميةً وشعبيةً جديدةً للتصدي له (مجموعات الحرس البلدي، وقوات الدفاع الذاتي الشعبية، وتسليح السكان المدنيين)، وأصبح أقدر على التحكم في زمام المعركة. لكن سياسة "توازن الرعب ونقله إلى المعسكر الآخر" إستراتيجية جرى العمل بها في فترة رئاسة رضا مالك للحكومة، حققت بعض المكاسب للمؤسسة الأمنية، لكنها لم تحسم المعركة لمصلحتها؛ فالإرهاب الذي كان يجري التبشير الرسمي في كل مرة بأنّه في آخر أيامه، كان يُحدث خسائر ضخمةً في صفوف المدنيين عبر "المجازر الجماعية" التي باتت تتكرر، بما أثبت أنّ المواجهة الأمنية الصرفة قاصرة عن تحقيق الأمن، وهو ما عرّض الجيش لحملة دولية لثنيه عن مواصلة هذه السياسة (٢٠٠٠).

http://bit.ly/2ji4xeJ

3.الرئيس الجنرال زروال ومسارات التسوية

على الرغم من محاولة النخبة العسكرية التستر وراء واجهة مدنية جرى ابتداعها، وجهدوا لإعطائها طابع المشروعية القانونية هي المجلس الأعلى للدولة، كانت الممارسة الميدانية والتوجِّه الحقيقي للسياسات والإستراتيجيات المتبعة بوحي من المتحكمين في زمام المبادرة الذين اصطلح عليهم في تلك الفترة بأصحاب القرار. هذا ما أكّده بلعيد عبد السلام نفسه، وهو رئيس الحكومة الأولى بعد الانقلاب، حين صرّح بأنّ قبوله قيادة الحكومة كان التزامًا إزاء الجيش، وأنّ واقع السلطة وقراراتها كانت تتم على مستوى قيادة هذا الجيش؛ ولم يكن المجلس الأعلى للدولة برأيه، وبخاصة بعد اغتيال بوضياف سوى "غرفة تسجيل وجهاز للصدور الرسمى لقرارات متخذة في مكان آخر. ثم إنّ الرئيس على كافي ذاته قال لي [يقول بلعيد عبد السلام] في العديد من لقاءاتنا، أنه وأنا لم نكن إلا "خضرة فوق عشا" [...]، من ناحية حيازة السلطة الفعلية وممارستها". (73) ويقول بطريقة أكثر وضوحًا إنّ "جميع المبادرات لم يكن لها في الواقع مصدر آخر غير حاشية وزير الدفاع؛ أي القيادة العليا للجيش الوطني الشعبي التي كانت في نهاية الأمر هي مصدر القرارات المتصلة مصير البلاد في تلك المرحلة العصيبة"(74).

احتكمت هذه الطريقة التي اشتغل بها الجيش في تسييره للأزمات والتي يشرحها بلعيد عبد السلام، لما سمَّاه بعض الباحثين بنظرية "الطوق العازل" أو "القوابس والقواطع الكهربائية (75)"؛ أو "كاظم الصدمات". إنّ الجيش لا يظهر بمقتضاها بطريقة مباشرة، وإنما يدير الوضع عبر واجهات مدنية يختفي وراءها، وقد كان الرؤساء منذ بن بلة ثم بن جديد وبوضياف وكافي، ومختلف رؤساء الحكومات (غزالي، وبلعيد، ومالك..) قوابس يجرى "حرقها" بهذه الكيفية أو تلك ليبقى الجهاز الخفيّ بعيدًا عن الاحتراق. وعندما لم تفلح هذه الأطواق العازلة (الواجهات المدنية) التي جرى تنصيبها بعد الانقلاب، راهنت النخبة العسكرية على شخص الجنرال اليامين زروال العائد من التقاعد، لتدفع به وزيرًا للدفاع. ثم بدعم وتأييد واضحين منها تحوّل إلى رئيس الدولة بعد ندوة الوفاق الوطنى التي أعقبت انتهاء عهدة المجلس الأعلى للدولة؛ ثم إلى رئيس للجمهورية بعد انتخابات 1995 ليقود بالتدريج مسار حل الأزمة، قبل أن يتم استخدامه هو الآخر طوقًا عازلًا بـ "فترة صلاحية معينة"، ثم التخلص منه واستبداله من يقوم بالمهمة بطريقة أفضل، ويحفظ للمؤسسة العسكرية وجاهتها.

⁷⁴ المرجع نفسه، ص 58.

⁷⁵ قيرة وآخرون، ص 98 - 99.

⁷⁰ محمد مداوي، "الدولة والجيش والعنف في الجزائر"، في: فرانسوا كليمنصو وآخرون، الجماعات الإسلامية المسلحة، ترجمة عبد الرحيم حزل (بيروت/ المغرب: أفريقيا الشرق، 2003)، ص 39.

⁷¹ المرجع نفسه، ص 43.

⁷² عبد النور منصوري، "المصالحة الوطنية في الجزائر من منظور الأمن الإنساني"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2009 - 2010، ص 120.



أ. قانون الرحمة تُغرة في الطريق المسدود

إذا كانت الفترة الأولى من الأزمة هي فترة تسيير النزاع السياسي والأمنى المندلق بسبب الأزمة الانتخابية، فإنّ المرحلة اللاحقة كانت مجالًا لتعقّد هذا الصراع وخطورة تداعياته؛ بحيث بقى كل طرف مصمّمًا على إنهاء الآخر بقوة العنف والسلاح، وعزّز هذا الوضع متطرفون في كلا الجانبين؛ التيار الاستئصالي في معسكر السلطة، قبالة أمراء الحرب وجماعات الإرهاب المتطرف الذين كانوا يسعون لتأسيس دولة إسلامية ولو على جماجم الجزائريين. كما عزّز هذا الوضع أنّ كلّ طرف من هذه الأطراف كان يتغذى "من نفس الميراث النفسي والتاريخي والاجتماعي المؤسس على الهيام بالحرية، والاعتداد بالنفس، والتمرد على الضبط الاجتماعي القسري، وعلى شحنات ليست يسيرة من روح تغنّانت أو العناد الحاد، ورفض الحقرة، وسرعة الانفعال وحدّته، والاعتداد غير العادي بالأبعاد المادية للبطولة والفحولة"(76). وهو مخزون جرى استرجاعه وتوظيفه، ما أطال عمر الأزمة وعمّق آثارها المأساوية. يقول الصيداوي "إنّ ثقافة الكفاح التي اكتسبها الجزائريون أثناء حرب التحرير الوطني (1954-1962) تميزت بتمجيد البطولة وتثمين مفهوم الشهادة و"الصعود إلى الجبل" احتجاجًا على جور المستعمر وظلمه، [سيعاد استرجاعها من طرف إسلاميي الإنقاذ بالعودة] إلى هذا المخزون الجماعي الحي في ذاكرة الجزائريين ليعيدوا إحياءه لدى مجموعة من الناس مستخدمين خطابًا تعبويًا يطابق بين المستعمر بالأمس وقادة الجيش اليوم الذين يوصفون بـ 'حزب فرنسا'''(77). ولكن لم ينهر النظام. ولم تنتصر الجماعات المسلحة. غير أنّ الوضع آل إلى مزيد من هدر الإمكان الحضاري والمادي والسيكولوجي للمجتمع، وإلى تضعضع في مكانة الجزائر وانغلاقها على نفسها في ظل شبه مقاطعة دولية.

وأمام ما بدا أنّه حرب أهلية كانت تتسع، كان الشعور بالعجز واضعًا تجاه العنف الناجم عنها وخروجه عن السيطرة؛ عنف بدت السلطة غير قادرة على إحلال السلم المدني بديلًا منه. أمام هذه الوضعية، كانت تنطلق بعض المبادرات الحوارية، ثم سرعان ما تنتهي بنتائج لا ترقى إلى مستوى إيجاد حلٍ مبرم للأزمة المتصاعدة. ومن أهم تلك المبادرات مسعى الوفاق الوطني الذي أشرف عليه الرئيس زروال مع قيادة جبهة الإنقاذ، والذي استغرق سنةً كاملةً لم يسفر فيها عن تقدّمٍ في اتجاه الحلّ؛ وانتهى هذا المسار في صائفة 1995 بإعلان الرئيس نفسه غلق ملف الحوار، وملف الجبهة وعدّه ملفًا مطويًا.

خلال تلك الفترة أعلن الرئيس اليامين زروال (في شباط/ فبراير 1995) عن سلسلة تدابير تتيح للمسلحين العودة إلى أحضان المجتمع، ونبذ العمل المسلح، وتسليم أنفسهم للجيش في مقابل تخفيف العقوبات الصادرة ضدهم، اصطلح عليها بـ "قانون الرحمة" لكن هذا القانون على الرغم من أنّه كان ثغرةً في الطريق المسدود، وفتح مجالًا لإمكانية وجود خط رجعة للذين انتهى بهم الأمر إلى العمل المسلح، لم يكن يسعى إلى تحويل النزاع القائم من مستواه الأمني إلى مستواه السياسي، ومعالجة الأسباب العميقة والحقيقية للأزمة، بل اكتفى بالمحافظة على مقاربة أمنية تعالج بعض أعراض الأزمة وليس أسبابها. ويفسر ذلك هيمنة الجناح الاستئصالي في الجيش الذي كان يعتقد حتى تلك اللحظة بإمكانية القضاء على الإرهاب باستعمال القوة وحدها. ما جعل نتائج "قانون الرحمة" ضعيفةً، وإن أقنعت بعض المسلحين بالتراجع عن النشاط المسلح (٢٠٠).

مهما يكن، فإنّ تدابير الرحمة تعدّ مبادرة التسامح الأولى التي تمّ تبنّيها، حتى وإن كانت "تقع ضمن إطار التوبة والعفو الذي يتبناه معظم التشريعات لمن تخلّى عن الجريمة وساعد على الكشف عنها؛ أي إنّها إطار ضيق جدًا من سياسة تعتمد على تشديد العقوبات في مواجهة الجريمة الإرهابية"(80)، ولم تتجه إلى ما يسميه رجال القانون نحو المصالحة التي تبحث في سبلٍ وإجراءاتٍ بديلة، غير العقاب، وهي إجراءات العفو والتسامح.

مع إقرار هذه الإجراءات اتجهت السلطة إلى اتباع إستراتيجيتين متوازيتين؛ تقوم الأولى على الاستمرار في محاربة الإرهاب بكل حزم، أما الثانية فتسعى إلى إعادة بناء "الصرح المؤسساتي" وتنصيب مؤسسات منتخبة؛ بحيث تمّ تنظيم انتخابات رئاسية تعددية أعيد فيها انتخاب الرئيس زروال في نيسان/ أبريل 1995، ثم أجريت انتخابات تشريعية عام 1997 شارك فيها مختلف الأحزاب السياسية.

ب. مسار التفاوض مع المسلحين أو إعلان الهدنة ودور الجيش

عدّت المكاسب المحققة في مجال إعادة تأهيل واجهات النظام السياسية عبر الانتخابات مؤشرًا على بداية نهاية الأزمة، ومنحت له بعض الشرعية الشعبية المفقودة، وأخرجته من أزمة الفراغ الدستوري الذي عاشته البلاد منذ استقالة الرئيس بن جديد. أما في الجبال

http://bit.ly/2kmgbY0

⁷⁸ صدر بناءً على الأمر رقم 12 / 95 المؤرخ في 25 شباط/ فبراير 1995.

⁷⁵ يذكر بعض المصادر أنّ مجموع من استجابوا لقانون الرحمة لا يتجاوز 500 مسلح.

⁸⁰ باخالد عبد الرزاق، "المصالحة الوطنية في ظل السياسة الجنائية"، مذكرة ماجستير في القانون الجنائي والعلوم الجنائية، كلية الحقوق والعلوم القانونية، جامعة منتوري - قسنطينة، 2009 / 2010، ص 54.

⁷⁶ الطيب برغوث، إطلالة على تجربة جماعة البناء الحضاري الإسلامية، طبعة تجريبية (الجزائر: دن، د.ت)، ص 169.

⁷⁷ رياض الصيداوي، "صراع العسكر والإسلاميين في الجزائر: من العجز إلى الانتصار"، 2009/4/7 مدونة الكاتب الإلكترونية، في:

فأدّى بعض الأعمال الإرهابية إلى انقسامات وصراعات في صفوف الجماعات المسلحة، انتهت في الأخير إلى إضعافها وإفقادها سندها الشعبي، في مقابل ذلك أصبح الجيش أكثر اقتدارًا وتأهيلًا في حربه ضد هذه الجماعات، وبات يحقق انتصاراتِ واضحةً على الأرض.

لكن رجحان الخيار التفاوضي أملته برأينا عدة عوامل؛ فجنوح الجيش إلى هذا الخيار لم يتأتّ من ضعفِ كان بدأ يلحق هذه الجماعات على صعيد وحدتها التنظيمية و/ أو فاعليتها الميدانية فقد بقيت هذه الجماعات تمارس ما سماه البعض "العنف غير المفهوم"، وازدادت حصيلة المجازر المروعة التي باتت ترتكبها في كل مكان، بخاصة في أماكن قريبة من ثكنات الجيش وحول المدن؛ أو بسبب تحسّن قدراته على مبادأة هذه الجماعات وكسر شوكتها. ولكنه يتأتى بخاصة من العامل الخارجي الذي أصبح يتساءل عن وتائر العنف، وعمّن يقتل من. ومن هنا، يضغط في اتجاه حل للأزمة؛ والعامل الداخلي ويتعلّق ما يسميه البعض الجناح المعتدل داخل مؤسسة الحكم - الجيش الذى وجد الفرصة مواتيةً لقبول سلسلة من الوساطات، أفضت في الأخير إلى التفاوض والهدنة(81) مع الجيش الإسلامي للإنقاذ الذي كان هو الآخر يبحث عن محاولة تسوية سلمية للأزمة بعدما رآها بعض قيادييه انحرافًا بالعمل المسلح (الجهادي) عن أهدافه الحقيقية كانت قد بدأت تمارسه أطراف أخرى من الجماعات الإرهابية وعلى رأسها الجماعة الإسلامية المسلحة(82).

بادر قياديو تنظيم الجيش الإسلامي إلى مسار من الاتصالات والوساطات بدأ بلقاءات مباشرة جمعت قيادات في الجيش الوطني الشعبي وقيادات في الجيش الإسلامي للإنقاذ، وانتهت بإعلان هذا الأخير هدنة من جانب واحد في تشرين الأول/ أكتوبر 1997.

من اللافت للانتباه أن يقود مسار التفاوض مع جيش الإنقاذ شخصية عسكرية مركزية هي الجزال إسماعيل العماري، مع ما عرف عن هذا العسكري من اندفاع شديد تجاه القطع الحاسم مع الإسلاميين غداة انقلاب 1992. ولكن يبدو أنّ العماري كان يعبّر بمسعاه هذا عن اتجاه بدأ يتغلب لدى "صناع القرار" للبحث عن تسوية للأزمة، ولو بالتفاوض مع مسلحين رفعوا السلاح ضد الدولة.

بيد أنّ هذا المسعى بقدر ما أسهم في التعجيل بالخروج من وضعية الاقتتال الداخلي والحرب الأهلية لأنّه استطاع تحييد مئات

المسلحين، وبضع جماعات استجابت لنداء الهدنة (83)، فقد فجّر أزمةً داخل معسكر الجيش - السلطة انتهت بإعلان الرئيس زروال في أيلول/ سبتمبر 1998 عن إجراء انتخابات رئاسية قبل انقضاء عهدته الرئاسية، وهو ما فسّره البعض بخلافات عميقة بينه وبين القيادة العليا للجيش إزاء مسألة الحوار السياسي مع الإسلاميين، وإستراتيجيات التعامل مع الجماعات المسلحة (84).

ج. رئيس مدني لأجل وئام مدني

يذهب عدي الهواري إلى أنّ تنحية الرئيس زروال من منصبه جرت بسبب رفضه الموافقة على الاتفاق الذي ظل سريًا بين قوات الأمن العسكرية والجيش الإسلامي للإنقاذ (85). لذلك كانت مؤسسة الجيش، وهي تؤدي دورها القديم الجديد في حاجة ماسّة إلى واجهة جديدة بمستطاعها تأمين غطاء سياسي فاعل للاتفاق.

بناءً عليه، أدت استقالة الرئيس زروال وانتخاب الرئيس عبد العزيز بوتفليقة في الانتخابات الرئاسية لعام 1999 إلى تفعيل قانون الرحمة، ولكن بآليات جديدة ونَفَسٍ مختلف، بمسمى الوئام المدني.

ينبغي الإشارة هنا إلى الدور الفاعل الذي ستقوم به مؤسسة الجيش مجددًا، بما هي صانعة الرؤساء، في اعتلاء الرئيس الجديد سدة الحكم؛ فعلى الرغم من أنّه جاء إليها عبر أسلوب الانتخاب، لم يكن خافيًا الدور الذي مارسته اليد الخفية لمؤسسة الأمن العسكري في توجيه عملائها في الأوساط الحزبية والصحافية والنقابية والجمعوية (68) لتأييد ما يسمى "مرشح الإجماع". وبحسب عدى الهواري، فإنّ العودة لاختيار رئيس مدني تندرج ضمن ديناميكية الانسحاب المشروط للجيش من الحياة السياسية (78)، وتعبّر عن إرادة الجيش في الطابع العسكري عن النظام، ذلك الذي أصبح لصيقًا به منذ استقالة بن جديد.

يُعدِّ قانون الوئام المدني الذي يعدِّ الحلقة الثانية في تجربة المصالحة الوطنية الجزائرية تتويجًا لجهد الهدنة والتهدئة التي باشرها، مثلما ذكرنا، بعض القيادات العسكرية والأمنية للجيش بمعية قيادين في الجيش الإسلامي للإنقاذ؛ بحيث مثّل مخرجًا للمسلحين ممّن اقتنعوا

81 للمزيد عن هذه الوساطات، انظر: كميل الطويل، الحركة الإسلامية المسلحة في

⁸³ كالرابطة الإسلامية للدعوة والجهاد، والحركة الإسلامية للدعوة والجهاد.

⁸⁴ مداوی، ص 48.

⁸⁵ الهواري عدّي، "الجزائر: الحرب المستمرة"، جريدة le monde diplomatique (2007))، ص 1، شوهد في 2017/1/25، في:

http://bit.ly/2jhEaFK.

⁸⁶ المرجع نفسه، ص 3.

الجزائر: من الإنقاذ إلى الجماعة (بيروت: دار النهار للنشر، 1998)، ص 291 - 337.

⁸² ذلك ما صُرح به مدني مزراق قائد الجيش الإسلامي للإنقاذ في حصة "الحلقة المفودة"، قناة الشروق.



بعد سنوات من النزاع بأنّ العمل المسلح عديم الجدوى، بخاصة بعد ما انتهى إليه من مآلات خطيرة.

إنّ هذا القانون الذي يندرج "في إطار الغاية السامية المتمثلة في استعادة الوئام المدني، ويهدف إلى تأسيس تدابير خاصة بغية توفير حلول ملائمة للأشخاص المورطين والمتورطين في أعمال إرهاب أو تخريب، الذين يعبّرون عن إرادتهم في التوقف، بكل وعي عن نشاطاتهم الإجرامية، بإعطائهم الفرصة لتجسيد هذا الطموح، على نهج إعادة الإدماج المدني في المجتمع"(88)، لم يجر إقراره بأوامر رئاسية، مثلما كانت حال قانون الرحمة، بل تمت تزكيته عبر الهيئات التشريعية، وتحصينه بإرادة شعبية من خلال عرضه على الاستفتاء الشعبي؛ إذ حظي بتأييد أكثر من 85 في المئة من أصوات الناخبين. وإن كان الرئيس بوتفليقة قد أخذ على عاتقه العمل على التسويق السياسي له الرئيس بوتفليقة قد أخذ على عاتقه العمل على التسويق السياسي له بعد أن ظل اتفاقاً سريًا بين الجيش الوطني وجيش الإنقاذ (89).

أمًا حصيلة ما أسفر عنه تدبير الوئام المدني من حيث عدد المسلحين الذين عبّوا عن إرادتهم في التوقف عن نشاطاتهم المسلحة لجهة إعادة اندماجهم المدني، فقد وصلت، بين فترة إقراره وانتهاء مدته التي قُدرت بموجب نصوص القانون بستة أشهر (من 13 تموز/ يوليو 1999 إلى 13 كانون الثاني/ يناير 2000)، إلى حدود 6000 و6500 مسلح. وهو رقم معتبر، ضيّق بوضوح جبهة الصراع المسلح الناشب منذ سنوات (90). على الرغم من ذلك وُجّه بعض الانتقادات لتدبير الوئام المدني، فنتائجه كانت بحسب البعض معروفةً، وكان الهدف منها هو المناورة واكتساب الشرعية، بخاصة لرئيس "منتخب" وصل إلى كرسي الرئاسة منقوص الشرعية بعد انسحاب جميع المترشحين الآخرين، لما تأكّد لهم بأنّ السلطة الفعلية عازمة على تزوير الانتخابات لمصلحة مرشحها المعروف. كما أنّ هذا الإجراء (أي قانون الوئام المدني) استنكف عن معالجة الأزمة في جانبها السياسي، واكتفي بعالجة بعض استنكف عن معالجة الأزمة في جانبها السياسي، واكتفي بعالجة بعض

الظواهر الأمنية المحدودة ليطيل بذلك عمرها وتستمر ذهنية الهروب إلى الأمام (10).

مهما يكن، فقد استطاع هذا التدبير الجديد، وإن لم يقض على الظاهرة الإرهابية نهائيًا بحيث استمرت أعمال القتل والتخريب، أن يدخل الدولة والمجتمع في مرحلة جديدة بدت فيها ملامح السلم والتعايش أكثر وضوحًا. كما أنّ إستراتيجية النشاط المسلح والأعمال الإرهابية لا تحظى بالتأييد، وزاد من عزلتها وانغلاق أفقها، الحرب العالمية على الإرهاب التي أعلنتها الولايات المتحدة الأميركية بعد أيلول/ سبتمبر 2001؛ بحيث تفهّم الجميع مسعى النظام الجزائري في مكافحته الإرهاب، وحظي بالتأييد والمساعدة، بل أصبحت الجزائر شريكًا مميزًا في التحالف الدولي لمكافحة الإرهاب لما تراكم لديها من مخزون خبرة في هذا الصدد.

الميثاق من أجل السلم والمصالحة الوطنية: الخطوة الثالثة في مسار المصالحة الجزائرية

لم تعد الجماعات المسلحة تمثّل تهديدًا للدولة والمجتمع كما كان الأمر في السابق بعد تطبيق تدبير الوئام المدني، ولكن هذا لا يعني، مثلما ذكرنا، أنّ هذه الجماعات امّحت من الوجود، بل يوجد دائمًا ما يسمّى "بقايا الإرهاب"، وكان يعلن عبر بعض الأعمال الاستعراضية أنّه "لا يزال موجودًا"، ولكن من غير أفق سياسي أو إستراتيجي، سوى المضي في مشروع القتل والإجرام العبثي.

وأمام النجاح الملحوظ الذي أعقب تطبيق ترتيبات تدبير الوئام المدني على الصعيدين الداخلي والخارجي خلال العهدة الأولى لحكم الرئيس بوتفليقة، كان من المحتم تكريس خيار الانتقال النهائي إلى مرحلة ما بعد الأزمة، وتدعيم الاستقرار المحقق بصورة أكثر انغراسًا واستدامةً. وهو ما كان يتطلب خطوةً لاحقةً أشار إليها الرئيس نفسه في عدد من خطاباته، هي "المصالحة الشاملة".

كانت مناسبة ترشحه لعهدة ثانية فرصةً لإطلاق هذا المشروع، لأنّ السلم ينبغي برأيه أن يتجاوز مرحلة ما سماه بـ "سلم السلاح"، إلى "سلم الرجال، وسلم القلوب، وسلم العقول"(92)، بما هو الحل المبرم

⁸⁸ انظر النص الكامل لقانون الوئام المدني على الموقع الإلكتروني لرئاسة الجمهورية، في: http://bit.ly/2kvSuj5.

⁸⁹ عدّى، ص 1.

⁹⁰ يراوح عدد المسلحين في أعوام 1993 بين 20000 و30000 مسلح تقريبًا، وبحسب تقرير أعدّته خلية المساعدة القضائية لتطبيق ميثاق السلم والمصالحة التي تمّ إنشاؤها في حزيران/ يونيو 2006 فإنّ عدد الإرهابيين الذين تم القضاء عليهم منذ 1992 إلى غلية 2006 فَلَر بناءً على قائمة وطنية للإرهابيين تم إعدادها بنحو 17000 إرهابي، بينما تبقى أعداد الذين قضوا من قوات الأمن والجيش أحد أسرار الدولة، أما المجموعات التي تدخل ضمن مسمى بقايا الإرهاب فهناك مؤشرات تؤكد أنّ بعضها غادر البلاد ليواصل نشاطه في العراق وفي أماكن أخرى. وفي 2003 قدرت الحكومة الجزائرية أعدادهم بين 600 و1000 عنصر جزائري كانوا ينشطون في شبكات إرهابية عابرة للدول، انظر:

Rachid Tlemçani, "Algeria under Bouteflika Civil Strife and National Reconciliation," Carnegie Middle East Center (February 2008), p. 11, accessed on 25/1/2017, at: http://ceip.org/1JZU265.

⁹¹ نور الدين خبابة، المصالحة الوطنية: مشروع نهضة شاملة (فرنسا: مؤسسة المصالحة، 2014)، ص 37.

⁹² انظر خطاب الرئيس لدى استدعائه الهيئة الانتخابية لاستفتاء 16 أيلول/ سبتمبر يوم 199 انظر خطاب الرئيس دى استدعائه الجمهورية، شوهد في 199 موقع رئاسة الجمهورية، شوهد في 199 موقع رئاسة الجمهورية، شوهد في 199 معتمر المستمبر يوم

لأزمة الوطن. ومن هذا المنظور أكد أنّه "لا يمكن الاستغناء عن أيّ فرصة. يجب تشجيع كل عمل من شأنه أن يدفع حركية السلم، كما يجب أن تباشر هذه الحركية، وتواصل إلى نهايتها"(((93) إنّها "المصالحة الشاملة" التي جرى التبشير بها طويلًا، وأصبحت فعلًا ناجزًا عندما طرحت بوصفها مشروع ميثاق لاستفتاء الجزائريين عليه. وبالفعل حظي هذا المشروع بموافقة شعبية وصلت إلى 97.36 في المئة من الأصوات في 29 أيلول/ سبتمبر 2005، وبدأ تنفيذ هذا الميثاق بوصفه قانونًا في 27 شباط/ فبراير 2006(((94)).

لقد كانت مسألة الذهاب إلى مصالحة وطنية، وتطوير بدائل أخرى أمرًا تفرضه مقتضيات المرحلة الجديدة، على رأسها تسوية بعض المظالم والتجاوزات والآثار الإنسانية والاجتماعية للأزمة الأمنية التي لم تحظ بعناية كبيرة في نصوص قانوني الرحمة والوئام المدني. هذا إضافة إلى بعض التطورات الحاصلة على الصعيد الأمني؛ بحيث انقضت الآجال القانونية لقانون الوئام، لكن استمرار تدفّق أعداد أخرى من التائبين كان يستدعى ترتيباتِ قانونيةً ومدنيةً جديدةً.

أمام وضعية كهذه أصبح من اللازم الذهاب إلى طورٍ جديد في تجربة التصالح والوفاق الوطني، بخاصة أنّ صوت الاستئصال الذي كانت تدعمه بعض الجهات في مؤسسة الجيش، وبعض أذرعها المدنية من الأحزاب وجمعيات المجتمع المدني قد انتهى أمام منجزات مبادرات السلم واسترجاع الأمن.

إنّ مشروع الميثاق من أجل السلم والمصالحة، وإن كان عالج جوانب عديدة كمسائل من قبيل التكفّل بملف المفقودين في بعده الاجتماعي والسياسي؛ أو بقضايا الأشخاص الذين سلّموا أنفسهم ووضعوا السلاح؛ أو بعائلات الإرهابيين؛ أو بإعادة إدماج وتعويض المفصولين بسبب المأساة (69)، لا يشغلنا هنا على أهميته، بل سنركز على ما له صلة بموضوع الجيش.

1. الحيش عرّاب للمصالحة

يبدو أنّ مؤسسة الجيش أو على الأقل تيارًا مهمًا من الفاعلين فيها أصبح مقتنعًا بجدوى الجنوح إلى السلم، ومعالجة الأزمة بعيدًا عن سياسات الكل الأمني التي وإن أفضت إلى الحد الجزئي من ظاهرة الإرهاب، إلا أنّها لم تقض عليها. وبغض النظر عن بعض الآراء التي

تؤكد وجود اتجاهين داخل هذه المؤسسة؛ اتجاه راديكالي يؤمن بتجفيف منابع الإرهاب، والقضاء المبرم عليه وعلى حوامله عبر المكافحة الأمنية، يتزعمه قائد أركان الجيش الجنرال محمد العماري، واتجاه تصالحي يميل إلى التوافقات السلمية عبر التفاوض والحوار يتزعمه قائد المخابرات الجنرال توفيق مدين (69)، فإنّ الاتجاه الذي يبدو أنّه تغلّب في الأخير ومنذ إقرار الهدنة مع جيش الإنقاذ هو معسكر المصالحة.

"

يبدو أنّ مؤسســـة الجيش أو على الأقل تيـــارًا مهمًا من الفاعلين فيها أصبح مقتنعًا بجدوى الجنوم إلى الســـلم، ومعالجة الأزمة بعيدًا عن سياســـات الكل الأمني التي وإن أفضت إلى الحد الجزئي من ظاهرة الإرهاب، إلا أنّها لم تقض عليها

77

ينبغي الالتفات إلى أنّ قياداتٍ أمنيةً عديدةً بقيت في الواجهة منذ الغاء المسار الانتخابي، ففي مقابل خمسة رؤساء دولة وستة رؤساء حكومات تعاقبوا على السلطة بقي كبار الضباط أنفسهم في مراكزهم، أو هم احتفظوا بفاعليتهم، بما يؤكد قاعدة ثبات العسكريين في مقابل تغيّر المدنيين.

لا يمكن تفسير هذا الثبات إلّا بقوة المؤسسة العسكرية، بخاصة قوة النخبة القيادية التي تولّت إدارة المرحلة من 1992 إلى ما بعد 2000. ومن نافلة القول إنّ أغلب هؤلاء كانوا من جناح الفارّين من الجيش الفرنسي، وبغض النظر عن التغييرات التي لحقت جسمهم العسكري خلال هذه الفترة بحيث أحيل البعض على التقاعد فإنّ بعض العناصر فرضت وجودها لمدة أطول، ولم تغادر مراكزها القيادية لأكثر من عشريتين كاملتين.

ولعلّ هذه الاستمرارية للنخبة العسكرية القيادية التي باشرت تطبيق تدابير الهدنة، وساعدت في إنجاحها، ثم ضمنت تطويرها في شكل تدابير الوئام المدني عندما حيّدت الرئيس زروال وأسهمت في

http://bit.ly/2jsoGC5.

⁹³ الخطاب نفسه.

⁹⁴ صدر برقم 60 - 01 مؤرخ في 28 محرّم عام 1427 الموافق 27 شباط/ فبراير 2006 يتضمن تنفيذ ميثاق السلم والمصالحة الوطني.

⁹⁵ انظر: الطاهر سعود، "تدبير المصالحة الوطنية في الجزائر: قراءة في مشروع الميثاق من أجل السلم والمصالحة الوطنية"، ورقة مقدمة في المؤتمر الثاني حول: صناعة التطرف: قراءة في تدابير المواجهة الفكرية، 3 - 5 كانون الثاني/ يناير 2016، مكتبة الإسكندرية، مصر.

⁹ نجد هذا التقسيم في كلّ الدراسات والتحليلات المنجزة عن الجيش الجزائري.

⁹⁷ عدّي، ص 2؛ رياض الصيداوي، "صراعات النخب السياسية والعسكرية في الجزائر: الحزب، الجيش، الدولة"، **الحوار المتمدن**، الحلقة 20، العدد 1876 (2007)، شوهد في 2017/1/25، في:



مجيء الرئيس بوتفليقة إلى الحكم، هي نفسها تقريبًا التي زكّت مسعى المصالحة قبل أن يحيلها زخم حركية الرئيس الجديد، بخاصة بعد عهدته الرئاسية الثالثة إلى مؤخرة المشهد.

لقد أوضح رشيد تلمساني في إطار ما سمّاه "استعادة السلطة المدنية" جهد الرئيس بوتفليقة في هذا الصدد؛ بحيث يرى أنّه خاض، بوصفه القائد العام للقوات المسلحة ووزير الدفاع، صراعًا على جميع الجبهات لقطع العلاقة التقليدية بين الحكومة والجيش؛ عندما أحلّ بالتدريج ضباطًا موالين له محل الضباط الكبار، وخفّض الدور السياسي للجيش. وقد أظهرت نتائج انتخابات نيسان/ أبريل 2004 أنّه نجح إلى حدٍ كبير في هذا المسعى؛ ففي آب/ أغسطس 2004 أجبر الجنرال محمد العماري (المحسوب على التيار الاستئصالي) على الاستقالة بوصفه رئيسًا للأركان، ليعين بدله حليفه وصديقه أحمد الاستقالة بوصفه رئيسًا للأركان، ليعين بدله حليفه وصديقه أحمد جزئيًا في معركته لاستعادة السلطة المدنية، وفي الحدّ من دور الجيش جزئيًا في معركته لاستعادة السلطة المدنية، وفي الحدّ من دور الجيش في السياسة، ولكن سلطته لم تمتد إلى الأجهزة الأمنية (80). وهي المعركة صدرت قرارات بإعادة هيكلة مديرية الاستعلامات والأمن وإحالة قائدها الجنرال توفيق مدين على التقاعد.

2.الجيش في نصوص مشروع الميثاق من أجل السلم والمصالحة

إذا كان تصميم مشروع الميثاق من أجل السلم والمصالحة قد اتجه مثلما هو معلوم لمعالجة الآثار السلبية "للعشرية الحمراء"، وطيّ صفحة طويلة ومؤلمة من تاريخ الجزائر المعاصر، فإنّه صمّم أيضًا "لوقف ادعاءات ومحاولات تشويه سمعة الجيش"(⁽⁹⁹⁾.

إنّ قراءةً متأنيةً لهذا الميثاق تبرز مركزية موضوعة الجيش ضمن نصوص مواده، فعلى الرغم من أنّ الجيش أسهم في صنع مسار المصالحة الوطنية عبر مراحلها المختلفة وعلى الشكل والهيئة التي أرادها، عندما اقتنع تيار واسع من قياداته بجدوى هذا المسعى في حل الأزمة الناجمة عن إلغاء المسار الانتخابي، لم يُعف ذلك محرري هذا الميثاق من إدراج عديد النصوص والفقرات لا لتأكيد الدور الريادي لمؤسسة الجيش في الانتصار لخيار التصالح فحسب، ولكن بإدراج مضامين تكتسي طابع النزعة الدفاعية والحمائية تجاه هذه المؤسسة.

ومعلوم أنّ السياق الذي جاءت فيه هذه النصوص تميز على عديد الأصعدة باتهامات خطيرة في مجال انتهاك حقوق الإنسان، كانت قد

بدأت توجَّه إلى الجيش الجزائري والأجهزة الأمنية بعد توسّع دائرة العنف والرعب غير المفهوم، بخاصة بين عامي 1997 و1999؛ وعبّر عنها بعض التصريحات والكتابات (1000)، ووصل بعض الملاحظات التي قدّمها بعض الجهات والمنظمات غير الحكومية، إلى حدّ المطالبة باستنطاق الجنرال محمد العماري وتوفيق مدين وإسماعيل العماري حول بعض "الاختفاءات" والإعدامات التي لم تخضع للإجراءات القضائية (101).

وضمن مسعى حماية مؤسسات الجمهورية، بخاصة في دولة قامت على إرث تاريخي يُعلي من شأن الإجماع الوطني ويكافح للمحافظة على إرث تاريخي يُعلي من شأن الإجماع الوطني ويكافح للمحافظة عليه، ويتحسس من أي محاولة يقيّمها على أنّها تدخّل في الشأن الداخلي، ويرفض أيّ شكل من أشكال تدويل الصراع الجزائري، بل وصل الحد إلى تخوين قادة تاريخيين أمثال مهري وبن بلة وآيت أحمد لأنّهم شاركوا في اجتماع سانت إيجيديو في روما وأصدروا ما سُمي بـ "بيان العقد الوطني" عام 1995، ليس غريبًا إذًا أن يتم التنصيص في هذا الميثاق على جملة من المسائل الهادفة بالإجمال إلى تحصين مؤسسة الجيش والمؤسسات الأمنية الأخرى من الوقوع تحت طائلة أيّ مساءلة بخصوص وقائع الحرب. نذكر من هذه النصوص ما يأتى:

أ. عرفان الشعب الجزائري لصناع نجدة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

• وفي هذا المحور الذي يرد بعد ديباجة مشروع الميثاق مباشرةً، جرى الإشادة بدور الجيش ومختلف الأسلاك الأمنية وتضحياتهم لإنقاذ الجمهورية، وتأكيد عدم السماح بمس مؤسسات الجمهورية تحت طائلة التذرّع بما خلّفته المأساة الوطنية. وقبلها لم ينس محررو الديباجة التشديد على أنّ نجاة الجزائر "كانت بفضل ما تحلّت به من وطنية وبذلته من تضحيات وحدات الجيش الوطنى الشعبى وقوات الأمن "(102).

ب. تكريس الحصانة القانونية للأسلاك الأمنية المختلفة

• وهو إجراء يسعى إلى تحصين المؤسسات الأمنية من أي متابعات محتملة أمام الجهات القضائية داخل الوطن أو خارجه؛ بحيث تم التنصيص بموجب المادة 45 من الأمر رقم 60 / 10 على أنّه

¹⁰⁰ منها على الخصوص كتابات: سليمة ملاح ونصر الله يوس في كتابهما من قتل في بن طلحة؟، وكتاب الحرب القذرة لحبيب سوايدية، وكتاب محمد سمراوي حول وقائع سنوات الدم في الجزائر: كيف تلاعبت المخابرات بالجماعات الإسلامية؟، وغيرها.

¹⁰¹ عدِّي، ص 3.

¹⁰² الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مشروع الميثاق من أجل السلم والمصالحة الوطنية (كتيب)، (الجزائر: د.ن، 2005)، ص 6.

⁹⁸ Tlemçani, pp. 12 - 13.

⁹⁹ Ibid, p. 9.

"لا يجوز الشروع في أيّ متابعة، بصورة فردية أو جماعية، في حق أفراد قوى الدفاع والأمن للجمهورية، بجميع أسلاكها، بسبب أعمال نُقدت من أجل حماية الأشخاص والممتلكات، ونجدة الأمّة والحفاظ على مؤسسات الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشّعبية".

• وينبغي التنبيه إلى أنّ بعض القيادات أقرّ بإمكانية وقوع حوادث يكون قد لجأ إليها عناصر الأمن أو الجيش، ومن ثم ألحقت أضرارًا ماديةً ببعض المواطنين في إطار عمليات مكافحة الإرهاب، لكنّهم يقرّون في الوقت نفسه بأنّها حوادث فردية ومعزولة، ولا تعبّر عن تبنّي المؤسسة الأمنية لها، أو أنّها تأتي في سياق يعطي لهذه الحوادث طابعًا مؤسسيًا.

على سبيل الختام: نحو أفق يستشرف دور الجيش الجزائري

يشير عديد الباحثين إلى بعض أوجه التميز والفرادة التي تطبع النظام السياسي الجزائري، ومعه مؤسسة الجيش بما هي المؤسسة الأكثر تنظيمًا وقوةً؛ إذ على عكس جيوش العالم فإنَّ هذا الجيش لم تصنعه دولة، بل هو الذي صنع دولته ((((((() وميزت هذه القاعدة مجرى تاريخ الجزائر المعاصر في قسم كبير منه، وحددته.

لقد دفع منطق تطور هذا الجيش بوصفه جهازًا ليشرف شيئًا فشيئًا على كامل المجتمع، وليغدو منذ أول ساعة مالك الدولة وسيدها، ومصدر السلطة والحكم بين الصراعات الناشبة فيها، ليشرط بذلك على كامل تاريخ الجزائر؛ فأي مرحلة من مراحله لا نرقب فيها أثرًا لقناداته أو أجهزته؟

إنّ هذا الحضور الدائم، سواء أكان باقتناع من قادته أم انصياعًا لتحريض عارض، أم نتيجةً لتراكمات تاريخية، جعله يقتنع بأنّ له دورًا سياسيًا يسمو على السلطة السياسية التقليدية، ويجعل من تدخّله في الشأن السياسي وظيفةً شبه دائمة (1041)، فالجيش الجزائري من هذه الزاوية ليس جيشًا عارس دوره الدفاعي لحراسة الحدود فحسب كما هي حال الجيوش التقليدية، بل هو جيش مسيّس إلى أقصى الحدود، مارس السياسة من خلال توظيفه حق الاعتراض أو النقض في الأزمات؛ أو عبر الاختيار أو التزكية للقيادات السياسية في

أوضاع السلم (105)، لذلك لم يتوانَ عديد الباحثين عن تأكيد أنَّ الهيئات والحكومات ومختلف الواجهات السياسية التي حكمت في الجزائر كانت أقرب إلى الخدعة التي تختبئ وراءها في النهاية سلطة العقداء والجنرالات، كان آخرها انقلاب 1992 الذي كان موجِّهًا لقطع الطريق أمام كل دمقرطة سياسية منفلتة من رقابة الجيش (106).

لكن السؤال المطروح اليوم هو: هل من أفق جديد للجيش الجزائري؟ إنّ التغييرات التي باتت ملموسةً على صعيد مؤسسة الجيش منذ مدة غير يسيرة أصبحت أكثر من ملحوظة، فعلى الرغم من أنّ الجيش لم ينسحب بالكلية من نطاق المجال السياسي؛ بحيث لا تزال "لوثة" التسييس التي علقت به منذ عقود الثورة والاستقلال الأولى تستهوي بعض قياداته، بدأنا نرقب عهدًا جديدًا سمًاه أحد المتابعين بنهاية الجزالات أو أفولهم؛ عندما كتب يقول "وإذا كان من غير الوارد الاعتقاد بأن الجيش لم يعد بمستطاعه التأثير في الأحداث، فينبغي القبول بأننا نشهد نهاية حقبة الجزالات"(100).

يبدو أنّ الجيش الجزائري يتعلم من ماضيه، ويتعلم من متطلبات المرحلة الجديدة، ولعل الدور الذي قامت به مؤسسة الرئاسة خلال الأعوام 1999 - 2016 في الحدّ من دور الجيش في السياسة، وتوجيهه للاضطلاع بمهماته الأساسية، وتحديث بنيته ووسائله، واتجاهه نحو التخصص والاحترافية، دور ملحوظ تؤكده القرارات الأخيرة في اتجاه إعادة هيكلة بعض مصالحه، وإحالة بعض قادته التاريخيين على التقاعد.

إنّ التراكمات السابقة التي ميّزت هذه المؤسسة بسبب تنوع موردها البشري (ضباط جيش التحرير، والضباط الفارين من الجيش الفرنسي، والضباط الذين تخرجوا في مدارس عسكرية في المشرق) قد أصبح بعضها شيئًا من ماضٍ يبدو أنّه قد ولّى، لأنّ عامل الزمن كان كفيلًا بإحالة كلّ هؤلاء إلى التاريخ.

أمام الجيش اليوم قيادات شابة من جيل الاستقلال بعيدة عن التجاذبات الأيديولوجية والتاريخية التي كانت تميز القيادات المسنّة فيه، بوصفها عايشت تلك الأوضاع التاريخية (الثورة، والاستقلال، والاندراج ضمن مشروع المجتمع الاشتراكي، والأحادية الحزبية). وبإمكان هذه القيادات الشابة أن تجعل من الجيش تلك المؤسسة القوية التي تسهم في دفع التقدم المجتمعى في مرحلة تاريخية

¹⁰⁵ بابا عربي، ص 4 - 5.

¹⁰³ حربي، ص 304.

¹⁰⁴ مهری، ص 59 - 60.



أصبحت المحافظة على مكسب الدولة الوطنية، وعلى وحدة الشعب فيها رهانًا كبيرًا في ظل منطق التفتيت والتدمير الذي تعيشه المنطقة العربية.

فهل بوسعنا أن نرى جيش الجزائر يتحوّل إلى جيش محترف بعيد عن تجاذبات الساسة وصراعاتهم؟ ذلك ما يمكن أن نرقبه في العقد المقبل على الأقل.

المراجع

العربية

بابا عربي، مسلم. "المؤسسة العسكرية ومسار التحول الديمقراطي في الجزائر". مجلة علوم إنسانية الإلكترونية، العدد 35 (خريف 2007).

باخالد، عبد الرزاق. "المصالحة الوطنية في ظل السياسة الجنائية". مذكرة ماجستير في القانون الجنائي والعلوم الجنائية، كلية الحقوق والعلوم القانونية. جامعة منتوري، قسنطينة. 2009 / 2010.

برغوث، الطيب. أضواء على تجربة جماعة البناء الحضاري الإسلامية. طبعة تجريبية. د.ن، د.ت.

بورقعة، لخضر. مذكرات الرائد سي لخضر بورقعة: شاهد على اغتيال ثورة. ط2. الجزائر: دار الحكمة، 2000.

بوكراع، لياس. الجزائر: الرعب المقدس. تقديم إرفيه بورج. ترجمة خليل أحمد خليل. الجزائر/ بيروت: ANEP ودار الفارابي، 2003.

جايي، عبد الناصر. الانتخابات: الدولة والمجتمع. الجزائر: دار القصبة للنشر، د.ت.

حربي، محمد. جبهة التحرير: الأسطورة والواقع. ترجمة كميل قيصر داغر. يبروت: مؤسسة الأبحاث العربية، 1983.

خبابة، نور الدين. المصالحة الوطنية: مشروع نهضة شاملة. فرنسا: مؤسسة المصالحة الوطنية، 2014.

الزبيري، محمد العربي. تاريخ الجزائر المعاصر: دراسة. دمشق: منشورات اتحاد الكتاب العرب، 1999.

سعود، الطاهر. "تدبير المصالحة الوطنية في الجزائر: قراءة في مشروع الميثاق من أجل السلم والمصالحة الوطنية". ورقة قدّمت في المؤتمر الثاني حول: صناعة التطرف: قراءة في تدابير المواجهة الفكرية. 3 - 5 كانون الثاني/ يناير .2016. مكتبة الإسكندرية، مصر.

الصيداوي، رياض. "سوسيولوجيا الجيش الجزائري ومخاطر التفكك". الحوار المتمدن (نيسان/ أبريل 2007). في:

http://bit.ly/2j4gfyt

______ "صراعات النخب السياسية والعسكرية في الجزائر: الحزب، الجيش، الدولة". الحوار المتمدن. الحلقة 20. العدد 1876 (2007). في:

http://bit.ly/2kvr9K1

_____. صراعات النخب السياسية والعسكرية في الجزائر: الحزب، الحيش، الدولة. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2000.

الطويل، كميل. الحركة الإسلامية المسلحة في الجزائر: من الإنقاذ إلى الجماعة. بيروت: دار النهار للنشر، 1998.

قيرة إسماعيل، وآخرون. مستقبل الديمقراطية في الجزائر. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002.

كليمنصو فرانسوا، وآخرون. الجماعات الإسلامية المسلحة. ترجمة عبد الرحيم حزل. بيروت/ المغرب: أفريقيا الشرق، 2003.

لونيسي، رابح. "علاقة السياسي بالعسكري في الجزائر المعاصرة". المجلة العربية للعلوم السياسية (كانون الثاني/ يناير 2011) في:

http://bit.ly/2j4ByQq

مارتيناز، لويس. الحرب الأهلية في الجزائر. ترجمة: محمد يحياتن. الجزائر: منشورات مرسى، 2005.

مجلة الجيش. سلسلة خاصة. العدد 1 / 4 (مَوز/ يوليو 2012).

منصوري، عبد النور. "المصالحة الوطنية في الجزائر من منظور الأمن الإنساني". مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية. جامعة الحاج لخضر، باتنة. 2009 - 2010.

النصوص الأساسية لثورة نوفمبر54. نداء أول نوفمبر، مؤمّر الصومام، مؤمّر طرابلس. الجزائر: منشورات ANEP، 2005.

ولد داداه أحمد، وآخرون. الجيش والسياسة والسلطة في الوطن العربي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002.

الأجنبية

Addi, Lahouari. "L'armée, la nation et l'Etat en Algérie." Confluences en Méditerranée (1999), at: http://bit. ly/2k3hPQh

_____. "L'armée, La nation et l'état en Algérie." Algeria-Watch (Octobre 2000), at: http://bit.ly/2jRDRDx



Gèze, François. "Armée et nation en Algérie: l'irrémédiable divorce." *Hérodote.* no. 116 (2005/1), at: http://bit.ly/2j49LzE

Samraoui, Mohammed. Chronique des années de sang Algérie: comment les services secrets ont manipulé les groupes islamistes. Paris: Éditions Denoël, 2003.

Tlemçani, Rachid. "Algeria under Bouteflika Civil Strife and National Reconciliation." Carnegie Middle East Center. (February 2008), at: http://ceip.org/1JZU265

Yefsah, Abdelkader. "L'armée et le pouvoir en Algérie de 1962 à 1992." Revue du monde musulman et de la Méditerranée. no. 65 (1992), at: http://bit.ly/2jdHPoe

Aït Kaki, Maxime. "Armée, pouvoir et processus de décision en Algérie." *Politique étrangère*. vol. 69. no. 2 (2004), at: http://bit.ly/2ksJCuu

Alilat, Farid. "Algérie: le crépuscule des généraux." *Afrique Magazine* (March 10, 2009), at: http://bit. ly/2jhFokp

Brahimi, Abdelhamid. *Aux origines de la tragédie Algérienne* (1958-2000): *Témoignage sur Hizb França*. Genève - Suisse: Hoggar & the center for Maghreb studies, 2000, at: www.hoggar.org

Enhaili Aziz & Adda, Oumelkheir. État & Islamisme au Maghreb, at: http://bit.ly/2k6fYuo



صـدر حديثًا

الأزمة الأيديولوجية العربية وفاعليتها في مآزق مسارات الانتقال الديمقراطي ومآلاتها

ضمِّن سهيل الحبيِّب كتابه الأزمة الأيديولوجية العربية وفاعليتها في مآزق مسارات الانتقال الديمقراطي ومآلاتها، الصادر حديثًا عن المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات (336 صفحةً من القطع المتوسط، موثقًا ومفهرسًا)، مقاربته للتحولات العربية "في سياق بروز المآلات المأزومة التي تدرِّجت إليها المسارات الانتقالية الجارية في بلدان الثورات العربية، وهو السياق الذي بدأ فيه منطق التيئيس والإحباط يأخذ بالتدريج مكان منطق التمجيد والإغراق في التفاؤل الذي طغى على الخطابات السياسية والثقافية العربية في قراءاتها الموجة الثورية العربية الراهنة". فمحصِّلات المراحل الانتقالية التي أعقبت الثورات العربية أعادت صدقية النظريات الأكثر تشاؤمًا والأكثر عنصرية في مقاربة الحالة العربية المعاصرة، ومنها نظرية الاستثناء العربي التي تفترض أنّ المجتمعات العربية غير قابلة للارتقاء إلى مستوى المجتمعات الوطنية والمواطنية التي يتعايش أبناؤها في ظل نظام ديمقراطي تعددي تُحترم فيه الحربات والحقوق، وتُتداول فيه السلطة السياسية سلميًا.

خسن الحاج علي أحمد | Hassan El Haj Ali*

الانقلاب العسكري بمنزلة عملية سياسية: الجيش والسلطة في السودان

Military Coup as Political Transition: Army and Political Authority in Sudan

تنطلـق هـذه الدراسـة من فرضية أنّ أسـباب تدخّل العسـكريين في السـلطة في السـودان تعـود إلـى الاسـتقطاب السياسـي الـمتزامـن مع تسـييس الـمؤسسـة العسـكرية؛ إذ أصبح العسـكريون امتـدادًا للمدنييـن داخـل الـمؤسسـة العسـكرية، فعندمـا يخسـر السياسـيون المدنيون في الميدان السياسـي، يلجـؤون إلى حلفائهم العسكريين كي يقوموا بانقلاب عسكري ويفرضوا واقعًا جديدًا.

ولاحظت الدراسة أنّ الضباط الذين تسلموا السلطة عبر انقلابات، فعلوا ذلك بتواطؤ مع قوى سياسية مدنية. ولكنْ ينبغي أنّا يُنظر إلى العسكريين الحكام بمعزل عن الأوضاع المجتمعية السائدة؛ فالمجتمع السوداني يشهد تسييسًا حادًا: نقاباته واتحاداته ومدارسه ومؤسساته الدينية. والمؤسسة العسكرية ليست استثناءً. وعندما يقوم الضباط بانقلاب، فإنهم يسعون لتحقيق ما فشل فيه نظراؤهم من المدنيين؛ فالانقلاب العسكري في السودان هو استمرار للعملية السياسية بوسائل أخرى.

كلمات مفتاحية: السودان، الانقلابات العسكرية، الزبائنية السياسية، حكم العسكر.

Military interventions in Sudanese politics can be attributed to a number of factors, most pertinently: excessive politicization throughout society, social institutions, trades unions and syndicates as well as educational and religious institutions. In this sense, the Sudanese was not an exception, merely one of many highly politicized institutions. This paper concludes that the three different military coups which took power in Sudan were only able to do so with the aiding and abetting of civilian political forces, such as the National Umma Party, the Islamic Front and an array of leftist forces all—to varying extents—colluded with the military to further their political aims. With the military ranks reflecting wider societal politicization, military coups were effectively an extension of the political process by other means.

Keywords: Sudan, Army Coups, Political Process.

أستاذ العلوم السياسية، كلية الدراسات الاقتصادية والاجتماعية، جامعة الخرطوم.

^{*} Professor of Political Science, Faculty of Economic and Social Studies, University of Khartoum.



مقدمة

مثّل انقلاب الفريق إبراهيم عبود في السودان عام 1958 أول انقلاب عسكري في أفريقيا جنوب الصحراء. وعُدِّ ذلك خرقًا للتقاليد البريطانية التي نشأ عليها الجيش السوداني، فقد أثرٌ هذا الانقلاب في العلاقات العسكرية المدنية لاحقًا. لكن الانقلابات العسكرية في العودان توالت بعد ذلك في أيار/ مايو 1969 وفي حزيران/ يونيو 1989، هذا عدا المحاولات الانقلابية العديدة التي لم تنجح. استمر الحكم العسكري الأول لمدة ست سنوات بينما ظل الحكم العسكري الثاني في السلطة لمدة ستة عشر عامًا؛ أي حتى نيسان/ أبريل 1985، في حين تجاوزت فترة الحكم الثالث خمسةً وعشرين عامًا. صبغ يداول المدنيين والعسكريين السلطة، أو ما عُرف بظاهرة الباب تداول المدنيين والعسكرين السلطة، أو ما عُرف بظاهرة الباب ما عدا الحكم العسكري الأول، عسكرية الطابع والتكوين. لكنّها تبدأ في التحوّل التدريجي نحو التكوين المدني مع استمرار قائد الانقلاب في التحوّل التدريجي نحو التكوين المدني مع استمرار قائد الانقلاب في التفرّد بالسلطة.

77

أسـباب تدخــل العســكريين فـــي الســلطة في الســلطة في السودان تعود إلى الاستقطاب السياسي المتزامن مع تســييس المؤسســة العســكرية؛ بحيث أصبح العسكريون امتدادًا للمدنيين داخلها، وغدا الانقلاب العسكري استمرارًا للعملية السياسية بوسائل أخرى

77

شغل استيلاء العسكريين على السلطة بال الدارسين والباحثين. غير أنّ هذه الدراسة تنطلق من فرضية أنّ أسباب تدخّل العسكريين في السلطة في السودان تعود إلى الاستقطاب السياسي المتزامن مع تسييس المؤسسة العسكرية؛ بحيث أصبح العسكريون امتدادًا للمدنيين داخلها، وغدا الانقلاب العسكري استمرارًا للعملية السياسية بوسائل أخرى. ومن قبل قال الكاتب العسكري المعروف كلاوزفيتز عن الحرب إنّها امتداد للعملية السياسية بوسائل أخرى.

وستقارن الدراسة بين ثلاثة انقلابات حدثت في السودان، هي: انقلاب عبود 1958، وانقلاب غيري 1969، وانقلاب البشير 1989. في هذه الحالات الثلاث كان الانقلاب استمرارًا للعملية السياسية؛

فعندما يخسر الساسة المدنيون في الميدان السياسي، فإنّهم يلجؤون لحلفائهم العسكريين كي يقوموا بانقلاب عسكري ويفرضوا واقعًا جديدًا. ويهدف الواقع الجديد إمّا لإضعاف الخصوم السياسيين أو الاستمرار في برنامج سياسي بوجوه جديدة. وترى الدراسة أنّ الاستقطاب السياسي الحاد قد أسهم في صعود الأنظمة العسكرية في السودان، كما أنّه أسهم في زوالها.

تتيح الحالة السودانية مجالًا مؤاتيًا لبحث الانقلاب بوصفه عمليةً سياسيةً؛ إذ إنّها تتيح مقارنة ثلاثة انقلابات تنوعت في التوجهات السياسية للضباط، وفي البيئة التي صاحبت استلامهم السلطة؛ إذ جاءت الانقلابات الثلاثة بعد فترات ديمقراطية. كما أنّ الحالة السودانية تتيح إلى جانب ذلك تناول معضلة استدامة الديمقراطية في ظل تسييس المؤسسة العسكرية، وكيفية فك الارتباط بين المدنيين والعسكريين المتماهين سياسيًا. ولا تتطرق هذه الدراسة إلى أداء الأنظمة العسكرية، بل تركّز على العلاقة بين المدنيين والعسكريين التي دفعت بالعسكريين لاستلام السلطة. وتحلل الدراسة البيئة التي مكّنت الأنظمة العسكرية الثلاثة من الوصول إلى السلطة. ثم تتناول سمات هذه الأنظمة بالتركيز على الزبائنية وتقدّم تصنيفًا مقارنًا للضباط المشاركين فيها. بعد ذلك، تتناول الحالة السودانية من منظور مقارن.

ويشير عددٌ من الدراسات، إضافةً إلى السلوك العملي، إلى أنّ انخراط العسكريين في العمل السياسي في السودان قد صاحب تكوين المؤسسة العسكرية السودانية منذ نشأتها. وظهرت الروح الوطنية بقوة وسط الضباط السودانيين في الجيش المصري. كما تكوّنت الجمعيات السرية مثل جمعيتي الاتحاد السوداني واللواء الأبيض. وتجلت تلك الروح في ثورة 1924⁽¹⁾. إلا أنّ تأسيس قوة دفاع السودان وقيام الكلية العربية كان على أسس بريطانية وثقافة تنظيمية تفرّق بين المجالين السياسي والعسكري. وترعرع الجيل الأول الذي تلقّى تدريبه على أيدي ضباط بريطانيين في ظل هذه الثقافة. لذا جاءت ملابسات الانقلاب الأول في عام 1958 مفارقةً لهذه التقاليد البريطانية. وقد أشار رَث فرست إلى هذه المفارقة حين تناول دور عبد الله خليل في الانقلاب، فكتب: عبد الله خليل ركيزة تقاليد المؤسسة البريطانية في السودان والعضو الرائد في المجلس الاستشاري والجمعية التشريعية ثم البرلمان بعد ذلك، والذي تبوأ المناصب العالية في فتري الحكم الذاتي والاستقلال،

¹ لمزيد من المعلومات عن الأبعاد السياسية لتكوين قوة دفاع السودان، انظر: عبد الرحمن الفكي، تاريخ قوة دفاع السودان (الخرطوم: الدار السودانية، 1971)، ص 21-36؛ محمود قلندر، السودان ونظام الفريق عبود 17 نوفمبر 58 - 21 أكتوبر 64: مراجعة صحفية للإبسات التدشين الأول للمؤسسة العسكرية في دهاليز السياسة السودانية (الخرطوم: دار عزة للنشر والتوزيع، 2012)، ص 19 - 21.

استخدم جيشًا بريطاني التدريب ليهدم كل البنيان بما فيه التقليد البريطاني المتّبع والقاضي بعدم تدخّل العسكريين في السياسة⁽²⁾.

منهجية الدراسة

تستخدم الدراسة منهج المقارنة عبر الزمان، ومقارنة حقب تاريخية مختلفة. وبصورة أكثر تحديدًا فإنّ ما نفهمه من حقبة تاريخية معيّنة يمكن أن يكون مفيدًا إذا ما ضاهيناه وقارنّاه مع وقائع حقبة أخرى. أو ما عُرف باستخدام الحقب التاريخية بوصفها حالات واستخدام التتابع لحل المشكلات البحثية⁽³⁾. هنا يتبدى لنا كيف مكن للماضي أن يضىء الحاضر. بمعنى آخر كيف يمكن لمعلومات من حقبة تاريخية سابقة أن تقود إلى مزيد من الفهم لحالة حقبة تاريخية أخرى. يبدو منهج الحقب التاريخية هذا ملائمًا لحالات الانقلابات في السودان؛ فالحالات الثلاث امتدت لنحو ثلاثة عقود من أواخر الخمسينيات إلى أواخر الثمانينيات. ونسبةً لأهمية تبعية المسار Path Dependence الذي يشير إلى أهمية التاريخ وصعوبة التغيير في السياسات بعد أن اتخذت مسارًا راسخًا، تأتى أهمية مقارنة الحقب التاريخية، ومعرفة تأثير الحقب السابقة في اللاحقة واستخدامها لمعرفة البيئة التي تسهم في قيام الانقلاب. كما يمكّننا المنهج من المقارنة عبر المكان مع حالات متشابهة؛ فعربيًا كانت الحالة السورية حتى 1970 تشبه الحالة السودانية، وأفريقيًا تتشابه الحالات السودانية والنيجيرية والغانية من حيث التعاقب المدنى العسكرى.

الحكم العسكرى الأول

تعد الانتخابات التي أُجريت في عام 1958 أول انتخابات بعد الاستقلال. شهدت هذه الانتخابات إلغاء دوائر الخريجين وزيادة مقاعد مجلس النواب من 97 إلى 173 مقعدًا. وكان من نتائجها بروز كتلة جنوبية سياسية متحدة هي كتلة الأحرار الجنوبي. كما شاركت فيها الجبهة المعادية للاستعمار، واجهة الحزب الشيوعي. لم يتمكن أي حزب من إحراز أغلبية في الانتخابات. وجاءت نتائج الانتخابات على النحو التالي: حزب الأمة 67 مقعدًا، وحزب الشعب الديمقراطي 22 مقعدًا، والحزب الوطني الاتحادي 46 مقعدًا، وكتلة الأحرار الجنوبي 24 مقعدًا. وحصل المستقلون على 4 مقاعد. أما في مجلس

الشيوخ المكوّن من ثلاثين مقعدًا فقد توزّعت المقاعد على النحو التالي: الأمة 14 مقعدًا، والشعب الديمقراطي 4 مقاعد، والوطني الاتحادي 5 مقاعد، والأحرار الجنوبي 7 مقاعد⁽⁴⁾. وعقب الانتخابات تكوّنت حكومة ائتلافية بين حزبي الأمة والشعب الديمقراطي. وقد ألقى التنافس الحاد بين طائفتي الختمية والأنصار بظلاله على عمل الحكومة؛ إذ جعل التعاون بين الوزارات صعب التحقق⁽⁵⁾. في هذا الصدد يشير هولت إلى أنّ التحالف بين الحزبين كان في طبيعته مصطنعًا وانتهازيًا، وما جمع بينهما هو إزاحة الأزهري والوطني الاتحادي عن السلطة. وفي كل السياسات الرئيسة كان الحزبان على طرفي نقيض منها⁽⁶⁾.

يقول السفير الأميركي في الخرطوم في رسالة بعث بها بعد مقابلته مبارك زروق، زعيم المعارضة، إنّ زروق متشكك في نيات عبد الله خليل بتوسيع حكومته. ويضيف أنّ زروق قال له إنّ عبد الله خليل كلما أحس بأنّ وزارته آمنة، عَلّص من مفاوضات الحكومة القومية. وكلما أحس بأنّ حكومته ضعيفة، جاء إلى الاتحاديين للتفاوض. ولا يتفاوض معهم لإدخالهم الوزارة بالضرورة، ولكن نكايةً في حزب الشعب الديمقراطي. وذكر السفير الأميركي في فرنسا في رسالة إلى الخارجية الأميركية أنّ وكيل وزارة الخارجية السوداني محمد عثمان ذكر في زيارة له لفرنسا أنّ حزب الشعب الديمقراطي يضغط على الحكومة لتتبع السياسة المصرية وذلك بقبول مساعدات روسية. ولمقابلة هذه الضغوط يخطط عبد الله خليل للقيام بانقلاب عسكري، بحيث بدأ اتصالات مع قادة القوات المسلحة ووصلت إلى الخرطوم جماهير من الأنصار لدعم الانقلاب(7). وورد في تقرير للمخابرات البريطانية أرسل في يوم الانقلاب نفسه، أنّ عبد الله خليل قد ذكر لصحافي بريطاني أنّه أمر الجيش باستلام السلطة قبل شهرين(8)، وذلك بعد تسرّب أخبار بأنّ هناك اجتماعات سرية بين حزبي الوطني الاتحادي وحزب الشعب الديمقراطي لتكوين حكومة ائتلافية جديدة وإقصاء حزب الأمة. ورجح أنّ الدورة البرلمانية الجديدة التي كان من المزمع

http://www.alnilin.com/625441.htm

² Ruth First, Power in Africa (New York: Pantheon, 1970), p. 230.

³ Jeffrey Haydu, "Making Use of the Past: Time Periods as Cases to Compare and as Sequences of Problem Solving," *American Journal of Sociology*, vol. 104, no. 2 (September 1998), pp. 339–371.

أحمد إبراهيم أبو شوك والفاتح عبد الله عبد السلام، الانتخابات البرلمانية في السودان
 (أم درمان: مركز عبد الكريم ميرغني الثقافي، 2008)، ص 100 - 102.

⁵ M. O. Bashir, Revolution and Nationalism in the Sudan (London: Rex Collings, 1974), p. 204.

⁶ P. M. Holt, A Modern History of the Sudan (London: Weidenfeld and Nicolson, 1972), p. 176.

 ⁷ رسالة السفير الأميركي في فرنسا إلى الخارجية الأميركية، بتاريخ 1958/11/5 كما وردت في
 ترجمة: محمد علي صالح، "وثائق أمريكية عن السودان"، موقع النيلين، 2013/6/3، شوهد
 في 2016/12/29، في:



انعقادها في 17 تشرين الثاني/ نوفمبر 1958 ستشهد ولادة حكومة جديدة مكونة من الوطنى الاتحادي وحزب الشعب الديمقراطي. ولمنع حدوث ذلك تحرّك رئيس الوزراء عبد الله خليل وطلب من الفريق إبراهيم عبود قائد القوات المسلحة وصديقه منذ مرحلة الدراسة باستلام السلطة.

مثّلت الصعوبات الاقتصادية وانخفاض احتياطي العملات الأجنبية وقيام عدد من الإضرابات في المصانع المنشأة حديثًا، والمناورات السياسية بين الأحزاب السياسية وبخاصة تلك المكونة الحكومة الائتلافية الهشة، بيئةً ملائمةً للقوات المسلحة لتتدخل لاستلام السلطة. فقد كان التنافس السياسي حادًا بين الأحزاب السياسية بعد الاستقلال، وكان له أثرٌ سلبي في الاستقرار السياسي بصورة عامة. ولم تستقر الحكومات المدنية التي تكوّنت بعد الاستقلال. وكما يوضح الجدول (1) فإنّ أطول حكومة لم يتجاوز عمرها العامين مع وجود حكومات لبضعة شهور فقط.

الجدول (1) التغيير في الحكومات في الديمقراطية الأولى (1956-1958)

التاريخ	الحكومة
شباط/ فبراير 1956	حكومة جديدة برئاسة إسماعيل الأزهري
ټوز/ يوليو 1956	حكومة ائتلافية مكونة من أحزاب الأمة والشعب الديمقراطي والأحرار الجنوبي، برئاسة عبد الله خليل
آذار/ مارس 1958	حكومة جديدة بعد الانتخابات العامة من أحزاب الأمة والشعب الديمقراطي برئاسة عبد الله خليل
تشرين الثاني/ نوفمبر 1958	الانقلاب العسكري

المصدر: أعده الباحث، استنادًا إلى: محمد أحمد كرار، الأحزاب السودانية والتجربة الديمقراطية (الخرطوم: دار الفكر، 1985)، ص 53 - 57.

اتصل بي عبد الله خليل، رئيس الوزراء، وأخبرني أن الوضع السياسي ينتقل من سيئ إلى أسوأ، وأنّ أحداثًا جسيمة وخطيرة قد تنجم عن هذا الوضع، وليس هناك مخرج غير أن يستلم الجيش السلطة"(9). وردت روايتان في تفسير طلب عبد الله خليل من الجيش استلام السلطة؛ الأولى عكسها الشيخ على عبد الرحمن زعيم حزب الشعب الديمقراطي، ووزير الخارجية في الحكومة الائتلافية قبل الانقلاب، حين ذكر أنّ خليل خطا هذه الخطوة بعد أن حصل على موافقة من الزعيم الروحى لطائفة الأنصار عبد الرحمن المهدى بعد أن أدرك أنّ حكومةً ائتلافيةً جديدةً ستشكل من الحزب الوطني الاتحادي وحزب الشعب الديمقراطي واستبعاد حزب الأمة. أما الرواية الثانية فيرويها كلٌ من عبد الماجد أبو حسبو، أحد زعماء الحزب الوطنى الاتحادي، وأمين التوم، أحد زعماء حزب الأمة، وكانا وزيريْن قبل الانقلاب، بحيث أشارا إلى أنّ زعيم حزب الأمة، الصدّيق المهدى، قد عرض حكومةً ائتلافيةً مع الحزب الوطنى الاتحادى، غير أنّ عبد الله خليل رفض ذلك، وطلب من الفريق عبود أن يستلم السلطة (10).

مكن أن نصنّف الضباط الذين استلموا السلطة بعد انقلاب 1958 على أنَّهم محافظون، فقد كانوا مِثَّلون قيادة القوات المسلحة، وتلقُّوا تدريبهم العسكري على أيدى ضباط بريطانيين إبّان الإدارة الاستعمارية، وكانوا عرضةً للثقافة التنظيمية والسياسية البريطانية التي كانت تعدّ الجيش منزلة منظمة غير مسيسة وعالية الانضباط. وصنّف اللواء أحمد عبد الوهاب، نائب القائد، على أنّه ينتمى إلى طائفة الأنصار بينما يميل الفريق عبود إلى طائفة الختمية(11). وركّز هؤلاء الضباط المحافظون في التنمية الاقتصادية.

الحكم العسكري الثاني (1985 - 1969)

جاء الانقلاب العسكري الثاني وسط حالة من التنافس السياسي الحاد والاستقطاب الشديد والمناورات السياسية داخل الأحزاب وبينها. وقد عكس بيتر بيكتولد هذا الوضع بدقة حين ذكر أنّ "الستة أو السبعة أشهر التي سبقت انقلاب أيار/ مايو 1969 كانت مليئة بالكيد والكيد المضاد وبالتواصل مع أحزاب وتحركات خلف

في 17 تشرين الثاني/ نوفمبر 1958 وعبر انقلاب عسكري، استلم الجيش السلطة وفقًا لرغبة رئيس الوزراء. وقد أكَّد الفريق عبود دور عبد الله خليل في الترتبب للانقلاب في إفادته للجنة التحقيق في انقلاب 1958 حين قال: "قبل أيام قليلة من موعد افتتاح الدورة البرلمانية

⁹ نقلًا عن: Bashir, p. 207؛ ولمزيد من المعلومات بخصوص دور عبد الله خليل في انقلاب 1958 انظر: قلندر، ص 67 - 83.

¹⁰ لمزيد من المعلومات، انظر: كرار، ص 61-62؛ أمين التوم، ذكريات ومواقف في تاريخ

الحركة الوطنية السودانية (الخرطوم: مطبعة جامعة الخرطوم، 1987)، ص 157.

¹¹ First, p. 229.

الكواليس قامت بها الغالبية العظمى من الشخصيات السياسية الرئيسة في البلاد. [...] إنّ الجانب الكارثي في هذه الصراعات هو تجاهلها التام مشاكل البلاد الوطنية. ولا يوجد متسعٌ من الوقت، كما بدا، للاهتمام بتناقص احتياطي العملة الأجنبية، وزيادة العطالة، والشح في السلع الأساسية، واستمرار التمرد في الجنوب"⁽¹²⁾. ولعل واحدًا من أكبر أحداث العزل السياسي التي شهدتها تلك المدة هو واحدًا من أكبر أحداث العزل السياسي التي شهدتها تلك المدة هو ما حدث للحزب الشيوعي السوداني في عام 1965 عندما صدر قرار بحلّه وطرد أعضائه من البرلمان⁽¹³⁾. وكان لهذ القرار تأثير مهم في تأييد الحزب انقلاب أيار/ مايو 1969 لاحقًا. ويشير الجدول (2) إلى التغيير المتسارع في الحكومات الأمر الذي يعكس عدم الاستقرار السياسي والتحولات السريعة في التحالفات السياسية؛ فمعظم حكومات الفترة الدعقراطية الثانية لم تكمل سنةً.

الجدول (2) التغيير في الحكومات خلال الديمقراطية الثانية (1964-1969)

الحكومة	التاريخ	
حكومة انتقالية	تشرين الأول/ أكتوبر 1964	
حكومة انتقالية جديدة	شباط/ فبراير 1965	
حكومة ائتلافية جديدة من حزبي الأمة والوطني الاتحادي، برئاسة محمد أحمد محجوب	ټوز/ يوليو 1965	
حكومة ائتلافية جديدة من حزبي الأمة (جناح الصادق) والوطني الاتحادي، برئاسة الصادق المهدي	<i>ټ</i> وز/ يوليو 1966	
حكومة ائتلافية جديدة من حزبي الأمة (جناح الهادي) والوطني الاتحادي، برئاسة محمد أحمد محجوب	أيار/ مايو 1967	
هزيمة حكومة المحجوب في البرلمان وحل البرلمان	شباط/ فبراير 1968	
حكومة ائتلافية جديدة من حزبي الأمة (جناح الهادي) والاتحادي الديمقراطي، برئاسة محمد أحمد محجوب	أيار/ مايو 1968	
حكومة المحجوب تقدم استقالتها ويطلب منها الاستمرار	نيسان/ أبريل 1969	
الانقلاب العسكري بقيادة جعفر نميري	أيار/ مايو 1969	

المصدر: أعده الباحث، استنادًا إلى:

M. O. Bashir, *Revolution and Nationalism in the Sudan* .(London: Rex Collings, 1974), pp. 217 - 226

12 Peter K. Bechtold, "The Military in Sudanese Politics," *Africa Today*, vol. 15. no. 2 (1968), pp. 23 - 25.

13 لمزيد من المعلومات بخصوص حلّ الحزب الشيوعي السوداني والوثائق المرتبطة بذلك، انظر: عادل إبراهيم حمد، 15 نوفمبر 1965 يوم له ما بعده في أعقاب حل الحزب الشيوعي (الخرطوم: مركز دانا كوم للخدمات الاعلامية، 2016).

في 25 أيار/ مايو 1969 قام عدد من ضباط القوات المسلحة بقيادة العقيد جعفر غيري أطلقوا على أنفسهم اسم "الضباط الأحرار" بانقلاب عسكري أعلنوا فيه تعليق الدستور وحلّ البرلمان ومجلسي السيادة والوزراء ومنع الأحزاب السياسية. كان جلّ الضباط الأحرار من الرتب الوسيطة الذين تلقوا تدريبهم في الكلية الحربية السودانية في الأعوام الأولى للاستقلال. وقد شهدوا الكفاح من أجل الحكم الذاتي والاستقلال. وكانت المدارس الثانوية والكلية الحربية التي درسوا وتدربوا فيها مكانًا للتجنيد السياسي (14). وكان تنظيم الضباط الأحرار قد توسّع في نهاية عام 1968 حيث كان الضباط القوميون العرب عثلون التيار الأكبر فيه. وفكّر التنظيم في تولي السلطة في الربع الأخير من عام 1968 لتنفيذ برامج الجبهة الوطنية الديمقراطية التي كان يؤيد خطها السياسي (15). وكان التيار القومي الداعم الرئيس لاختيار العقيد جعفر غيري لقيادة الانقلاب (16).

على عكس الضباط الذين حكموا البلاد في الحكم العسكري الأول، بادر ضباط الحكم العسكري الثاني إلى إحداث تغييرات اقتصادية وسياسية واجتماعية كبيرة في البلاد. رأس مجلس الوزراء الجديد بابكر عوض الله، رئيس القضاء الأسبق، وهيمن الشيوعيون والاشتراكيون على تكوين المجلس (17). من القرارات الأولى التي أصدرتها الحكومة الجديدة إلغاء الإدارة الأهلية وهم نظار القبائل وعمدها ومشايخها الذين رأت فيهم الحكومة الجديدة رافدًا مغذيًا للأحزاب التقليدية. وفي مجال السياسة الخارجية أعلنت الحكومة اعترافها بألمانيا الشرقية وبحكومة الفيت كونغ المؤقتة في فيتنام الجنوبية.

سعى النظام العسكري في عامه الأول، لتوطيد توجهه اليساري. فحدثت مواجهة عسكرية مع طائفة الأنصار في معقلها في الجزيرة أبا. وقد بدأت المواجهات في ودنوباوي في 31 آذار/ مارس 1970. واستخدمت الحكومة الطائرات في مواجهتها العسكرية مع الأنصار، الأمر الذي أوقع أعدادًا كبيرةً من القتلى، وقتل إمام الأنصار الهادي المهدي في طريقه إلى إثيوبيا. عزز النظام العسكري من توجهه اليساري عندما قام بعد نحو عام من الانقلاب بمصادرة نحو 17 شركة وتأميم نحو 37 أخرى و7 بنوك. وبنهاية حزيران/ يونيو 1970 تمكّن النظام العسكري من السيطرة على قطاع التجارة الخارجية وعلى القطاع المالي.

¹⁴ Peter Woodward, *Sudan 1898-1989: the Unstable State* (Boulder: Lynne Rienner, 1990), p. 244.

¹⁵ عصام الدين ميرغني، الجيش السوداني والسياسة (القاهرة: أفرو ونجي للتصميم والطباعة، 2002)، ص 53.

¹⁶ المرجع نفسه، ص 56.

¹⁷ Bechtold, p. 25.

¹⁸ Timothy Niblock, Class and Power in Sudan: The Dynamics of Sudanese Politics, 1898 - 1985) Albany: State University of New York Press, 1987), pp. 243 - 244.

شاب موقف الحزب الشيوعي السوداني من الانقلاب والمشاركة فيه لغطٌ واسع؛ فعلى الرغم من مشاركة عدد من الضباط الشيوعيين في الانقلاب مثل بابكر النور وهاشم العطا، ترى رواية أنّ الأمر قد عُرض على اللجنة المركزية للحزب في آذار/ مارس 1969، ورفضت اللجنة المشاركة فيه. وبعد ذلك قام كلٌ من بابكر عوض الله وفاروق حمد الله بمقابلة سكرتير الحزب الشيوعي عبد الخالق محجوب وعرضا عليه المشاركة في الانقلاب. وقد طرح عبد الخالق الأمر على المكتب السياسي للحزب الذي رفض المشاركة. غير أنّ محمد محجوب عثمان يشير إلى مشاركة العسكريين الشيوعيين "في العملية الانقلابية بتوجيه من الحزب، ودخلوا في ساعات الصباح الأولى القيادة العامة وقاموا بتأمينها والاستيلاء عليها بجسارة أذهلت بقية الانقلابيين الآخرين "في العرب يرى أنّ البرجوازية الصغيرة قامت بالانقلاب لكن تطويعه ممكن عبر توجيهات الشيوعيين ليتحوّل بورةً اشتراكيةً.

برز انقسامٌ داخل الحزب الشيوعي حيال التعاون مع النظام العسكري؛ فقد رأى تيار داخل اللجنة المركزية يقوده معاوية إبراهيم التعاون مع النظام بسبب سياساته المناوئة للإمبريالية، ووجّه انتقادات لموقف سكرتير الحزب ومجموعته الذين كان تعاونهم محدودًا مع النظام (20). لكن نهيري كان في حاجة إلى دعم الشيوعيين لمجابهة القوى التقليدية المحافظة. وقد أتاحت شبكة الحزب الفعّالة وسط الطلاب والعمال والمهنيين قاعدةً شعبيةً لدعم النظام. لكن وتيرة التعاون بين الطرفين بدأت في التراخي عندما أحس عبد الخالق سكرتير الحزب الشيوعي أنّ نهيري قام بتعيين وزراء شيوعيين في مجلس الوزراء من دون مشاورة الحزب في ذلك، الأمر الذي عدّه محاولةً من نهيري لإضعاف سلطة اللجنة المركزية (21).

شملت الخلافات بين الحزب الشيوعي والنظام المجالين الخارجي والداخلي؛ فعلى صعيد السياسة الخارجية عارض الحزب محاولات غيري الانضمام إلى اتحاد الجمهوريات العربية مع مصر وليبيا الذي أعلن عنه في 27 كانون الأول/ ديسمبر 1969 في طرابلس. وعلى الصعيد الداخلي رفض الحزب حل نفسه والانخراط مع القوى التقدمية الأخرى في التنظيم السياسي الجديد الاتحاد الاشتراكي السوداني (22) نجم عن تصاعد الخلاف بين الجانبين قيام غيري بفصل اثنين من

19 نقلًا عن: ميرغني، ص 60.

أعضاء مجلس قيادة الثورة الشيوعيين، هما: العقيد بابكر النور والرائد هاشم العطا مع عضو ثالث متعاطف معهما هو الرائد فاروق حمد الله. وشهدت المدة بين شباط/ فبراير وتموز/ يوليو 1971 حملة تطهير للشيوعيين من المؤسسات الحكومية، بينما جرى اعتقال قيادات الحزب في أنحاء البلاد.

في 19 تموز/ يوليو 1971 قام الأعضاء المفصولون من مجلس قيادة الثورة بمحاولة انقلابية بقيادة الرائد هاشم العطا. استمرت المحاولة الانقلابية لمدة ثلاثة أيام تمكن بعدها نميري من العودة بمساعدة من مصر وليبيا. بعد فشل المحاولة الانقلابية أعدم قادة الانقلاب إضافة إلى أربعة من قادة الحزب الشيوعي، كما اعتقل المئات من أعضاء الحزب. وجرى تعقب أعضاء الحزب في ما وصفه بيكتولد بأنّه أكبر ملاحقة للشيوعيين شهدتها منطقة الشرق الأوسط (23). وهكذا انتهت العلاقة التي بدأت بالتعاون بين الحزب الشيوعي والنظام العسكري بأكبر أزمة واجهت الحزب الشيوعي السوداني في تاريخه. دفعت هذه الحال فؤاد مطر ليكون عنوان كتابه حول هذه الحادثة: الحزب الشيوعي السوداني: نحروه أم انتحر؟ (24)

الطريق إلى الانقلاب الثالث: الدور المتنامي للقوات المسلحة

ظل دور القوات المسلحة منذ نيل الاستقلال يتأرجح بين الاستلام المباشر للسلطة والامتناع عن التأثير المباشر في السياسة. لكنْ، طرأ تطور على هذا الدور أثناء فترة الديمقراطية الثالثة؛ فقد بدأت قيادة القوات المسلحة في استخدام الفيتو ضد بعض الممارسات الحزبية، وتشترط وفقًا لذلك القيام بخطوات سياسية محددة. ورجا كان للدور الحاسم الذي قامت به القوات المسلحة في إطاحة حكم غيري في نيسان/ أبريل 1985 بقيادة الفريق عبد الرحمن سوار الذهب، والدور السياسي الذي قامت به أثناء الفترة الانتقالية، أثرٌ في بروز هذا التوجه الجديد. وقد تجلى هذا الدور بعد أن قام الحزب الاتحادي الديمقراطي بتوقيع اتفاق مع الحركة الشعبية الحزب الاتحادي الديمقراطي بتوقيع اتفاق مع الحركة الشعبية في تشرين الثاني/ نوفمبر 1988 تضمّن، ضمن نقاط أخرى، تجميد قوانين الشريعة التي أصدرها الرئيس نميري في أيلول/ سبتمبر 1983، ورفع حالة الطوارئ، وإلغاء كل الاتفاقيات والمواثيق العسكرية

²⁰ Niblock, p. 253.

²¹ Gabriel Warburg, Islam, Nationalism and Communism in a Traditional Society: The Case of Sudan (London: Frank Cass, 1978), p. 123.

²² Niblock, p. 255.

²³ Bechtold, p. 25.

²⁴ فؤاد مطر، الحزب الشيوعي السوداني نحروه أم انتحر؟ (بيروت: دار النهار، 1971).

مع الدول الأخرى. ورفض كلٌ من حزبي الأمة والجبهة الإسلامية التفاق الاتحادي والحركة الشعبية. وفي ردة فعل على هذا الرفض، قرر الحزب الاتحادي الديمقراطي الانسحاب من الحكومة في كانون الأول/ ديسمبر 1988.

"

ظل دور القوات الـمســـلحة منذ نيل الاستقلال يتأرجح بين الاستلام المباشر لـلســـلطة والامتناع عن التأثير الـمباشر فـى السياسة

77

نتيجةً لهذا الوضع السياسي أصدرت القوات المسلحة مذكرةً وقّعها نحو 150 ضابطًا على رأسهم القائد العام الفريق فتحي أحمد علي. وطالبت المذكرة بالتركيز على الأولويات التالية (25):

- أولًا: السياسة الخارجية وأثرها في القضايا الوطنية.
- ثانيًا: التدهور الاقتصادي والتضخم وارتفاع الأسعار.
 - ثالثًا: المليشيات والانفلات الأمني.
 - رابعًا: تفكك المجتمع السوداني وانتشار الفساد.
 - خامسًا: تأثير الصراع المسلح في دارفور.
 - سادسًا: توسيع الحكومة.

بعد أسبوع، في 28 شباط/ فبراير، أصدرت القيادة العامة للقوات المسلحة بيانًا أكِّدت فيه النقاط التي وردت في المذكرة. وتبعًا لذلك اجتمع عدد من الأحزاب والنقابات في 10 آذار/ مارس 1989 ووقعوا برنامجًا من سبع نقاط يشتمل على تكوين حكومة جديدة، وإعلان وطني للسلام. كما بعثت هذه المنظمات في اليوم نفسه مذكرةً لمجلس رأس الدولة تطالب باستقالة الحكومة في غضون أربع وعشرين ساعة. وفي اليوم التالي، ولممارسة مزيد من الضغط، أرسلت القوات المسلحة استفسارًا لمجلس رأس الدولة حول موقف الحكومة من الوضع السياسي. نتيجةً لذلك وفي يوم 12 آذار/ مارس قدّم الوزراء استقالاتهم لرئيس الوزراء. وتعدّ مطالب الجيش وتحركاته

السياسية تحوِّلًا مهمًا في العلاقات المدنية العسكرية في السودان. إذ تعد هذه التحركات الأولى من نوعها من حيث التدخل العسكري العلني والمباشر في الشؤون السياسية في فترة ديمقراطية منذ قيام الحكم الوطنى بعد الاستقلال.

تمّ تشكيل حكومة جديدة في 22 آذار/ مارس من الأحزاب السياسية الرئيسة ما عدا الجبهة الإسلامية القومية ومن بعض النقابات. وعدّت الجبهة هذه الخطوة تراجعًا عن تطبيق الشريعة الإسلامية. ووافقت الحكومة الجديدة على اتفاقية السلام الموقّعة بين الاتحادي الديمقراطي والحركة الشعبية، وهي الاتفاقية التي سبق أن عارضها كلٌ من حزي الأمة والجبهة الإسلامية. وفي الأول من نيسان/ أبريل قررت الجمعية التأسيسية بالأغلبية وقف التداول والنقاش حول مشروع القانون الجنائي المستند إلى الشريعة الإسلامية. وعدّت الجبهة الإسلامية، عبر صحيفتها الراية، هذا القرار تزويرًا وخطوةً سياسيةً قذرةً تعكس استسلام الحكومة للجيش الشعبي لتحرير السودان. وكان من المفترض أن يلتقي وفدٌ من الحركة الشعبية مع الحكومة الجديدة في الرابع من تموز/ يوليو 1989 لتحديد مستقبل المربعة. غير أنّ الاجتماع لم ينعقد لأنّ انقلابًا بقيادة العميد عمر حسن البشير قد وقع في 30 حزيران/ يونيو 1989.

الحكم العسكرى الثالث

جاء الانقلاب الذي وقع في الثلاثين من حزيران/ يونيو 1989 وسط حالة من الحراك السياسي والمناورات السياسية بعد مذكرة الجيش. واستمرت فترة الديمقراطية الثالثة لمدة ثلاث سنوات كأنّها تكرار لفترة الديمقراطية الثالثة شهدت بروز الحركة الشعبية فاعلًا مهمًا في الساحة السياسية والعسكرية مع اشتداد الحرب الأهلية في الجنوب. وكما يوضح الجدول (3)، فإنّ وتيرة تغيير الحكومات في فترة الديمقراطية الثالثة تشير إلى عدم الاستقرار السياسي وإلى التحولات السريعة في التحالفات الحزبية كما حدث في فترتي الديمقراطية الأولى والثانية.

بدأت الملامح الإسلامية للنظام العسكري الجديد تتضح تدريجيًا. ودان كل الأحزاب السياسية الانقلاب ما عدا الجبهة الإسلامية. وبعد فترة من التمويه تبيّن أنّ الجبهة الإسلامية القومية وراء الانقلاب⁽²⁶⁾.

²⁶ لمزيد من المعلومات حول خطة الجبهة الإسلامية ودورها في تنفيذ الانقلاب، انظر: عصام الدين ميرغني، "الطريق إلى الانقلاب"، في: ميرغني، ص 725-284؛ عبد الرحمن خوجلى، الجيش والسياسة (أم درمان: مركز عبد الكريم ميرغني، 2012)، ص 102 - 104.

²⁵ لنظر نص المذكرة في: بكري الصائغ، "20 فبراير: 26 عامًا على مذكرة ضباط القوات النظر نص المذكرة ني: 2017/1/15، شوهد في 2017/1/15، في: http://www.hurriyatsudan.com/?p=175021



ويرى الطيب زين العابدين أنّ التفكير في انقلاب 30 حزيران/ يونيو عند الجبهة الإسلامية مرّ بجرحلتين؛ الأولى مرحلة الاستعداد وقد استغرقت وقتًا طويلًا بحسبان أنّ كل الأحزاب السياسية السودانية تفكر في الانقلاب. والثانية اتخاذ القرار. ويضيف زين العابدين أنّ الحركة الإسلامية وافقت على قيام الانقلاب إثر سقوط حسن الترابي في الانتخابات التي جرت في عام 1986 بعد أن تكتلت الأحزاب السياسية ضده (27).

الجدول (3) التغيير في الحكومات في الديمقراطية الثالثة (1985-1989)

التاريخ	الحكومة
6 أيار/ مايو 1986	حكومة ائتلافية من حزبي الأمة والاتحادي الديمقراطي
3 حزيران/ يونيو 1987	حكومة ائتلافية من حزبي الأمة والاتحادي الديمقراطي
21 آب/ أغسطس 1987	الاتحادي الديمقراطي يقرر الانسحاب من الحكومة
4 تشرين الأول/ أكتوبر 1987	الأمة والاتحادي الديمقراطي يقرران الاستمرار في الائتلاف
16 أيار/ مايو 1988	حكومة ائتلافية جديدة من أحزاب الأمة والاتحادي والجبهة الإسلامية وأحزاب أخرى
28 كانون الأول/ ديسمبر 1988	الاتحادي الديمقراطي يقرر الانسحاب من الحكومة
1 شباط/ فبراير 1989	تعديل وزاري من أحزاب الأمة والجبهة والحزب القومي وأحزاب جنوبية
22 آذار/ مارس 1989	حكومة ائتلافية من حزبي الأمة والاتحادي الديمقراطي والحزب القومي وأحزاب جنوبية
30 حزيران/ يونيو 1989	الانقلاب العسكري

المصدر: أعده الباحث استنادًا إلى أعدادٍ متفرقة من:

Middle East Journal (1986-1989); and Africa Research

Bulletin (1986-1989).

المؤسسات السياسية الرسمية القائمة. وقام بحملة تطهير في الخدمتين المدنية والعسكرية للمناوئين للجبهة وإدخال عناصر مؤيدة لها في ما عُرف بسياسة التمكين. كما قام بالتصعيد العسكري في الجنوب أملًا في حسم الحرب عسكريًا. وقد دفع النظام بالآلاف من أنصاره من خلال قوات الدفاع الشعبي للمشاركة في القتال في الجنوب. كما قام بتغييرات اقتصادية كبيرة عبر اتباع سياسة الخصخصة والتحرير الاقتصادي.

بدأ النظام العسكري بتعليق الدستور وحل الأحزاب السياسية وحل

الأنظمة العسكرية والزيائنية

جنحت الأنظمة العسكرية الثلاثة في السودان نحو الزبائنية، التي تعدّ مركز النظام أو القائد الشخصية المحورية والمهيمنة بينما تقوم الشخصيات الأخرى بدور ثانوي. يضاف إلى ذلك أنّ نظامًا سياسيًا واجتماعيًا واقتصاديًا قد برز وتطور، ومهمته ربط الحاكم والزبائن معًا. لقد أشار كلٌ من بيل ولايدن في دراستهما عن الشرق الأوسط إلى انتشار الأنظمة الأبوية في المنطقة. وعكسا الدور المركزي الذي يقوم به القائد في إصدار الإستراتيجيات والسياسات والقوانين (28). وتعرّض باش وغازيبو للأبوية الجديدة في أفريقيا وهو مفهوم أثار نقاشًا واسعًا لكنه يشير ضمن أشياء أخرى إلى الاستمرار في السلطة والمحسوبية والرأسمالية الطفيلية وارتباط الفساد ببناء الشرعية السياسية (29). ويرى نورث وآخرون أنّ قيام ما سمّوه الأنظمة المقيدة، وهي ترتيبات سياسية واقتصادية واجتماعية تقوم بها النخب في المجتمعات النامية لاستخلاص ريع تجعل مراكز القوى المهيمنة من الجماعات والأفراد تدرك أنّ بقاء الترتيبات الحالبة والامتناع عن استخدام العنف من مصلحتهم. وهناك قيود مفروضة على آليات الوصول إلى إنتاج الربع وهيكلتها (30).

ويتبدى أثر الزبائنية بصورة أكبر في النظامين العسكريين الذين طالت أوقاتهما في السلطة؛ أي نظامي "مايو" و"الإنقاذ". في الحكم العسكري الأول نجد أنّ النظام قد دار حول شخصية الفريق عبود، بينما هيمن المشير جعفر نميري على الحكم العسكري الثاني. أما في

²⁸ Bill J. A. & Leiden C., *Politics in the Middle East* (Boston: Little Brown and company, 1979).

²⁹ Daniel C. Bach & Mamoudou Gazibo, Neopatrimonialism in Africa and Beyond (New York: Routledge, 2012).

³⁰ دوغلاس سي. نورث وآخرون، في ظل العنف: السياسة والاقتصاد ومشكلات التنمية (الكويت: سلسلة عالم المعرفة، 2016)، ص 13.

²⁷ عثمان ميرغني وآخرون، "هل هؤلاء الرجال.. جبهة؟"، جريدة التيار، شوهد في 2017/1/25، في:

الحكم العسكري الثالث فقد برزت هيمنة المشير عمر البشير بعد الانشقاق الذي حدث داخل المؤتمر الوطنى والإسلاميين في عام 1998 وأدى إلى مفاصلة بين قائدى الظل والعلن حسن الترابي وعمر البشير. ظهرت الزبائنية بصورة أوضح في حكم نميري وفي النصف الثاني من حكم البشير. اعتمد غيري في بقائه في السلطة على بناء تحالفات مع جماعات وشخصيات نافذة. وقد أقرّت القوى التي تحالفت معه بدور غيرى الحاسم في تحديد هيكل الممارسة السياسية وحدودها وقوانينها. واتخذ غيرى مفرده قرارات كبرى ومهمةً مثل تقسيم جنوب السودان إلى ثلاثة أقاليم في حزيران/ يونيو 1983 بعد أن كانت إقليمًا واحدًا في أعقاب اتفاقية أديس أبابا الأمر الذي ولّد شكوكًا عند الجنوبيين، وإعلان تطبيق الشريعة الإسلامية في أيلول/ سبتمبر 1983. وبرزت هيمنته على القوات المسلحة عندما أطاح نائبه الفريق عبد الماجد حامد خليل ومعظم قادة القوات المسلحة في كانون الثاني/ يناير 1982. أما البشير فقد أصبح الشخصية المركزية في النظام بعد غياب الترابي. وأصبح المؤتمر الوطني تنظيمًا فضفاضًا تجمعت بداخله مجموعات من أصحاب المصالح. وقام البشير مفرده باتخاذ عدد من القرارات المهمة، مثل إلغاء اتفاق نافع عقار الذى وُقّع في أديس أبابا، وقطع العلاقات مع إيران.

"

جنحت الأنظمة العسـكرية الثلاثة في السودان نحو الزبائنية، التي تعد مركز النظام أو القائد الشخصية المحورية والمهيمنة بينما تقوم الشخصيات الأخرى بــدور ثانوي. يضـــاف إلى ذلـــك أنّ نظامًا سياســـيًا واجتماعيًـــا واقتصاديًا قــد برز وتطـــور، ومهمته ربط الحاكم والزبائن معًا

77

على الرغم من أنّ الأنظمة المدنية والعسكرية التي حكمت البلاد تتشابه في أنّها عانت مشاكل الهشاشة وعدم الاستقرار السياسي، فهي تأتي إلى السلطة في أوضاع مختلفة؛ فحين يستلم العسكريون السلطة فإنّهم يفعلون ذلك وسط حالة من الانقسام والتصدع السياسي، وهو ما حدث في الفترات التي سبقت انقلابات 1958 و1969 و1989. أما المدنيون فيأتون إلى السلطة في بيئة من التوافق النسبي على هيكل العمل السياسي وقواعده. يستغل العسكريون حالة التصدع السياسي وتعاقب الحكومات الائتلافية لعكس فشل المدنيين وتبرير

الانقلاب على أنّه عمل وطني يرمي إلى إنقاذ البلاد من حالة الفوضى والتفكك. يتسلّم المدنيون الحكم، في الغالب، بعد أن يعزل النظام العسكري نفسه من حلفائه المدنيين. ويصل أغلب الفاعلين السياسيين إلى نتيجة مفادها أنّ النظام العسكري ليس آليةً فعّالةً لتحقيق مصالحهم، وينبني ما يشبه الإجماع السياسي بينهم مفاده أنّ إزالة النظام العسكرى أفضل الطرق لخدمة مصالحهم.

العسكريون السياسيون: محافظون وضباط برنامج وحكام

تستخدم هذه الدراسة التصنيف الـذي قدّمه نوردلينغر حين قسم العسكريين الذين يحكمون إلى ثلاثة أنواع: ضباط البرنامج Moderators وهم ضباط محافظون لا يرغبون في التدخل لاستلام السلطة وإذا تدخلوا فإنّهم يفعلون ذلك بهدف إحلال نظام مدني بآخر. لكنهم يفضلون البقاء قوة ضغط سياسية تستخدم إن أرادت فيتو بشأن سياسات حكومية. والضباط المحافظون Guardians وهم الضباط الذين يستلمون السلطة لمنع تغييرات سياسية ويسعون للمحافظة على الوضع السياسي القائم. وفي أثناء ذلك يركزون في التنمية الاقتصادية. أما الضباط الحكام Rulers وهم الصنف الثالث، فهم المتطلعون إلى السلطة ويريدون البقاء فيها والقيام بتغييرات اجتماعية واقتصادية وسياسية كبيرة (16).

وفي الحالة السودانية نجد أنّ للتوجهات السياسية للضباط الذين قاموا بالانقلاب تأثيراً مباشرًا في طبيعة الدور السياسي الذي اضطلعوا به. فالعسكريون الذين استلموا السلطة في عام 1958 كانوا من كبار الضباط الذين يشكّلون قيادة القوات المسلحة، وكان توجههم محافظًا؛ إذ عملوا على المحافظة على الوضع الراهن ولم يحدثوا أي تغيير في البنية السياسية والاقتصادية والاجتماعية. ولم يختلف الفريق عبود ورفاقه عن السياسيين المدنيين الذين كانوا يباشرون السلطة مثل عبد الله خليل وإسماعيل الأزهري والشيخ علي عبد الرحمن. ويصح عليهم تصنيف نوردلينغر للضباط المحافظين. ووفقًا لهذه التوجهات المحافظة لم يُجر نظام الفريق عبود تعديلاتٍ جذريةً على التركيبة الاقتصادية والاجتماعية.

يأتي الضباط الذين استلموا السلطة في أيار/ مايو 1969 على النقيض من العسكريين الذين سبقوهم في الحكم؛ فقد كانوا من ذوي الرتب

³¹ Eric Nordlinger, Soldiers in Politics: Military Coups and Governments (Englewood Cliffs, NJ: Prentice-Hall, 1976).

المتوسطة والدنيا، وبادروا بعد توليهم الحكم إلى إحداث تغييرات كبيرة في البنية السياسية والاقتصادية والاجتماعية. فقد أعلنت الحكومة العسكرية في أيار/ مايو 1970 مصادرة عدد من الشركات الخاصة المملوكة لسودانيين وأجانب، وتأميمه. وانحازت في سياستها الخارجية، في بدء عهدها، إلى المعسكر الشرقي. لكن مع ابتعاد النظام عن التوجه اليساري، وبروز نهيري بمنزلة شخصية مركزية، تحوَّل النظام نحو الوسط ثم اليمين ويصحِّ تصنيف الضباط الذين حكموا بأنهم ضباط حكام. أما ضباط النظام العسكري الثالث، ونسبةً لما قاموا به من تغييرات اقتصادية واجتماعية وسياسية كبيرة ومحاولتهم تطبيق برنامج الجبهة الإسلامية، فإنهم كذلك من صنف الضباط الحكام. ولعلّ الضباط الذين أطاحوا نهيري بقيادة الفريق سوار الذهب واستمروا في السلطة لفترة انتقالية دامت عامًا واحدًا فقط هم الذين يصحّ عليهم وصف ضباط البرنامج.

الحالة السودانية من منظور مقارن

تتشابه الحالة السودانية في العلاقات العسكرية المدنية أفريقيًا مع حالتي نيجيريا وغانا وعربيًا مع الحالة السورية. وتتعرض الدراسة في أفريقيا للحالة النيجيرية بإيجاز؛ ففي نيجيريا استمرت فترة الحكم العسكرى الأول منذ الانقلاب على رئيس الوزراء أبو بكر تفاوا بيلو في عام 1966 حتى عام 1979 وتخلله انقلاب 1975. عاد العسكر إلى الحكم مرةً أخرى بعد انقلاب 1983 الذي قاده محمدو بهاري واستمروا في الحكم حتى عام 1999 وتخلل هذه المدة انقلابان في 1985 و1993. بعد الحكم العسكري الثاني الطويل، عاد الحكم المدني في عام 1999 ليستمر حتى الآن في ما عُرف بالجمهورية الرابعة. على الرغم من التشابه بين السودان ونيجيريا في تعاقب الحكم المدني والعسكري، فالاختلاف الرئيس بينهما هو غياب التواطؤ والتنسيق بين السياسيين والعسكريين في الحالة النيجيرية؛ ففي معظم الانقلابات النيجيرية كان الطموح الشخصى والأبعاد الإثنية والجهوية والأوضاع التنظيمية داخل الجيش هي الأسباب الرئيسة للانقلابات، بينما نجد أنّ الضباط المسيسين يتحركون بعد توافر أسباب سياسية واقتصادية ملائمة. أما في سورية فقد شهدت البلاد في المدة من 1949 إلى 1970 نحو واحد وعشرين انقلابًا ومحاولة انقلابية وحركة تمرد. وتتشابه الحالتان السورية والسودانية في التسييس الكبير للضباط وفي استخدام الانقلاب آليةً سياسيةً لتحقيق المصالح الحزبية.

خاتمة

تخلص الدراسة إلى أنّ الأنظمة العسكرية الثلاثة التي استلمت السلطة عبر انقلابات عسكرية قد قامت بذلك بتواطؤ مع قوى سياسية مدنية؛ فحزب الأمة واليساريون والجبهة الإسلامية قد تحالفوا، بدرجات متفاوتة، مع عسكريين لخدمة مصالحهم السياسية لتجاوز العمل السياسي المدني ولاختصار الطريق للوصول إلى السلطة. ويشير التحليل إلى أنّ الأنظمة المدنية والعسكرية تجابه عوامل تفتت القوى الاجتماعية واستقطابها، كما أنّ الفاعلين المدنيين والعسكريين هما وجهان لعملة واحدة. وعندما يصل العسكريون إلى السلطة فلا ينبغي أن يُنظر إليهم بمعزل عن الأوضاع المجتمعية السائدة. فكل القوى المجتمعية، كما يقول هنتنجتون، منخرطة في العمل السياسي، والعسكريون ليسوا استثناءً في هذا الصدد. وعندما يقوم العسكريون بانقلاب فإنّهم، في الغالب يسعون لتحقيق ما فشل فيه المدنيون في الساحة السياسية. فالانقلاب العسكري في السودان هو استمرار لعملية السياسية بوسائل أخرى.

ويمكن أن نوجز الدلالات المهمة التي نستخلصها من هذه الدراسة على النحو التالي:

- لن يتحقق الاستقرار السياسي والتحوّل نحو الديمقراطية في ظل عزل قوى سياسية واستبعادها، وهذا ما عانته البلاد بعد حل الحزب الشيوعي واستبعاد الجبهة الإسلامية بعد مذكرة الجيش.
- يحتد الصراع حول السلطة السياسية بمقدار ما تهيمن هذه السلطة على المجالات الاقتصادية والإعلامية والثقافية والتربوية. فإذا كانت السلطة أخطبوطًا يهيمن على كل مجالات الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، فإنّ البقاء بعيدًا عنها يعني التهميش والإقصاء. ويترتب على ذلك أن يكون الصراع حول الوصول إلى السلطة محمومًا. وللتعامل مع هذا التحدي يجب أن تسعى القوى المختلفة إلى توسيع أدوار المجتمع في مقابل دور السلطة السياسية.
- دفع شيوع ثقافة أهمية التغيير الفوقي قوى سياسية وبخاصة القومية واليسارية والإسلامية نحو اختراق القوات المسلحة، بحسبانها الأكثر تنظيمًا واحتكارًا للسلاح، لتكون الوسيلة الأسهل في الوصول إلى السلطة وإحداث التغيير من أعلى. ويتبدى هذا الاهتمام في الأدبيات السياسية للاتجاهات المذكورة وفي الممارسة العملية. وربا تطلب معالجة هذا التحدي العمل على تقوية منظمات المجتمع المدني لتكون وسيلةً لتغيير المجتمع من القواعد.

الأجنبية

Abdel-Rahim, Muddhatir. Changing Patterns of Civilian-Military Relations in the Sudan. Uppsala: The Scandinavian Institute of African Studies, Research Report no. 46 (1978).

Bach Daniel C. & Gazibo, Mamoudou. *Neopatrimonialism* in Africa and Beyond. New York: Routledge, 2012.

Bashir, M. O. Revolution and Nationalism in the Sudan. London: Rex Collings, 1974.

Bechtold, K. "The Military in Sudanese Politics." *Africa Today*, vol. 15. no. 2 (1968).

First, Ruth. Power in Africa. New York: Pantheon, 1970.

Haydu, Jeffrey. "Making Use of the Past: Time Periods as Cases to Compare and as Sequences of Problem Solving," *American Journal of Sociology*. vol. 104. no. 2 (September 1998).

Holt, P. M. A Modern History of the Sudan. London: Weidenfeld/ Nicolson, 1972.

Niblock, Timothy. Class and Power in Sudan: The Dynamics of Sudanese Politics, 1898 - 1985. Albany: State University of New York Press, 1987.

Nordlinger, Eric. Soldiers in Politics: Military Coups and Governments. Englewood Cliffs, NJ: Prentice-Hall, 1976.

Warburg, Gabriel. Islam, Nationalism and Communism in a Traditional Society: The Case of Sudan. London: Frank Cass, 1978.

Woodward, Peter. *Sudan* 1898-1989: *the Unstable State*. Boulder: Lynne Rienner, 1990.

المراحع

العربية

أبو شوك، أحمد إبراهيم والفاتح عبد الله عبد السلام. الانتخابات البرلمانية في السودان (1953-1986). أم درمان: مركز عبد الكريم ميرغنى الثقافي، 2008.

التوم، أمين. ذكريات ومواقف في تاريخ الحركة الوطنية السودانية. الخرطوم: مطبعة جامعة الخرطوم، 1987.

حمد، عادل إبراهيم. 15 نوفمبر 1965 يوم له ما بعده في أعقاب حل الحزب الشيوعي. الخرطوم: مركز دانا كوم للخدمات الإعلامية، 2016.

خوجلي، عبد الرحمن. الجيش والسياسة. أم درمان: مركز عبد الكريم ميرغني، 2012.

سي. نورث دوغلاس وآخرون. في ظل العنف: السياسة والاقتصاد ومشكلات التنمية. الكويت: سلسلة عالم المعرفة، 2016.

الفكي، عبد الرحمن. تاريخ قوة دفاع السودان. الخرطوم: الدار السودانية، 1971.

قــلـنـدر، مـحـمـود. الــسـودان ونــظــام الـفـريــق عبود (17 نوفمبر 58-26 أكتوبر 64): مراجعة صحفية لملابسات التدشين الأول للمؤسسة العسكرية في دهاليز السياسة السُّودانية. الخرطوم: دار عزة للنشي، 2012.

كرار، محمد أحمد. الأحزاب السودانية والتجربة الديمقراطية. الخرطوم: دار الفكر، 1985.

مطر، فؤاد. الحزب الشيوعي السوداني نحروه أم انتحر؟ بيروت: دار النهار، 1971.

ميرغني، عصام الدين. الجيش السوداني والسياسة. القاهرة: أفرو ونجى للتصميم والطباعة، 2002.

*Mohamad Saadi | محمد سعدی

إمكانيات إصلاح مؤسسة الجيش ورهاناته في العالم العربي: دراسة أولية مقارنة

The Possibilities and the Challenges of Reform within the Military Institutions in the Arab World: Preliminary Comparison Study

تسعى هذه الدراسة لتقديم تشخيص أولي لإمكانيات إصلاح قطاع الجيش في العالم العربي وفرصه وموانعه، عبر تحليل أهم الاتجاهات والمؤشرات المتعلقة بترشيد مؤسسة الجيش بالعالم العربي، وذلك مقارنة بالممارسات الفضلى السائدة في العديد من تجارب الحول الديمقراطية. لقد أصبحت مؤسسات الجيش مدعوة اليوم إلى القيام بإصلاحات عميقة لضمان الشفافية والمساءلة، فهي إحدى سبل تعزيز الإصلاحات السياسية والتحولات الديمقراطية والحيلولة دون تعثرها. وتحاول هذه الدراسة الإجابة عن الأسئلة التالية؛ ما هي الخطوات الإيجابية التي تحققت في مجال إخضاع مؤسسة الجيش للرقابة والمساءلة أمام المؤسسات المدنية؟ وما هي درجة انفتاح مؤسسة الجيش وتفاعلها مع المواطنين ووسائل الإعلام والمجتمع المدني؟ ولماذا سيسهم تعزيز الشفافية داخل الجيش في تعزيز التحول الديمقراطي في البلدان العربية؟ وكيف يجري ذلك؟

كلمـــات مفتاحيـــة: الجيـوش العربيـة، الشـفافية، الفســاد، الرقابـة البرلمانيـة، الميزانيـة العسكرية.

This study seeks to provide a preliminary diagnosis potential and opportunities and the obstacles which impede the reform of the military sector in the Arab world through the analysis of the most important trends and indicators positively or negatively regarding to the rationalization of the military institution in the Arab world, taking in consideration many experiences and the best practices prevailing in many democratic countries.

This study attempts to answer these questions: What positive measures have been taken for the army to become controlled and under the responsibility of civil institutions? What is the degree of openness of the military institution and its interaction with the citizens, the media and civil society? How and why the enhancement of transparency within the army will contribute to the promotion of democratic transformation in the Arab countries?

Keywords: Arab Armies, Transparency, Corruption, The Military Budget.

^{*} أستاذ حقوق الإنسان والعلوم السياسية، جامعة محمد الأول، وجدة، المغرب

^{*} Professor of Human Rights and Political Science, Mohammed I University, Oujda, Morocco

مقدمة

ظلت "كيانات" الجيش في معظم الدول العربية لمدة طويلة مؤسسات "صامتة" ومنغلقة على نفسها، يصعب إخضاعها للإصلاح عبر الرقابة المؤسساتية والمساءلة التشريعية على مستوى سياساتها الدفاعية والإنفاقية، وغالبًا ما لا تخضع لرقابة المؤسسات السياسية المدنية، ولا تناقش المؤسسة التشريعية الموازنة العسكرية. وتفتقد هذه المؤسسات للشفافية، ذلك أنّ المعلومات المهمة بخصوص قطاع الدفاع الوطني في مختلف أبعادها غالبًا ما تكون غير متاحة للبرلمانيين والباحثين وعموم المواطنين. فضلًا عن ذلك، فُرضت قيود مشددة تمنع وسائل الإعلام أو منظمات المجتمع المدني من فتح نقاش عام للتفاعل مع مختلف القضايا المرتبطة بالقطاع العسكري، وخصوصًا على مستوى مشكلات الفساد وتضخم الاقتصاد الربعي العسكري في العديد من الدول العربية. لهذا كله، يتفاعل المواطنون والنخب في العيلم عن الرتياب الشديد مع كل ما يتعلق بالجيش.

وبعد الحراك العربي وما أفرزه من هزات وتحولات سياسية إيجابية أو سلبية في العديد من البلدان العربية، أصبحت مؤسسات الجيش مدعوة إلى القيام بإصلاحات عميقة لضمان النزاهة والشفافية، وذلك لن يتم إن لم تُعزز آليات الرقابة والمساءلة. ونجادل بأن ترسيخ ثقافة تنظيمية جديدة داخل مؤسسات الجيش قائمة على الشفافية والرقابة التشريعية هو إحدى سبل تعزيز الإصلاحات السياسية والتحولات الديمقراطية داخل البلدان العربية والحيلولة دون تعثرها. وليس اعتباطاً أن يتصدر الجيش في تونس، وفقًا للمؤشر الحكومي لمكافحة الفساد في قطاع الدفاع، قائمة الجيوش العربية الأقل فسادًا، وأن يكون الجيش في مصر وسورية والجزائر أكثر جيوش الشرق الأوسط وشمال أفريقيا فسادًا.

وإذا استحضرنا أنّ الحراك العربي كشف الغطاء عن مدى ضعف البنى الهيكلية للدول العربية وهشاشتها وتأكّل قدرتها على الممارسة الإيجابية للضبط الاجتماعي وأداء وظائفها التوزيعية الأساسية - خصوصًا أمام تعقد الاضطرابات والتهديدات وتزايدها وصعود نفوذ الميليشيات والجماعات المسلحة - فسيتبين لنا مدى أهمية تطبيق سياسات عامة رقابية وإصلاحية على الجيش، ليصبح مؤسسة قوية ومتماسكة ضامنة لأمن الشعب وحمايته، وليصبح عاملًا مدعمًا للاستقرار السياسي وحاميًا للمكاسب الديمقراطية ولجهد الدولة في ترسيخ قيم سيادة القانون والولاء للوطن.

نسعى في هذه الورقة، ومن خلال مقاربة قانونية ومؤسساتية تعتمد المنهج التحليلي المقارن، لتشخيص إمكانيات إصلاح قطاع الجيش

وفرصه وموانعه في الدول العربية، ولا سيما بدول شمال أفريقيا. وسيكون هذا عبر رسم خارطة أولية لأهم الاتجاهات والمؤشرات، فيما يخص حوكمة مؤسسة الجيش بالعالم العربي وترشيدها، وذلك مقارنة بالممارسات الفضلى السائدة في العديد من تجارب الدول الديمقراطية. وننطلق في بحثنا من طرح الأسئلة التالية: ما هي الخطوات الإيجابية التي تحققت بالنسبة إلى إخضاع مؤسسة الجيش للرقابة والمساءلة أمام البرلمان؟ وما هي درجة انفتاح مؤسسة الجيش وتفاعلها مع مكونات المجتمع المدني ووسائل الإعلام؟ وكيف سيسهم الإصلاح المؤسساتي والقانوني للجيش في إرساء ثقة المواطنين في هذه المؤسسة وفي تعزيز التحول الديمقراطي أو تحقيق المصالحة الوطنية في البلدان العربية؟ ولماذا؟

لماذا أصبح إصلاح الجيوش ضروريًا؟

تبين العديد من الدراسات أنّ الإصلاحات داخل الدول التي تعيش تحولات سياسية دعقراطية لا عكن أن تعطي ثمارها، من دون فرض السيطرة والمراقبة المدنية على المؤسسة العسكرية، وضمان ولائها للنظام الدستوري الدعقراطي. وهذا الأمر يفترض مأسسة الجيش عبر الفصل بين المؤسسات السياسية والعسكرية من جهة، وتوجيهه نحو المهنية من خلال تعزيز تخصص العسكريين في الشؤون العسكرية وتطوير مهاراتهم ومعارفهم العسكرية من جهة أخرى، ما يقود إلى تقليص النفوذ السياسي للجيش (1).

لم يحظ موضوع الجيش بها يلزم من الاهتمام الأكاديمي والبحثي، ذلك أنّ المكتبة العربية تكاد تخلو من كتابات حول بنى الجيش ونخبها وعقائدها وإمكانيات إصلاحها وتأهيلها. ولعل الجانب الذي حظي باهتمام الباحثين هو الجانب السياسي المرتبط بنشأة الجيش، والملابسات السياسية المرافقة له، ومصادر الشرعية التي يتمتع بها، وعلاقته بالمشهد السياسي، وخصوصًا الانقلابات العسكرية التي أقدم عليها. ولم تصبح بعد مؤسسة الجيش موضوع نقاشات سياسية حقيقية في العالم العربي، وقد ظلت لعقود طويلة "تابو" في نظر المواطنين في هذه المنطقة. وكثيرًا ما يتم حظر النقاش حول هذه المؤسسة، خصوصًا إذا كانت الدولة تواجه حربًا أو حالة عدم

¹ من بين الكتب المرجعية في هذا الموضوع، يمكن أن نذكر:

Samuel Huntington, The Soldier and the State: The Theory and Politics of Civil-Military Relations (New York: Belknap Press, 1957); Morris Janowitz, The Professional Soldier: A Social and Political Portrait (New York: Free Press, 1960).



استقرار داخلي أو تهديدات إرهابية، بدعوى عدم المس من الجيش والتأثير في معنوياته. لهذا بقيت مؤسسة الجيش في مجال الظل، إذ إنه لا يرحب بنظرة الباحث الأكاديمي أو برغبة المجتمع في تسليط الضوء لمعرفة كيفية اشتغال الأجهزة العسكرية. وبذلك تحولت هذه المؤسسة إلى صناديق سوداء، تتبلور داخلها عمليات صنع قرار مبهمة، وتحكمها شبكات من المصالح والحسابات، بعيدًا عن الشفافية المالية والرقابة السياسية والدستورية. أمام هذا الواقع، كان من الطبيعي أن تكون ميزانية الجيش أو الوثائق المتعلقة بها من أسرار الدولة والأمن القومي.

"

لم، يحــظ موضوع الجيــش بما يلزم مـــن الاهتمام، الأكاديمي والبحثي، ذلــك أنّ المكتبة العربية تكاد تخلو من كتابات حول بنى الجيش ونخبها وعقائدها وإمكانيـــات إصلاحها وتأهيلها. ولعـــل الجانب الذي حظي باهتمـــام الباحثيــن هو الجانب السياســـي المرتبط بنشـــأة الجيش، والملابســـات السياســية المرافقـــة لـــه، ومصادر الشـــرعية التـــي يتمتع بها، وعلاقته بالمشهد السياســي، وخصوصًا الانقلابات العسكرية التى أقدم عليها

77

مثّل سقوط شرعية الأنظمة الأمنية العسكرتارية، على إثر الحراك العربي، بداية تكسير قانون الصمت العام في العالم العربي، وفتح باب النقاش حول مؤسسة الجيش، كما تزايد اهتمام المواطنين بهذه المؤسسة وتصاعدت المطالب بضرورة إخضاعها للإصلاح. لهذا، أصبح ضروريًا إزالة حجاب السرية الذي يحيط بالقطاعات العسكرية، لكي يتاح التفكير في إصلاحات شاملة فعالة تستجيب للتحولات العاصفة التي يعيشها العالم العربي. وإذا كانت مواقف الجيوش العربية من الحراك والاحتجاجات الشعبية التي اجتاحت العالم العربي منذ 2011 متباينة من بلد عربي إلى آخر، فإن شدة الانقسامات والتحديات التي أفرزها الحراك كشفت مدى هشاشة هذه المؤسسة واختلالها في العديد من الدول العربية.

ويلاحظ أنه في الوقت الذي ارتفعت فيه النداءات بضرورة القيام بإصلاحات سياسية ومؤسساتية جذرية في العالم العربي، غاب

الحديث عن إصلاح الأجهزة العسكرية. فأغلبية البحوث التي نشرت بعد الحراك العربي، والتي لها علاقة بالحوكمة الأمنية، ركزت على أجهزة الشرطة والأمن الداخلي، وحتى تلك التي تطرقت للجيش ركزت على مسألة تدخل الجيش في السياسة ودوره وموقفه من الحراك، وقليلة هي الدراسات التي اهتمت بإصلاح الجيوش من الداخل وبالفساد المستشري داخلها، علمًا أنّ الحراك العربي أفرز في عدة دول توغل الجيش والمليشيات العسكرية في أجهزة الدولة وفي المجال السياسي داخلها.

ونحن نجادل بأن الإصلاحات السياسية والدستورية يكون لها تأثير مهم في بنى مؤسسة الجيش، كما أنّ غياب الحوكمة والشفافية عن مؤسسات الدولة والمجتمع يكون مشجعًا على استمرارية مؤسسات الجيش خارج المراقبة والمساءلة الديمقراطية. ومن ثمّ، فإنه في ضوء الإصلاحات السياسية والدستورية التي تعرفها العديد من البلدان العربية، من المنتظر أن تعرف مؤسسة الجيش في العالم العربي، بوتيرة متباينة ومتدرجة، إصلاحات نحو مزيد من الشفافية. كما نرى أنه أمام التدهور الشديد في التماسك المؤسسي والقدرات الوظيفية للدولة ولمختلف الأجهزة الأمنية يبقى استعادة ضبط مجال القوات المسلحة وترشيده ضروريًا لإعادة بناء السلم الاجتماعي ولدمج الأنظمة السياسية شديدة الانقسام ومؤسسات الدول المفككة.

لقد كان من تداعيات الحراك العربي انهيار السلطة المركزية العسكرية وتفتتها في العديد من الدول، ما أدى إلى بروز ميليشيات قبلية وجهوية وطائفية معارضة للدولة أو تحت سيطرتها الشكلية، وذلك في كل من العراق، ليبيا، سورية، واليمن. وكانت سياسات الاعتماد على الميليشيات ذات تكلفة باهظة على تماسك الدولة، ومكنت من تحدي الحكم المركزي ونسف جهد إعادة تأكيد احتكار الدولة لاستخدام القوة. وتتسم غالبية الميليشيات بضعف المقدرة العسكرية والصدقية لدى المواطنين، كما أنها تفتقر إلى المهنية، وقد ترتكب أكبر أعمال العنف والانتهاكات ضد السكان المدنين (2).

وتتميز علاقة الجيش بالسلطة في العالم العربي بغياب مأسسة حقيقية للجيش، ويتخذ الأمر صورًا عدة. فهو إمّا جيش للسلطة الحاكمة وليس جيشًا للدولة فحسب، وهدفه قمع المجتمع وقوى المعارضة عند الاقتضاء والحفاظ على ديمومة سيطرة الأنظمة الحاكمة. وإمّا هو على شاكلة مؤسسات القطاع الخاص في ملكية الحاكم وليس ملكية عامة للدولة والشعب. كما قد يتحول الجيش إلى كيان تسيطر

² فريدريك ويري وأرييل أ. آرام، "ترويض المبليشيات: بناء الحرس الوطني في الدول العربية المتصدِّعة"، مؤسسة كارنيغي للشرق الأوسط، 2015/5/7، شوهد في 2016/12/25. http://ceip.org/2itcSfi

عليه طبقة سياسية ما أو قبيلة أو طائفة دينية، وعوض أن يكون ولاؤه للدولة والوطن يصبح ولاؤه لهذه الانتماءات(3).

إضافة إلى هذا، تعيش الجيوش على وقع تغير جذرى في طبيعة الصراعات والتهديدات التي تواجهها. ذلك أنّ المخاطر الإرهابية تزايدت تزايدًا كبيرًا، فالتنظيمات الإرهابية المتطرفة التي كانت تتبع تكتيكات حرب العصابات باتت تمزج بين هذا التكتيك وامتلاك قدرات تقليدية وأسلحة كانت تعد حصرًا على الجيوش النظامية مثل الأسلحة الثقيلة، وهو ما جعل بعض هذه التنظيمات أقرب إلى جيش نظامي منها إلى ميليشيا مسلحة⁽⁴⁾.

ويشجع واقع التداخل، وغياب تمييز واضح بين مجال الأمن الداخلي والمجال العسكري، على تكريس اللامساءلة وتشجيع الفساد، ما يعقد عملية إصلاح الجيش. كما أنّ التنافس لحماية النظام من مختلف التهديدات أدى إلى تداخل بين الجيش والأجهزة الأمنية المختلفة، وتم في أحيان كثيرة إعطاء الجيش دورًا في الأمن الداخلي، إضافة إلى مهمته الأساسية الخاصة بالدفاع عن البلاد خارجيًا. كما تم إنشاء أجهزة أمن داخلي شبه عسكرية، ما أدى إلى نوع من عسكرة الأمن الداخلي، بحيث نشأ تداخل بين الدفاع الداخلي والخارجي، وكذلك بن مهمات القوات المسلحة والشرطة وأجهزة الاستخبارات (5).

ولتخوف الأنظمة الحاكمة من الانقلابات (6)، فقد حاولت منذ خمسينيات القرن العشرين تشكيل ميليشيات تابعة للحزب الحاكم. وفي السبعينيات والثمانينيات، برز نموذج جديد يتكون من أجهزة أمن وحرس رئاسية مجهزة بأفضل العتاد، وانحدرت عناصرها القيادية من أقارب الحكام وأتباعهم. وكانت مهمتها إجهاض الانقلابات العسكرية والمؤامرات الداخلية⁽⁷⁾. وأدى هذا التداخل إلى تسعير التنافسات بين الأجهزة، وانعدام الثقة، خاصة بين الجيش وقطاع الأمن، ما أعاق الفاعلية القتالية الفعلية(8).

القطاعات العسكرية وإضفاء الطابع الاحترافي عليها واعتمادات التسلح تكاليف مالية مرتفعة تستهلك النسبة الهائلة من الميزانيات المالية الوطنية، وذلك على حساب برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية (9). وقد استفادت الجيوش من رعاية اجتماعية ومن صور أخرى من دعم الدولة، وجزء كبير من هذا العبء المالي تتحمله ميزانيات القطاعات الاجتماعية الحيوية. ولضمان ولاء المؤسسة العسكرية للحكام، استفادت مؤسسات الجيش من نظام رعاية عسكرى، ودعم اجتماعي ومجموعة امتيازات متمثلة ببني تحتية موازية تقدم خدمات في مجال الإسكان والتعليم والصحة بأثمان تفضيلية. ومع بداية سياسات التحرير الاقتصادى والخصخصة، بدأ تغلغل العسكريين وتحكّمهم في الكثير من القطاعات الاقتصادية والاجتماعية، وتحولوا إلى مقاولين اقتصاديين، وانخرطت المؤسسة العسكرية أحيانًا في الاقتصاد القومي عبر نشاطات إنتاجية وخدماتية

وتستنزف ميزانيات الجيش مقدرات اقتصادية مهمة، فالفساد وهدر الأموال والخلل في الأولويات يجعل من الموازنة الدفاعية عبنًا مكلَّفًا

جدًّا يلتهم فرص التنمية، ذلك أنّ إنفاق الدول العربية على الجيوش

يفوق ما تنفقه على الصحة والتعليم. ومَثّل ميزانيات تحديث

تدعم ميزانية الجيش(10).

تســتنزف ميزانيات الجيش مقدرات اقتصادية مهمة، فالفساد وهدر الأموال والخلل في الأولويات يجعل من الموازنة الدفاعية عبئًا مكلُّفًــا جدًا يلتهم فرص التنمىة

77

وقد سمح للجيش في أحيان كثيرة بممارسة نشاطات تجارية واقتصادية عديدة، ما أدى إلى ظهور ربع اقتصادى عسكرى مرتبط بالحدود وتهريب النفط والأسلحة والمخدرات وبقطاع الأعمال والشركات والمنتجعات السياحية والصيد البحرى. وفي مصر، على سبيل المثال، سيطر كبار الضباط على قطاع الأعمال والشركات والمنتجعات السياحية، فضلًا عن مصانع تنتج الأسلحة والمركبات 3 للزيد من المعلومات انظر: عبد الإله بلقزيز، "السياسة في ميزان العلاقة بين الجيش

⁹ بحسب بيانات معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام، فإن الإنفاق العسكري في منطقة شمال أفريقيا والشرق الأوسط وصل إلى 135 مليار دولار في 2014، أي نسبة 7.6 في المئة من

إجمالي الإنفاق العسكري العالمي، وهو معدل الإنفاق الأعلى في العالم.

والسلطة"، في: أحمد ولد داداه وآخرون، الجيش والسياسة والسلطة في الوطن العربي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002)، ص 20 - 21.

⁴ داليا رشدي، "هيكلة الخطر: قراءة في احتمالات انتشار الدويلات الجهادية وانهيارها"، السياسة الدولية، ملحق تحولات سياسية، العدد 203 (كانون الثاني/ يناير 2016)، ص 52.

⁵ يزيد صايغ، "العلاقات المدنية - العسكرية في الشرق الأوسط"، السياسة الدولية، العدد 186 (تشرين الأول/ أكتوبر 2011)، ص 51-52.

⁶ كانت الانقلابات العسكرية سمة متواترة في العالم العربي منذ الثلاثينيات إلى أوائل السبعينيات من القرن العشرين.

⁷ Yezid Sayigh, "Agencies of Coercion: Armies and Internal Security Forces," International Journal of Middle East Studies, vol. 43, no. 3 (2011), pp. 403 - 405.

⁸ ويرى وآرام.



إلى الملابس والمياه المعبأة. وفي المغرب، وبعد الانقلابات العسكرية، ولإبعاد العسكريين عن السياسة، تم تشجيعهم على الاغتناء، ومنحوا المتيازات اقتصادية واسعة. وأدى هذا الواقع إلى ثراء فاحش لشرائح من القادة العسكريين في الدول العربية. هذا ما ساهم في زيادة ضلوع القطاعات العسكرية في الفساد والنشاطات الاقتصادية المهيكلة وغير المهيكلة. يضاف إلى ذلك تزايد فرص شراء المراتب العسكرية في الكثير من الجيوش العربية وبروز ظاهرة الجنود الأشباح (١١).

مداخل الإصلاح: الرقابة والحوكمة الديمقراطية

لا يمكن تصور نجاح تحول ديمقراطي في العالم العربي، من دون أن تشمل التغييرات الجوهرية البنى الأمنية والعسكرية، فتجعلها تتجه نحو الاشتغال تحت سلطة الحكومة الدستورية، وتخضع في تصرفاتها لرقابة البرلمان المنتخب ومساءلته، ولتحريات لجان تقصيه النيابية التي تستمد مشروعيتها من الدستور والقانون.

"

لا يمكن تصـــور نجاح تحول ديمقراطـــي في العالم العربي، من دون أن تشمل التغييرات الجوهرية البنى الأمنية والعسكرية، فتجعلها تتجه نحو الاشتغال تحت سلطة الحكومة الدســـتورية، وتخضع في تصرفاتها لرقابة البرلمان

77

ومنذ تسعينيات القرن الماضي، أضحت الرقابة البرلمانية على القوات المسلحة عنصرًا مهمًا في النقاش السياسي العام بالدول الأوروبية، وذلك نتيجة عوامل عدة، منها: التحولات الجذرية للجيش على مستوى

11 ظاهرة "الجنود الأشباح" أو "الفضائيين" تطلق على أفراد الجيش الذين لهم أسماء في قوائم الرواتب، ولكن وجودهم وهمي في التشكيلات العسكرية، وتذهب أجورهم أو جزء منها إلى جيوب قادتهم لتغطية غياباتهم. وكشفت تقارير عدة في العراق عن وجود عدد كبير من الجنود الأشباح في قائمة الرواتب التي تدفعها الحكومة العراقية لقواتها. ويعتقد العديد من المحللين أنّ الفساد الإداري والمالي بين صفوف القوات العراقية كان من بين الأسباب في ضعف الجيش العراقي في مواجهته لتنظيم ما يسمى "داعش"، وعدد الجنود الأشباح وصل إلى أكثر من 23 ألف جندي، كانوا يتقاضون رواتب من دون وجودهم في الجيش للدفاع عن مدينة الرمادي، أما عدد الجنود الحقيقيين الذين قاتلوا في الرمادي فوصل إلى 2000 جندي فقط، وهذا أحد أسباب انهيار الأمن والجيش في الأنبار. وقد توصل تقرير برلماني عراقي إلى أنّ الجنود المخصين للموصل فقط كانوا على رأس العمل عندما سقطت بين أيدي داعش.

طبيعته ومهماته، وتطور مؤسسة الجيش نحو مزيد من المهنية والاستخدام المكثف للتكنولوجيات الحديثة، وتدويل استخدام القوات المسلحة في مهمات خارجية، والصعود القوي للاستخبارات في المجال العسكري، والتدخل المتزايد بين المهمات الخارجية والداخلية للقوات المسلحة (11). تؤثّر هذه التحولات سلبيًّا في قدرات الرقابة البرلمانية على القوات المسلحة والسياسات الدفاعية، ولكنها في الوقت نفسه تعزز الحاجة الملحة إليها في المجتمعات الديمقراطية المعاصرة (13).

وقد اقترح أنتوني فورستر الانتقال من مفهوم الرقابة على القوات المسلحة إلى مفهوم أوسع وأشمل هو الحوكمة الديمقراطية على السياسات الدفاعية (14) والـذي تتفاعل داخله مؤسسات عدة: البرلمان، والحكومة، والقضاء، ومؤسسات الإعلام والمجتمع المدني. ويتعلق الأمر أيضًا باعتماد رقابة برلمانية لا تركز فقط في المقتضيات الدستورية والقانونية، ولكنها تهتم أيضًا بممارسات الفاعلين، وخصوصًا دور اللجان البرلمانية المكلفة بقضايا الدفاع (15). وهذه اللجان لها دور محوري في المراقبة والمساءلة عن نشاطات القوات المسلحة ومنزانياتها (16).

ولضمان دمقرطة القوات المسلحة وتكريس الرقابة المدنية من خلال الشفافية المالية والمساءلة القانونية والسياسية، وجب أن تتوافر مجموعة ضوابط أساسية، أهمها:

• أن تكون الدولة الطرف الوحيد في المجتمع الذي يستأثر بالحق الشرعي في احتكار القوة والعنف واستخدامهما، وتخضع القوات المسلحة للمساءلة أمام المؤسسات الشرعية.

¹² Bastien Irondelle & Olivier Rozenberg, "Évolution du contrôle parlementaire des forces armées en Europe," Etudes de l'Institut de recherche stratégique de l'école militaire (ERSEM), no. 22 (2012), p. 7.

¹³ Hans Born, "Democratic Control of Armed Forces: Renaissance of an Old Issue," in: Hans Born, Karl Haltiner & Marjan Malesic (eds.), Renaissance of Democratic Control of Armed Forces in Contemporary Societies (Baden-Baden: Nomos, 2004), pp. 1 - 9.

¹⁴ Forster Anthony, Armed Forces and Society in Europe (Basingstoke: Palgrave, 2006).

¹⁵ Born Hans & Hanggi Heiner, "The Use of Force Under International Auspices: Strenghtening Parliamentary Accountability," Genève, Centre pour le contrôle démocratique des forces armées (DCAF), *Policy Paper*, no. 7 (2005).

¹⁶ تهتم هذه اللجان البرلمانية بصفة عامة بالقضايا ذات الصلة بالسياسات الدفاعية، وبالأمن والقوات المسلحية مثل المهمات العسكرية، وتنظيم الهياكل العسكرية والعاملين داخلها، وميزانيات الدفاع، والعمليات العسكرية، وصفقات شراء المعدات والأسلحة، ولها أسماء متعددة مثل: "لجنة الدفاع الوطني والقوات المسلحة" بفرنسا، و"لجنة الدفاع" بإسبانيا وبريطانيا وألمانيا، و"لجنة الدفاع الوطني" بالشيلي والأرجنتين، و"لجنة الأمن والدفاع الوطني" بالشيلي بالشيكية البوليفيا.

- أن يتمتع البرلمان بالسيادة، ويحمل السلطة التنفيذية مسؤولية وضع السياسات الأمنية والدفاعية وتنفيذها، ويراجع أداءها ويحاسبها.
- أن يضطلع البرلمان بدور المناقشة والمساءلة والموافقة على
 الإنفاق على الجوانب الأمنية والدفاعية.
- یجب أن یحصل توافق سیاسي ومجتمعي حول طبیعة المؤسسة العسکریة وأدوارها ومهماتها داخل الدولة.
- على القوات المسلحة أن تعمل بموجب سياسات وأطر قانونية واضحة، وأن تلتزم مبادئ الحكم الرشيد وسيادة القانون والشفافية والمساءلة، من خلال خضوعها لرقابة البرلمان ووسائل الإعلام والمجتمع المدنى⁽¹⁷⁾.

وتتطلب الرقابة المدنية الديمقراطية على السلطات العسكرية إخضاعها للمساءلة أمام السلطة التشريعية التي تم انتخابها بصفة ديمقراطية وأمام الرأي العام. وهذا الأمر يتطلب التفاعل بين مجموعة من المؤسسات هي:

- البرلمان: من خلال تفعيل الرقابة على ميزانية الدفاع ومناقشتها، وإنشاء لجان برلمانية دائمة تعمل على مراقبة عمل القوات المسلحة. ويضطلع البرلمان بدور مناقشة المخصصات المالية للمؤسسة العسكرية ومراجعتها والموافقة عليها، ومراقبة نشاطات المؤسسة العسكرية وسياساتها الدفاعية.
- القضاء: من خلال تكريس مبدأ سيادة القانون، ومكافحة الفساد وعدم توسيع اختصاص القضاء العسكري وصلاحياته، وإخضاع كل العاملين في قطاع الدفاع للقانون والمحاسبة أمام المحاكم المدنية، إذا خالفوا القوانين الوطنية أو الدولية.
- الحكومة: من خلال اقتراح السياسات الدفاعية وتنفيذها، واقتراح الميزانية العسكرية، واتخاذ كل القرارات المتعلقة بالمؤسسة العسكرية وقرارات شراء الأسلحة، وترقية أعضاء مؤسسة الجيش، وتوفير المعلومات المتعلقة بالجيش... إلخ.
- المجتمع المدني: على المؤسسات الدفاعية أن تتيح المجال للجمهور قصد الحصول على المعلومات المتعلقة بالميزانيات والمشتريات الدفاعية. ومن شأن تشجيع منظمات المجتمع المدني على فتح نقاش عام حول السياسات الدفاعية المتبعة وميزانية الإنفاق العسكري وحجمه وصفقات التسلح أن يعزز الشفافية في قطاع الدفاع، ويخلق الثقة بين المواطنين والجيش.

• وسائل الإعلام: تقوم بدعم الدور الرقابي للبرلمان على قطاع الدفاع، بتحسيس المواطنين بأهمية الرقابة الفعالة على هذا القطاع. ويحق لوسائل الإعلام جمع المعلومات الخاصة بالقضايا الدفاعية، والتي تحقق المصلحة العامة، ونشر معلومات محايدة ومستقلة عن الشؤون العسكرية والدفاعية، وذلك استجابة لحق المواطن في المعرفة، بما لا يتعارض مع القوانين المعمول بها. ولا يوجد مبرر قوي مثلًا لعدم نشر معلومات حول أسماء المسؤولين في المناصب العليا في قطاع الدفاع، ونشر القوات العسكرية بالخارج، ومشتريات الأسلحة، وتشجيع النقاش العام بشأنها.

وعلى الرغم من غياب معايير دولية واضحة تخص الرقابة الديمقراطية على الجيوش، فإن بعض المعايير الإقليمية، ومن أهمها "مدونة السلوك الخاصة بالجوانب السياسية - العسكرية للأمن"، تقرّ في الفقرة 21 بأنّ الرقابة السياسية الديمقراطية على القوات العسكرية أو شبه العسكرية وعلى أجهزة الاستعلامات هي عنصر أساسي لتكريس الاستقرار والأمن، وأنّ اندماج القوات المسلحة في المجتمع المدني مظهر مهم للديمقراطية. وتنص الفقرة 22 على ضرورة الحصول على موافقة السلطة التشريعية على موازنة الدفاع، وفرض قيود للحد من النفقات العسكرية، وتأكيد أهمية الشفافية، وإتاحة إمكانية ولوج العموم إلى المعلومات المتعلقة بالقوات المسلحة. فضلًا عن ذلك، القوات المسلحة أن تلتزم الحياد السياسي (الفقرة 23)، والامتناع على القوات المسلحة أن تلتزم الحياد السياسي (الفقرة 23)، والامتناع على القوات على الدول ألّا تسمح بوجود قوات مسلحة لن تدخل ضمن رقابة هيئاتها الدستورية أو لن تخضع للمساءلة (18).

وتتطلب الرقابة البرلمانية العملية الفعالة على السياسات الدفاعية توفّر البرلمانيين على خبرات كافية في مجال ميزانيات الدفاع والقضايا العسكرية. وهو ما لا يتوافر لديهم، ما يجعلهم دامًا يستعينون بخبرة الحكومة أو القوات المسلحة. ولذلك يجب تمكين البرلمانيين من أدوات رقابية أكثر فاعلية، ما يمكنهم من امتلاك الوسائل الكفيلة بالحد من الفساد في الجيش.

ومما يعرقل هذه الرقابة البرلمانية أيضًا الافتقار إلى المعطيات الخاصة بالقوات المسلحة، نتيجة السرية والتعتيم اللذين يحيطان بميزانية قطاع الأمن وأوجه الإنفاق الخاصة به. وغالبًا ما تكون الوثائق الخاصة بالموضوع سرية وحساسة، ومن ثمّ لا يتاح للبرلمان

¹⁸ تم اعتماد "مدونة السلوك الخاصة بالجوانب السياسية - العسكرية للأمن"، ببودابست في 1994/12/3 في الجلسة الحادية والتسعين للجنة الخاصة لمنظمة الأمن والتعاون الأوروبي. للاطلاع على النص الكامل للمدونة انظر:

Organisation pour la sécurité et la coopération en Europe, "Code de conduite relatif aux aspects politico – militaire de la sécurité," Série Programme d'action immédiate, no. 7 (3 décembre 1994), accessed on 25/12/2016, at: http://bit.ly/2hoCTk4

¹⁷ Hans Born, Philipp Fluri & Simon Lunn, "Contrôle et Orientation: La Pertinence du Contrôle Parlementaire pour le secteur de la sécurité," Genève, Centre pour le contrôle démocratique des forces armées (DCAF), 2014.

77



وغياب مختلف آليات الرقابة والمحاسبة البرلمانية جعلا هذه

المؤسسة تفلت من الرقابة وتستفيد من امتيازات غير شرعية ونوع

من الحصانة. ولذلك، فهي تقاوم بشدة إخضاعها لأي رقابة أو متابعة من جانب السلطة التنفيذية أو البرلمان، وترفض الانسحاب من

النشاطات الاقتصادية المدنية. وغالبًا ما لا تخضع المؤسسة العسكرية

لرقابة المؤسسات السياسية المدنية، ولا تناقش المؤسسة التشريعية ميزانية الدفاع، ولا تتناول وسائل الإعلام ومنظمات المجتمع المدني

لأن الجيش هو عنصــر مهيمن في عدد كبير من دول شمال أفريقيا والشرق الأوســط وله نصيب علموس

في القيادة السياسية، تصبح قضية الفساد في

ترى تقارير دولية عديدة معنية مكافحة الفساد أنّ قطاع الدفاع

في العالم العربي من أكثر القطاعات عرضة للفساد عبر العالم. وقد

ورد في تقرير منظمة الشفافية الدولية الخاص بالمؤشر الحكومي

لمكافحة الفساد في قطاع الدفاع في عام 2013(21)، "لأن الجيش هو

عنص مهيمن في عدد كبير من دول شمال أفريقيا والشرق الأوسط

وله نصب ملموس في القيادة السياسية، تصبح قضية الفساد في

قطاع الدفاع أكثر إلحاحًا"(22). وقد تبن أنّ كل دول المنطقة العربية

تعانى مستويات مرتفعة من مخاطر الفساد، ووسائل مكافحة الفساد

ضعيفة داخل مؤسسات الدفاع(23). وخلص التقرير إلى أنّ المظاهر

الرئيسة لانعدام الشفافية في قطاع الدفاع في هذه المنطقة هي وجود السرية الشديدة، وانعدام وسائل الرقابة وعدم التفاعل مع المواطنين.

فضلًا عن ذلك، تتوافر فرص واسعة لازدهار شبكات المحسوبية وقيود

قطاع الدفاع أكثر إلحاحًا

شؤون الجيش.

أو الرأى العام الاطلاع عليها، وحتى اجتماعات اللجنة البرلمانية المعنية فإنها تكون مغلقة وسرية. ومبدئيًا، يقتضى ذلك توفير جميع الوثائق الخاصة ميزانية الدفاع للبرلمان أو للجنة المختصة في اجتماعات مغلقة إذا لزم الأمر. وفي بعض الدول، مثل الدنمارك واللوكسمبورغ، يتم تزويد البرلمان بأدق تفاصيل الميزانية، أي البنود التفصيلية. وفي دول أخرى، مثل فرنسا واليونان وبولندا، لا يتم تقديم معلومات عن بنود الموازنة المخصصة لقطاع الدفاع، إلَّا إلى لجنة الدفاع في البرلمان (19).

الجيوش العربية: السرية،

كان من المؤمل، بعد الحراك العربي وخروج المواطنين للمطالبة المستقل... إلخ.

وظلت وضعية العالم العربي تتسم بضعف البني المؤسساتية، بما فيها المؤسسات الرقابية ومنظمات المجتمع المدنى. ومتد ضعف الرقابة المجتمعية حتى إلى المؤسسات الإستراتيجية للدول العربية، وخصوصًا مؤسسة الجيش، ذلك أنّ عدم ضبط العلاقات المدنية - العسكرية

الدولية مستويات مخاطر الفساد في مؤسسات الدفاع الوطنية، ويحسب لكل دولة مستوى يراوح بين الأفضل (يشار إليه بحرف A) والأسوأ (يشار إليه بحرف F). ويتم ترتيب الدول على أساس الدرجة التي حصلت عليها في تقييم من 77 سؤالًا. وتحدد النسبة المئوية للدرجة الكلية التصنيف النهائي للحكومة، وتم تقسيم البلدان وفق خمسة مجالات للمخاطر: مخاطر سياسية، ومخاطر مالية، ومخاطر تتعلق بالعاملين، ومخاطر تتعلق بالعمليات، ومخاطر

والفساد، وغياب الشفافية

بالدولة المدنية وبالحرية والعدالة ومكافحة الفساد وإرساء الشفافية في مؤسسات الدولة، أن تستغل الأنظمة الحاكمة زخم التغيير، لتقوم بإصلاحات تكرس الحريات والحقوق والحكم الرشيد القائم على المشاركة والمساءلة والنزاهة. وعلى الرغم من التعديلات الدستورية والسياسية التي أجرتها بعض الدول، فإن مكافحة الفساد لم تسجل تحولات مهمة في السنوات الأخيرة. ووفق "مؤشر مدركات الفساد" لعام 2015، والذي تصدره منظمة الشفافية الدولية، جاءت أغلبية الدول العربية في مراتب متأخرة، فضلًا عن أن أربع دول عربية هي الصومال، والسودان، وليبيا، والعراق(20) جاءت ضمن أسوأ عشر دول في الفساد. وتتميز الدول التي جاءت في آخر الترتيب بحضور الصراعات والاضطرابات فيها، وبغياب الحكم الرشيد، وضعف المؤسسات العامة المرتبطة بالأمن والدفاع والقضاء، وغياب الإعلام

²² Transparency International UK, Defence and Security Programme, Middle East and North Africa Report, "Government Defence anti-corruption Index 2013," p. 4.

²³ Ibid., p. 14.

²¹ يقيس المؤشر الحكومي لمكافحة الفساد في قطاع الدفاع الصادر عن منظمة الشفافية تتعلق بالمشتريات.

¹⁹ بهاء الدين السعدي، "الرقابـة البرلمانيـة على أداء الأجهـزة الأمنيـة"، سلسلة التقارير القانونية (6)، الهيئــة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن، ص 41، شوهد في 2016/12/25، ڧ:

http://bit.ly/2igTWEu

²⁰ انظر الموقع الرسمى لمنظمة الشفافية الدولية:

Transparency International, "Table of Results: Corruption Perceptions Index 2015," accessed on 28/12/2016, at: http://bit.ly/1Vq1aQe

كثيرة على النقاش العام حول الدفاع، سواء وسط وسائل الإعلام أو المجتمع المدني.

أمًا في ما يخص الإبلاغ عن المخالفات في هذا القطاع، فلم يجد المؤشر دولة واحدة فيها دعم مؤسسي للمبلغين عن قضايا الفساد المتعلقة مسؤولي الدفاع والضباط. كما أنّ الميزانيات الخاصة بقطاع الدفاع غير متاحة للجمهور في أغلبية هذه الدول، والحصول على تفاصيل بشأنها أمر في غاية التعقيد (24).

شمل هذا التقرير ترتيب الدول وفقًا لمقياس بالأبجدية الإنكليزية، يبدأ بالحرف الأول "A" وينتهي بحرف "F"، والأول هو الأقل عرضة لمخاطر الفساد، والثاني الأكثر عرضة. وخلص التقرير إلى أنّ مخاطر الفساد داخل الجيوش بالعالم العربي تراوح بين مرتفعة وحرجة. وحصلت الكويت ولبنان ودولة الإمارات العربية المتحدة على أعلى تقدير، وإن لم يصل أي منها إلى الأحرف الثلاثة الأولى في القياس (ABC)، وكان مستوى مخاطر الفساد فيها "مرتفعًا" في القياس (PB)، وكان مستوى مخاطر الفساد فيها "مرتفعًا" يقف عند "+ D" وفقًا للمقياس العالمي. وجاء في آخر القائمة كل من الجزائر ومصر وليبيا وسورية واليمن، وكان مستوى الفساد في قواتها المسلحة "حرجًا"، وهو المرادف لحرف "F"، آخر الحروف في المقياس (25).

أصدرت منظمة الشفافية الدولية، في عام 2015، تقريرًا جديدًا حول الفساد في مؤسسات الجيش، وتصدر الجيش التونسي قائمة الجيوش الأقل فسادًا في شمال أفريقيا والشرق الأوسط، إذ جاء في الفئة (D) أي ضمن درجة مخاطر فساد مرتفعة في حين تراجعت مرتبة بعض الدول مقارنة بـ 2013. وجاءت أربع دول هي الأردن، وللإمارات العربية المتحدة، والمملكة العربية السعودية ضمن فئة درجة مخاطر الفساد المرتفعة (E). واحتلت دول الكويت، وقطر، والمغرب، والعراق، وليبيا، والبحرين، وسلطنة عمان، وسورية، والجزائر، ومصر، واليمن المرتبة الأخيرة ودخلت ضمن فئة (F).

وخلص التقرير (26) إلى أنّ مجموعة من المظاهر والاختلالات المنتظمة في مؤسسات الجيش تكرس الفساد وغياب الشفافية، منها:

• الحكومات في هذه المنطقة، حتى تلك التي لها جيوش تبدو قوية وجيدة التمويل، تعاني الفساد، ما يجعلها أكثر هشاشة. وتنفق العديد من ميزانيات الدفاع بطريقة غير صحيحة بسبب الفساد والمحسوبية وانعدام الشفافية.

ثمة سرية مفرطة في إدارة ميزانيات الدفاع وانعدام للشفافية في الإنفاق، ويستحوذ الإنفاق العسكري على مخصصات الميزانية الحكومية. وتعتقد أغلبية البلدان العربية أن كشف موازنة الجيش يعني تقديم معلومات سرية مرتبطة بالأمن القومي لجهات خارجية قد تستفيد منها.

تعانى آليات الرقابة على ميزانيات الدفاع ضعفًا شديدًا. وليس للجان الدفاع والأمن البرلمانية، في معظم دول المنطقة، تأثير ملموس في رقابة اتخاذ القرارات ذات الصلة بالدفاع؛ لعدم توافر معلومات مفصلة عن ميزانية الدفاع، أو لغياب الدعم السياسي لتمكينها من ممارسة سلطاتها الرقابية. وتجب الإشارة إلى أنّ اللجان البرلمانية الخاصة بالدفاع مكن لها عقد جلسات سرية مغلقة، وهو ما يسقط مبرر موقف بعضهم بأن ميزانيات الدفاع يجب أن تبقى سرية لأنها متعلقة بالأمن الإستراتيجي القومي. وباستثناء الأردن(27) وتونس، لم تنشر أي من الدول الأخرى ميزانية للدفاع أو أنها قدمت أرقامًا عامة غير مفصلة وإجمالية للغاية. وفي غياب مؤسسات رقابية تتلقى معلومات مفصلة عن ميزانية الدفاع، تبقى السرية داخل مؤسسة الجيش هي القاعدة وليس الاستثناء. وقد أكد تقرير مؤشر الفساد في قطاع الدفاع عام 2015 وجود دولتين فقط لهما مؤسسات محددة لمكافحة الفساد في قطاع الدفاع، يتعلق الأمر بالإمارات العربية المتحدة التي تتوفر على وحدة متخصصة لمكافحة الفساد ووحدات تدقيق داخلية بوزارة الدفاع، وفي لبنان توجد وحدة شرطة قضائية عسكرية معنية بالموضوع. وكان الأردن البلد الوحيد الذي أجرى عمليات تقييم لمخاطر الفساد مؤسسات الدفاع بانتظام، وقد أجريت هذه العمليات من خلال مكاتب تدقيق الحسابات التابعة لها.

عِثُل إشراك الجيش في القطاع الاقتصادي الخاص خطرًا كبيرًا مشجعًا على الفساد وانعدام الشفافية، ما يخلق مخاطر تحقيق كبار العسكريين والعاملين عوسسات الدفاع فوائد كبيرة من قطاع التحارة والأعمال (28).

²⁴ Ibid., p. 15 - 17.

²⁵ Ibid., p. 6.

انظر أيضًا: "الشفافية الدولية تكشف مستويات فساد جيوش المنطقة"، 6/2/2013، الجزيرة نت، شوهد في 25/12/2016، في:

http://bit.ly/2idsCom

منظمة الشفافية الدولية، "حول المؤشر الحكومي لمكافحة الفساد في قطاع الدفاع، النتائج الإقليمية: الشرق الأوسط وشمال أفريقيا"، 2015، شوهد في 2016/12/25، في: http://bit.ly/2iDFxi5

²⁷ تتوافر في الأردن ميزانية الدفاع المقترحة على الإنترنت ليطلع الجمهور عليها، ويتم نشر أرقام السقف الأعلى للإنفاق لجميع إدارات الدفاع والأمن، باستثناء مديرية المخابرات العامة. انظر: المرجع نفسه، ص 4.

²⁸ المرجع نفسه، ص 5.



الجدول (1)

تصنيف الدول العربية بحسب مؤشر مكافحة الفساد في قطاع الدفاع لعام 2013

الدولة	درجة مخاطر الفساد	الفئة
	منخفض للغاية	A
	منخفض	В
	معتدل	С
الكويت، لبنان، الإمارات	مرتفع مع أداء جيد في مكافحة الفساد	+D
الأردن، السلطة الفلسطينية	مرتفع مع أداء ضعيف في مكافحة الفساد	-D
البحرين، العراق، المغرب، سلطنة عمان، قطر، السعودية، تونس	مرتفع للغاية	E
الجزائر، مصر، ليبيا، سورية، اليمن	حرج	F

المصدر:

Transparency International UK, "Government Defence anti-corruption Index 2013," p. 6, accessed on 28/12/2016, at: http://bit.ly/2hvQ2rO

الجدول (2)

تصنيف الدول العربية بحسب مؤشر مكافحة الفساد في قطاع الدفاع عام 2015

الدولة	درجة مخاطر الفساد	الفئة
	منخفض للغاية	A
	منخفض	В
	معتدل	С
تونس	مرتفع	D
الأردن، لبنان، الإمارات، المملكة السعودية	مرتفع للغاية	Е
الكويت، قطر، المغرب، العراق، ليبيا، البحرين، سلطنة عمان، سورية، الجزائر، مصر، واليمن	حرج	F

المصدر:

Transparency International, "Government Defence anti-corruption Index 2015," accessed on 28/12/2016, at: http://bit.ly/2hMXVoJ

تعاني أنظمة العاملين في الجيش ضعف الضوابط وغياب الشفافية وتقويض منظمة القيادة، ولا تُنشر أرقام دقيقة عن العاملين في قطاع الدفاع. ويعد الجيش العراقي مثالًا واضحًا على ضعف الضبط وفساد أنظمة العاملين في القطاع، وهي أمور تؤثّر في الفاعلية القتالية. وقد تم الكشف عن عشرات الآلاف من الجنود الأشباح، وتقدر حالات الهروب من الخدمة في حزيران/ يونيو 2014 بعدد راوح بين 70 و90 ألف جندي. كما لا توجد في الدول العربية أنظمة تعيين وترقية مستقلة وموضوعية، كما أنّ التعيينات والترقيات في المستويات العليا للجيش تتأثر بالمحسوبية والولاء والحسابات السياسية والطائفية والجهوية والقبلية، الأمر الذي يحول دون تكريس ثقافة الاستحقاق وتولي الأكفأ للمناصب على أساس الجدارة والموضوعية. وهذا الأمر يطيح الثقافة المؤسساتية في الجيش، ويحوله إلى شبكة للعلاقات أكثر يطبح الثقافة المؤسساتية في الجيش، ويحوله إلى شبكة للعلاقات أكثر منه مؤسسة تحكمها ضوابط وقواعد واضحة.

تغيب في العديد من البلدان العربية ثقة المواطنين بالجيش، وهم يعتقدون أنّ مؤسسات الدفاع لا تبالي بالتصدي للفساد. وسجلت تونس والإمارات العربية المتحدة استثناءً في هذا المجال. ولا تعمل مؤسسات الجيش في العالم العربي على بناء الثقة مع المواطنين عبر فتح مشاورات وتبادل معلومات مع المنظمات المستقلة للمجتمع المدني، وفي أغلبية دول المنطقة يمنع على المنظمات غير الحكومية مناقشة قضايا الجيش والدفاع.

من أجل الحد من مخاطر الفساد، تتأكد الحاجة إلى إدخال إصلاحات عميقة على قطاع الدفاع بهدف إرساء الشفافية والتدقيق في عمليات الشراء والموازنات، وتعزيز مراقبة مؤسسة الجيش ومساءلتها، فضلًا عن ذلك يجب أن ينفتح الجيش على المجتمع عبر إشراك المجتمع المدني ووسائل الإعلام لخلق أواصر الثقة بين المواطنين والجيش.

الفساد في جيوش شمال أفريقيا: دراسة مقارنة

سنحاول تحليل المخاطر المتعلقة بالفساد في بعض الدول الأكثر عرضة للفساد، وهي مصر والمغرب والجزائر، وكذا تسليط الأضواء على الاستثناء التونسي في هذا المجال. ولنحلل ونشخص مكامن الفساد وتجليات الإصلاح داخل جيوش هذه الدول، سنعتمد مجموعة من المعايير والمؤشرات هي: موقع الجيش في الحياة السياسية، ومدى وجود الرقابة المؤسسية على قطاع الدفاع وفاعليتها، ومناقشة تفاصيل ميزانية الدفاع ونشرها، وفاعلية اللجان البرلمانية المعنية

بالقوات المسلحة، ومدى وجود دوران للنخب العسكرية وترسخ الجدارة في عمليات الترقى والتعيين... إلخ.

مصر وجمهورية الضباط

مثّلت المؤسسة العسكرية دعامة قوية للحكم السلطوي بمصر لعقود طويلة، وبعد ثورة يناير 2011، كان من المفروض أن يحدث تحول جذري في العلاقة بين العسكر والسلطة المدنية، لكنّ مركزية الأدوار التي أداها الجيش بعد الثورة أدت إلى هيمنة النخبة العسكرية على السلطة والحكم في البلاد، خصوصًا بعد إيقاف المسار الديمقراطي، وإنهاء حكم الرئيس السابق محمد مرسي في تموز/يوليو 2013. وقد زاد دستور 2014 من صلاحيات المؤسسة العسكرية، وكرس الستمرارية سيطرتها على مراكز صنع القرار وتحكمها فيها، ما أضعف الرقابة المدنية عليها. هذا ما يكرس حقيقة أنّ "جمهورية الضباط'، المتمثلة بشبكات عسكرية مستديمة تخترق كل فروع ومستويات المتمثلة بشبكات عسكرية مستديمة تخترق كل فروع ومستويات إدارات الدولة والقطاعات الاقتصادية، ما زالت تحتفظ بنفوذها السياسي المتغلغل حتى بعد سقوط مبارك، مخترقة جهاز الدولة والاقتصاد على السواء، لا على مستوى القيادة وحسب، بل أيضًا على المستويات كافة" (29).

وتعد ميزانية الدفاع بمصر "سرًا من أسرار الدولة، ولا تتوافر تلك الميزانية بأي صيغة من الصيغ للجمهور أو للسلطة التنفيذية، ولا تعطى تفاصيل أو معطيات حول نفقات الجيش المصري. ومنذ عام 1979 سمح للجيش قانونًا بالاحتفاظ بحسابات مصرفية تجارية خاصة به، كما أن ميزانية الجيش مستقلة عن الحكومة "(00). وتؤكد المادة 203(01) من الدستور المصري أنّ من بين مهمات مجلس الدفاع "مناقشة موازنة القوات المسلحة، وتدرج رقمًا واحدًا في الموازنة العامة للدولة". وعلى الرغم من وجود لجنة خاصة بالبرلمان تهتم

http://ceip.org/2iDLujm

 $^{^{29}}$ يزيد صايغ، "فوق الدولة: جمهورية الضباط في مصر"، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، 1 آب/ أغسطس 202 شوهد في $^{2016/12/28}$ ، في:

³⁰ منظمة الشفافية الدولية، "حول المؤشر الحكومي"، ص 4.

بقضايا الجيش وهي لجنة الدفاع والأمن القومي(32)، والتي يكون رئيسها عضوًا في مجلس الأمن القومي) المادة 205 من الدستور) ويتم استدعاؤه أيضًا حين مناقشة ميزانية الجيش أمام مجلس الدفاع الوطني، فإنها تفتقر إلى الفاعلية، وليس لها سلطة رقابية على السياسات الدفاعية وميزانية الجيش، ذلك أنّ المادة 203 من الدستور تجعلها غير ذات جدوى تذكر. وبالنتيجة، فإن "جمهورية الضباط تمارس سيطرة حصرية على ميزانية الدفاع، والمساعدة العسكرية الأميركية، والشركات المملوكة للمؤسسة العسكرية"(33). ويؤكد هنري هاردينغ: "تطور الاقتصاد العسكري المصري إلى أبعد من الاحتياجات العسكرية ليشمل كل أنواع المنتجات والخدمات، ونظرًا لعدم الشفافية التي تحيط الجيش، من المستحيل تقريبًا الحصول على أرقام دقيقة. ومع ذلك، ثمة توافق في الآراء بين مجموعة من الأشخاص، عند سؤالهم عن حجم المؤسسة العسكرية الاقتصادية في مصر، بأن هيمنة القوات المسلحة المصرية تمتد إلى كل القطاعات الاقتصادية، من المواد الغذائية مثل مركز الطماطم وزيت الزيتون، إلى الإلكترونيات الاستهلاكية، والعقارات، وأعمال البناء والنقل والخدمات... وعلى المستوى الاجتماعي والسياسي، تُعد هذه الوضعية إشكالية عميقة، سياسيًا حيث تستثمر القوات المسلحة حاليًا بشكل واسع (بكل معنى الكلمة) داخل نظام الدولة لدرجة أنه من الصعب الفصل بين الجيش والدولة والاقتصاد"(34).

ويؤكد تقرير مؤشر الفساد في قطاع الدفاع لعام 2015 أنّ مؤسسة الجيش تتحكم في ما بين %45 و%60 من الاقتصاد المصرى(35). ويدر الاقتصاد العسكري الرسمي الخاص على هذه المؤسسة مصادر دخل لا تمر عبر الخزينة العامة. وبوجد مكتب خاص في وزارة المالية بدقق حسابات القوات المسلحة والهبئات التابعة لها، وعلى الأرجح بالتنسبق مع مساعد وزير الدفاع للشؤون المالية، إلَّا أنَّ بياناته وتقاريره لا تخضع لسيطرة البرلمان أو إشرافه أو هيئة مدنية أخرى (36). ويؤكد التقرير نفسه أنه على الرغم من وجود قوانين تنظم

عملية التعيين والترقية، فإنه على المستوى العملي يتم اختيار الأطر المتوسطة والعليا للجيش وترقيتهم على أسس عدة منها المحسوبية والولاء للقيادة، وليس مؤهلات الاستحقاق. ونظرًا للسرية التي تطبع مؤسسة الجيش ولقمع الحريات العامة، فإنه لا يتم إشراك المواطنين والرأى العام في النقاش العام حول قضايا الجيش، وليس للمجتمع المدنى ووسائل الإعلام دور فاعل في مراقبة السياسات الدفاعية وفتح نقاش عام حولها، ونادرًا ما تكشف وسائل الإعلام عن قضايا الفساد داخل مؤسسة الجيش(37). وترى السلطات الحاكمة أنّ محاولة مناقشة السياسات الأمنية أو الدفاعية تعدّ خرقًا للأمن الوطني (38).

تونس: ثورة الجيش الهادئة

ساعدت عدة عوامل الجيش التونسي على أن يتبوأ الرتبة الأولى عربيًا، على مستوى الشفافية وتفعيل آليات الرقابة المدنية على مؤسسات الدفاع. فانتعاش المناخ الديمقراطي والحريات العامة، وبالخصوص حق التنظيم والتجمع والحريات الإعلامية، وعدم تعثر مسلسل الانتقال الديمقراطي، عوامل سمحت بوجود مقومات الإصلاح واضطلاع المجتمع المدنى والإعلام بدور بارز في الرقابة على الشأن العام والمساءلة الشعبية للحكومة وحتى للجيش. فضلًا عن ذلك، تتوافر شفافية نسبية في السياسات العمومية تسمح بتوافر المعلومات والولوج إلى المعطيات التي تمكن البرلمان والهيئات الرقابية والمجتمع المدنى ووسائل الإعلام والمواطنين من الرقابة والمساءلة.

وفي الواقع، فإن طبيعة مؤسسة الجيش التونسي وتاريخها كان لهما دور واضح في عدم وجود مخاطر كبيرة للفساد داخلها، فهي الأصغر حجمًا في العالم العربي، وبسبب تهميشها وتحييدها عن السلطة السياسية والاقتصادية في عهد الرئيسين السابقين الحبيب بورقيبة وزين العابدين بن على، فإنها لم تنشأ مؤسسةً لها مصالح تجارية عميقة من شأنها أن تربطها مصير الأنظمة السياسية القامّة. وقد مكّن هذه المؤسسة عدم تورطها في القمع وانتهاكات حقوق الإنسان في عهد بن على وعدم وجود مصالح خاصة بها من كسب ثقة الشعب التونسي، وأداء دور مهم في إنجاح ثورة الياسمين، إذ التزم الجيش الحياد ولم يتدخل إلا لحفظ الأمن والاستقرار والحيلولة دون انهيار الدولة. ولم يستغل الجيش التونسي حالة الفراغ والاضطراب بعد الثورة للاستيلاء على السلطة أو التحكم فيها أو فرض وصاية

³² مقتضى المادة 44 من اللائحة الداخلية لمجلس النواب المصري تهتم لجنة الدفاع والأمن القومي بـ: شؤون الأمن القومي، وأمن الدولة الخارجي، وشؤون الأمن الداخلي ومكافحة الجريمة، وشؤون القوات المسلحة، والدفاع المدني والدفاع الشعبي، والطوارئ، ومكافحة الإرهاب، والتشريعات المتعلقة بضباط وأفراد القوات المسلحة ومن في حكمهم، وهيئة الشرطة، ما يتصل بشؤون الأمن والدفاع في المحافظات الحدودية. وغير ذلك من المسائل الداخلة في اختصاص الوزارات والأجهزة المختصة بالدفاع والشؤون الداخلية والأمن العام.

³³ صايغ، "فوق الدولة".

³⁴ Henry Harding, "L'empire militaro-économique égyptien," Middle East Eye (avril 6, 2016), accessed on 25/12/2016, at: http://bit.ly/2igDrbA

Transparency International, "Government Defence anti-corruption Index 2015, Egypt," accessed on 28/12/2016, at: http://bit.ly/2idzuli

³⁶ صايغ، "فوق الدولة".

³⁷ في عام 2012، أثارت وسائل الإعلام فضيحة تهريب المخدرات في حاويات تسليح الجيش تحت عطاء الهيئة العربية للتصنيع وكانت القوات المسلحة قد أصدرت بيانًا مقتضبًا عن الواقعة ذكرت فيه ضبط حاويات عيناء الإسكندرية وبها مواد محظورة، وأنّ الشحنة تم جلبها للبلاد بمستندات ووثائق مزورة ومنسوبة إلى جهات عسكرية. وأصدرت المحكمة العسكرية مجموعة أحكام في القضية لكن لم يجر فتح تحقيق موسع وعميق في القضية.

³⁸ منظمة الشفافية الدولية، "حول مؤشر مكافحة الفساد في قطاع الدفاع"، ص 13.

على الشعب ومؤسسات الدولة، فقد ابتعد عن التطورات السياسية الداخلية بما يفوق الجيوش الأخرى بالمنطقة (39).

وعلى مستوى مؤشرات مكافحة الفساد في الجيش التونسي، يلاحظ نشر تفاصيل ميزانية وزارة الدفاع، إذ \ddot{a} دّنا \ddot{a} على التدريب، والإنشاءات والأفراد والتسليح والرواتب والصيانة، لكنّ مستوى هذه التفاصيل يختلف من بند إلى آخر، فلا تتوافر إلّا معلومات عامة حول عمليات التسليح العسكرية ($^{(40)}$). لكن لا يتم الإعلان عن النسبة المخصصة للبنود السرية في نفقات الدفاع، ولا يتم توفير معلومات بهذا الشأن.

وتتوفر تونس على لجنتين برلمانيتين لمناقشة سياسة الدفاع، هما لجنة تنظيم الإدارة وشؤون القوات الحاملة للسلاح، ولجنة الأمن والدفاع التي سمح لها النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب في مادته 76 بعقد جلساتها مغلقة وبحضور أعضائها فقط ((14))، كما يمكن لها بموجب المادة 93 من النظام نفسه مراقبة تنفيذ الحكومة للإستراتيجيات في مجالي الأمن والدفاع، وعقد جلسات للحوار والمساءلة مع الجهات المعنية بهذين المجالين. وقد عقدت اللجنتان جلسات استماع لوزير الدفاع، لمساءلته بخصوص مجموعة من القضايا المتعلقة بالدفاع؛ وكانت اللجنتان نشيطتين، إذ نظمتا عدة اجتماعات وعدة جلسات استماع للعديد من المسؤولين الحكومين (42).

وفي علاقة الجيش بالاقتصاد، أكد مؤشر الفساد غياب دلائل تشير إلى وجود مصالح اقتصادية أو مالية لدى أجهزة الجيش أو أعضائها، أو وجود ارتباطات مع مقاولات تستثمر في استغلال الموارد الطبيعية للبلاد. أمّا عن ترقية كبار الضباط وتعيينهم ومدى ارتباطهما بحسابات أخرى غير الاستحقاق، فيمكن الإشارة إلى حدوث حركية وإعادة ترتيب للهيكلة القيادية للجيش التي كانت تتحكم فيها نخبة عسكرية معينة مرتبطة بشبكة الرئيس السابق بن على والجنرال رشيد

39 شاران غريوال، "ثورة هادئة: الجيش التونسي بعد بن علي"، مركز كارنيغي للشرق الأوسط (24 فبراير 2016)، شوهد في 2016/12/28، في:

http://ceip.org/2igHgxp

40 منظمة الشفافية الدولية، "حول المؤشر الحكومي"، ص

عمار، ذلك أنه تمت في عهد الرئيس السابق محمد المنصف المرزوقي تعيينات جديدة في المناصب القيادية للجيش وضعت حدًّا لتفضيل منطقة الساحل على الداخل في الترقيات والرتب العسكرية (43).

وأمّا عن الثقة بالجيش داخل المجتمع، فيتبين لنا انفتاح متزايد لمؤسسة الجيش على المجتمع المدنى ووسائل الإعلام. وقد عقدت وزارة الدفاع الوطني عدة لقاءات واجتماعات تشاورية مع المنظمات غير الحكومية المعنية بإصلاح قطاع الدفاع كمنظمة الشفافية الدولية ومركز جنيف للرقابة الديمقراطية. كما تم إشراك منظمات المجتمع المدنى في عدة نشاطات وموائد مستديرة نظمتها الوزارة واللجان البرلمانية المعنية بالدفاع، وذلك قصد بلورة سياسة وطنية للأمن والدفاع، وتعزيز التواصل المؤسساتي مع مختلف الفاعلين في المجال. إضافة إلى ذلك، انخرطت وسائل الإعلام والمنظمات غير الحكومية في حوار نقدى وبناء ونقاش عام حول قضايا الدفاع، وخاصة الشفافية، وإصلاح قطاع الدفاع، وإستراتيجية الأمن القومي، والتهديدات الإرهابية...إلخ. وقد أفاد أحد المسؤولين الماليين في وزارة الدفاع التونسية أنه "في العهد السابق كانت وزارة الدفاع صندوقًا أسود فلا وجود لأى نوع من التواصل بين الوزارة والمجتمع المدني، لكن اليوم أصبحنا أكثر انفتاحًا وأكثر شفافية من أجل الإصلاح"(44). ومن اللافت للانتباه أنّ الضباط المتقاعدين شاركوا في تكوين جمعيات تخص الدفاع عن مصالحهم، وكان لهذه الجمعيات حضور فاعل في وسائل الإعلام وفي النقاشات أثناء إعداد الدستور الجديد ووضع الإستراتيجيات الدفاعية والأمنية (45).

الجزائر: مسار الإصلاح الطويل

يضطلع الجيش الجزائري، من منطلق مشروعيته الثورية التاريخية، بدور حاسم في الحياة السياسية منذ الاستقلال. وعلى الرغم من أنّ الدستور الجزائري لا يمنح الجيش دورًا سياسيًا، ذلك أنّ مهمته الأساسية هي المحافظة على الاستقلال الوطني، والدفاع عن السيادة الوطنية والدفاع عن وحدة البلاد وسلامتها الترابية، وحماية مجالها البري والجوي والبحري، فإننا نلاحظ توغلًا مؤسساتيًا عمليًّا للجيش في الحياة السياسية. والسلطة رهن القبضة القوية للجيش وأجهزته الأمنية، فهو لا يزال ذا تأثير قوي ودور محوري في صناعة القرار

⁴² للتعرف إلى حصيلة عمل اللجنتين انظر: "تقرير حول أعمال مجلس نواب الشعب ونسب الحضور - ماي 2015"، البوصلة، 2015/6/25، شوهد في 2016/12/28، في: http://bit.ly/2hN3fZx

⁴³ غربوال.

⁴⁴ هدى الطرابلسي، "منظمة الشفافية الدولية: الجيش التونسي الأقل فسادًا في المنطقة"، العربي الجديد، 30 تشرين الأول/ أكتوبر 2015.

⁴⁵ محمد سميح الباجي عكّاز، "الثورة الهادئة: تقرير حول إعادة تموقع الجيش التونسي"، موقع نواة، 2016/3/42، في:

السياسي والأمني بالجزائر (64). وفي الواقع، فإن هذا التوغل يتجسد أكثر في المخابرات العسكرية، والتي لديها نفوذ عميق في مفاصل الدولة وفي الحياة السياسية، أمّا قيادة أركان الجيش فقد كان دورها أقوى في الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي، وتراجع بالتدريج في السنوات الأخيرة.

وعن مؤشرات الشفافية في قطاع الدفاع بالجزائر، يؤكد تقرير مؤشر مكافحة الفساد في قطاع الدفاع لعام 2015 أنه لا يتم نشر تفاصيل ميزانية الدفاع ومخصصاتها، ولا توجد أرقام دقيقة معروفة تخص الدفاع والأمن، ولا يتم الإعلان عن النسبة المخصصة للبنود السرية في نفقات الدفاع. ويرجع هذا إلى سياسات السرية والتكتم التي تنتهجها الدولة في كل ما يخص قضايا الأمن والدفاع وتسييرهما. وعلى الرغم من وجود لجنتين للدفاع الوطني بكل من مجلس الأمة والمجلس الشعبي الوطني تختصان بكل المسائل المتعلقة بالدفاع الوطني، فإن دورهما في الرقابة والمساءلة غير موجود.

وضع التقرير الجزائر ضمن الدول التي لا تخضع موازنات الدفاع والجيش فيها لشفافية أو رقابة برلمانية تسمح بمساءلة السياسات الدفاعية وبالتدقيق في الإنفاق على الدفاع، وذلك بفعل وجود علاقة بين السلطة والعسكريين، ولذلك تستثنى ميزانية الجيش والدفاع من الرقابة البرلمانية والتدقيق المالي. وعلى الرغم من تمتع مجلس المحاسبة بواسع الحرية عند النظر في مدى تنفيذ القطاعات الوزارية للاعتمادات المالية التي تحصل عليها سنويًا، فإن صلاحياته تتوقف عند أسوار وزارة الدفاع الوطني، مكتفيًا بالتصديق على تقرير الوزارة والأرقام المتعلقة بحجم الإنفاق المخصص للتسيير والتجهيز. ويفهم تستر المجلس والوزارة على أوجه إنفاق قطاع الدفاع باستقلالية القطاع التي تمتع بها منذ الاستقلال، واستمرار ثقافة السرية في مجال الدفاع (47).

وآخذت علاقة الجيش بالفساد الاقتصادي أبعادًا هيكلية مع بداية تحرير الاقتصاد في 1994، والكثير من القادة العسكريين السامين كانوا قادرين على احتكار قطاعات الاقتصاد الجزائري بما في ذلك الأدوية والغذاء ومواد البناء، في غياب الرقابة من منظمات المجتمع

46 انظر: فوزية قاسي وعربي بومدين، "العلاقة بين الجيش والسلطة السياسية في الجزائر"،

مجلة سياسات عربية، العدد 19 (آذار/ مارس 2016)، ص 54-67؛ دالية غانم-يزبك،

"الحراس المتفانون للسلطة الجزائرية"، صدى، مركز كارنيغي للسلام الدولي، 2014/4/16،

شوهد في 2016/12/28، في:

المدني أو التدقيق البرلماني حول هذه النشاطات التي كانت تعود بدخل كبير، من دون أن تخضع مصادر هذا الدخل والأرباح لأي مراجعة. ويلاحظ غياب كبير للشفافية والرقابة بالنسبة إلى المقاولات التي يمتلكها كبار العسكريين، إذ هي لا تخضع للفحص والمراقبة.

أمًا شفافية التعيينات والترقية في الأطر المتوسطة والعليا في الجيش، فإنه لوحظ فيها أنّ الاختيار يتمّ في كثير من الأحيان على أساس الولاء والمحسوبية لمن هم في السلطة، وليس على أساس الجدارة المهنية. يؤكد أنتوني كوردسمان: "الجيش مسيّس بقوة، ويقوم على المحسوبية والفساد، وهذا يؤثّر في الترقية على المستوى الأعلى للقيادة"(48)، وفي المنحى نفسه يذهب رشيد تلمساني إلى: "المحسوبية أو الولاء يشكلان في الغالب المعيار السائد في الاختيار والعزل بالنسبة للمناصب العليا في بنى الدولة الأمنية"(49). ويعرف الجيش الجزائري دينامية انتقالية جيلية مهمة، فقد عرف في العقد الأخبر تغيرات في القيادة العامة، فقد تقاعد أغلب الضباط الذين كانوا على رأسها منذ ثمانينيات القرن الماضي. كما شهد الجيش وصول جيل جديد من الضباط الذين لا ينتمون إلى جيل الثورة وتخرجوا في الأكادميات العسكرية في الجزائر وخارجها، وعاش أغلبهم الحرب الأهلية الأخيرة في الميدان ولا يُعرف عنهم انخراطهم في نشاط في مجال الأعمال. ويرغب هذا الجيل الجديد في إبعاد الجيش عن المجال السياسي، أو في أحسن الأحوال ألا يكون صاحب دور مباشر في الحياة السياسية، بل أن يهتم أساسًا بتطوير قدراته العسكرية الاحترافية $^{(50)}$.

ويعرف جهاز المخابرات العسكرية في السنوات الأخيرة إعادة هيكلة وإحالة على التقاعد لمجموعة من أطره القيادية. وكان قرار الرئيس عبد العزيز بوتفليقة بعزل مدير المخابرات العسكرية الفريق محمد مدين، في 2015 بعد 25 سنة على رأس هذا الجهاز القوي، إعلانًا عن تحول جديد في قواعد السلطة على مستوى الجيش، وفي علاقته بالرئاسة، من خلال استبدال جيل الحرس القديم من رجال المخابرات والعسكرين المستسن.

ولا يوجد نقاش عام مفتوح في الجزائر حول قضايا الفساد في قطاع الدفاع، كما أنّ السلطات العسكرية لا تتواصل مع الرأي العام

⁴⁸ Anthony H. Cordesman, A Tragedy of Arms: Military and Security Developments in the Maghreb (Westport: Greenwood Press, 2001), p. 154.

⁴⁹ Rachid Tlemçani, "Infitah, globalisation et corruption," in: Tayeb Chenntouf, *L'Algérie face à la mondialisation* (Dakar: CODESRIA, 2008), p. 38.

^{50 &}quot;الجزائر: ترقُّب حذر"، **تقدير موقف**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013/6/17, شوهد في 2016/12/28 في:

http://ceip.org/2idzZvO

⁴⁷ ف. جمال، "ملحق التقرير التفصيلي لمجلس المحاسبة: الدفاع والرئاسة خارج الرقابة"، الخبر، 2015/12/23، شوهد في 2016/12/25. في:

http://bit.ly/2idDGBS

ووسائل الإعلام فيما يخص القضايا الحساسة، فضلًا عن ذلك فإن منافذ الوصول إلى المعلومات غير مفتوحة، ما يجعل السرية وغياب الشفافية سائدتين في تعامل مؤسسة الجيش مع منظمات المجتمع المدني. ونظرًا للتضييق والتقييد المسلطين على حرية الإعلام والتعبير، فإن دور وسائل الإعلام يبقى محدودًا في الكشف عن قضايا الفساد في الجيش وتناولها(15).

المغرب: مخاض الإصلاح الصعب

تتمتع المؤسسة العسكرية بالمغرب بثقل سياسي كبير يرجع بالأساس، ليس فقط لمساهمتها في مختلف تطورات تاريخ الحياة السياسة، بل أيضًا لما تتوفر عليه من مقومات رمزية ومادية وسياسية تجعل منها مؤسسة محورية ضمن الحقل السياسي بالمغرب. وقد كانت المؤسسة العسكرية، بعد حصول المغرب على الاستقلال، أحد الأعمدة التي استندت إليها الملكية لترسيخ أركانها ومواجهة المعارضة السياسية والاضطرابات الاجتماعية.

"

تتمثّـل إحدى خصائــص الجيــش المغربي بضعف مركزه السياســي في مجال الشــأن العــام. ومن أهم أســباب هذا الضعف بصفة عامة تبعية الجيش المغربي المطلقة للملك، وما يتمتع به من سلطات واســعة على هذا القطاع ، تســمح له بالتحكم في هذه المؤسسة

77

تتمثّل إحدى خصائص الجيش المغربي بضعف مركزه السياسي في مجال الشأن العام. ومن أهم أسباب هذا الضعف بصفة عامة تبعية الجيش المغربي المطلقة للملك، وما يتمتع به من سلطات واسعة على هذا القطاع (52)، تسمح له بالتحكم في هذه المؤسسة. ومن جهة أخرى فإن ظاهرة بعد الجيش في المغرب عن الشؤون السياسية جعلت دوره يقتصر على الدفاع عن سيادة البلاد وحماية التراب الوطني.

وبعد المحاولتين الانقلابيتين الفاشلتين في السبعينيات، حاولت الدولة إبعاد قادة الجيش عن المجال السياسي وإدامة ولائهم للمؤسسة

الملكية (553)، وذلك عبر نهج أساليب الرفع من أجورهم ومعاشاتهم، ومنحهم امتيازات ريعية مهمة مثل الاستفادة من رخص الصيد في أعالي البحار ومقالع الرمال والضيعات الفلاحية... إلخ. وتمثّل هذه الامتيازات تجسيدًا لنصيحة الملك الراحل الحسن الثاني لقادة الجيش بالابتعاد عن السياسة والاهتمام بجمع الأموال ومصالحهم الشخصية (544). ولهذا لم تتكون في المغرب طبقة عسكرية نافدة كما هو الشأن في سورية ومصر والعراق والجزائر (555). ويعرف الجيش المغربي في السنوات الأخيرة مخاض تغيير صعب وهادئ ومتدرج، خصوصًا بعد حراك 20 شباط/ فبراير وإرساء دستور 2011 الذي نص على إنشاء المجلس الأعلى للأمن الذي ستكون من بين مهماته نص على إنشاء المجلس الأعلى للأمن الذي ستكون من بين مهماته ورش إصلاح مؤسساتي للسياسات الدفاعية والأمنية لتحقيق الشفافية ومزيد من الإصلاحات.

وكانت مؤسسة الجيش بالمغرب لمدة طويلة صندوقًا أسود وعلبة بكماء، "حيث كانت مسيجة بالصمت التام فأسرارها لا تتجاوز حدود الثكنات"(65)، و"يجهل عامة الناس وخاصتهم ما يجري بين ظهرانيها"(55). لكن مع بداية الألفية الثالثة، وخصوصًا سنة 2003(85)، شهد المغرب استحواذ موضوع الجيش وقضايا الفساد داخله على جانب مهم من النقاش العام، خصوصًا على مستوى الصحافة المستقلة. وبذلك لم يعد الجيش إعلاميًا يصنف ضمن الطابوهات، لتنطلق دينامية قوية مطالبة بتسريع الإصلاحات داخله (65).

وفي إطار تتبع مؤشرات الفساد داخل الجيش المغربي، يلاحظ غياب آليات للرقابة المؤسساتية على قطاع الدفاع، فلا تنشر تفاصيل ميزانية الدفاع ومخصصاتها، ولا يتم الإعلان عن النسبة المخصصة للبنود السرية في نفقات الدفاع، ولا يتم توفير معلومات دقيقة بخصوص ميزانية الجيش. لكن الحكومة قدمت، في 2013 أمام مجلس النواب في إطار مناقشة مشروع

http://bit.ly/2hvXByL

⁵¹ Transparency International, "Government Defence Anti-Corruption Index 2015, Algeria," accessed on 28/12/2016, at: http://bit.ly/2iDDHxG

⁵² يؤكد الدستور المغربي في المادة 53 أنّ الملك هو القائد الأعلى للقوات المسلحة الملكية، وله حق التعيين في الوظائف العسكرية.

⁵³ بعد انقلاب 1972 ألغى الملك الحسن الثاني منصب وزير الدفاع وتولى شخصيًا رئاسة أركان الجيش.

⁵⁴ بعد أسابيع قليلة من المحاولة الانقلابية التي قادها الجنرال أوفقير في 16 آب/ أغسطس 1972، خاطب الحسن الثاني الضباط قائلًا: "اغتنوا وانسوا السياسة".

⁵⁵ سعيد الصديقي، "تطور الجيش المغربي: عهدان ونهج واحد"، مركز الجزيرة للدراسات، 2015/3/23، شوهد في 2016/12/28، في:

⁵⁶ عبد الرحيم العطري، "الممارسات الاحتجاجية في العلبة البكماء"، مجلة وجهة نظر، العدد 35 (شتاء 2008)، ص 25.

 $[\]frac{57}{100}$ يحيى اليحياوي، "هل المؤسسة العسكرية بالمغرب...مقدسة؟"، مجلة وجهة نظر، العدد 35 (شتاء 2008)، ص 14.

⁵⁸ في عام 2003 كشف الضابط مصطفى أديب عن اختلالات فساد ورشوة ونهب الثروات داخل الجيش وكانت بداية لكشف وفضح العديد من الضباط للفساد داخل الثكنات، كما تناولت الصحافة المستقلة مواضيع حساسة كثروات وممتلكات الجنرالات، والتلاعبات في المخصصة للجنود... إلخ.

⁵⁹ حسين مجدوبي، "الانتقال الصامت وسط الجيش"، مجلة وجهة نظر، العدد 35 (شتاء 2008)، ص 28.

القانون المالي، بعض تفاصيل ميزانية الدفاع الوطني، ونشرت وسائل الإعلام بعض أرقام ميزانية هذه الوزارة (600).

وأصبح من تقاليد البرلمان المغربي بغرفتيه أن يتم التصديق على ميزانية الدفاع الوطني بالإجماع من دون مناقشة فعلية أو اقتراحات بتغيير المخصصات أو الأولويات. ولكن لأول مرة في تاريخ البرلمان المغربي سُجل دفاعُ مجموعة من النواب عن ضرورة الزيادة في حجم ميزانية الجيش، وذلك خلال تقديم ميزانية الدفاع الوطني لعام 2015 أمام لجنة الخارجية والدفاع الوطني والشؤون الإسلامية والمغاربة المقيمين بالخارج عجلس النواب.

ولقد أكد تقرير مؤشر الفساد الحكومي لعام 2015 أنّ المغرب لا يتوفر على لجنة تشريعية متخصصة في المساءلة والرقابة على سياسات الدفاع والإنفاق داخل الجيش. وفي الواقع، هناك لجنتان برلمانيتان يرد فيهما اسم الدفاع الوطني هما لجنة الخارجية والدفاع الوطني والشؤون الإسلامية والمغاربة المقيمين بالخارج بمجلس النواب⁽¹⁰⁾ ولجنة الخارجية والحدود والدفاع الوطني والمناطق المغربية المحتلة⁽²⁰⁾، لكنّ دورهما محدود جدًّا في الرقابة على ميزانية الدفاع الوطني.

وفي علاقة الجيش بالفساد الاقتصادي، لوحظ أنّ أجهزته لا تمتلك مقاولات تجارية ولا تقوم بأي نشاطات اقتصادية مدرة للربح، ويسمح القانون لأعضاء المؤسسة العسكرية بملكية المنفعة لأعمال تجارية مثل شركات صيد الأسماك في جنوب المغرب وهو أمر سائد بين كبار الضباط⁽⁶³⁾. ولكن نظرًا لما لكبار الضباط من نفوذ، فإنهم استفادوا من الامتيازات الريعية كرخص الصيد البحري في أعالي البحار، ومقالع الرمال، وفوتت لهم العديد من الضيعات الفلاحية، كما استغلوا أملاك الدولة بما فيها أملاك القوات المسلحة الملكية (64). وهذا ما سمح بتحول العديد من القادة العسكريين إلى أعماد الريع ورجال أعمال كبار. وقد تم في بعض الأحيان اتهام بعض أعمدة اقتصاد الريع ورجال أعمال كبار. وقد تم في بعض الأحيان اتهام بعض

ونس مسكين، "تفاصيل الميزانية الخاصة بالجيش والدرك والمخابرات الخارجية"،
 موقع اليوم 24، 2013/11/12، شوهد في 2016/12/28، في:

http://bit.ly/2igO5Px

61 المملكة المغربية، البرلمان، مجلس النواب، النظام الداخلي لمجلس النواب، المؤرخ في 2017/1/18 في:

http://bit.ly/2iGq5RY

62 المملكة المغربية، البرلمان، مجلس المستشارين، النظام الداخلي لمجلس المستشارين، المؤرخ في 2014/5/21، في: المؤرخ في 2014/5/21، في:

http://bit.ly/2jJ1X2Y

- 63 منظمة الشفافية الدولية، "حول مؤشر مكافحة الفساد"، ص 5.
- 64 في أواخر عام 2015 أنشأ الجنرال بوشعيب عروب المفتش العام للقوات المسلحة الملكية لجنة خاصة لاسترجاع أملاك الجيش، بعد أن تبين بحسب تقرير خاص، أنّ جنرالات سابقين أحيلوا على التقاعد يستفيدون من فيلات ومشاريع سكنية تابعة للقوات المسلحة الملكية، إضافة إلى استفادة مسؤولين كبار بالجيش من بقع أرضية كانت إلى وقت قريب في ملكية القوات المسلحة الملكية. انظر: جلال رفيق، "الجنرال عروب يخوض حربا لاسترجاع ممتلكات الجيش من كبار المسؤولين"، موقع مغرس، 2015/12/19، ص 1، شوهد في 2016/12/29

http://bit.ly/2iabyBG

كبار الضباط بالفساد والاختلاس⁽⁶⁵⁾ ولم يُفتح تحقيق رسمي، بل تم إجراء تحقيقات داخلية لم يكشف عن نتائجها، كما لم يتم اتخاذ إجراءات ضد بعض المتهمين بحسب تقرير مؤشر الفساد الحكومي في قطاع الدفاع⁽⁶⁶⁾.

على مستوى تجديد النخبة العسكرية، تشهد هياكل القوات المسلحة في عهد الملك محمد السادس خلخلة للبنية الهرمية الجامدة التي سادت في العهد السابق. وثمة انتقال جيلي صامت يتم عبر عملية تشبيب هادئة، ساهمت في تسريع ترقية عدد من الضباط إلى رتب عالية، بخلاف ما كانت عليه الأمور قبل سنوات حين حافظ عدد من الضباط على مناصبهم على الرغم من وصولهم سن التقاعد، بسبب اقتصار هذه الرتبة على أسماء محدودة، لا تسمح بوجود بديل منها لتحمل المسؤولية في القطاعات التي يغادرونها (67).

ويلاحظ أنّ المؤسسة الأمنية منفتحة على المجتمع والرأي العام من خلال المشاركة في الندوات أو برامج تلفزية أو إذاعية أو صحافية، والتنسيق مع فعاليات المجتمع المدني في قضايا عدة، خلافًا لمؤسسة الجيش فإن السمة الغالبة عليها هي الانغلاق وعدم تقديمها للمعلومات وغياب التواصل والحوار مع وسائل الإعلام ومنظمات المجتمع المدني. فهذه المؤسسات لا يتم إشراكها في صياغة السياسات الرامية إلى تعزيز الشفافية، وفي مناقشة السياسات الدفاعية للدولة.

وتجدر الإشارة إلى أنّ الحركية الحقوقية التي يعيشها المغرب، جعلت المجتمع المدني يضطلع بدور مهم في النقاش حول مشروع قانون خاص بالضمانات الأساسية الممنوحة للعسكريين؛ إذ أثارت الفقرة الأولى من المادة السابعة من المشروع استنكارًا واسعًا من المنظمات الحقوقية والفعاليات المدنية لكون ما جاء فيها قد يتيح للمسؤولين في المؤسسة العسكرية الحصانة والإفلات من العقاب، ما عثل خرقًا للدستور المغربي ولالتزامات المغرب الحقوقية الدولية. وعلى إثر تلك الضغوط، تم سحب هذه الفقرة من القانون، كما تم تعديل قانون القضاء العسكري، فقد جرد من اختصاصه في محاكمة المدنيين وحتى العسكرين سيتم إحالتهم على القضاء المدني عند ارتكابهم جرائم الحق العام. ويمكن الحديث عن وجود نقاش عام مفتوح ولكنه محدود حول قضايا قطاع الدفاع، إلا أنه قليلًا ما يتم التطرق لقضايا الفساد داخل مؤسسة الجيش.

⁶⁵ أشهر هذه القضايا إعلاميًا هي قضية كشف الضابط مصطفى أديب في عام 2003 عن فضيحة فساد ورشوة ونهب ثروات، وقد سجن وجردته المحكمة العسكرية من مهماته، وقضية إبراهيم جالطي وجمال الزعيم اللذين كشفا عن الفساد مجموعة من الثكنات، وكان مصرهما السجن.

⁶⁶ منظمة الشفافية الدولية، "حول المؤشر الحكومي"، ص 5.

⁶⁷ إحسان الحافظي، "تغييرات في صفوف كبار ضباط الجيش"، صحيفة ا**لصباح** (المغرب)، 2016/6/6، ص 1.

خاتمة

إنّ تصاعد عدم الاستقرار السياسي، وتزايد منسوب العنف في العالم العربي، يؤديان إلى تصاعد نفوذ العسكريين، وهذا ما يزيد أهمية الرقابة والإصلاح في قطاع الدفاع. لذا، ثمة حاجة ملحة اليوم إلى الشروع في الإصلاح الفعلي لمؤسسات الدفاع، بغية بناء الشفافية داخلها وتعزيز ثقة المواطنين بها. وستكون سياسة إصلاح قطاع الدفاع رهينة الأوضاع السياسية القائمة. وثمة حاجة إلى صياغة مشاريع إصلاحية بأهداف واقعية تراعي القدرات والخصوصيات المحلية من حيث البنى المجتمعية والمؤسساتية والسياسية.

ويبدو أنّ إرساء حوكمة ديمقراطية حقيقية داخل الجيوش العربية، وتحقيق إصلاحات حقيقية داخلها، قد يتطلب التدرج والنفس الطويل. أمّا بالنسبة إلى الأنظمة السياسية التي يتوغل فيها الجيش كثيرًا، فقد تكون عملية الإصلاح دقيقة وطويلة الأمد تستغرق سنوات عديدة وتتطلب مجهودًا كبيرًا. ولا يمكن إطلاقًا عزل إصلاح قطاع الدفاع عن العملية الأوسع المتمثلة بالتحول الديمقراطي وتحقيق المصالحة الوطنية.

وسيكون لحوكمة القطاعات الأمنية والدفاعية دور حاسم في تغيير الممارسات والعلاقات الاستبدادية السائدة، وإعادة بناء الثقة بين المدنيين والعسكريين وبين الدولة والجيش والمجتمع. ومن ثمّ، يمكن أن يكون هذا الإصلاح عنصرًا أساسيًا في عملية الانتقال الديمقراطي. ولا يمكن أن يتم تعزيز التغيير السياسي الديمقراطي من دون تغيير في المؤسسات الأمنية والعسكرية. لذلك، لا بد من إدماج إصلاح المؤسسة العسكرية في المسار الديمقراطي الانتقالي بصفتها إحدى التشكيلات المؤسسية الفاعلة التي يصعب تجاوزها أو إقصاؤها عن مخاض هذا التحول.

يجب ألّا يكون الإصلاح فوقيًا مقتصرًا على تغيير البنى القانونية والمؤسساتية، بل لا بد أن يترافق أيضًا مع إصلاحات مؤسساتية في قطاعات أخرى كالأمن وأجهزة الاستخبارات والقضاء وهيئات مكافحة الفساد من جهة، كما يجب فتح نقاش عام واسع يتم فيه إشراك المجتمع المدني والأحزاب السياسية ووسائل الإعلام لبناء التوافق حول الإصلاح ولتوليد الضغوط اللازمة حتى يستجيب العسكريون لدعوات الإصلاح ويستشعروا أهميته للمؤسسة ذاتها ولمصلحة الوطن من جهة أخرى.

وتبين الدراسة المقارنة لانتشار الفساد وسط الجيوش العربية ضعفًا شديدًا لآليات الرقابة والشفافية، وغيابًا للتواصل مع الرأي العام والمجتمع المدنى، وهو ما يزيد تعزيز اللامساءلة، ويقوض أسس

المهنية والمأسسة داخل الجيش. لكن في المقابل، تعيش جيوش عربية عديدة ديناميات واختراقات، بفعل التحولات الضاغطة التي تعيشها المنطقة، ومطالب المجتمعات العربية بإرساء مزيد من المساءلة لكل مؤسسات الدولة. وهذا قمين بأن يفرز على المدى المتوسط تحولات إيجابية نحو مزيد من الشفافية والحوكمة داخل الجيوش في العالم العربي.

المراجع

العربية

"الجزائر: ترقُّب حذر". تقدير موقف. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013/6/17، في:

http://bit.ly/2hN1w6u

رشدي، داليا. "هيكلة الخطر: قراءة في احتمالات انتشار الدويلات الجهادية وانهيارها". السياسة الدولية. العدد 203 (كانون الثاني/ يناير 2016).

السعدي، بهاء الدين. "الرقابة البرلمانية على أداء الأجهزة الأمنية". سلسلة التقارير القانونية (6). الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن، في:

http://bit.ly/2igTWEu

صايغ، يزيد. "فوق الدولة: جمهورية الضباط في مصر". مركز كارنيغي للشرق الأوسط، 1 آب/ أغسطس 2012، في:

http://ceip.org/2iDLujm

______. "العلاقات المدنية – العسكرية في الشرق الأوسط". السياسة الدولية. العدد 186 (تشرين الأول/ أكتوبر 2011)،

الصديقي، سعيد. "تطور الجيش المغربي: عهدان ونهج واحد". مركز الجزيرة للدراسات، 2015/3/23، في:

http://bit.ly/2hvXByL

العطري، عبد الرحيم. "الممارسات الاحتجاجية في العلبة البكماء". مجلة وجهة نظر. العدد 35 (شتاء 2008).

غريوال، شاران. "ثورة هادئة: الجيش التونسي بعد بن علي". مركز كارنيغي للشرق الأوسط (24 شباط/ فبراير 2016)، في:

http://ceip.org/2igHgxp



Cordesman, Anthony H. A Tragedy of Arms: Military and Security Developments in the Maghreb. Westport: Greenwood Press, 2001.

Forster Anthony. *Armed Forces and Society in Europe*. Basingstoke: Palgrave, 2006.

Born, Hans, Karl Haltiner & Marjan Malesic (eds.). Renaissance of Democratic Control of Armed Forces in Contemporary Societies. Baden-Baden: Nomos, 2004.

Harding, Henry. "L'empire militaro-économique égyptien." Middle East Eye (avril 6, 2016), at : http://bit.ly/2igDrbA

Huntington, Samuel. *The Soldier and the State: The Theory and Politics of Civil-Military Relations.* New York: Belknap Press, 1957.

Irondelle, Bastien & Olivier Rozenberg. "Évolution du contrôle parlementaire des forces armées en Europe." Etudes de l'Institut de recherche stratégique de l'école militaire (ERSEM), no. 22 (2012).

Janowitz, Morris. *The Professional Soldier: A Social and Political Portrait.* New York: Free Press, 1960.

Organisation pour la sécurité et la coopération en Europe. "Code de conduite relatif aux aspects politico – militaire de la sécurité." Série Programme d'action immédiate, No. 7 (décembre 3, 1994), at: http://bit.ly/2hoCTk4

Sayigh, Yezid. "Agencies of Coercion: Armies and Internal Security Forces," *International Journal of Middle East Studies*, vol. 43, no. 3 (2011).

Transparency International UK, "Government Defence Anti-Corruption Index 2013." at: http://bit.ly/2hede9a

Transparency International, "Government Defence Anti-Corruption Index 2015." at: http://bit.ly/2iDDHxG

قاسي، فوزية وعربي بومدين. "العلاقة بين الجيش والسلطة السياسية في الجزائر". سياسات عربية. العدد 19 (مارس 2016).

مجدوبي، حسين. "الانتقال الصامت وسط الجيش". مجلة وجهة نظر. العدد 35 (شتاء 2008).

منظمة الشفافية الدولية، "حول المؤشر الحكومي لمكافحة الفساد في قطاع الدفاع". النتائج الإقليمية: الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. 2015، في:

http://bit.ly/2iDFxi5

ولد داداه، أحمد وآخرون. الجيش والسياسة والسلطة في الوطن العربي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002.

ويري، فريدريك وأرييل أ. آرام. "ترويض الميليشيات: بناء الحرس الوطني في الدول العربية المتصدِّعة". مؤسسة كارنيغي للشرق الأوسط، 5/7/2015، في:

http://ceip.org/2itcSfI

اليحياوي، يحيى. "هل المؤسسة العسكرية بالمغرب...مقدسة؟". مجلة وجهة نظر. العدد 35 (شتاء 2008).

الأحنىية

Born, Hans & Hanggi Heiner. "The Use of Force under International Auspices: Strenghtening Parliamentary Accountability." Genève, DCAF, Policy Paper, no. 7 (2005).

Born, Hans, Philipp Fluri & Simon Lunn. "Contrôle et Orientation: La Pertinence du Contrôle Parlementaire pour le secteur de la sécurité." Centre pour le contrôle démocratique des forces armées (DCAF), Genève, 2014.

Chenntouf, Tayeb. L'Algérie face à la mondialisation. Dakar: CODESRIA, 2008.



صـدر حديــثًا

الإسلاموية المتطرفة في أوروبا: دراسة حالة الجهاديين الفرنسيين في الشرق الأوسط

يقدِّم وليد كاصد الزيدي في كتابه الإسلاموية المتطرفة في أوروبا: دراسة حالة الجهاديين الفرنسيين في الشرق الأوسط، الصادر حديثًا عن المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات (208 صفحات من القطع الصغير، موثقًا ومفهرسًا)، رؤيته بخصوص تنامي الإسلام المتطرف في أوروبا عمومًا، وفي فرنسا خصوصًا، مركزًا في حالة الجهاديين الفرنسيين الذين يقاتلون في العراق وسورية. وتدور إشكالية البحث فيه حول مسعى الوصول إلى إجابات عن عدة تساؤلات، من بينها: من هم هؤلاء الجهاديون المتطرفون في أوروبا بوجه عامٌ، وفي فرنسا بوجه خاصٌ؟ وما هي بؤر الإرهاب المتطرف ومنابع تغذيته في منطقة الشرق الأوسط؟ وما هي تداعيات عودة الجهاديين المتطرفين إلى بلدانهم بعد مشاركتهم في القتال؟



*Zoltan Barani | زولتان بارانی

القوات المسلحة وعمليات الانتقال السياسي**

Armed Forces and Political Transitions

تسلّط هذه الورقة الضوء على دور القوات المسلحة وأثره في تأييد عملية الانتقال السياسي أو مقاومتها. وفي مسعاها لتقديم مقاربة أكثر شـمولية، تناقش بداية معادلة العلاقات المدنية – العسكرية من جوانب مختلفة: الدولة، والمجتمع، والقوات المسلحة بحد ذاتها، بهدف اكتشاف الركائز الأساسية لإقامة توازن بين قوة المؤسسات السياسية (التشريعية، والتنفيذية) وقوة الجيش السياسية، من شأنه أن يُخضع العسكر لسيطرة المدنيين، ويركز نشاط القوات المسلحة في الأمن والدفاع الخارجي. وبعد إجراء مقارنة بين السياسة العسكرية في الديمقراطيات الحديثة والدول التسلطية، تركز الورقة في الصفات المشتركة بين الديمقراطية لتقدّم في خاتمتها مجموعة من النصائح والتوصيات للناشطين والسياسيين الديمقراطيين لما يجب فعله وما يجب تحاشيه في المجال الأمني – الدفاعي لبناء جيوش ديمقراطية.

كلمـــات مفتاحيـــة: السيطرة المدنيـة، القـوات المسلحة، السياسـة العسـكرية، الدول التسلطية.

This paper highlights the role of the armed forces and their impact on the process of political transition, and discusses civil-military relations in their various aspects: the state, society and the armed forces per se, in order to reveal the main pillars that constitute a balance between the power of political institutions (legislative and executive) and the military power of the army. Such a balance would lead to the subduing of the army to the civil authority, and confine military activities to security and defense. The paper focuses on the common characteristics shared by states that have succeeded in building democratic armies. To conclude, the author presents a set of recommendations addressed to activists and democrats, on what ought to be done and what should be avoided in the security-defense field during the process of democratic army building.



Keywords: Civil Authority, Armed Forces, Military Policy, Autocracy

أستاذ العلوم السياسية، جامعة تكساس.

^{*} Professor of Political Science, University of Texas-Austin.

^{**} نص المحاضرة العامة التي قدمها الكاتب في مؤمّر "الجيش والسياسة في مرحلة التحول الديمقراطي في الوطن العربي"، الذي عقده المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات في الدوحة للمدة 1-2016/10/3.

مقدمة

ليست القوات المسلحة مؤسسات يتركز نشاطها في الأمن والدفاع، بل هي في الوقت نفسه مؤسسات سياسية مهمة. ويشمل هذا حتى الجيوش التي تدعم دولًا ديمقراطيةً، فكونها خادمةً مطيعةً للدولة، فيعني هذا أنّها تتخذ موقفًا سياسيًا. وتمثّل عمليات الانتقال السياسي، سواء أكانت نتيجة تغيير في الحكومة أو في النظام أم نظامًا سياسيًا جديدًا بالكامل، مراحل حرجة بالنسبة إلى القوات المسلحة، لأنّها تطالَب باتخاذ موقف لجهة ما إذا كانت ستؤيد عملية الانتقال أو تقاومها أو ستكتفي بالانتظار حتى ترى لأي جهة ستميل الرياح ثم تتخذ موقفًا بعد ذلك فقط.

77

تركِّز هـــذه الورقة في بحــث نوع عمليــات الانتقال السياســي التــي تواجههــا القــوات المســلحة، والصفات الأساسية للجيوش الديمقراطية، ومعنى الديمقراطية، على صعيد الممارســـة، بالنسبة إلى القوات المسلحة

77

تركّز هذه الورقة في هذه المسائل، بخاصة في بحث نوع عمليات الانتقال السياسي التي تواجهها القوات المسلحة، والصفات الأساسية للجيوش الديمقراطية، على صعيد الممارسة، بالنسبة إلى القوات المسلحة، هذا إلى جانب عدد من المسائل الأساسية في العلاقات الديمقراطية المدنية – العسكرية.

السيطرة المدنية: الفرعان التنفيذي والتشريعي

في الديمقراطيات الحديثة، يجب فهم السياسة العسكرية بوصفها مجموعةً من العلاقات القائمة بين مجموعة من المؤسسات. وتنتمي المؤسسات إلى أحد الجوانب الثلاثة من مثلث العلاقات المدنية -العسكرية: الدولة أو المجتمع أو القوات المسلحة بحد ذاتها. يحتًل فرعًا الحكم أكثر مؤسسات الدولة أهميةً في هذه المعادلة. ويمكن تجزئة الفرع التنفيذي إلى المسؤول التنفيذي الأول (الرئيس،

أو رئيس الوزراء)، ومجلس الوزراء، والوزراء الحكومين، ومختلف هيئات الفرع التنفيذي التي تتعامل مع مواضيع الدفاع والأمن. أما البرلمان واللجان البرلمانية وما يكون في خدمتها من منظمات، فإنها المؤسسات التي تمثّل الفرع التشريعي.

يتم أحيانًا إهمال الجانب المجتمعي في الكتابات المتعلقة بالسياسة العسكرية، مع أنّ من البديهي استحالة وجود دولة أو جيش دون مجتمع. ولعل السبب في هذا الإغفال العرضي يعود إلى أنّ دور المجتمع في العلاقات المدنية – العسكرية كان، حتى وقت قصير نسبيًا، يقتصر بدرجة كبيرة على تفريخ ضباط وجنود، ولكن الصعود التدريجي للرأي العام والناشطين الاجتماعيين، من قبيل وسائل الإعلام والمنظمات غير الحكومية، جعلها تصبح مكونات ذات نفوذ في السياسة، عا في ذلك السياسة العسكرية.

تمثّل القوات المسلحة الجانب الثالث من معادلة العلاقات المدنية – العسكرية. ومع أنّ أغلب المنتمين إلى المؤسسة العسكرية هم إما متطوعون أو جُنّدوا إلزاميًا، أو ضباط صف، فإنّ دراسة السياسة العسكرية تُعنى أولًا بالضباط المحترفين المختصين بإدارة العنف (في مقابل المجندين الذين تكون خبرتهم استخدام العنف). عثّل سلك الضباط نخبة المهنة العسكرية. وعثّل أعضاء السلك الأعلى رتبةً الجيش عمومًا؛ فهم يبينون وجهات نظر الجيش وينقلون احتياجاته إلى الدولة والمجتمع.

لا يمكن للجيش، بحكم طبيعته، أن يكون ديمقراطيًا، من جهة بنيته المؤسسية الهرمية، وثقافته الاعتبارية، وطبيعة اتخاذ القرارات وإجراءات التنفيذ من القمة إلى القاعدة. وكما في المهن الأخرى، فإن مسؤوليات ضابط الجيش تزداد مع كل ترقية. وعلى خلاف الحال في مهن أخرى، يرجّح أن تشمل مسؤوليات الضابط المحاسبة على تأدية العمل، ويشمل ذلك عددًا من العاملين تحت إمرته يتزايد باطراد، فضلًا عن رفاهيتهم وحياتهم وسلامة عتادهم أثناء القتال.

يجب التمييز بين كيانين أساسيين في المؤسسة الدفاعية: وزارة الدفاع، وهي مؤسسة تابعة للدولة يكون مديرها الأعلى وزيرًا، أي عضوًا في مجلس الوزراء، وهيئة الأركان العامة التي هي أعلى درجات القوات المسلحة الاحترافية وتتولى تسهيل التخطيط الدفاعي وتدفق المعلومات في اتجاهين بين القيادة العليا ومختلف الوحدات، ويكون قائدها، رئيس الأركان العامة، أعلى ضباط الجيش رتبةً. هذه هي على وجه التقريب البنية المؤسسية المعيارية في الديمقراطيات الليبرالية، إلا أنّه توجد بالطبع انحرافات عنها؛ فعلى سبيل المثال لا يزال الجيش في موقع مؤسسي أضعف من هذا بكثير في اليابان وألمانيا، وهما



دولتان كان التخوف فيهما من عودة بروز النزعة العسكرية قويًا، حين بُدئ بناء القوات المسلحة الجديدة.

"

لا يمكن للجيش أن يكون ديمقراطيًا، من جهة بنيته المؤسسية الهرمية، وثقافته الاعتبارية، وطبيعة اتخاذ القرارات وإجراءات التنفيذ من القمة إلى القاعدة

77

تُعدّ السيطرة المدنية المبدأ الأساسي للسياسة العسكرية في الأنظمة الديمقراطية؛ ولا يمكن للدمقرطة أن تنجح لولا تلك السيطرة. وفي أبسط أشكالها، تكون هذه السيطرة بأن يتحقق ممثلو المجتمع المنتخبون وقادته من أنّ اهتمام العسكر ينصرف بالكامل إلى شؤونهم الاحترافية، فلا يتدخلون في الحياة السياسية، ويقدّمون للسياسيين مشورة مبنية على الخبرة والتجربة عندما يُطلب منهم ذلك. ويجب أن تكون مشاركة الجيش السياسية مقتصرة على تفاعل أفراد القوات المسلحة الذين يملكون أكبر قدر من الخبرة والتجربة حول موضوع محدد (وهم عادة الضباط الأعلى رتبة) مع السياسيين، كما يجب أن تتم عمليات التفاعل هذه عبر قنوات منتظمة وشفافة للجميع بشرط عدم تعريض أسرار عسكرية للخطر.

يجب أن تكون السياسة العسكرية والخارجية من صنع السياسيين. ويتولى مدنيون وضع إطار النقاش حول سياسات ومقاربات بديلة، مستعينين بخبراء عسكريين مستشارين بحسب الضرورة. وعندما يتوصل السياسيون إلى قراراتهم، بمساعدة خبراء عسكريين أو من دونها، فإنّه يتعين على أفراد القوات المسلحة بذل قصارى جهدهم لتنفيذ تلك القرارات. وربما يتوافر لدى ضباط عسكريين فهم أفضل من فهم رؤسائهم المدنيين حول موضوع معين، ومع ذلك فإنّه ينبغي لهم أن يطيعوا أوامر المدنيين حتى لو كانوا لا يوافقون عليها. وبكل بساطة، فإنّه يحق للمدنيين أن يكونوا على خطأ، لكن لا يحق للعسكريين أن يعصوا الأوامر.

من الواضح أنّه يوجد توتر كامن ونزاع حتى بين السياسيين والضباط. لكن لا يتمثل الوضع الملائم لقيام علاقات مدنية – عسكرية جيدة بوجود صداقة مثالية بين الجنرالات ورؤسائهم المدنيين ولا طاعة ذليلة وبلا جدال من جانب كبار الضباط. أما القادة العسكريون الذين تعززت ثقتهم بأنفسهم بفضل ما يمتلكونه من خبرة وتجربة،

فمن الحماقة ألّا يحاولوا استخدام نفوذهم لاستمالة المدنيين بحيث يكون قرارهم لمصلحة مسار العمل الذي تفضّله القوات المسلحة. ولا يمكن تجنب التعارض في نظام سياسي ديمقراطي؛ أي تعددي، بل هو في الواقع أمر مرغوب فيه؛ فهو يوحي بأنّ كلًا من السياسيين والقادة العسكريين يقومون بعمل ما هو واجب عليهم. ويحتاج هذا التوتر الكامن في العلاقات المدنية – العسكرية إلى عمل دائم ومراقبة وتفاعل، كما أنّه يجبر السياسيين على الاعتناء بالقوات المسلحة ومحاولة فهمها على نحوٍ أفضل. وعندما يتمتع كبار الضباط بالاحترام ويمتلكون مهارات بيروقراطيةً متقدمةً، أو عندما يعتقدون أنّ قدرتهم على تأدية مهماتهم ربما تكون عرضةً لخطر ما، أو عندما يشكّون في كفاءة القيادة المدنية، فربما يواجه السياسيون عقباتٍ كبيرةً في ممارسة سلطتهم.

بمرور الوقت، تكتسب المؤسسات نفوذها تجاه بعضها أو تفقده، وتصبح طبيعة العلاقات المدنية العسكرية ومداها انعكاسًا للتوازن المتحول بين قوة المؤسسات السياسية وقوة الجيش السياسية. وتتأثر العلاقات المدنية - العسكرية ومسائل سيطرة المدنيين تبعًا لذلك بعدد من العوامل الأخرى، لعل أهمها بيئة التهديدات الخارجية والداخلية التي تواجهها الدولة والجيش. أما في غياب التهديدات الخارجية والداخلية، فربا يصبح الجيش أقل ابتعادًا عن التدخل في السياسة أو ميالًا إلى التهرب من واجباته تجاه المجتمع.

تنطوي السيطرة الموضوعية على مفارقة تتمثل بأنّ تطوير الاحترافية العسكرية يترافق مع تدنيّ إشراف الدولة على القوات المسلحة. وربما لا تمثّل هذه المفارقة مشكلةً يحتمل أن تكون محفوفةً بالمخاطر في الديمقراطيات المتينة، لكنّها ربما تكون خطرًا كبيرًا بالنسبة إلى الديمقراطيات الهشّة التي نشأت للتو في أعقاب أيّ نظام من الأنظمة التسلطية.

ثهة معيار مهم للحوكمة الديمقراطية وهو أنّ السيطرة المدنية على القوات المسلحة يجب أن تكون متوازنةً بين فرعي الحكم التنفيذي والتشريعي. كما أنّ المدنيين الذين يسيطرون على الجيش (والشرطة) يجب أن يكونوا بأنفسهم خاضعين للعملية الديمقراطية. يناقش الفرع التشريعي السياسة الخارجية والمسائل الدفاعية ويجب أن تكون له سلطة استدعاء أعضاء الفرع التنفيذي والقوات المسلحة لكي يدلوا بشهادات أمامه في جلسات علنية أو مغلقة. ويجوز أن تشمل المواضيع طيفًا واسعًا من المسائل المتنوعة تمتد من تقديم تقارير عن التقدم في حرب جارية، وشراء أنظمة تسلّح، وتمديد مدد التجنيد الإزامي أو إنقاصها، وصولًا إلى المستويات الملائمة من تقاسم العبء

الدفاعي ضمن تحالف دولي. ويتمتع البرلمانيون في الديمقراطيات بفرصة تقديم المشورة للفرع التنفيذي أو إبلاغه بآرائهم.

لكن التأثير الأهم الذي يارسه صانعو القوانين على القوات المسلحة هو مناقشة الميزانية الدفاعية، والتصويت عليها، ومراقبة تطبيقها، والتداول بشأن القوانين التي تنظم المسائل العسكرية والأمنية واعتمادها. وتكون اللجان المتعلقة بالدفاع في الفرع التشريعي مع جهازها الوظيفي الفاعل الأساسي، لأنّها تمارس الإشراف المدني الفعلي وتكون موضع الخبرة العسكرية. وربما يتوافر عدد من اللجان البرلمانية كهذه، مثل اللجان المنفصلة في كلٍ من مجلس الشيوخ ومجلس النواب التي تختص بالقوات المسلحة والشؤون الخارجية، وربما تكون عضويتها متداخلةً لا سيما في مجلس تشريعي يتألف من عدد صغير نسبيًا من النواب.

من المهم أن تقدّم لجان الدفاع بديلًا حقيقيًا من صوت الفرع التنفيذي حول المواضيع الأمنية، وهذا ليس بالأمر السهل دامًا، لأنّ الفرع التنفيذي غالبًا على اطلاع أفضل على المعلومات وربما يحاول تجزئة المعلومات الوثيقة الصلة بالموضوع أو حجبها عن صانعي القوانين. ومما لا شك فيه أنّ احتمال قيام الفرع التنفيذي باستشارة أعضاء لجان الدفاع سيكون أكبر بكثير إذا امتلك هؤلاء الأعضاء معرفةً حقيقيةً وعمليةً ومحدثةً بمسائل ذات صلة وثيقة بالموضوع، بينما يقلّ الاحتمال إذا كانوا لا يملكون تلك المعلومات.

ربا يعطي شكل الدولة الدستوري تفضيلًا للرئيس أو البرلمان من حيث التفويض بالسلطة والواجبات. ولا توجد قاعدة مكرسة وصلبة لجهة تحديد النظام الأكثر إفضاءً إلى الدمقرطة الناجحة من بين النظامين الرئاسي أو البرلماني، لأنّ البيئات المختلفة (من ثقافة سياسية، وتاريخ، ووزن نسبي للمؤسسات السياسية، من قبيل الأحزاب) تنتج أطرًا مؤسسةً مختلفةً.

وإذا نظرنا إلى حالاتٍ عديدة من فشل الدمقرطة، فإنّ المشكلة لا تكمن في توزيع السلطة بين المؤسسات بل في عدم انضباط المؤسسات السياسية لجهة تأدية دورها والتزامها طبقًا للنظم. وفي معظم الحالات، تزداد فاعلية الإدارة اليومية للقوات المسلحة والسيطرة المدنية عندما يارسهما وزير الدفاع (بصورة مميزة عن الأركان العامة)؛ فوزارة الدفاع جزء من الفرع التنفيذي كما أنّ العاملين فيها هم في أغلبيتهم الساحقة من المدنيين.

لا يتحقق إشراف مدني قويّ من دون مؤسسات سياسية قوية. وتواجه الديمقراطيات الوليدة، حيث كان من تقاليد الجيش التدخّل في السياسة وحيث يحتفظ بنفوذ سياسي واقتصادي واسع، تحديًا خطيرًا

وصعبًا على نحو خاص. وإنّ نظامَ أحزاب قويًا ومستقرًا، وانتخاباتٍ حرةً ونزيهةً، وشفافيةً واسعةً للعمليات السياسية، لا سيما بخصوص المسائل المالية، هي جميعًا أمور ستضمن تمتع الفرعين التنفيذي والتشريعي بالشرعية الشعبية والنفوذ السياسي. وأفضل علاج وقائي لميل الجيش إلى التدخّل السياسي هو الحوكمة الديمقراطية الفاعلة والإيمان بالنظام الديمقراطي والولاء له من جانب القطاعات السياسية الكرى كافةً.

سلسلة القيادة واستخدام القوات والامتيازات العسكرية

إنّ سلسلة القيادة في الجيش ونواحي مسؤولية المؤسسات السياسية عن القوات المسلحة يجب أن تكون مقننةً لمواجهة جميع السيناريوهات المحتملة في أزمنة السلم والطوارئ والحروب. يكون رئيس الدولة، في معظم الديمقراطيات، القائد الأعلى للجيش، ويكون المدني الذي يعين وزيرًا للدفاع مسؤولًا عن إدارة الجيش اليومية. ويعد اختيار وزير دفاع يملك قدرًا من الخبرة في المسائل الدفاعية – الأمنية، أو يكون على الأقل قد أثبت اهتمامه بها، إشارةً للقوات المسلحة مفادها أن الدولة تأخذها على محمل الجد. ولعل الوضع المثالي هو أن يكون وزير الدفاع والعاملون في وزارته جزءًا من بنية القوة الحكومية، وأن يتمتعوا بثقة الرئيس/ رئيس الوزراء، وأن يكونوا على استعداد وأن يتمتعوا بثقة الرئيس/ رئيس الوزراء، وأن يكونوا على استعداد اللدفاع عن مصالح الجيش المهنية المشروعة. ومع أنّ الوزير جزء من الفرع التنفيذي، فإنّ علاقته بالفرع التشريعي بالغة الأهمية لأنّ الوظائف البرلمانية المتعلقة بصياغة قوانين متصلة بالدفاع والإشراف على الميزانية الدفاعية يكون لها في الديمقراطيات تأثير مباشر في رفاهية القوات المسلحة.

من المهم أن تكون سلسلة القيادة داخل القوات المسلحة مبينة بوضوح مع إزالة أيّ التباس محتمل. ويجب أن يكون الشخص الأعلى رتبةً في الجيش، أي رئيس الأركان أو أيّ مسمى وظيفي آخر يعطى له، خاضعًا لإمرة المدني المعين وزيرًا للدفاع، وهو عضو مجلس الوزراء الذي عثل الحكومة في القوات المسلحة والقوات المسلحة في الحكومة. وتكون الأغراض الرئيسة من وزارة الدفاع هيكلة العلاقة بين القادة المدنيين المنتخبين وقيادة القوات المسلحة، وذلك لتحديد المسؤوليات وتوزيعها بين العاملين المدنيين والعسكريين في الوزارة، ولتعظيم فاعلية موظفي الوزارة والاستفادة من الموارد التي تأتمنها الدولة عليها.



يتولى الوزير، بمشاركة الرئيس و/ أو رئيس الوزراء وباقي أعضاء مجلس الوزراء، صياغة السياسة الدفاعية - الأمنية وتحديد الأدوار والمهمات لمختلف مكونات الجيش ووحداته. وعليه المحافظة أيضًا، مع كبار موظفي الوزارة، على علاقات ملائمة مع الوزارات الأخرى؛ فالروابط الجيدة مثلًا مع وزارة المالية أو وزارة التجارة الخارجية يمكنها أن تسهّل دفع الأموال في الأوقات المناسبة واستيراد مواد. ومن الجوهري للحوكمة الديمقراطية أن تكون العلاقة بين وزارة الدفاع والفرع التشريعي بنّاءةً، وكذلك، وإن بقدر أقل، بينها وبين المنظمات غير الحكومية ووسائل الإعلام والشركاء الأجانب. كثرت المطبع التنويعات المحلية للترتيبات المؤسسية؛ فبعضها ناتج من حوادث تاريخية وبعضها الآخر نتاج تقاليد سياسية، وبعضها يبدو ملائمًا. ومن المهم أن تمنح سلسلة القيادة الأفضلية للمدنيين، وأن تكون واضحةً ومقننةً ومحترمةً من جميع المؤسسات ذات الصلة تكون واضحةً

وبما أنّ أحد أهداف القادة المدنيين الحرجة هو الحيلولة دون تدخل القوات المسلحة في السياسة الداخلية، فإنّ الأوضاع التي يمكن في ظلها استخدام الجيش داخليًا يجب أن تكون محددةً بهوجب القانون. وبصورة عامة، يتمثّل الدور الداخلي الشرعي الوحيد للجيش في الدولة الديمقراطية الحديثة بأعمال الإغاثة إثر كوارث طبيعية، ويحتل الجيش موقعًا مثاليًا لتنفيذ هذا الهدف الذي يضاعف أيضًا ما له من تقدير مجتمعي نظرًا لما يملكه من قوى عاملة وقدرة في مجال وسائل النقل ومعدات (مثل الآليات الثقيلة لأعمال بناء الجسور، والهدم، وإصلاح البنى التحتية). ويجب ألّا يكون للقوات المسلحة دور في مكافحة الاتجار بالمخدرات وسياسات التصنيع؛ لأنّ الكون مسؤولية قوات الأمن الداخلي. ومن منطلق مماثل، يجب ألّا تكون مسؤولية قوات الأمن الداخلي. ومن منطلق مماثل، يجب ألّا يشارك الجنود في برامج محلية مثل التنمية الريفية والإشراف على وظائف قد تعزز تسييسهم.

وعلى الدول التي تحتفظ بمنظمات شبه عسكرية وقوات جندرمة ومليشيات وحرس وطني وغيرها، أن تضع نظمًا واضحةً لاستخدام هذه المنظمات، ويجب أن يكون الدستور واضحًا بشأن نوع المهمات الداخلية التي يسمح للقوات المسلحة أن تتولاها والشروط الضرورية لنشر تلك القوات.

كما أنّ استخدام الجيش في دولة ديمقراطية في زمن الحرب يجب أن يكون خاضعًا لنظم الدستور. تكون سلطة إعلان الحرب وحالة الطوارئ من اختصاص الفرع التشريعي عادةً أو على أقل تقدير، وعلى الفرع التنفيذي أن يحصل على موافقة البرلمان. أما نشر قوات

مع إعلان رسمي أو من دونه فمسألة دستورية مهمة تتعلق، على نحو خاص، بالصلاحيات الرئاسية. وقد كانت هذه المسألة موضع نقاش موسع؛ فهي على سبيل المثال، لم تسوَّ في الولايات المتحدة الأميركية إلّا عام 1973 من خلال "قرار الصلاحيات زمن الحرب" الذي حدد بوضوح عدد الجنود الذين يجوز للرئيس نشرهم دون موافقة الفرع التشريعي والمدة الزمنية. غير أنّ إعلان الحرب في كندا لا يزال من صلاحيات الفرع التنفيذي، وحتى عند استشارة البرلمان في بعض الحالات، فإنّه لم يطالب بحق إعلان الحرب أو تحديد وقت إنهائها أو كيفية إدارتها.

ويجب أن يتقاسم الفرعان التنفيذي والتشريعي المسؤولية المالية الحصرية عن النفقات الدفاعية. وتمثّل سلطة البرلمان في إعداد الميزانية، وإصدارها بقانون، وصرفها، ومراقبة إدارة الجيش لها، أقوى الأدوات التي يملكها البرلمان للسيطرة على القوات المسلحة. تبدأ عملية إعداد الميزانية في وزارة الدفاع عادةً حيث يتحقق العاملون المدنيون والعسكريون من احتياجات الوزارة للسنة التالية، ثم يرفع وزير الدفاع ميزانية وزارته إلى مجلس الوزراء حيث يجري المزيد من المداولات، وتحيل الحكومة الميزانية بعد ذلك إلى الفرع التشريعي حيث يجري النقاش الأهم في العلاقات المدنية - العسكرية الدعقراطية.

في الأنظمة الديمقراطية، يقوم الفرع التنفيذي بتزويد الفرع التشريعي بالميزانية الدفاعية متضمنةً أكبر قدر ممكن من التفاصيل، وذلك لكي يتمكن الثاني من تفحّصها بدقة. ويفترض أن تكون الاستثناءات الوحيدة هي البنود التي ربا يؤدي نقاشها إلى فضح أسرار عسكرية، ومع ذلك فإنّ هذه البنود يجب أن تخضع لتقييم أعضاء لجنة (أو لجان) الدفاع البرلمانية الملزمين بقسم الحفاظ على السرية. ومن المهم عندئذ، أن يحصل صانعو القوانين على معلومات دقيقة من خبراء دفاعيين مستقلين يملكون القدرة على إجراء تقييم على الميزانية، يظل على عاتقه التزام مهم هو التحقق التشريعي على الميزانية، يظل على عاتقه التزام مهم هو التحقق من أنّ وزارة الدفاع تنفق الأموال على النحو المقرر أصلًا. ولضمان السيطرة المدنية الفاعلة، يجب ألّا تتاح للقوات المسلحة إمكانية الوصول إلى مـوارد مالية كما يجب ألّا تشارك في أي نوع من نشاطات الأعمال.

لا يجدر بالدولة الديمقراطية أن تطمح إلى جيش محايد سياسيًا، بل إلى جيش ملتزم بقوة بالحوكمة الديمقراطية. ويجب أن تكون القوات المسلحة غير مسيسة وألّا يقوم أفرادها بأي دور سياسي باستثناء حقهم في التصويت بوصفهم مواطنين، وعليهم ألّا يترشحوا لمنصب

سياسي أو يقبلوا به أو يشغلوه، وعليهم عدم الظهور في التجمعات السياسية وهم يرتدون بزّاتهم الرسمية. ويجب أن تكون عملية اختيار القيادة العسكرية العليا وترقيتها خاضعةً لسيطرة المدنيين، وذلك على النحو الأمثل من خلال مشاركة مسؤولي الفرعين التنفيذي والتشريعي، وأكرر على النحو الأمثل (ولكن ليس بالضرورة)، بعد التشاور مع كبار الجنرالات.

"

يجب أن تكون القوات المسلحة غير مسيسة وألّا يقوم أفرادها بأي دور سياســـي باستثناء حقهم في التصويت بوصفهم مواطنين، وعليهم ألّا يترشحوا لمنصب سياسي أو يقبلوا به، وعليهم عدم الظهور فـــي التجمعات السياســية وهـــم يرتـــدون بزّاتهم الرسمية

77

في جميع الأنظمة التسلطية تقريبًا يتمتع الضباط العسكريون بامتيازات وصلاحيات سياسية و/ أو اجتماعية – اقتصادية عديدة. ويكون هدف القائمين بالدمقرطة "طيّ صفحة" وضع الجيش المتميز وتأسيس قوات مسلحة تخدم الدولة ومواطنيها وموثوق بها وقادرة وتحظى أيضًا بالتقدير والاحترام. يجب أن يصبح الجيش خاضعًا للمساءلة بموجب القانون، ومطيعًا ومؤيدًا للكيان السياسي الديمقراطي، وتكون مسؤولياته المهنية منظمةً دستوريًا.

غالبًا ما تكون نخب الأنظمة الديمقراطية الناشئة حديثًا على قدر قليل من الفهم و/ أو الاهتمام لجهة فهم الجيش بوصفه منظمةً احترافيةً. ويُعدّ هذا خطأً مكلفًا لأنّ مصلحة الدولة المباشرة تقتضي أن تكون لديها قوات مسلحة لا تؤيد الحوكمة الديمقراطية فحسب بل تكون أيضًا قادرةً على تنفيذ المهمات التي يكلّفها بها السياسيون. لذا فإنّه من المهم، إضافةً إلى بقاء الجيش بعيدًا عن السياسة، أن يكون أيضًا قانعًا بشروط الخدمة العسكرية.

ومع أنّ الجيش في الدول الديمقراطية لا ينبغي له أن يكون في حاجة إلى رشوة أو استرضاء (إن أمكن ذلك إلى أي حد)، فإنّه يجدر بالدولة أن تمنح القوات المسلحة مكانةً مهنيةً عالية المقام من خلال تزويدها بأحدث المعدات وبرواتب ومنافع لائقة، وإعلاء قيمة المهنة

العسكرية في نظر المجتمع، وتعاشي التطفل على شؤون الجيش الداخلية، مثل التدريب والترقيات الروتينية، وتعاشي استخدام الجيش بأي طريقة أداةً في التنافس السياسي الداخلي. وعلى الدولة الديمقراطية أن تحترم روح التضامن بين أفراد الجيش مع المحافظة في الوقت نفسه على القيم الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان بوصفها جزءًا من الثقافة العسكرية.

يحق للجنرالات أن يتوقعوا التوجيه الواضح والسليم من الدولة. وفي الأوضاع التالية لحكم تسلطي، من المهم حصر مهمة القوات المسلحة في الدفاع عن الوطن في وجه أعدائه الخارجيين وإبعادها عن السياسة الداخلية، ومن واجب القيادة السياسية تحديد أدوار قواتها المسلحة ومهماتها. ونادرًا ما تتغير أدوار الجيش الرئيسة (الدفاع عن الدولة، وضمان الأمن في أماكن الأزمات بوصفه قوة حفظ سلام، ومحاربة الإرهاب في الداخل و/ أو في الخارج)، لكن مهماته تتوقف على أوضاع لامتناهية من حيث تنوعها.

ومع أنّ إغراء إضعاف الجيش يكون في أغلب الأحيان موجودًا في الدول السائرة على طريق الدمقرطة، لا سيما بعد حكم عسكري، فعلى السياسيين مقاومة هذا الإغراء، لأنّهم مسؤولون بخاصة عن ضمان احتفاظ القوات المسلحة بقدرتها على الدفاع عن الدولة. وفي الوقت نفسه، ينبغي لحجم الجيش أن يكون متناسبًا مع التحديات التي يمكن أن يواجهها. والدولة التي تحتفظ بجيش دائم كبير الحجم من دون ضرورة لذلك وبسلك ضباط منتفخ، تبدد مواردها (ويعتمد ذلك على البيئة السياسية طبعًا)، بل إنّها ستكون عرضةً للمشاكل دائمًا. وفي حال ظهرت على الضباط عوارض الملل أو الاستياء، فإنّ تكليفهم بمهمة حفظ سلام دولية وسيلة جيدة لإشعارهم بأنّهم نافعون ومقدّرون.

تسعى الدول السائرة على طريق الدمقرطة إلى هدف حرج يتمثل بزيادة احترافية القوات المسلحة. وعكن تحقيق هذا الهدف بمشاركة كبار الضباط، وذلك بوضع نظام ملائم للتدريب والتثقيف العسكري وتعزيز ثقافة تنظيمية تقوم على ضبط النفس واحترام الدستور والاعتراف بالتضحيات التي يقدّمها المجتمع دفاعًا عنه. ولتوقيت هذه الإصلاحات وتسلسلها أهمية بالغة؛ إذ ربما يؤدي التسرع فيها، لا سيما في دمقرطة دول خرجت من حكم عسكري، إلى عكس النتيجة المرجوّة. وفي سياق سياسي تكون فيه القوات المسلحة مهددةً بتدخّل مدني عدواني في شؤونها الداخلية، من الأفضل تأجيل تغييرات معينة أو تطبيقها تدريجيًا.



الجانب المجتمعي من العلاقات المدنية – العسكرية

الجانب المجتمعي مكون لا غنى عنه من مكونات مثلث العلاقات المدنية – العسكرية، تمامًا مثل الدولة والقوات المسلحة. لقد أصبحت المسائل المجتمعية ذات أهمية متزايدة منذ الحرب العالمية الثانية، وبدرجة أكبر في العقود الثلاثة الأخيرة. ويستحيل تكوين أحكام علمية بخصوص ضرورة أن يكون لدولة ما جيشٌ احترافي أو قائم على التجنيد الإلزامي من دون فهم موقف الرأي العام من الخدمة الإلزامية، والتوجهات الديموغرافية، ونظام التعليم. فما هي المسائل المجتمعية الأساسية التي يجب أن يتصدى لها القائمون بالدمقرطة؟

1.مجندون إلزاميًا أم متطوعون؟

من بين المسائل الأساسية المتعلقة بجيش ديمقراطي تحديد أيّ نوع سيتم اعتماده؛ هل هو التجنيد الإلزامي؟ أم التطوع الاختياري؟ ويمكن سوق حجج سليمة تأييدًا لكلٍ من الجيوش القائمة على التجنيد الإلزامي والجيوش القائمة على التجنيد الإلزامي شديدة، حيث يُعد التدريب العسكري بالنسبة إلى معظم المواطنين مرغوبًا فيه اجتماعيًا وضروريًا من الناحية الإستراتيجية، وحيث لا توجد معارضة شعبية كاسحة للتجنيد، فإن التجنيد الإلزامي العام يكون الخيار المفضل عادةً. وعلى الدول الديمقراطية أن تتأكد من أن التجنيد يطبئق على نحو عادل وأن الأفراد الذين تحرّم عليهم معتقداتهم الدينية أو الشخصية حمْل السلاح أو تأدية الخدمة العسكرية، يمنحون خيار خدمة غير مسلحة في الجيش أو يكلّفون بعمل في مجالات نافعة اجتماعيًا (مثل العناية الصحية، والعناية بكبار السن، أو التعليم).

غيل الجيوش القائمة على التجنيد الإلزامي إلى أن تكون أقل فاعليةً وأكثر احتياجًا إلى موارد على أساس كل جندي مقابل مقدار القدرة العسكرية التي تتيحها، كما أنها تعمل عادةً كما لو كانت في الواقع معاهد تدريب ينفق عليها على حساب التحديث الدفاعي. ومع ذلك، فإنّ إحدى الحسنات الكبرى للخدمة العسكرية الإلزامية أنّها تستطيع أن تكون وسيلة تنشئة اجتماعية قادرةً على الجمع بين شبان من خلفيات اجتماعية - اقتصادية وعرقية - دينية متفاوتة، والمساعدة في دمجهم ضمن مجتمع حقيقي عبر التدريب والتجارب المشتركة. وفي العادة، تجذب الجيوش القائمة على التجنيد الإلزامي تفحصًا مجتمعيًا أكثر نشاطًا نظرًا إلى توافر نسبة كبيرة من المواطنين الذين أدّوا خدمتهم أو لهم قريب كان قد خدم في القوات المسلحة. إضافةً إلى ذلك يتوضح أنّ الخدمة العسكرية الإلزامية، لا سيما في المجتمعات المحاربة، تؤدي

إلى مستوى أعلى من المشاركة السياسية، بينما يكون للجيوش القائمة على التطوع تأثيرٌ معاكس في العادة في نشاط المواطنين السياسي. وإذا نظرنا إلى كلّ العوامل على أنّها متساوية، يكون الخيار الأكثر ديمقراطيةً هو الجيوش القائمة على التجنيد الإلزامي التي يتم فيها تقاسم عبء الخدمة العسكرية بالتساوي تقريبًا.

ولأنّ الأفراد المجندين إلزاميًا يأتون من أطياف المجتمع كافةً، فمن غير المرجّح أن يضعوا حياتهم على المحك من أجل نخبٍ سياسية لا يعدّها المجتمع شرعيةً. أما الجنود الاحترافيون أو المتطوعون فقد اختاروا المهنة بأنفسهم، كما أنّهم لا عِتّلون عينةً تمثيليةً من الجماعة التي ينتمون إليها. لكن في مجتمع ديمقراطي يكون فيه سلوك الجنود محكومًا بنظم يقرّها المدنيون، لن يكون المتطوعون أكثر استعدادًا من المجندين إلزاميًا لطاعة ضابط يصدر أمرًا مخالفًا للقانون أو الدستور. وبحسب عدد من الخبراء، تعتمد هيبة الجيش على الاستحسان المجتمعي. وهنا أيضًا، فإنّ شرعية النظام هي جانب حاسم من جوانب الموضوع ولكن يتم تجاهلها في أحيان كثيرة. وربا يحظى جيش ما بتاريخ مجيد وتقاليد حربية ممتازة لكنه لا يستطيع الاعتماد على التأييد الشعبي إذا كان في خدمة نظام غير شرعي.

السؤال الآخر المعياري والمهم هو: هل ينبغي للجيش بوصفه مؤسسةً أن يعكس قيمًا مجتمعيةً؟ لكن ربا لا ينتظر الناس العاديون من جنودهم وضباطهم أن يكونوا مرآةً لقيمهم بقدر ما يتوقعون منهم أن يكونوا احترافيين ذوي كفاءة يؤيدون الحكم الديمقراطي دون تردد ويتقيدون بالدستور.

2.الانقسامات الإثنية – الدينية

يجب أن يكون الجيش الديمقراطي منفتحًا بالقدر نفسه على الأفراد من مختلف الهويات الإثنية - الدينية والخلفيات المناطقية. وهي مسألة غير متنازع فيها على ما يبدو. كما يجب الحكم وفقًا للمعايير ذاتها على الذين يريدون أن يخدموا جنودًا احترافيين. وفي بعض الحالات، من الحكمة تطبيق سياسات تشجّع مشاركة الأقليات التي لا تتمتع بتمثيل كاف. وينبغي التعامل مع عدد من الأسئلة الإضافية في المجتمعات المتعددة إثنيًا و/ أو المتعددة دينيًا، وهي أسئلة ليست لها أجوبة قياسية. بل إن الأجوبة تعتمد على السياق المعين. على سبيل المثال، هل على الدولة أن تتدخل في الحالات التي يكون فيها أفراد إثنية أو ديانة ما ممثلين في سلك الضباط على نحو غير متناسب ليس بسبب تلاعب سياسي بل لأن مجموعةً ما أكثر المتمامًا من غيرها بالمهنة العسكرية؟ وهل يجب إعطاء الجنود فرصة تأدية الخدمة في مناطقهم العرقية/ الدينية؟ أم يجب، رجا

لأغراض الاندماج الاجتماعي، أن يكونوا في مناطق عرقية/ دينية غير مناطقهم؟ وهل ينبغي، بدلًا من ذلك، أن تتألف كل وحدة من جنود ينتمون إلى إثنيات وأديان مختلفة؟ أم ينبغي أن يكونوا من الخلفية الإثنية/ الدينية ذاتها؟

في الدول المتعددة الإثنيات والمتعددة الديانات التي تعاني انقسامات عميقة، أو في الدول التي تسود فيها أوضاع تالية لحرب أهلية، لعلّ القائمين بالدمقرطة المهتمين بتماسك الوحدات العسكرية الصغيرة نسبيًا، مثل السرية والكتيبة وحتى الفوج، يختارون تنظيمها على أساس الإثنية و/ أو الدين؛ فتنظيم وحدات من مذهب واحد في الجيش العراقي الجديد، أثناء الأعمال العدائية بين الشيعة والسنة وبها يبدو النهج العاقل والحذر الذي ينبغي السير عليه. ورجا يكون ذلك خطوةً أولى مقبولة في اتجاه إنشاء مؤسسة عسكرية متعددة الإثنيات حقًا تتصف بوحدات متكاملة إثنيًا الإثني – العرقي - الديني الناجح على مستوى وحدة عسكرية قليلة نسبيًا من الناحية التاريخية. ويتطلب النجاح بهذا الخصوص صبرًا مجتمعيًا، وفي بعض الحالات تدخلًا سياسيًا مكشوفًا، مثل إلغاء التمييز العنصري في القوات المسلحة الأميركية في تموز/ يوليو 1948 التمييز العنصري في القوات المسلحة الأميركية في تموز/ يوليو 1948 التمييز العنصري تومان.

3.الهوية الجندرية والجنسية

كان عدد من المسائل التي شهدت نقاشًا علنيًا خلال العقود الأخيرة يتركز في التوجه الجندري والجنسي للجنود المحتملين: إلى أي مدى يجب أن قضي القوات المسلحة لكي تستوعب الإناث من الجنود؟ وهل ينبغي السماح للنساء بالخدمة في مواقع القتال؟ وهل يجب إرغام الجنود على كشف توجههم الجنسي؟ وهل على الجيش أن يفتح أبوابه للجنود الذين يجاهرون بأنهم مثليون؟ وبحكم التجربة يبدو أن الإرادة الشعبية هي التي يجب أن تقرر الأجوبة عن هذه الأسئلة في دولة ديمقراطية. وغالبًا ما تتبنّى المجتمعات، حتى الديمقراطية، قيمًا مختلفةً قامًا مع تأييد مقاربات مغايرة، ولهذا فليس مستغربًا أن يتبنّى مواطنو إسرائيل وهولندا والولايات المتحدة أفكارًا مختلفةً نصوص هذه المسائل.

4.الجيش مختبر اجتماعي

تُطرح مسألة مهمة هي: هل يجدر بالدولة أن تستخدم القوات المسلحة لتطبيق سياسات تقدمية يعدّها المجتمع مثيرةً للجدل؟ فالدول الديمقراطية تسيطر على القوات المسلحة، مع أنّها لا تتمتع

سوى بنفوذ محدود على مجتمعاتها. وبناءً عليه، فالنجاح في تطبيق برامج اجتماعية تقدمية لكنها مثيرة للجدل، داخل صفوف الجيش، يساعد في إقناع بقية المجتمع بصحة تلك البرامج؛ إذ بدأ الدمج العرقي في الجيش الأميركي، على سبيل المثال، مبكرًا، في وقت لم يكن الاتجاه السائد في المجتمع، بخاصة في عدد من مناطق البلاد، مستعدًا للاقتداء به. وهكذا أصبح الجيش أول منظمة كبيرة في أميركا يضمن فيها السود الحصول على فرص نجاح متساوية، ولاقت هذه السياسة نجاحًا مشهودًا لأنّها "صحيحة"، ولأنّها عززت كفاءة القوات المسلحة أيضًا.

5.وسائل الإعلام

تكون وسائل الإعلام في الديمقراطيات حرةً في تقصّى أوضاع القوات المسلحة وإعداد تقارير بشأنها، عاملةً بذلك بوصفها مشرفًا على الجيش لحساب المجتمع ومصدرًا مهمًا للمعلومات حول الشؤون العسكرية. ويجب أن يتوافر للصحافيين الاطلاع بقدر كاف على مجريات الأمور في المؤسسة الدفاعية - الأمنية، دون تعريض الأسرار العسكرية للخطر؛ بحيث مكنهم الوفاء مسؤوليتهم لجهة المساهمة في النقاشات المجتمعية حول الإصلاحات الدفاعية والمسائل الأمنية ومبادرات السياسة الخارجية. وتزداد أهمية واجب وسائل الإعلام بإعداد تقارير نزيهة في الدول التي تقوم جيوشها على التطوع، وذلك لأنه ربا لا تتوافر للناس العاديين طرق أخرى للحصول على معلومات حول المسائل الدفاعية. كما يمكن للصحافة أن تقوم بدور نافع من خلال مراقبة القوات المسلحة وإعداد التقارير عنها على نحو مستمر، ما يساعد على الحيلولة دون ابتعادها جسديًا ونفسيًا عن المجتمع الأكبر ويضمن بقاءها جزءًا قيّمًا من المجتمع. ومن الواضح والبديهي أنَّ المؤسسات الإعلامية مسؤولة عن إعداد تقارير دقيقة وموضوعية عن مجريات الحروب، لكنها، حتى في الدول الديمقراطية، تتعرض لضغوط مارسها الدولة لكي تبثِّ روايةً منحرفةً عن الحقيقة. وهذا امتحان لمدى شجاعة وسائل الإعلام واستقلاليتها.

على الدول الديمقراطية أن تعزز كفاءة المدنيين في المواضيع الدفاعية لأن التسلح بهذه المعرفة هو وحده الذي يجعل الفرع التشريعي قادرًا على أن يكون المشرف العليم والماهر على القوات المسلحة. كما أنّ التمتع بخبرة في هذا المجال داخل البرلمان وفي المنظمات غير الحكومية ووسائل الإعلام، يحول دون هيمنة الفرع التنفيذي على المجال العسكري. ومما لا شك فيه أنّ تكوين خبرة عسكرية هو مسعى يستغرق كثيرًا من الوقت، ومن الأفضل بدء ذلك في مرحلة مبكرة. ورجا لا يتوافر في العديد من الدول السائرة على طريق



الديمقراطية مدربون أو خبراء موثوق بهم يمكن تكليفهم بتولي تعليم المتخصصين الدفاعيين الجدد، لذا يمكن في هذه الحالات الاستعانة بمؤسسات ومدربين من الخارج.

6. المنظمات غير الحكومية

تَمُّل المنظمات غير الحكومية في الدول الديمقراطية، والدول غير الديمقراطية في حالات معينة، ما يمكن وصفه بالمقر المؤسسي للخبراء الدفاعيين المستقلين، مؤديةً بذلك وظيفةً جوهريةً في العلاقات المدنية - العسكرية. ويقوم الخبراء الدفاعيون المستقلون الذين رما يعملون في المؤسسات البحثية أو في الجامعات، بإعداد بحوث ذات صلة بالسياسات تتناول المسائل العسكرية والأمنية. ويتمثل عملهم مع الصحافة بدقّ "جرس الإنذار من الحريق"، إذا اكتشفوا نشاطاتِ معاديةً للديمقراطية في المؤسسة الدفاعية - الأمنية، مثل الفساد أو التدخّل السياسي أو مخالفات في مشتريات أسلحة. ويعاني كثير من الدول السائرة حديثًا على طريق الديمقراطية نقصًا حادًا على مستوى الخبرة الدفاعية المستقلة. ويعود السبب في هذا إلى أنّ الجيش في معظم الأنظمة غير الديمقراطية يحتكر الخبرة والتدريب في المجال الدفاعي ويحرص على التحقق من عدم حدوث أيّ نقاش علنى حول المواضيع ذات الصلة بالأمن وعدم الشروع في أي تثقيف بهذه المواضيع. لذلك فإنّ ملء هذا الفراغ بسرعة يُعدّ مهمةً ضروريةً للدول الدعقراطية.

السياسة العسكرية في الدول التسلطية

من أجل الشروع في التفكير في كيفية بناء جيوش ديمقراطية؛ أي جيوش مؤيدة للحوكمة الديمقراطية، فإنّه من المهم معرفة نقطة البداية في تلك العملية وأساسها. كما سنرى، يختلف الوضع اختلافًا هائلًا حين يبدأ بناء جيوش ديمقراطية بعد حكم شيوعي أو حكم عسكري. والفارق كبيرٌ بين العلاقات المدنية - العسكرية في الدول التسلطية وفي الديمقراطيات.

هناك نوعان رئيسان من الدول التسلطية؛ يتمثّل الأول بالدول الخاضعة لحكم الخاضعة لحكم الخاضعة لحكم عسكري. ومع أنّ النوعين مختلفان من نواح عدة، فهما متشابهان أيضًا في عدة مستويات، أهمها عدم توافر شفافية في الشؤون العسكرية.

1.العلاقات المدنية - العسكرية في ظل الحكم الشيوعي

يكمن أهم الاختلافات الرئيسة بين الأنظمة السياسية الديمقراطية والأنظمة الشيوعي في الثانية والأنظمة الشيوعي في الثانية يحكم جميع الفاعلين السياسيين الآخرين. والكلمة المفتاحية في الدول الشيوعية هي "السيطرة"، بحيث يسيطر الحزب الشيوعي أساسًا على مجمل النشاط المنظم، ويعد نفسه صاحب الدور القيادي في الدولة التي يتوقف نجاحها على مدى نجاحه في ممارسة سيطرته على جميع المؤسسات الأخرى. وتبين أنّ الدول الاشتراكية أكثر ميلًا من الدول الديمقراطية إلى الروح العسكرية وأنّ معظمها يقيم منظمات عسكريةً كبيرةً الحجم (يكفي أن نستحضر الجيوش المتضخمة الموجودة حاليًا في الصين وكوبا ولاوس وكوريا الشمالية وفيتنام).

تقوم الجيوش الشيوعية على التجنيد الإلزامي الذي يُستخدم أيضًا وسيلةً فعالة للسيطرة الاجتماعية إضافةً إلى تزويد الجيش بأعداد كبيرة من المجندين. واستُخدم التثقيف العسكري الذي يركز في تقاليد الجيش التقدمية ودوره المهم في المجال الاجتماعي السياسي، من أجل تنشئة الأولاد اجتماعيًا قبل وقت طويل من بلوغهم سن الخدمة العسكرية الإلزامية. كما أنشأ الحزب الشيوعي منظمات شبه عسكرية لدعم الجيش شعبيًا وكذلك لتجهيز المشاركين فيها بمهارات كانت مفيدةً للقوات المسلحة. وإضافةً إلى ذلك، جرت عسكرة العلم والتكنولوجيا والاقتصاد الوطني، مع أنّ مدى هذه العسكرة كان يختلف كثيرًا تبعًا للدولة المعنية والمدة التاريخية.

لا يوجد في الدول الشيوعية تقسيم واضح بين النخب المدنية والنخب العسكرية. والجيش في الدول الشيوعية مسيّس بطبيعته. وفي واقع الأمر، فإنّه يجري تشجيع القوات المسلحة على المشاركة في العمليات السياسية بصفات مثل عضو أو مستشار، حتى في أعلى الهيئات الصانعة للقرارات. ولهذا السبب فإنّنا نجد، على سبيل المثال، أنّ الصور الملتقَطة لمؤمّرات الحزب الشيوعي الصيني أو تجمعات المسؤولين في كوريا الشمالية تزخر بالضباط العسكريين الكبار. ويجري حثّ الأفراد من العسكريين الاحترافيين على أن يصبحوا أعضاء في الحزب الشيوعي. وفي الواقع، فإنّ عضوية الحزب الشيوعي تكون عادةً شرطًا مسبقًا لدخول سلك الضباط.

تقيم الأحزاب الشيوعية الحاكمة روابط وثيقةً مع قواتها المسلحة بدافع الضرورة؛ فدعم الجيش لا غنى عنه لبقاء النظام. ويكون الجيش في الدول التي يحكمها الحزب الشيوعي في تحالف مع الحزب، مسيطرًا عليه سيطرةً محكمةً ويقوم على الاعتماد المتبادل، لكن الحزب الشيوعي هو الشريك الأعلى مقامًا داهًا. ويحتاج الحزب

الشيوعي إلى قوات مسلحة موالية للنظام، تستطيع على نحو موثوق تأدية المهمات الموكلة إليها، ومنها الدفاع عن النظام الشيوعي في وجه أعدائه الداخليين والخارجيين. إضافةً إلى هذا الدور، يكون الجيش أيضًا حامي التراث الثوري – الأيديولوجي للحزب، وهو يعمل أداةً للتنشئة السياسية على الصعيد الاجتماعي، ويقدم المساعدة على إثر حدوث كوارث طبيعية وفي أوقات المصاعب الاقتصادية، حتى إنّه يشارك في إنتاج البضائع والخدمات. كما يحتاج الجيش إلى الحزب الشيوعي لإدامة وضعه المادي وهيبته الاجتماعية وتحسينهما.

إنّ السيطرة الشاملة على الجيش مصلحة أساسية لدولة الحزب الشيوعي؛ فهي تحتاج إلى التحقق من بقاء القوات المسلحة مواليةً بالكامل للنظام. وتخضع الجيوش الشيوعية، بدءًا من لحظة إنشائها، لمراقبة منظومة كاملة من الضباط السياسيين تكون وظيفتها الأساسية المحافظة على النقاء الثوري في صفوف الجيش. وللحزب الشيوعي طريقة أخرى يارس من خلالها سيطرته على الجيش، وهي إنشاء نخب مزدوجة؛ وذلك بمحاولة استقطاب الضباط العسكريين إنشاء نخب مزدوجة؛ وذلك بمحاولة استقطاب الضباط العسكريين النخبة العسكرية في أغلب الدول الشيوعية بحسن تمثيلها على جميع مستويات قيادة الحزب الشيوعي تقريبًا. ومع أنّ الجيش امتنع تقليديًا عن التدخل في النزاعات الداخلية في الحزب الشيوعي، فهو يتدخل (كما حدث في الاتحاد السوفياتي عامي 1957 و1991) بوصفه ممثلًا للحزب وليس بصفة عسكرية.

2.السياسة العسكرية والحكم العسكرى

يتصف الحكم العسكري بتنوع أوسع نطاقًا من تنوع الحكم الشيوعي. ويكون هدف الحزب في الدول الشيوعية السيطرة، ليس على السياسة فحسب بل على المجتمع والاقتصاد أيضًا. أما في الدول الخاضعة لحكم عسكري، فإنّ القوات المسلحة تكتفي عادةً بالسيطرة على التوجيه الإجمالي للحياة السياسية إضافةً إلى السياسة الخارجية والسياسة الدفاعية. لكن تظهر أيضًا تباينات هائلة.

يبدأ الحكم العسكري عادةً بانقلاب عسكري، وربما يكون الاستيلاء على الدولة مصحوبًا بالعنف. وأسباب استيلاء العسكر على الحكم مختلفة جدًا؛ فربما يعتقد الجنرالات أنّ ازدهار الدولة أو بقاءها قد أصبحا في خطر، أو ربما يريدون ببساطة الإثراء أو التحقق من أنّ النخب التي يفضلونها ستتقلد سلطةً سياسيةً. وبينما يبدأ الحكم العسكري بتأييد مجتمعي كبير في أحيان كثيرة، حين يخيب أمل المواطنين في الحكم المدني، فإنّ حكم الحزب الواحد الشيوعي لم يسبق له أن جاء نتيجة تأييد أغلبية الشعب.

ربا يكون الحكم العسكري متدني الكثافة نسبيًا، بحيث لا يتقلد أفراد القوات المسلحة سوى عدد قليل من المناصب القيادية في الدولة (الرئيس، ورئيس الوزراء، وحقائب وزارية) لكن يظل المدنيون مهيمنين على الجهاز البيروقراطي وعلى هرمية الدولة. وبدلًا من ذلك، فإن الحكم العسكري قد يكون تطفليًا بدرجة كبيرة، وذلك في الحالات التي لا تسيطر فيها القوات المسلحة على السياسة فحسب بل على التفاعلات الاجتماعية والاقتصادية أيضًا. ومع أنّ الحكم العسكري هو دامًا حكم معاد للديمقراطية، فالاختلافات في ما يؤول اليه كبيرة؛ فعلى سبيل المثال، نُسب على نطاق واسع إلى عدد من حالات الحكم العسكري، الفضل في خلق الأوضاع المؤدية إلى تقدم حالات الحكم العسكري، الفضل في خلق الأوضاع المؤدية إلى تقدم اقتصادي (تشيلي، وكوريا الجنوبية). كما أنّ حالات الحكم العسكري تختلف في ما يخص انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها.

يسيطر الجيش في ظل الحكم العسكري، وبحكم التعريف، على جهاز الدولة الإكراهي. فما السبب الذي يجعله يتخلى عن السلطة؟

هنالك سببان إجمالًا:

- الفشل في الحكم: يقرّر الجنرالات الانسحاب من حلبة السياسة لأنّهم كانوا عمومًا حكامًا غير أكفاء وغير شعبيين على نطاق واسع. وربا تجلى عدم كفاءتهم في تراجع الاقتصاد، أو في نزاع اجتماعي طويل الأمد، أو في هزيمة في حرب، أو في توليفة من هذه الظواهر (مثلًا: اليونان والأرجنتين بعد حكم عسكري).
- "أنجزنا المهمة": في هذه الحالة، تقوم النخب العسكرية طوعًا بنقل السلطة السياسية إلى المدنيين لسببٍ أو أكثر من الأسباب الثلاثة التالية: أدارت هذه النخب البلاد وحققت، من وجهة نظرها على الأقل، الأهداف التي سعت لتحقيقها؛ وأدركت أنّ استمرارها بالمشاركة في السياسة سيعرض ما تتمتع به من تقدير اجتماعي وهيبة مؤسسية للخطر؛ وأنّ سبب انسحابها من حلبة السياسة "التعب من الحكم"، أي إنّها قد ضاقت ذرعًا بالمسؤوليات السياسية وأصبحت ترغب في العودة إلى ثكناتها أو الوفاء بتعهدها بإجراء انتخابات أو استفتاء واحترام ما يسفر ذلك عنه من نتائج (مثلًا: تشيلي وكوريا الجنوبية بعد حكم بريتوري).

3.تحديات العلاقات المدنية – العسكرية بعد حكم تسلطى

تختلف التحديات بعد حكم عسكري عمًا هي عليه بعد حكم شيوعي اختلافًا أساسيًا. حين يترك الجيش السلطة، فإنّ الهم الرئيس للقائمين بالدمقرطة هو إخراج الجيش من السياسة، أي إنهاء تدخّل الجنرالات في الحياة السياسية، وفي حال قيام الجيش بدور في الإشراف



على الاقتصاد أو المشاركة في نشاطات اقتصادية وتجارية ومالية، فيجب إبعاده عن هذه القطاعات أيضًا. لكن نظرًا إلى سيطرة الحزب الشيوعي الشاملة على القوات المسلحة في الدول الاشتراكية، فإنّ المهمة الأساسية تكون عندئذ على العكس من ذلك بالضبط: إخراج السياسة من الجيش، أي بعبارة أخرى إبعاد الحزب الشيوعي ووكلائه (الضباط السياسيون، ومنظمات الحزب) عن الثكنات.

في هذه الأوضاع، يجب الاهتمام بمسألة تتعلق بالاحترافية؛ فالجدارة ليست العامل المهيمن في الترقي في ظل الحكم الشيوعي، بل الولاء للنظام.

تكون التحديات بعد حكم عسكري أكثر مشقةً؛ إذ يجب إنشاء إطار مؤسسي جديد لكي تتمكن العلاقات المدنية - العسكرية من تأدية وظيفتها الديمقراطية، مع اهتمام خاص بتأسيس سيطرة مدنية متوازنة بين الفرعين التنفيذي والتشريعي. أما في الدول الخارجة من حكم شيوعي، حيث كان الجيش خاضعًا لسيطرة مدنية محكمة (أي سيطرة الحزب الشيوعي)، فإنّ المهمة الأكثر تحديدًا ستكون تقوية إشراف الفرع التشريعي على القوات المسلحة؛ ذلك أنّ البرلمانات في الأنظمة الاشتراكية كانت، على نحو كبير، مؤسساتٍ صوريةً.

ومع أننا شهدنا العديد من التجارب المختلفة والمتباينة في الانتقال من حكم عسكري في اتجاه الديمقراطية، يمكن الحديث عن عدد من الأحكام العامة:

- سيؤثّر سجل الحكومة العسكرية تأثيرًا كبيرًا في تحديد نفوذ النخب العسكرية التي تركت الحكم في تعاملاتها مع النظام المدنى الذي يخلفها.
- يتمثّل أهم التنازلات التي يريدها الحكام البريتوريون السابقون من خلفائهم المدنيين بأن يظل لهم صوت في السياسة (لا سيما في الشؤون الخارجية والدفاعية)، وحصانة من الملاحقة القضائية (بسبب انتهاك حقوق الإنسان وحقوق أخرى أثناء مدة حكمهم)، وميزانية دفاعية كبيرة مع سلطة التحكم في نواحي تخصيصها، والاستقلالية في إدارة الشؤون العسكرية على النحو الذي يرونه ملائمًا.
- أثناء مدة الانتقال، يستعد القائمون بالدمقرطة لإمكانية قيام القوات المسلحة بمحاولات انقلابية وأعمال تدخل سياسي و/ أو لإمكانية حدوث حركات تمرد في صفوف القوات المسلحة.
- لا تحظى المنظمات الدولية بموقع مؤثّر في عمليات انتقال الأنظمة (في الأوضاع التالية لحكم بريتوري ولحكم شيوعي) إلّا إذا كانت تقدّم إضافةً جوهريةً للدولة السائرة على طريق

الدمقرطة (مثل المكانة التي تمنحها عضويتها، والمساعدة الاقتصادية المعتبرة).

بناء جيوش ديمقراطية

ما هي الصفات المشتركة بين الدول والمجتمعات التي نجحت في بناء جيوش ديمقراطية؟ وما الذي ينبغي للنشطاء والسياسيين الديمقراطيين عمله في المجال الأمني – الدفاعي لتسريع توطيد الديمقراطية؟ وما الذي عليهم تحاشيه؟ وما هي النصيحة التي يمكن تقدعها للذين يضعون السياسات ويطبقونها؟

1.الوضوح: إطار مؤسسي شفاف وغير مبهم

يجب أن يكون تزويد القوات المسلحة ببيئة سياسية شفافة هدفًا أساسيًا للقائمين بالدمقرطة، أن تكون الدساتير واضحةً بشأن سلسلة القيادة في زمني السلم والحرب، وفي حالات الطوارئ الوطنية. فما المسعى السياسي المقبول من جانب أفراد القوات المسلحة، قيد الخدمة والاحتياطيين والمتقاعدين؟ وهل يجب تمكينهم من التصويت والالتحاق بأحزاب والظهور ببزاتهم في التجمعات السياسية، والترشح لمناصب؟ يجب تفسير كل ذلك وتنظيمه، كما يجب تطبيق عواقب عدم الالتزام.

ينبغي للحكومة أن تسعى إلى الشفافية في تعاملاتها مع قيادة القوات المسلحة. وإذا أمكن ذلك بأي قدر، فإنه ينبغي للقادة السياسيين أن يفسروا لكبار الضباط أمورًا، منها على سبيل المثال المبررات السياسية والاجتماعية والاقتصادية لميزانية الدفاع، وأسباب اعتراض رئيس الوزراء على بعض الترقيات (إن فعل ذلك)، أو أسباب النقاشات الحزبية المتعلقة بإلغاء التجنيد الإلزامي العام. تقلل هذه الشفافية الشعور بعدم الأمان، وتبني الثقة، وتساعد في القضاء على فبركة الشائعات وترويجها.

2.التدرج والحلول الوسط

لا يُنصح بإجراء تغيرات سريعة وجذرية في العديد من عمليات الانتقال الديمقراطي بعد حكم عسكري؛ لأنها ربا تثير من دون داع غضب الذين يعني تغيير النظام بالنسبة إليهم خسارة سلطتهم وامتيازاتهم. لذلك، فإنّ اتباع مقاربة تدريجية تحبذ بناء التحالفات والاستعداد لتقديم تنازلات مقبولة، يكون عادةً طريقة التقدم الحصيفة. وفي البلدان التي تحتفظ فيها القوات المسلحة بقدر من

النفوذ السياسي والمكانة الشعبية بعد انسحابها من سدة الحكم، من المهم عدم استعدائها دون وجود ضرورة لذلك، مع وضع برامج إصلاحات سريعة، تكون معلنة ومصممة لتقليل استقلالية القوات المسلحة و"علاواتها". ورجا يؤدي عدم قدرة السياسيين على التوصل إلى حل وسط حين يكون ذلك ضروريًا أو عدم قدرتهم على إرضاء الجنرالات بشأن مسائل ضئيلة الأهمية، إلى تسهيل استعداء أشخاص كانوا قبل ذلك مستعدين لأن يخضعوا للسيطرة المدنية. وبعبارة أخرى، فإنّ الحلول الوسط الإستراتيجية تستطيع تعزيز احتمالات التوطيد الديمقراطي الناجح والسيطرة المدنية على القوات المسلحة.

3.تقوية مشاركة الفرع التشريعي

ترتبط المشاركة البرلمانية النشيطة في شؤون الأمن والدفاع بالعلاقات المدنية – العسكرية الديمقراطية ارتباطاً مباشرًا. وبناءً عليه، يجب أن يكون تعزيز نفوذ الفرع التشريعي بزيادة سلطة لجنته (أو لجانه) الدفاعية والتشجيع أو حتى المطالبة بمساهمتها مساهمةً جوهريةً في الإجراءات والمداولات المتعلقة بالقوات المسلحة، من أولويات الناشطين الديمقراطيين. وفي الواقع، فإنّ مشاركة الفرع التشريعي بقوة في المسائل الدفاعية هي في العادة مبشّرة وموثوقة بعلاقات مدنية – عسكرية ديمقراطية. ويكون أعضاء البرلمان في الديمقراطيات الموطدة ممثلين حقيقيين لناخبيهم. ومع ذلك، فإنّ المشرعين في العديد من الديمقراطيات لا ينهضون بدور مستقل في الإشراف على القوات المسلحة بسبب تحديدات مفروضة على حريتهم في العمل، وعدم اطلاعهم الكافي على بيانات ومعلومات موضوعية تبعًا لما يفرضه فرع تشريعي أكثر منهم نفوذًا، أو بسبب عدم خبرتهم في المواضيع الدفاعية أو عدم اهتمامهم بها.

"

يجب أن يكــون تعزيز نفوذ الفرع التشــريعي بزيادة ســلطة لجنته الدفاعية والتشجيع أو حتى المطالبة بمســاهمتها في الإجراءات والمـــداولات المتعلقة بالقــوات المســلحة، مــن أولويــات الناشــطين الديمقراطيين

77

يُعدّ قيام الفرع التشريعي بدور نشيط أمرًا لا غنى عنه لسيطرة مدنية متوازنة على الجيش. ولا يشمل هذا الدور مناقشة القوانين

المتعلقة بالدفاع وإقرارها فحسب بل يشمل أيضًا (ولهذا أهمية حاسمة) المشاركة النشيطة في جوانب ثلاثة من الشؤون المالية الخاصة بالقوات المسلحة: تحديد العملية المتعلقة بكيفية وضع الميزانية الدفاعية وتحديد المؤسسات التي تقوم بذلك، والمشاركة في صيغة الميزانية الدفاعية الفعلية، والإشراف على صرف النفقات الدفاعية وجهة استخدامها. لكن إعطاء الفرع التشريعي سلطة مفرطة على القوات المسلحة قد ينتج منه ترتيب مؤسسي غير متوازن، وعلى نحو أكثر تحديدًا، فإنّ هيمنة دور الفرع التشريعي على الجيش تعوق سرعة صنع القرار السياسي وتضر بالوظائف الأساسية للقوات المسلحة في نظام ديمقراطي، والتي تتحدد بكونها المدافع عن الدولة القادر والمستعد، و/ أو بكونها المشارك النشيط والنافع في التحالفات العسكرية.

4.تشجيع المشاركة المدنية/ المجتمعية في الشؤون الأمنية

بإمكان الخبراء الدفاعيين المدنيين المستقلين والمنظمات غير الحكومية والصحافيين المعنيين بالمسائل الأمنية، القيام بدور مفيد في تقديم المشورة للمسؤولين المنتخبين والجمهور بخصوص الشؤون العسكرية. وتؤدي مشاركتهم إلى تشجيع الشفافية كما أنها تعزز الثقة بين المجتمع والدولة والقوات المسلحة. لذلك فاستحداث دورات دراسية في الجامعات، والسماح للمدنيين (الصحافيين، والبيروقراطيين، والسياسيين، ومن على شاكلتهم) بأن يسجلوا في برامج ملائمة في الأكاديميات العسكرية، وتقديم مبالغ ملائمة من المال العام للمنظمات غير الحكومية التي تعد دراسات حول المسائل الدفاعية، ستساهم كلّها في تحسين العلاقات المدنية – العسكرية إجمالًا.

وعمومًا، فتوافر حريات مضمونة لوسائل الإعلام ليس ضرورةً لعلاقات مدنية - عسكرية ديمقراطية فحسب، بل إنّه لا يمكن توطيد الديمقراطية من دون هذه الحريات.

5.التثقيف المواطني والتدريب العسكري: دور الجيش الصحيح

في النظام المدرسي وفي الكليات والأكاديميات العسكرية، يجب إعطاء دروس للتلاميذ والمتدربين والطلاب العسكريين حول دور القوات المسلحة الصحيح في دولة ومجتمع ديمقراطيين. وعلى الدولة أن تبذل جهدًا في تعليم مواطنيها بدءًا من مرحلة مبكرة في إطار تعليمهم الرسمي بأنّ دور الجيش يقتصر على حمايتهم من التهديدات الأجنبية، وتقديم المساعدة إثر كوارث طبيعية، ومساعدة عمليات



حفظ السلام الدولية إن أمكن ذلك. وعلى نحو مماثل، فإنّ التعليم العسكري الاحترافي، من التدريب الأساسي للجنود المتطوعين أو المجندين إلزاميًا إلى دورات أكاديهة الأركان المعدّة لكبار الضباط، يجب أن يتضمن عناصر تعليمية على المستوى الملائم حول الأنظمة السياسية الديمقراطية، والمشاركة المواطنية في الشؤون الأمنية، والتنشئة الاجتماعية الاحترافية للعسكريين، مع التشديد على أنّ أفراد القوات المسلحة ليس لهم دور سياسي باستثناء الإدلاء بأصواتهم.

6.الإصلاحات العسكرية: التسلسل والتدخل

يتطلب مختلف الأوضاع أنواعًا مختلفةً من الإصلاحات العسكرية. ومتد نطاق المهمات الأساسية لبناة الدمقراطية من بناء جيوش مستقلة جديدة على الأسس المتزعزعة أو الغائبة التي تركتها القوى الاستبدادية وراءها، وصولًا إلى تقليص استقلالية القوات المسلحة وامتيازاتها وحجمها تقليصًا جذريًا في البيئات التالية لأنظمة بريتورية. ومكن لتسلسل الإصلاحات الدفاعية المدروس أن يكون بالغ الأهمية في ضمان التزام الجيش وتعاونه. كما أنّ التشاور مع كبار الضباط من ذوى العقلية الديمقراطية بخصوص تفاصيل الإصلاحات وترتيبها، يكون في العادة دليلًا على رغبة الدولة في أن تضع وجهات نظر القوات المسلحة في الحسبان. وربا يشجع على إرساء مناخ مريح بين المؤسسات. وبالطبع لا تعنى هذه المحادثات أنّ الحكومة مجبرة على الأخذ بنصيحة جنرالاتها، إلا أنّها تساعد على فهم أفضليات الضباط الأعلى رتبةً وهي في العادة مفيدة للطرفين. ومن المتوقع أن تتبنى النخب العسكرية التي تستشيرها الدولة بصورة وثيقة، تلك الإصلاحات الدفاعية المحتملة على أنَّها صادرة عنها حتى إن لم توافق على كل تدبير مفرده. وهو أمر يصعب توقعه مع النخب التي تُستبعد من دائرة التشاور.

ينبغي للدولة اتخاذ خطوات عديدة أخرى؛ مثل تقليص وجود القوات المسلحة في العاصمة والمراكز السياسية الأخرى، وتطوير منظمات سياسية قادرة على حشد جماهير من المؤيدين للمساعدة في تفادي المحاولات الانقلابية المحتملة. كما يُنصح القادة المدنيون بأن يسايروا القوات المسلحة، ويحضروا احتفالاتها، ويمنحوا الميداليات، ويشيدوا بالجنود بوصفهم يمثلون فضائل الأمة الأكثر نبلًا، وهي إياءات تكلّف قليلًا أو لا تكلّف شيئًا ولكنها عظيمة النفع في خلق علاقات مدنية – عسكرية صحية.

وفي وضع مثالي، ينبغي إنهاء مشاركة الجيش في الاقتصاد. وفي الوقت نفسه، فإن للتسلسل أهميةً حاسمةً؛ إذ يجب دراسة المسائل العملية قبل التسرع في جعل ممارسات الجيش التجارية ممنوعةً عوجب

القانون. وعلى سبيل المثال، إذا كانت الموارد التي يجنيها الجيش من نشاطاته التجارية تُستخدم لدفع نفقات تشغيلية حيوية، فمن أين ستأتي الأموال اللازمة لتغطية تلك النفقات؟ إن لم يتوافر جواب مقنع لهذه المعضلة يتمثل بوضع جدول زمني لانسحاب الجيش تدريجيًا من الاقتصاد، فعلى الدولة أن تجد الموارد الكفيلة بالتعويض عن الإيراد المفقود، خلال المدة المقررة. ومع ذلك، فإنّ التقيد بالجدول الزمني بصرامة أمر لا يُنصح به، ورجما يكون من الضروري التوصّل إلى حلول وسط من أجل الخير العام على النطاق الأوسع ومن أجل التوطيد الدجمقراطي.

"

لا وجـــود لديمقراطيـــة مثاليـــة، ولا وجـــود لعلاقات مدنية - عســـكرية مثالية. والهدف الأهم هو مواصلة التقدم نحـــو ذلك المثال المـــراوغ، أي الديمقراطية المثاليـــة. وإذا اســـتطاع السياســـيون مواصلة هذا التقدم، فإنهم ســينجحون في النهاية في تحسين ديمقراطياتهم وبناء جيوش تكون ديمقراطيةً حقاً

77

يجب أن تكون للدولة قدرة الإشراف على ترقية أعلى أفراد القوات المسلحة رتبةً (يجب أن يوافق المسؤولون المدنيون المختصون على الترقيات إلى أعلى من رتبة عقيد ركن "كولونيل" في الجيوش الصغيرة والمتوسطة الحجم، وربها يجب الحصول على هذه الموافقة بالنسبة إلى الذين تتم ترقيتهم إلى أعلى من رتبة جنرال بنجمتين في الجيوش الكبيرة). وفي الوقت نفسه، إذا اعترض السياسيون على ترقيات، فعليهم أن يتأكدوا من أنّ حجتهم مبنية على أدلة دامغة بخصوص عدم الكفاءة الاحترافية للمرشح المعترض عليه، أو بخصوص مواقفه السياسية المتعارضة مع علاقات مدنية – عسكرية ديمقراطية. وعلى السياسين عدم التدخل في الترقيات الروتينية لأصحاب الرتب الدنيا، كما عليهم عدم الوقوف في وجه التعليم العسكري وتدريب الجيش وشؤونه الاحترافية ما لم يتعارض ذلك مع القيم الديمقراطية الأساسية.

7.الاستفادة من الخبرة العسكرية

تقدّم الدول والمجتمعات تضحياتٍ كبيرةً من أجل تعليم قواتها المسلحة وتدريبها وتجهيزها والإنفاق عليها بطرق أخرى. ولذلك، فإنّ تهميش الضباط العسكريين بعدم طلب نصحهم في عملية وضع

السياسة الدفاعية أو الخارجية، فضلًا عن الإستراتيجية العسكرية، هي سياسة مدنية غير مسؤولة وإهدار للموارد العامة. وبعبارة أخرى، فإنّ الضباط يكتسبون معرفتهم التخصصية مقابل تكلفة باهظة يتحملها دافعو الضرائب الذين يحق لهم الحصول على مردود من استثمارهم.

وفي نهاية الأمر، تتوقف هذه التوصيات على الأوضاع المحلية؛ فما يكون منطقيًا في سياق آخر. والقيادة يكون منطقيًا في سياق آخر. والقيادة الجيدة عامل مساعد مثلها مثل القوانين الجيدة، والإصلاحات الدفاعية المعقولة، والمشاركة البرلمانية النشيطة، والمشاركة المجتمعية، وما إلى ذلك. وكما هي الحال دامًًا، فإن للحظ دورًا مهمًا. وعلينا أن نعترف،

في نهاية المطاف، مهما كان ذلك مخيبًا للآمال، بعدم وجود خريطة طريق آمنة من الحرائق في اتجاه الديمقراطية.

لا وجود لديمقراطية مثالية، ولا وجود لعلاقات مدنية – عسكرية مثالية. صحيح أنّ الديمقراطيات تظل منشغلةً دامًا بعملية الدمقرطة؛ فهذه عملية مستمرة، بحيث أنّ أوضاعًا جديدةً تتطور مع تغير الأزمنة، منتجةً تحديات جديدةً تتطلب إعادة تفكير وتصويبات، وتحسينات مستمرةً. والهدف الأهم هو مواصلة التقدم نحو ذلك المثال المراوغ، أي الديمقراطية المثالية. وإذا استطاع السياسيون مواصلة هذا التقدم، فإنّهم سينجحون في النهاية في تحسين ديمقراطياتهم وبناء جيوش تكون ديمقراطيةً حقًا.

دراسة Article



*Marwan Kabalan | مروان قبلان

أطروحات إدارة ترمب ونظام ما بعد الحرب العالمية الثانية: "انقلاب" في السياسة الخارجية أم نسخة باهتة من الجاكسونية؟ President Trump's Worldviews and the Post-Second World War International Order: a Revolution or a Watered Down Version of Jacksonian Foreign Policy?

شكِّل انتخاب رجل الأعمال الأميركي دونالد ترمب لرئاسة الولايات متحدة مفاجأة كبرى للكثيرين، بعد أن صُدم العالم الغربي، خلال الحملة الانتخابية، بمواقفه، سواء من التجارة الدولية، أو تغير المناخ، أو مستقبل الاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي، أو العلاقة بروسيا. ومع أن هذه المواقف لا يمكن أن تشكل فلسفة متماسكة، حتى إن تحولت إلى اتجاه سياسي فعلي، فإنها يمكن أن تهدد أسس النظام العالمي الليبرالي، بالصيغة التي يتشكل عليها اليوم. وحتى لولم يستطع ترمب تحقيق وعوده الراديكالية، التي الطقها في أثناء الحملة الانتخابية، حين قدّم نفسه بوصفه نقيضًا مطلقًا لإدارة الرئيس باراك أوباما، ولا سيما في الشؤون الداخلية، فإنه – على ما يبدو – قادر على إحداث تغييرات ملحوظة في السياسة الخارجية الأمريكية. السؤال المفتوح الذي تناقشه هذه الدراسة يتعلق بمدى هذا التغييرات وحدودها؛ وهو سؤال يشغل العالم، في انتظار ما سيظهر خلال السنوات القليلة القادمة.

كلمـــات مفتاحيـــة: دونالــد ترمـب، السياســة الخارجيـة الأميركيـة، الصيـن، حلـف شــمال الأطلسوي، نظام ما بعد الحرب العالمية الثانية.

Donald Trump's election as President of the United States came as a surprise for many. His positions on international trade, climate change, the future of the EU, NATO, and relations with Russia have sent shockwaves throughout the western world. Although these ideas never constituted a coherent philosophy, if transformed into policy directions, they would threaten the very foundations of the Liberal World Order as commonly understood today. Even if Trump does not act on the most radical pledges made during his election campaign, by positioning himself as the antithesis of the Obama administration he would still bring notable change to US foreign policy. The extent of that change is now open to question as leaders and publics around the world are bracing themselves for what comes next.

Keywords: Donald Trump, US Foreign Policy, China, NATO, World War II's Order.

^{*} باحث في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

مقدمة

بعد حملة انتخابية صاخبة، فاز رجل الأعمال المرشح عن الحزب الجمهوري دونالد ترمب بالانتخابات الرئاسية الأميركية التي جرت في الثامن من تشرين الثاني/ نوفمبر 2016، مُقصيًا بذلك مرشح الحزب الديمقراطي والمؤسسة الحاكمة هيلاري كلينتون التي طالما عُدت الأوفر حظًا للفوز. وقد مثّل فوز ترمب مفاجأةً كبيرةً لقطاع واسع من المراقبين داخل الولايات المتحدة الأميركية وخارجها، فقد ظلت استطلاعات الرأي العام تؤكد تقدّم كلينتون حتى قبل يوم واحد من الاقتراع. وما إنْ سَرت أخبار فوزه، حتى استعرت التكهنات حول السياسات التي ستبعها إدارته تجاه مجموعة من الأزمات الدولية، والخطط الاقتصادية التي سيرسمها لبلاده خلال فترة حكمه. أمّا ترمب نفسُه، بعد أن أصبح رئيسًا، فقد وجد أنّه أمام تحدّي بناء فلسفة أو رؤية لإدارته، بعيدًا عن الشعارات الانتخابية المتناثرة والمواقف الشعبوية المتناقضة التي أطلقها خلال حملته للوصول إلى البيت الأبيض.

لماذا الفلسفة؟

ما إنْ تصل أيّ إدارة أميركية إلى السلطة، حتى تحرص على أن يكون لديها برنامج للحكم، يُعدّ منزلة فلسفة أو رؤية كلّية لها Worldview. ويجرى عادةً وضع رؤيتها في مستهل الحملة الانتخابية التي تستمر في الولايات المتحدة أكثر من سنة. وما أنّها إدارة حُكم لقوة عظمى، فإنّ فلسفة أيّ إدارة تعكس السياسات الدولية التي تنوى انتهاجها. كما يكون لها برنامج داخلي، تنتخب على أساسه؛ لأنّ البرامج الانتخابية تدور في أكثرها حول قضايا داخلية تعنى الناخب الأميركي بالدرجة الأولى. وعلى الرغم من أنّ قضايا السياسة الخارجية قلّما كانت حاسمةً أو مادةً لسجال كبير في غير أوقات الحروب والأزمات (1)، فإنّ أيّ إدارة تحرص على أن يكون لديها برنامج واضح للسياسة الخارجية يعكس رؤيتها للعالم الذى تريد التعامل معه. وعلاوةً على ذلك، تستمدّ السياسة الخارجية الأميركية كثيرًا من توجهاتها من احتياجات داخلية، لغايات انتخابية، بخاصة في قضايا التجارة والعلاقات الاقتصادية الدولية وقضايا المناخ، وغيرها، فضلًا عن التأثير الكبير لجماعات الضغط Lobbies والمصالح Groups؛ مثل شركات السلاح وشركات النفط ذات الامتدادات والمصالح الدولية، إضافةً إلى الجماعات الإثنية والقومية التي تضغط في اتجاه تبنّى سياسة خارجية دون غيرها⁽²⁾.

تعاول هذه الدراسة فهم رؤية إدارة ترمب للعالم (فلسفتها)، وسياساتها العليا المحتملة، وتأثيراتها الممكنة في النظام الدولي، من دون التركيز في سياساتها الفرعية أو الجزئية الخاصة بمناطق العالم وأقاليمه المختلفة. وتجادل الدراسة بأنّ هذه الرؤية تمثّل تحديًا فعليًا لنظام ما بعد الحرب العالمية الثانية على صعيد بناه الأمنية والاقتصادية، وأنّ ترمب إذا ترجم ما يؤمن به أو ما طرحه خلال حملته الانتخابية، فإنّ هذا لن يعني فقط ابتعادًا عن التوجهات الليبرالية الدولية التي اعتمدتها الإدارات الأميركية المتعاقبة (الجمهورية والديمقراطية على حدّ سواء)، منذ أن غدت الولايات المتحدة قوةً عظمى عالمية في النصف الثاني من القرن العشرين، ولن

وما إن تُحدّد الإدارة مصالحها الكبرى وترسم سياساتها العليا Global Policy التي تخدم هذه المصالح، حتى يتمّ استنتاج السياسات الجزئية أو الفرعية الخاصة بقضايا معيّنة، أو مناطق محددة في العالم، بحسب ما يخدم السياسة العليا. بعبارة أخرى، تكون السياسة الأميركية الخاصة بقضية معيّنة أو إقليم معيّن صدّى للسياسة العليا، أو الكلّية (3). وخلال الحرب الباردة مثلاً، كانت السياسة العليا للولايات المتحدة تتمحور حول احتواء الاتحاد السوفياتي، وكل السياسات الفرعية كانت تخدم هذا الغرض. فضلًا عن ذلك، ومع أنّ الولايات المتحدة قوّة عظمى؛ ومن ثمّ مِثّل عموم العالم فضاءً لمصالحها، فإنّها تميل إلى التركيز في قضايا، أو مناطق في العالم، أكثر من غيرها؛ وذلك بحسب طبيعة المصالح التي تحدّدها من جهة، والتحديات والأخطار التي تواجهها من جهة أخرى. ونظرًا إلى أنّ المصالح والمخاطر عوامل متغيرة، فإنّ الاهتمام الأميركي منطقة معيّنة، أو قضية معيّنة، يتغير وفقًا لتغيّرها. فخلال فترة الحرب الباردة، مثّلت أوروبا، وإلى حدّ ما الشرق الأوسط، بؤرةَ الاهتمام الأميركي. وبعد الحرب الباردة وانحسار الأخطار الإستراتيجية، أخذ الاهتمام يتركز أكثر فأكثر في نشر القيم الرأسمالية وتحرير التجارة الدولية. وخلال فترة بوش الابن تحوّل العالم الإسلامي، بسبب هجمات 11 سبتمبر 2001، إلى بؤرة المصالح الأميركية؛ وذلك مع تحوّل "الحرب على الإرهاب" إلى عنوان رئيس للسياسة الأميركية. أمَّا في عهد أوباما، فقد جرى التركيز في الداخل الأميركي خصوصًا، بالتوازي مع ازدياد الاهتمام منطقة المحيط الهادي، وتنامى النظرة السلبية تجاه الصين، وتحوّل مركز الثقل في السياسة الدولية من أوروبا والشرق الأوسط إلى شرق آسبا Pivot to Asia.

³ Steven L. Spiegel, *The Other Arab-Israeli Conflict: Making America's Middle East Policy from Truman to Reagan* (Chicago and London: The University of Chicago Press, 1985), Introduction.

⁴ Hillary Clinton, "America's Pacific Century," Foreign Policy, 21/10/2011, accessed on 12/1/2017, at: http://atfp.co/1FrwxkT

¹ Eric Alterman, Who Speaks for America? Why Democracy Matters in Foreign Policy (Ithaca: Cornell University Press, 1998), pp. 12.

² Patrick Lloyd Hatcher, "How Local Issues Drive Foreign Policy," *Orbis*, vol. 40, no. 1 (Winter 1996), pp. 45 - 52.



التقدم الأميركي Center for American Progress-CAP الذي وضع رؤيةً لإدارته تجاه العديد من القضايا الداخلية والخارجية⁽⁹⁾.

وفي حين أحاطت المرشحة الديمقراطية هيلاري كلينتون نفسها بفريق كبير من الخبراء والمسؤولين السابقين، والمستشارين المخضرمين في قضايا السياسة الخارجية والأمن القومي ((10))، افتقر ترمب إلى فريق قوي يساعده على وضع رؤية أو برنامج متكامل في السياسة الخارجية والقضايا الدولية. وحتى الرؤية التي قام بوضعها مجموعة من المسؤولين السابقين بتكليف ورعاية من "المجلس الأطلسي"، وهو من المراكز البحثية المؤثرة في واشنطن، تم وضعها على أساس أنّ كلينتون ستكون الرئيس المقبل للولايات المتحدة ((11)). وبعد إعلان فوز ترمب، لم تجد وسائل الاعلام إلّا خبيرًا واحدًا في الشؤون الدولية تتحدث إليه عن سياسته الخارجية ضمن فريق إدارته هو وليد فارس، وهو أكاديمي أميركي من أصل لبناني، لديه ماضٍ مضطرب، وآراءٌ مثيرة للجدل بشأن العلاقة بالعالم الإسلامي خصوصًا ((12)).

أمًا مُنظِّر الإدارة حول قضايا التجارة الدولية، والعلاقة بالصين، فلم يكن سوى بيتر نافارو Peter Navarro أستاذ الاقتصاد في جامعة كاليفورنيا الذي توصف آراؤه الاقتصادية، لدى خبراء الاقتصاد في الولايات المتحدة، بأنها "متطرفة"، و"ضيقة الأفق"⁽¹³⁾. وقد تمّ National Trade Council الذي أنشأه ترمب بعد إعلان فوزه بالانتخابات ليحلِّ محلِّ الممثل التجاري للولايات المتحدة الذي جرى التعارف بأنه المستشار الأول للرئيس في قضايا التجارة الدولية. ويقول ترمب إنّه تأثر بكتاب نافارو حروب الصين المقبلة على نافارو، بوصفه مستشارًا في حملة نشره في عام 2006⁽¹⁴⁾. وقد ترك نافارو، بوصفه مستشارًا في حملة ترمب الانتخابية، أثره في أفكار ترمب حول اتفاقات التجارة الدولية والنظام الاقتصادي الدولية، واتفاقية الشراكة عبر المحيط الهادي، واتباع منظمة التجارة الدولية، واتفاقية الشراكة عبر المحيط الهادي، واتباع

9 Michael Scherer, "Inside Obama's Idea Factory in Washington," *Time*, 21/11/ 2008, accessed on 12/1/2017, at: http://ti.me/2i5ct7p

يعني كذلك انسحابها من قيادة "النظام الليبرالي الدولي" فحسب، وإنما قد يؤدي إلى اهتزازات كبيرة في بنية التنظيم الدولي أيضًا؛ بالنظر إلى أنّ الولايات المتحدة وتوجهاتها تمثّل العمود الفقري لهذا التنظيم الذي لم تؤدّ نهاية الحرب الباردة ولا السياسات التي انتهجتها إدارة الرئيس بوش الابن بعد هجمات سبتمبر 2001 إلى وضع نهاية له (5).

أُولًا:غيابالفلسفةوبؤسالتنظير

على خلاف إدارات أمركبة سابقة، وصلت إدارة ترمب إلى السلطة من دون أن يكون وراءها فلسفة أو رؤية متكاملة. وباستثناء تصريحات متفاوتة ومتناقضة خلال الحملة الانتخابية، لم يتوافر لإدارة ترمب الحصول على رؤية كلَّية متناسقة. ويعود ذلك إلى أنّ ترشح ترمب نفسه لم يُؤخذ على محمل الجدّ من جهة أكثر النخب والجامعات ومراكز الأبحاث الأميركية، كما أنّ ثلَّةً قليلةً فقط توقعت فوزه بالانتخابات الرئاسية (6). وفي ظل حالة العداء التي ميزت علاقته بوسائل الإعلام والمؤسسة الحاكمة، وحتى الحزب الجمهوري الذي ترشح باسمه، لم تعمل مراكز أبحاث أو "مراكز تفكّر" Think Tanks كثرة، ما فيها الأكثر عينيةً والأقرب انسجامًا مع مواقف ترمب، على وضع رؤية للإدارة التي لم يؤمن إلَّا قلَّةٌ بإمكانية وصولها إلى الحكم. وفي ما عدا مركز السياسات الأمنية Center for Security Policy، وهو مركز تفكّر ميني ذو تأثير محدود يرأسه "المتطرف" فرانك غافني، لم يقف وراء ترمب عدد كثير من مراكز الأبحاث (7). مقارنةً بذلك، حظى جورج بوش الابن، وهو آخر رئيس جمهوري، بدعم عدد من أهمّ المراكز البحثية اليمينية، مثل CATO Institute .American Enterprise Institute₉ Heritage Foundation₉ كما قدمت مجموعة من أبرز خبراء السياسة الخارجية، والأكادميين والمسؤولين السابقين تقريرًا مفصّلًا لبكون عنزلة رؤية لإدارته تجاه الشرق الأوسط، وقضايا الانتشار النووي، وغيرها من الشؤون الدولية(8). وبالمثل، حصل الرئيس أوباما على دعم كبير من مركز

¹⁰ John Hudson, "Inside Hillary Clinton's Massive Foreign-Policy Brian Trust," *Foreign Policy*, February, 10/2/2016, accessed on 12/1/2017, at: http://atfp.co/1Lh610P

¹¹ Madeleine Albright & Stephen Hadley, "A New Approach For The Middle East," *Atlantic Council*, 2/12/2016, accessed on 12/1/2017, at: http://bit.ly/2iu7KbM

¹² Ishaan Tharoor, "The Dark, Controversial Past of Trump's Counterterrorism Advisor," *The Washington Post*, accessed on 12/1/2017, at: http://wapo.st/2jtfe2S

¹³ Noah Smith, "Trump's Trade Chief Makes a Rookie Mistake," Bloomberg, 28/12/2016, accessed on 12/1/2017, at: http://bloom.bg/2jjytaP

⁵ Ivo H. Daalder & James M. Lindsay, *America Unbound: The Bush Revolution in Foreign Policy* (New Jersey: John Wiley and Sons Inc., 2005).

⁶ Peter Stvenson, "'Prediction Professor' who Called Trump's Big Win also Made Another Forecast: Trump will be Impeached," *The Washington Post*, 11/11/2016, accessed on 12/1/2017, at: http://wapo.st/2iU6L7u

⁷ Eli Clifton, "Meet Donald Trump's Islamophobia Expert," Foreign Policy, 8/12/2015, accessed on 12/1/2017, at: http://atfp.co/1Y1TKmp

^{8 &}quot;Navigating through Turbulence: America and the Middle East in a New Century," *Report of the Presidential Study Group*, The Washington Institute for Near East Study, 2001, accessed on 12/1/2017, at: http://bit.ly/2iYG4zd

سياسة حمائية في العلاقة بالصين والمكسيك، والذهاب في اتجاه نظام اقتصادي مركنتاي يقوم على اتفاقات تجارية ثنائية تحقق المصالح الأميركية على نحو أفضل (15).

"

إنّ إدارة ترمب وصلت إلى الحكم، ولم يكن لديها فريق أو مراكـــز بحثية أو خبرات تُعينها على وضع فلســــفة متكاملــــة، أو برنامج سياســــي واضح في الشــــؤون الخارجيــــة، فجاء الأمر مزيجًا من شـــعارات وتصريحات متناثرة بدّت أحيانًا مشوشةً، ضبابيةً، ومتناقضةً

77

علاوةً على ذلك، لم يساعد الشعار الذي رفعته حملة ترمب خلال موسم الانتخابات "فلنجعل أميركا عظيمةً من جديد" Make America Great Again في جلاء رؤية إدارة ترمب وفلسفتها كثيرًا. فقد جاء الشعار عامًّا، ولم يُعبِّر عن شيء محدّد، عكْسَ الشعار الذي طرحته حملة بيل كلينتون مثلًا في انتخابات 1992، وكان عنوانه "إنه الاقتصاد با غبيّ" It's the Economy, Stupid، ومَّت ترجمته خارجيًا عبر تحويل الاهتمام الأميركي من المصالح الجيوسياسية إلى المصالح الجيو اقتصادية، وتبنّى توجهات ليبرالية نشطة عمادها تحرير التجارة الدولية، واستخدام القوة الناعمة، ونشر القيم الأميركية لزيادة النفوذ والتأثير الأميركي في العالم. وبالمثل، جاء الشعار الذي طرحه باراك أوباما عنوانًا لحملته الانتخابية عام 2008؛ وهو "التغيير قرارنا" Change We Can، ليشرح الحاجة إلى تغيير جوهرى في السياسة الخارجية الأميركية تنحو نحو وقْف استنزاف القدرات الأميركية في مغامرات عسكرية خارجية، وتركيز الاهتمام، بدلًا من ذلك، في إعادة بناء أميركا من الداخل، وتمَّت ترجمة الشعار بقرار الانسحاب من الشرق الأوسط (العراق وأفغانستان)، ومقاومة كل الضغوط التي كانت تمارس في اتجاه التدخل العسكري، والتي جاءت بفعل أحداث الربيع العربي، واغتنام قوًى إقليمية ودولية الموقف لملْء الفراغ الذي خلّفته الولايات المتحدة في منطقة الشرق الأوسط (16).

بناءً على كل ذلك، مكن القول إنّ إدارة ترمب وصلت إلى الحكم ولم يكن لديها فريق أو مراكز بحثية أو خبرات تُعينها على وضع فلسفة متكاملة، أو برنامج سياسي واضح في الشؤون الخارجية، فجاء الأمر مزيجًا من شعارات وتصريحات متناثرة بدَت أحيانًا مشوشةً، ضبابيةً، ومتناقضةً. وكان عنوانها العريض العامّ هو رفض كل ما فعله أوباما داخليًّا، وفي السياسة الخارجية؛ من قرار الانسحاب من العراق عام 2011 حتى الاتفاق النووى مع إيران عام 2015، ومن اتفاقية الشراكة عبر المحيط الهادى عام 2011 إلى اتفاقية باريس للمناخ عام 2015. وقد استثمرت حملة ترمب بنجاح عنصر الخوف من المستقبل، والأمل في تغيير إيجابي داعَب أحلام الطبقة العاملة البيضاء التي خذلتها السياسات الليبرالية في فترة ما بعد نهاية الحرب الباردة، للوصول إلى الحكم (17). ويناءً على ذلك، عكن القول إنّ هذه أوّل إدارة أميركية منذ الحرب العالمية الثانية تدخل البيت الأبيض، من دون أن يكون لديها برنامج أو رؤية كلّية واضحة لكيفية إدارة علاقات أميركا الخارجية ومصالحها الدولية. ومن ثمّ، بدا صعبًا على الكثيرين تصور السياسة الخارجية لترمب، أو توقّع عناوين واضحة لها.

وقد زادت طبيعة ترمب الشخصية (عصبيته، وتقلباته، وعدم إمكانية التنبؤ بردّات فعله) أمْر التكهن بسياساته أو تقدير حقيقة مواقفه صعوبةً. ويرى جيرمي شابيرو، مدير الأبحاث في المجلس الأوروبي للعلاقات الخارجية؛ أنّه "ينبغي ألّا يعتقد أحدٌ أنه يعرف ما سيقوم به ترمب، حتى لو كان هذا الشخص هو دونالد ترمب نفسه"(١٤١) يضاف إلى ذلك أنّه لا خبرة له بشؤون الحكم والإدارة؛ ذلك أنّه لم يسبق له أن تقلّد منصبًا عامًّا، وهو ليس أيديولوجيًا أيضًا، وإنها يعظى بقدر كبير من البراغماتية والنفعية والقدرة على تغيير مواقفه وآرائه. كما أنه أحاط نفسه بفريق غير منسجم - بل متناقض - تجاه عدد من القضايا في حقول السياسات الخارجية والأمنية والدفاعية، يضمّ عددًا من الجزالات المتقاعدين؛ مثل جايس ماتيس المرشح وزيرًا للدفاع، ومايكل فلين (مستشار الأمن القومي)، وجون كيلي (وزير الأمن الداخلي). وكلّ ما يجمع هؤلاء أنهم كانوا قد طردوا جميعًا من إدارة أوباما. وقد اختلف هؤلاء مع الرئيس أوباما حول ملفات احتواء إيران والحرب ضدّ تنظيم الدولة وخرجوا في بداية

¹⁷ انظر: عزمي بشارة، "صعود اليمين واستيراد صراع الحضارات إلى الداخل: حينها تنجب الديمقراطية نقائض الليبرالية"، سياسات عربية، العدد 23 (تشرين الثاني/ نوفمبر 2016)،

¹⁸ Jeremy Shapiro, "What Europe should do about a Problem like Trump," European Council on Foreign Relations, 10/11/2016, accessed on 12/1/2017, at: http://bit.ly/2fQzysG

¹⁵ David Francis, Trump's Trade Agenda Would "Turn Back the Oclock to Another Age," *Foreign Policy*, 22/12/2016, accessed on 12/1/2017, at: http://atfp.co/2i9fHFB

¹⁶ Jeffrey Goldberg, "The Obama Doctrine," *The Atlantic* (April 2016), accessed on 12/1/2017, at: http://theatln.tc/1UUZ50W



ولايته الثانية (19)، وهو ما زاد من تحدي فهم ما يبتغي ترمب القيام به فعلًا على صعيد سياساته الخارجية. وعلى الرغم من ذلك، يمكن من خلال ما طرحه ترمب خلال حملته الانتخابية من أفكار، وما أدلى به من تصريحات، استخلاص عناوين عامة لرؤيته للعالم، وللسياسات التي يمكن أن تتحكم في إدارته خلال الفترة المقبلة.

ثانيًا: أطروحات ترمب وآراؤه

أطلق ترمب خلال حملته الانتخابية، وبعد إعلان فوزه بانتخابات الثامن من تشرين الثاني/ نوفمبر 2016، الرئاسية مجموعةً من التصريحات التي يمكن من خلالها تقديم فهم تقريبي بخصوص رؤيته للعالم، والتي قد تكون لها انعكاسات كبيرة على السياسات الدولية التي يمكن اتباعها خلال فترته الرئاسية. ويمكن بوجه عام تقسيم التصريحات التي أدلى بها بخصوص السياسات الخارجية لللاده إلى عنوانين عريضين؛ أحدهما متعلّق بالسياسة الأمنية والدفاعية للولايات المتحدة وعلاقاتها بخصومها وحلفائها، والثاني متصل بسياساتها الاقتصادية والتحارية.

أمنيًا، يرى ترمب أنّ علاقات بلاده الأمنية وتحالفاتها العسكرية الموروثة من أيام الحرب الباردة باتت تشكّل عبنًا اقتصاديًا كبيرًا عليها، في ضوء تجاوز الدين العام الأميركي معدل الناتج الإجهالي القومي للولايات المتحدة (20)؛ فلم يعُد حلف شمال الأطلسي "الناتو" يلبّي الأغراض التي أنشئ من أجلها، وإنّ استمرار دعمه بات يكلّف الولايات المتحدة فوق طاقتها. ومن ثمّ، فهو - وفق قاعدة التكلفة والعائد – خالٍ من الجدوى، وقد ينظر إلى ذلك في أمر التخفّف من الالتزام بأعبائه (21).

وفي مناسبة أخرى، هدّد ترمب بعدم المسارعة إلى نجدة حلفائه في "الناتو" إنْ هم لم يؤدّوا ما عليهم من التزامات مالية. كما أشار إلى أنه قد يكون من الأفضل لدول كاليابان، وكوريا الجنوبية، والمملكة العربية السعودية، امتلاك أسلحة نووية للدفاع عن نفسها، أو أن تقوم بدفع ثمن الحماية الأميركية لها، لأنّ الولايات المتحدة تحت

قيادته لن تقوم بذلك نيابةً عنهم ومجانًا (22). وإذا كان ترمب بدعوته حلفاءه إلى عدم الاعتماد على استمرار الالتزام الأميركي بأمنهم يمس أحد أهم الثوابت في السياسة الأميركية، في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية، من جهة الالتزام بأمن الحلفاء، فإنه بدعوته إلى التسلح نوويًا إنها يقوض نظام "عدم الانتشار" الذي جرى تكريسه دوليًًا؛ عبر معاهدة حظر الانتشار النووي التي تم التوصل إليها عام 1968، والتي حاولت بموجبها الدول الأعضاء في النادي النووي وقتئذ (أميركا، وروسيا، وبريطانيا، وفرنسا، والصين) إغلاق الباب أمام الطامحين إلى امتلاك هذا السلاح. وعلى الرغم من الخروقات التي حصلت منذ ذلك الوقت بإعلان كلً من الهند والباكستان عن نفسها ألم قوة نووية عام 1966، فضلًا عن امتلاك إسرائيل وكوريا الشمالية للسلاح النووي، فإنّ السياسة الأميركية ظلّت على مدى العقود الخمسة الماضية تدعو إلى الحد من الانتشار النووي؛ لذلك تُعدّ تمريحات ترمب بهذا الخصوص مخالفةً صريحةً لهذه السياسة (23).

وقد ترافقت مواقف ترمب المذكورة بتصريحات يُبدي فيها إعجابًا بالرئيس الروسي فلاديم ويتن، ويدعو إلى بناء شراكة مع روسيا في سورية للقضاء على تنظيم الدولة الإسلامية (2012)؛ وذلك في مخالفة صريحة لرأي البنتاغون الذي يَعُدّ روسيا التهديد الأكبر للولايات المتحدة وأمنها، بخاصة بعد التدخل العسكري الروسي في أوكرانيا (2015) وسورية (عام 2015)

أمًا في ما يخص رؤيته الاقتصادية، فقد وعد ترمب بالانسحاب من منظمة التجارة الدولية WTO التي رعت إنشاءها إدارة كلينتون عام 1995 لتكون بديلًا من الاتفاقية العامة للتجارة والتعرفة الجمركية GATT، وهي اتفاقية جرى التوصل إليها عام 1948. كما طالب بإلغاء اتفاقية الشراكة عبر المحيط الهادي TPP التي وقعتها إدارة الرئيس أوباما، واتفاقية التجارة الحرة لأميركا الشمالية NAFTA التي وقعتها إدارة الرئيس كلينتون عام 1998. ودعا إلى تعديل اتفاقات

²² Max Fisher, "What Is Donald Trump's Foreign Policy?," *The New York Times*, 11/11/2016, accessed on 12/1/2017, at: http://nyti.ms/2hZmFuo

²³ وهي تصريحات مناقضة، أيضًا، لمعارضة ترمب الاتفاق النووي الذي جرى توقيعه بين إيران ومجموعة "5+1"، وتم من خلاله منْع إيران من حيازة قدرات نووية ذات أبعاد عسكرية، لأنه يعتقد أن هذا الاتفاق لا يَفِي بضمانات كافية لمنع طهران من امتلاك سلاح نووي.

^{24 &}quot;Donald Trump Would Consider Alliance With Russia's Vladimir Putin Against Isis," *Newsweek*, 26/7/2016, accessed on 12/1/2017, at: http://bit.ly/2iYE2io

²⁵ John Hudson, "Russia Missing from Trump's Top Defense Priorities, According to DoD Memo," 20/12/2016, accessed on 12/1/2017, at: http://atfp.co/2hWvvtc

¹⁹ جويس كرم، "أميركا 2016: 'زلزال' ترمب عهد لتحولات داخلية ومعادلات خارجية مغايرة"، الحياة، 2016/12/29، شوهد في 2017/1/12، في:

http://bit.ly/2i5amk3

^{20 &}quot;Donald Trump Shooting Speech: The Gulf States will Pay the American 19 Trillion Dollars Debt," *YouTube*, accessed on 12/1/2017, at: http://bit.ly/2i54581

^{21 &}quot;Transcript: Donald Trump on NATO, Turkey's Coup Attempt and the World," *The New York Times*, 21/7/2016, accessed on 12/1/2017, at: http://nyti.ms/29Wgk44

لطلب دعمها بعد أربع سنوات Policy أولًا"، سبيلًا إلى Policy أولا"، سبيلًا إلى Policy أوستطرادًا، عِثِّل شعاره الانتخابي "أميركا أولًا"، سبيلًا إلى تحقيق مصالح الولايات المتحدة على نحوٍ أحادي، حتى لو استلزم الأمر استخدام القوة من دون الحاجة إلى تبرير ذلك. وعلى الرغم من ذلك، فإن هذا الأمر لا يتناقض مع النزعة الانعزالية التي تتملك سلوك ترمب ونظرته التبسيطية إلى العالم؛ فهو يدعو إلى الانكفاء وعدم الانخراط في الشؤون الدولية، والتركيز في الداخل، انطلاقًا من أنّ أميركا لا تحتاج إلى العالم، فهي من جهة تتبادل 80 في المئة من تجارتها مع نفسها، ومن جهة أخرى فإنّ علاقتها بالعالم هي علاقة خاسرة بالمقاييس المادية (بحسب مكتب الإحصاء الأميركي بلغ العجز التجاري للولايات المتحدة (بحسب مكتب الإحصاء الأميركي بلغ العجز التجاري للولايات المتحدة ينتمي إلى المدرسة الجاكسونية في السياسة الخارجية؛ نسبةً إلى الرئيس أندرو جاكسون (1829-1837) الذي كان قوميًا، شعبويًا، انعزاليًا، يكره العالم الخارجي، ومستعدًا لاستخدام القوة دفاعًا عن مصالحه (شكل

77

يرى ترمــب أنْ علاقــات بــلاده الأمنيــة وتحالفاتها العسكرية باتت تشــكْل عبثًا اقتصاديًا كبيرًا عليها؛ في ضوء تجاوز الدين العــامْ الأميركي معدل الناتج الإجمالي القومي فلم يعُد "الناتــو" يلبْني الأغراض التي أُنشِـــئ من أجلها، وإنْ استمرار دعمه بات يكلّف الولايات المتحدة فوق طاقتها

77

بناءً على ما تقدّم، يمكن القول إنّ ترمب ربا لا يملك فلسفةً، أو رؤيةً متماسكةً للسياسة الخارجية الأميركية (٤٤)، لكن لديه آراء "قوية" تجاه أكثر القضايا الأمنية والاقتصادية أهميةً. وهو وعلى الرغم من نظرته التبسيطية الشديدة للعالم، فإنه يثق بقدرته على إدارة علاقات أميركا الدولية وتوظيفها لخدمة شعاره الانتخابي "جعل أميركا عظيمة مرةً

31 Fisher.

التجارة الحرة مع كل من الصين والمكسيك أو إلغائها. وأيّد فرْض عقوبات اقتصادية على الصين بسبب سياساتها المالية والتجارية. وهدّد بفرض رسوم إغراق على البضائع الصينية، واتباع سياسات حمائية (26).

وعلى الرغم من أنّ هذه التصريحات جاءت في سياق حملة انتخابية، ورجا كانت تستهدف استمالة قطاع من الأميركيين الغاضبين على السياسات الليبرالية الدولية للإدارات الديقراطية، بخاصة منها اتفاقات التجارة الحرة التي شرعت أبواب السوق الأميركية أمام البضائع المصنعة المقبلة من الخارج، فإنّ هناك نقاطًا كثيرةً يمكن استنتاجها من هذه التصريحات حول رؤية ترمب وفلسفة إدارته، وجلّها يدور حول رؤيته للنظام الدولي وموقع أميركا منه، ولا سيما أنّه عاد بعد فوزه إلى تأكيد بعضها بشأن العلاقة بالصين تحديدًا؛ وذلك عندما ذهب إلى حدّ القول إنه مستعدّ لمراجعة سياسة "صين واحدة" في ما يخص العلاقة بتايوان، وهي سياسة انتهجتها الولايات المتحدة منذ زيارة الرئيس نيكسون إلى بكن عام 1972، لإرغام الصين على تقديم تنازلات تجارية (27).

أمًا في ما يتعلق بصفاته الشخصية، فيبدو أنّ ترمب يمتلك نظرةً هوبزيةً (28)؛ إذ يرى العالم مكانًا موحشًا، أنانيًا يعجٌ بالفوضى ويكره أميركا. كما يرى، بوصفه رجل أعمال، القضايا - بما فيها الإستراتيجية - من منظور اقتصادي بحت، أي إنّه يبحث في الكيفية التي من خلالها يمكن أن تستفيد أميركا ماديًّا، حتى من خياراتها في السياسة الخارجية والدفاعية (29). كما أنّه ينظر إلى الشؤون الدولية على أنّها قضايا منفصلة، يحثّل كل منها صفقةً ثنائيةً تشتمل على طرفٍ رابح وآخر خاسر، وعلى محاولة كل طرف الحصول على أفضل نتائج ممكنة. ففي هذا الموضع، لا مكان للشراكات الإستراتيجية، ولا للقيم المشتركة. هناك مكان للربح أو الخسارة فقط (30). أمّا سياساته الخارجية، فينظر إليها من زاوية أطلقها للقاعدة الشعبية التي صوتت له، بخاصة الطبقة العاملة البيضاء التي أوصلته إلى السلطة؛ ولذلك ستكون سياسته الخارجية منطلقةً أساسًا، على الأرجح، من عوائدها على قاعدته الانتخابية التي سيعود أساسًا، على الأرجح، من عوائدها على قاعدته الانتخابية التي سيعود أساسًا، على الأرجح، من عوائدها على قاعدته الانتخابية التي سيعود

^{32 &}quot;Trade in Goods with World, Seasonally Adjusted," *United States Census Bureau*, accessed on 12/1/2017, at: http://bit.ly/19M01Bl

³³ Walter Russell Mead, "Andrew Jackson, Revenant," *The American Interest*, 17/1/2016, accessed on 12/1/2017, at: http://bit.ly/209Oxwl

³⁴ Philip Gordon, "Why Trump's Foreign Policy Might Prove Less Radical Than You Think," *Politico*, 3/12/2016, accessed on 12/1/2017, at: http://politi.co/2gV9nBP

²⁶ Noah Bierman & Don Lee, "Donald Trump Vows in Rust Belt Speech to Punish China and End Major Trade Deals," *Los Angeles Times*, 28/6/2016, accessed on 12/1/2017, at: http://lat.ms/2iugq1R

²⁷ Emily Rauhala, "Trump Draws Rebukes after Saying U.S. isn't Bound by One-China Policy," *The Washington Post*, 12/12/2016, accessed on 12/1/2017, at: http://wapo.st/2hZ2cpx

²⁸ نسبةً إلى الفيلسوف والمفكر الإنكليزى توماس هوبز (1588-1679).

²⁹ Thomas Wright, "The 2016 Presidential Campaign and the Crisis of US Foreign Policy," *Lowy Institute for international Policy*, accessed on 12/1/2017, at: http://bit.ly/2iUhcIm

³⁰ Shapiro.



تطرد الدول الأوروبية منه تباعًا؛ استنادًا إلى مبدأ مونرو الذي تمّ اعتماده عام 1823(38).

ومع اندلاع الحرب العالمية الأولى، بدأت تتعزز مواقع التيار الداعي إلى الانطلاق وراء آفاق جديدة لخدمة المصالح التجارية الأميركية؛ في ظل فورة صناعية نجمت عن التقدم التكنولوجي الكبير، والانتقال إلى مرحلة "الإنتاج الوفير". وقد أدّى ذلك إلى دفع الولايات المتحدة إلى المشاركة في الحرب في مراحلها الأخيرة والحاسمة؛ دفاعًا عن مصالحها التجارية مع شركاءها الأوروبيين، بعد استهداف الغواصات الألمانية للسفن التجارية الأميركية المتجهة إلى أوروبا عبر الأطلسي(ق).

وفي أول إشارة إلى رغبة الولايات المتحدة في الانغماس في شؤون عالم ما وراء الأطلسي، اقترح الرئيس وودرو ويلسون إنشاء عصبة الأمم التي كان هدفها المعلن الحفاظ على الأمن والسلم الدوليين، وحلّ المنازعات الدولية بطرائق سلمية ومنع نشوب حرب كونية جديدة. لكنّ الكونغرس رفض التورط في شؤون العالم، كما رفض تصديق انضمام الولايات المتحدة إلى عصبة الأمم (40).

مع ذلك، ظل التيار الانفتاحي يحاول جاهدًا الانخراط في اللعبة الدولية حتى جاءت الفرصة أخيرًا مع اندلاع الحرب العالمية الثانية، عندما هاجمت اليابان القاعدة العسكرية الأميركية في بيرل هاربر في أواخر عام 1941. ومع انتهاء الحرب بانتصارها، اتجهت الولايات المتحدة بالاشتراك مع حلفائها الغربيين نحو صياغة نظام عالمي جديد استند إلى ركنين أساسيين، وقد مثّل هذا النّظام جوهر النظام الليبرالي الدولي، وغدا محلّ إجماع بين الديمقراطيين والجمهوريين، في أوقات الانكفاء والتمدد، على حدٍّ سواء، على امتداد سبعة عقود حتى الآن، وهذان الركنان هما:

1.مؤسسات النظام الدولي

لقد جاء بناء مؤسسات النظام الدولي في شقين؛ أحدهما سياسي، تقع في قمّته الأمم المتحدة التي أنيطت بها مهمة ضبط نزعات العدوان في النظام الدولي، والحؤول دون وقوع حرب كونية كبرى جديدة.

أخرى". وبحسب إليوت كوهين، مدير برنامج الدراسات الإستراتيجية في جامعة جونز هوبكنز للدراسات الدولية المتقدمة، فإنّ ترمب لديه قناعات قوية حول عدد من القضايا في حقل السياسة الخارجية، "لكنها لا ترقى إلى وجهة نظر متماسكة للعالم، وهي واحدة من المشكلات في الحكم على زعيم لا يقرأ، ولا يشعر أنه في حاجة إلى تثقيف نفسه أصلًا حول النظام الدولي الذي أنشأته الولايات المتحدة على مدى أكثر من نصف قرن"(35). ولئن كان ذلك يجعل من العسير التنبؤ عا يمكن أن يقوم به ترمب في حقل السياسة الخارجية، فإنّ الأطروحات التي يقدمها تمثّل مع ذلك نقطة افتراقٍ عن كل ما قامت القوة العظمى في العالم، وبَنت من حولها نظامًا دوليًا هدفه خدمة المصالح الأمنية والاقتصادية الأميركية حول العالم. فأطروحات ترمب، اليوم، ثُمثًل تهديدًا للنظام الذي توافقت عليه الإدارات الجمهورية والديمقراطية على حدً سواء منذ ظهور هذا النظام بعد الحرب العالمية الثانية (36).

ثالثًا: الصعود الأميركي وتأسيس نظام ما بعد الحرب العالمية الثانية

منذ الربع الأخير من القرن التاسع عشر، بدت الولايات المتحدة، عام تملكه من ثروات طبيعية وإمكانات صناعية وتقنية، في طريقها نحو احتلال مكانة مهمة على الساحة الدولية. وكانت نتائج الحرب الأميركية – الإسبانية، عام 1898، أوضح دليل على تنامي قدرات الولايات المتحدة العسكرية والاقتصادية وبروز دورها كقوة كبرى عالمية. غير أنّ الاندفاع الأميركي نحو العالم تعثّر خلال هذه الفترة بسبب احتدام الصراع بين دعاة الانغلاق والعزلة وبين التيار الانفتاحي العالمي (37). واستقرت المعادلة حينها في توجّه الولايات المتحدة إلى النأي بنفسها عن ساحة الصراعات الأوروبية، وتركيز اهتمامها في مجالها الحيوى في النصف الغربي من الكرة الأرضية، وقد أخذت

^{38 &}quot;Monroe Doctrine 1823," *Our Documents*, accessed on 12/1/2017, at: http://bit.ly/2jtxk4Q

³⁹ Samantha Alisha Taylor, "A Comparative Study of America 's Entries into World War I and World War II," Electronic Theses And Dissertation, School of Graduate Studies, East Tennessee State University - United States, 2009, pp. 9 - 13.

⁴⁰ Andrew Moravcsi, "Liberal Theories of International Relations: A Primer," Princeton University, 2010, pp. 14, accessed on 12/1/2017, at: http://bit.ly/2iXaRtP

^{35 &}quot;ملامح السياسة الخارجية الأميركية المتوقعة في ظل إدارة ترمب"، تقييم حالة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016/12/23، شوهد في 2017/1/12، في: http://bit.ly/2i7DW3L

Wright, "The 2016 Presidential Campaign."

³⁷ Geoffry Levin, "From Isolationism to Internationalism: The Foreign Policy Shift in Republican Presidential Politics, 1940-1968," *Policies and Politics of the American Emergency State*, 9/12/2011, pp.4-5, accessed on 12/1/2017, at: http://bit.ly/2i7GChN

وخلال فترة الحرب الباردة، عاشت الأمم المتحدة حالةً من الشلل بسبب استخدام القوى الكبرى (روسيا والولايات المتحدة خصوصًا) حقّ النقض "الفيتو" في مجلس الأمن، مع أنها ظلت منبرًا لتفريغ حالات الاحتقان السياسي في أوقات الأزمات. ومع انتهاء الحرب الباردة، عادت الولايات المتحدة إلى استخدام المنظمة الدولية غطاءً لإضفاء الشرعية على سياساتها. فكانت حرب الخليج 1991، إضافةً إلى التدخل في الصومال، وهاييتي، وغيرهما. وعندما كانت واشنطن تعجز عن استخدام المنظمة الدولية لشرعنة سياساتها كانت تتجاهلها، كما حصل في غزو العراق عام 2003. وعلى الرغم من كل ذلك، مثّلت الأمم المتحدة أحد أبرز مظاهر الشرعية الدولية⁽¹⁴⁾، وكانت واشنطن تسعى للحصول على دعمها لسياساتها كلما كان ذلك ممكنًا.

أمًا الشق الاقتصادي فقد مثّله نظام بريتون وودز؛ إذ قامت الولايات المتحدة بالتعاون مع شركائها الغربين، حتى قبل أن تضع الحرب العالمية الثانية أوزارها، بإنشاء مجموعة من الهيئات الدولية التي ساهمت في وضع أسس النظام النقدي العالمي، ودفعت في اتجاه تحرير التجارة الدولية، ورفض السياسات الحمائية التي كانت سببًا رئيسًا في اندلاع الحرب. وقد عرفت هذه المؤسسات باسم نظام بروتن وودز (نسبةً إلى المكان الذي عُقدت فيه الاجتماعات في نيوهامبشاير في الولايات المتحدة عام 1944)، وضمت صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير، إضافةً إلى الاتفاقية العامة للتجارة والتعرفة الجمركية، وغيرها من الوكالات والتجمعات الاقتصادية التي والتعرفة الجمركية، وغيرها من الوكالات والتجمعات الاقتصادية التي ذلك انطلاق مسيرة تحرير التجارة الدولية، وقد بلغت ذروتها بعد انتهاء الحرب الباردة بإنشاء منظمة التجارة الدولية (عام 1995)؛ إذ انتهاء الحرب الباردة بإنشاء منظمة التجارية الدولية (عام 1995)؛ إذ

إضافةً إلى منظمة التجارة الدولية، وقعّت الولايات المتحدة 13 اتفاقيةً للتجارة الحرة، على نحوٍ ثنائي أو متعدد، مع 19 بلدًا حول العالم؛ وذلك خلال الفترة 1989-2015⁽⁴³⁾. وكان أهمها اتفاقية التجارة الحرة

لأميركا الشمالية، والشراكة عبر المحيط الهادي، ومفاوضات الشراكة عبر الأطلسي، وهو ما أطلق العنان لعولمة الاقتصاد العالمي والتجارة الدولية. وقد أدّت بعض هذه الهيئات والتجمعات الدولية دورًا مهمًا في إنهاء الحرب الباردة، وتعميم النموذج الرأسمالي الاقتصادي، والثقافي، ضمن ما أصبح يعرف بـ "ظاهرة العولمة".

2.الأحلاف العسكرية وترتيبات الأمن الجماعى الغربى

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، تركّزت السياسة الأميركية في منْع الاتحاد السوفياتي من التغلغل جنوبًا نحو المياه الدافئة، وغربًا تجاه أوروبا؛ وذلك باعتماد نظرية الاحتواء التي وضعها مدير إدارة التخطيط في وزارة الخارجية الأميركية والسفير السابق في موسكو جورج كينان (44). وتحولت نظرية الاحتواء إلى إطار سياسة عملي عندما تبنّتها إدارة الرئيس هارى ترومان وجعلت منها إستراتيجيةً متكاملةً لمرحلة ما بعد الحرب، بخاصة بعد أن نجح الاتحاد السوفياتي في اختراق معظم أوروبا الشرقية، وبسَط نفوذه عليها (45). وقد اندفعت الولايات المتحدة إلى إنشاء أحلاف أمنية من أجل احتواء المدّ الشيوعي وعزله، فظهر حلف "الناتو" عام 1949. كما عملت واشنطن على بناء ما أخذ يُعرف بالحزام الشمالي الذي ضمّ تركيا، وإيران، وباكستان (46)، قبل أن ينشأ حلف بغداد الذي دعمته الولايات المتحدة، مع أنها آثرت البقاء خارجه، في وقت عززت فيه وجودها العسكرى في كوريا الجنوبية، واليابان، والفليين، قبل أن يتم في عام 1954 الإعلان عن إنشاء تحالف جنوب شرق آسيا الذي يُعرف أيضًا بـ "تحالف مانيلا" أو ⁽⁴⁷⁾SEATO. وهكذا شُغلت الولايات المتحدة، في معظم فترة الحرب الباردة، بإنشاء تحالفات عسكرية لتحقيق الأمن الجماعي لأعضاء المعسكر الغربي (حلف الناتو وحلف سياتو)، وإبرام اتفاقات دفاعية ثنائية؛ لحماية الحلفاء في الشرق الأقصى (اليابان، وكوريا الجنوبية، والفلبين)، وفي الشرق الأوسط ومنطقة الخليج.

⁴⁴ George Kennan, "The Source of Soviet Conduct," Foreign Affairs, 1/7/1947, accessed on 12/1/2017, at: http://fam.ag/2ipUE2Z

⁴⁵ Ron Robin, The Making of the Cold War Enemy: Culture and Politics in the Military-Intellectual Complex (Princeton: Princeton University, 2001).

⁴⁶ Behçet K. Yesilbursa, "The American Concept of the 'Northern Tier' Defence Project and the Signing of the Turco-Pakistani Agreement 1953-54," *Journal of Middle Eastern Studies*, vol. 37, no. 3 (July 2001), pp. 59 - 110.

^{47 &}quot;Southeast Asia Treaty Organization (SEATO), 1954," Office of the Historian, accessed on 12/1/2017, at: http://bit.ly/2ipQHLI

⁴¹ لهذا السبب، تحديدًا، شنّت إدارة ترمب هجومًا عنيفًا على الأمم المتحدة بعد تبنّيها القرار 2334 الذي دان بناء إسرائيل للمستوطنات في الضفة الغربية والقدس الشرقية، وعدّما غير شرعية. انظر: جويس كرم، "ترمب لمعاقبة الأمم المتحدة، والسلطة... ونقل السفارة"، الحياة، 2017/1/11، شوهد في 2017/1/10، في:

http://bit.ly/2i9mzTn

⁴² Chad P. Brown, "The WTO and GATT: A Principle History," in: Self-Enforcing Trade: Developing Countries and WTO Dispute Settlement (Washington: Brookings Institution Press, 2009) pp. 10 - 21.

⁴³ Jacqueline Varas, "The US isn't Losing at Trade," *American Action Forum*, 26/5/2016, accessed on 12/1/2017, at: http://bit.ly/2i5003S



رابعًا: "انقلاب" في السياسة الخارجية الأميركية؟

من منطلق اقتصادي بحت، توشك أطروحات ترمب وتصوراته أن تطيح أُسسَ النظام الدولي الذي كان للولايات المتحدة أكبر مساهمة في صنعه في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية، وقد قام هذا النظام على أُسس اقتصادية (أهمها حرية التجارة)، وأمنية (الأحلاف العسكرية، وترتيبات الأمن الجماعي والثنائي مع الحلفاء)، كان الالتزام بها محل إجماع النخب الأميركية من الحزبين الرئيسين. ومن أهم المؤشرات الدالة على احتمال إطاحة ترمب هذا النظام، ما يلى:

1.التشكيك في جدوى تحالفات ما بعد الحرب العالمية الثانية

يرى ترمب أنّ الولايات المتحدة يجب أن تتوقف عن تشغيل قواعد عسكرية أو نشر قواتها في أراضي دول أجنبية، أو الدخول في تحالفات أمنيّة تترتب عليها تكاليف مالية كبيرة. وفي مقابلة أجرتها صحيفة واسنطن بوست، في نيسان/ أبريل 2016، سُئل دونالد ترمب إنْ كان يرى فائدةً في امتلاك الولايات المتحدة قواعد عسكرية في شرق آسيا، فأجاب بكل صراحة بقوله: "شخصيًا لا أعتقد ذلك أبدًا"(50). وقد كرر مرارًا أنّ بكل صراحة بتكون أفضل حالًا لو هجرت الشرق الأوسط (15). وفي هذا مخالفة المتحدة ستكون أفضل حالًا لو هجرت الشرق الأوسط (15). وفي هذا مخالفة صريحة للإجماع الحزبي، ولرأي المؤسسة الحاكمة المتمثل بأنّ للولايات المتحدة مصلحةً جوهريةً Intrinsic Interest في الاحتفاظ بتحالفاتها الأمنيّة والإستراتيجية في أوروبا، وشرق آسيا، والشرق الأوسط (20).

ويعتقد ترمب أنّ شركاء الولايات المتحدة الإستراتيجيّين يجب أن يتحملوا كامل أعباء الوجود العسكري الأميركي في بلادهم ومناطقهم، أو عليهم أن يتحملوا وحدهم أعباء الدفاع عن أنفسهم إذا لم يدفعوا للولايات المتحدة تكاليف ذلك. هنا ينظر ترمب إلى الجيش الأميركي بوصفه شركة حماية خاصة تعرض خدماتها الأمنيّة لقاء مقابل مادي. وبناءً على ذلك، لا تعتّد إدارته بوجود شراكات إستراتيجية ذات بُعد أعمق من ذلك. وهذا يمثّل في حدّ ذاته تحولًا كبيرًا في العقيدة الأمنيّة للولايات المتحدة؛ فحتى

وعلى الرغم من أنّ هجمات سبتمبر 2001 هزّت المبادئ والنظريات التي رأت في العولمة ومؤسساتها وسيلةً لخدمة المصالح الاقتصادية والإستراتيجية الأميركية، وأنّ تيار المحافظين الجدد في إدارة بوش الابن كان ينظر بعين الشك إلى الأمم المتحدة ودورها، ويرى في حلف "الناتو" جزءًا من مخلفات الحرب الباردة، وأنّ إدارة بوش تؤمن بحقّ الولايات المتحدة في العمل منفردةً على الساحة الدولية وتُبدي استعداداها للتحلل من كل الاتفاقات والمعاهدات الدولية التي تحدّ من قدرتها على العمل في المجال التجاري، والسياسي، والعسكري، فإنّ ذلك كلّه لم يُفض بالولايات المتحدة إلى حدّ إعلان الحرب على العولمة والتهديد بالانسحاب من منظمة التجارة الدولية، أو إبداء استعداها للتخلى عن حلفائها في شرق آسيا وأوروبا بسبب الضغوط المالية. ولكنْ في عهد ترمب، توشك الأمور أن تتغير؛ إذ لا تُبدى الإدارة الجديدة حرصًا شديدًا على تحالفاتها الأمنيّة، أو على الأقل لن تظلّ متحمّلةً لتكاليف الدفاع عن حلفائها، وقد بدأت تظهر خلافات في المعسكر الغربي حول حقيقة المخاطر والتهديدات التي تواجه أطرافه، في ضوء اتجاه ترمب إلى بناء شراكة محتملة مع روسيا (49).

وعلى الرغم من انهيار الاتحاد السوفياتي والتغير الجذري الذي شمل طبيعة التحديات التي واجهتها الولايات المتحدة بعد انتهاء الحرب الباردة، فإنّ واشنطن لم تتخلّ عن حلف "الناتو" الذي وجدت في استمراراه مصلحةً لمواجهة المستجد من التحديات، فأعطته دورًا مهمًا في أزمة كوسوفو (1999) وأفغانستان بعد عام 2001، واستمرّ مؤدّيًا لدوره التقليدي في أوروبا وعلى أطرافها، بخاصة في علاقتها بالتهديدات المقبلة من جنوب المتوسط، بل إنّه تمّ توسعة الحلف بضمّ جميع دول أوروبا الشرقية سابقًا إليه، وجرى إيصاله حتى تخوم روسيا بضم جمهوريات سوفياتية سابقة إليه أيضًا (مثل جمهوريات البلطيق الثلاث لبتوانيا ولاتفيا وإستونيا)، كما جرت محاولات فاشلة لضمّ جورجيا وأوكرانيا إلى الحلف في عهد الرئيس الأمركي السابق جورج بوش الابن، وتمّ نصب الدرع الصاروخي في بولندا والمجر (العضوان الجديدان في الحلف) لتحييد قدرات الردع الروسية. وبعد أن قامت روسيا بضمّ شبه جزيرة القرم عام 2014، أمر الرئيس باراك أوباما بإرسال قوات أميركية في إطار حلف "الناتو" لحماية حلفائه في شرق أوروبا وبحر البلطيق، وطمأنتهم في مواجهة التغول الروسي (48).

^{50 &}quot;A Transcript of Donald Trump's meeting with the Washington Post's Editorial Board," *The Washington Post*, 21/3/2016, accessed on 12/1/2017, at: http://wapo.st/1LC5qwj

⁵¹ Nick Gass, "Trump: US Better Off Ignoring the Middle East," *Politico*, 21/4/2016, accessed on 12/1/2017, at: http://politi.co/1Smrvwm

⁵² Jordyn Phelps, "President Obama Reassures Europe on Trump: NATO Is Here to Stay," *ABC News*, 17/11/2016, accessed on 12/1/2017, at: http://abcn.ws/2fK0Z4D

^{48 &}quot;U.S. to Send 4,000 Troops to Poland," *UPI*, 14/12/2016, accessed on 12/1/2017, at: http://bit.ly/2iYKIx0

⁴⁹ Josh Rogin, "European allies to Donald Trump: Putin does not want to make America great again," *The Washington Post*, 10/1/2017, accessed on 12/1/2017, at: http://wapo.st/2jx9yla

وفضلًا عن تبادل الإطراء مع بوتين وإبداء إعجابه به بوصفه زعيمًا قويًا(⁷⁷⁾، تدخّل فريق ترمب في صياغة برنامج الحزب الجمهوري، في مؤتمره الذي عقده عام 2016، للتخفيف من لهجة التأييد لأوكرانيا في صراعها مع روسيا. فقد تمّت إزالة عبارةٍ تدعو إلى الالتزام بسياسة دعم الحكومة الأوكرانية، في صراعها مع روسيا، بكل الوسائل؛ بما في ذلك تقديم أسلحة فتاكة (⁸⁸⁾. كما عبّر ترمب عن استعداده لرفع العقوبات الاقتصادية التي فرضتها إدارة أوباما على روسيا بسبب سياساتها تجاه أوكرانيا، وأعرب عن رغبته في الاعتراف بضمّ جزيرة القرم إليها(⁶⁹⁾. وهناك علامات استفهام عديدة أثيرت حول علاقة مساعدين ومستشارين، فضلًا عن ترمب نفسه، كانت لهم مصالح تجارية في روسيا(¹⁰⁾. وجاء ترشيح ترمب لرئيس مجلس إدارة شركة تجارية في روسيا(¹⁰⁾. وجاء ترشيح ترمب لرئيس مجلس إدارة شركة درجة الشكوك. ومعروف عن تيلرسون علاقته الوثيقة بالرئيس الروسي فلادهير بوتين (²⁰⁾.

2.رفضالنظام الاقتصادي العالمي المفتوح

تتكبّد الولايات المتحدة تكاليف الدفاع عن حلفائها من دون مردود حقيقي؛ لذلك يعتقد ترمب أنّ الولايات المتحدة لا تحصل على مكاسب فعلية من تركيبة النظام الدولي وعلاقاته وقوانينه، بخاصة في موضوع التجارة. وطوال فترة طويلة، كان ترمب يعارض اتفاقات التجارة الحرة، وخلال حملته الانتخابية لم يتعهد فقط بالانسحاب من اتفاقية التجارة الحرة لأميركا الشمالية والتخلى عن اتفاقية الشراكة

57 Linda Qiu, "Did Vladimir Putin Call Trump 'Brilliant'?" *PolitiFact*, 8/9/2016, accessed on 12/1/2017, at: http://bit.ly/2cbbWdh

يستمر دفاع الولايات المتحدة عن شركائها، يرى ترمب أنه يجب على هؤلاء الشركاء في شرق آسيا أن يتحملوا تكاليف إقامة الأسطول السابع لحمايتهم من الصين، وعلى أوروبا أن تدفع تكاليف المظلة النووية الأميركية التي تمثّل عامل حماية رئيس لها من التهديدات والأخطار الإستراتيجية التي قد تفرضها روسيا، وعلى دول الخليج أن تدفع لقاء الإستراتيجية التي قد تفرضها روسيا، وعلى دول الخليج أن تدفع لقاء أقامة الأسطول الخامس في منطقتهم لحمايتهم من إيران. وفي كلمة ألقاها في مركز المصلحة القومية Center for the National Interest قال ترمب: "لقد أنفقنا مليارات الدولارات [...] على بناء قدراتنا الدفاعية لحماية شركائنا في أوروبا وآسيا. البلدان التي ندافع عنها يجب أن تتكفل بدفع نفقات دفاعنا عنها، أو عليها أن تستعد هي للدفاع عن نفسها"(53).

من المؤكِّد أنَّ بعض الدول التي تعتمد على الشراكة الأمنيّة مع الولايات المتحدة للدفاع عن نفسها تشعر بقلق شديد من أطروحات ترمب، وإذا أخذنا تهديداته على محمل الجد (ادفع، أو ستُترك وحيدًا في مواجهة التهديدات)، فإنَّ ذلك قد يؤدي إلى اختلال بعض التحالفات الأمنيّة التي أنشأتها الولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية، أو ربما كلّها، وقد يشجع ذلك الخصوم على اتباع سياسات هجومية في ظل وجود إشارات إلى استعداد واشنطن التخلي عن التزاماتها الدفاعية تجاه حلفائها. وبطبيعة الحال، هناك من يعتقد أنَّ واشنطن غير قادرة على التحلل من هذه الالتزامات؛ لأن تداعياتها ستكون كبيرةً على المصالح الأميركية. ومن ثمّ، فإنّ كل ما يفعله ترمب، بوصفه مفاوضًا بارعًا (62) لا يعدو أن يكون محاولةً لابتزاز حلفائه ودفعهم إلى تحمّل تكاليف الحماية الأميركية لهم، من دون أن يؤدي ذلك إلى التخلّي عنهم (65).

من جهة أخرى، لا يَعُدّ ترمب روسيا عدوًا، وهذا يقوّض الأساس الذي قامت عليه تحالفات الولايات المتحدة الأمنيّة في أوروبا والشرق الأقصى خصوصًا، سواء خلال فترة الحرب الباردة، أو بعد أن عادت روسيا إلى تأكيد دورها على الساحة الدولية بقيادة فلادير بوتين. ومن ثمّ يعتقد ترمب أنّ مبررات وجود هذه التحالفات الأمنيّة لم يعُد قامًا. فروسيا بالنسبة إليه أضعف من أن تمثّل تهديدًا للمصالح الغربية، حتى أنه يرى التوصل إلى تفاهم معها أمرًا ممكنًا، لاحتواء الصين التي يعدّها التهديد الأكبر للمصالح الأميركية حول العالم (66).

⁵⁸ Josh Rogin, "Trump Campaign Guts GOP's Anti-Russia Stance on Ukraine," *The Washington Post*, 18/7/2016, accessed on 12/1/2017, at: http://wapo.st/2aaKZcU

⁵⁹ Tyler Pager, "Trump to Look at Recognizing Crimea as Russian Territory, Lifting Sanctions," *Politico*, 27/7/2016, accessed on 12/1/2017, at: http://politi.co/2ae3Bni

⁶⁰ Richard Lardner, "US Spy Chief Says Russia Helped Elect Donald Trump as Senators Debate if Hacking was 'Act of War'," *Daily Record*, 5/1/2017, accessed on 12/1/2017, at: http://bit.ly/2iq2zNO

⁶¹ Franklin Foer, "Putin's Puppet," *Slate*, 21/7/2016, accessed on 12/1/2017, at: http://slate.me/29pAd19; Steven Mufson & Tom Hamburger, "Trump Adviser's Public Comments, Ties to Moscow Stir Unease in Both Parties," *The Washington Post*, 5/8/2016, accessed on 12/1/2017, at: http://wapo.st/2j8FjAE

⁶² "Why Russia Is Excited About Donald Trump's Pick for Secretary of State," *Time Magazine*, 13/12/2016, accessed on 12/1/2017, at: http://ti.me/2gAvj0D

⁵³ Donald Trump, "Donald Trump Delivers Foreign Policy Speech," Center for the National Interest, 27/4/2016, accessed on 12/1/2017, at: http://bit.ly/2i8Aqrx

⁵⁴ ألّف ترمب كتابًا بعنوان فنّ الصفقة The Art of the Deal عام 1987.

 ^{5 &}quot;ملامح السياسة الخارجية الأميركية المتوقعة".

⁵⁶ James Nadeau, "Trump's Great Game: Courting Russia to Contain China," *Foreign Policy Association*, 15/12/2016, accessed on 12/1/2017, at: http://bit.ly/2iyHiQN



1. الانعكاسات الاقتصادية

وعد ترمب جمهوره من الطبقة العاملة البيضاء التي أوصلته إلى الحكم بإلغاء العمل باتفاقات التجارة الحرة أو تجميده أو وقفه - وهي اتفاقات وقعتها بلاده ثنائيًا أو جماعيًا مع دول عديدة حول العالم - وإعادة فرض رسوم على البضائع المصنعة لحماية الصناعات المحلبة، وإعادة إحباء ما دمّرته سباسات التجارة الحرة منها. وإذا تمّ العمل بهذه السياسات الحمائية، فإنّ دولًا كثيرةً في مختلف أنحاء العالم سوف تتأثر، وسوف تكون الصين وألمانيا والمكسيك الأشد تأثرًا. فالصين هي أكبر دولة مصدِّرة للبضائع في العالم (بلغت قيمة صادراتها عام 2015 نحو 2.3 تريليون دولار)، صدّرت ما قيمته 482 مليار دولار (نحو 21 في المئة) إلى الولايات المتحدة، وقُدر العجز في الميزان التجاري لمصلحة الصين بـ 365 مليار دولار في العام نفسه (67). أمَّا ألمانيا، ثالث أكبر مصدِّر للبضائع في العالم (1.5 تريليون دولار)، فتعتمد مليون فرصة عمل فيها على العلاقات التجارية بأميركا التي تُعَدّ أكبر سوق للبضائع الألمانية في العالم(68). وبلغت قيمة صادرات ألمانيا إلى الولايات المتحدة نحو 125 مليارًا عام 2015 أمّا المكسيك، فهي ثالث أكبر شريك تجاري للولايات المتحدة، وتبلغ قيمة صادراتها إليها نحو 300 مليار دولار(70).

وبحسب معهد بيترسون للاقتصادات الدولية Institute for International Economics إذا فرض ترمب رسوم حماية بالنِّسب التي ذكرها على الواردات، فإنَّ ذلك سيؤدي إلى توجيه ضربة قاصمة للتجارة الدولية (٢٠٠). ويعتمد الاقتصاد الألماني، والصيني أيضًا، اعتمادًا كبيرًا على التجارة الخارجية؛ إذ يَمثَل إجمالي قيمة الصادرات الألمانية نحو 46 في المئة من ناتجها القومي. وفي حال التضييق على ألمانيا، فإنِّ اقتصادها سوف يتأثر بشدة، ما يعنى إغلاق المصانع، بالنسبة إليها، وارتفاعًا

عبر المحيط الهادي والانسحاب من منظمة التجارة الدولية (63)، بل اقترح فرض رسوم حماية بنسبة 45 في المئة على البضائع الصينية، و35 في المئة على البضائع المستوردة من المكسيك. كما أعرب عن ثقته بقدرة الولايات المتحدة على دخول أيّ حرب تجارية والخروج منها منتصرةً، بل إنّه ذهب أبعد من ذلك بقوله إنّ حربًا تجارية قد بدأت فعلًا، وإنّ على أميركا أن تقاتل بقوة كي تربحها (64).

ينظر ترمب إلى مسائل التجارة الدولية من منظور اقتصادي بسيط يقوم على الربح والخسارة وفق معادلة صفرية. وهو يعتقد أنّ الولايات المتحدة يمكن أن تستخدم نفوذها الاقتصادي والأدوات النقدية والاقتصادية لفرض شروطها على الآخرين، مثل الضغط على الصين لتحرير سعر عملتها على سبيل المثال (60). ولا يبدي ترمب عداءً لاتفاقات التجارة الحرة فحسب، بل إنّه أيضًا يعادي الاندماج الاقتصادي الدولي. فالعولمة الاقتصادية، بالنسبة إليه، جعلت الأغنياء أكثر غنّى، في حين أنّها تركت العمال الفقراء نهبًا للفقر والمرض. وبحسب رأيه، فإنّ "موجة العولمة قضت على الطبقة الوسطى (60). وبناءً على هذا التحليل، وَعَد ترمب خلال الطبقة الوسطى (60). وبناءً على هذا التحليل، وَعَد ترمب خلال الشركات الأميركية التي تهاجر، والضغط على الشركات التي هاجرت الشركات الأميركية التي تهاجر، والضغط على الشركات التي هاجرت للعودة إلى أميركا.

خامسًا: الانعكاسات على النظام الدولي

إذا التزم ترمب بالمبادئ والتعهدات التي أعلنها، فسيكون لذلك انعكاسات كبرى على أسس النظام الاقتصادي والتجاري الدولي الذي كانت الولايات المتحدة الفاعل الأكبر في بنائه في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، وقد يؤثّر ذلك بشدة، أيضًا، في بنية النظام الدولي وتحالفاته السياسية والأمنية.

^{67 &}quot;2015: U.S. Trade in Goods with China," *United States Census*, accessed on 12/1/2017, at: http://bit.ly/1BpSO1N

^{68 &}quot;Exports By Country: World's Top Export Countries that have Shipped the Highest US Dollar Value in Exports during 2014," worldatlas, 19/9/2016, accessed on 12/1/2017, at: http://bit.ly/2kr6RVYI

^{69 &}quot;2015: U.S. Trade in Goods with Germany," *United States Census*, accessed on 12/1/2017, at: http://bit.ly/2jjOrlb

^{70 &}quot;2015: U.S. Trade in Goods with Mexico," *United States Census*, accessed on 12/1/2017, at: http://bit.ly/1PUuq3y

⁷¹ Marcus Noland et al., "16-6 Assessing Trade Agendas in the US Presidential Campaign," Peterson Institute for International Economics (September 2016), accessed on 12/1/2017, at: http://bit.ly/2cCfqrf

⁶³ Geoff Dyer, "Donald Trump Threatens to Pull US Out of WTO," Financial Times, 25/7/2016, accessed on 12/1/2017, at: http://on.ft.

⁶⁴ Jesse Byrnes, "Trump: 'Who the Hell Cares if There's a Trade War?'," *The Hill*, 19/5/2016, accessed on 12/1/2017, at: http://bit.ly/1U4rTj9

⁶⁵ Francis

^{66 &}quot;Full Transcript: Donald Trump's Jobs Plan Speech," *Politico*, 28/6/2016, accessed on 12/1/2017, at: http://politi.co/293L6Wt

إنّ تقويض الاقتصاد الألماني، وصعود اليمين، سيؤدي على الأرجح إلى تفكك الاتحاد الأوروبي، وهو أمرٌ يدعمه ترمب أصلًا (73). وما أنّ الاتحاد الأوروبي نشأ، من حيث المبدأ، لاستيعاب طموحات ألمانيا وامتصاص فائض القوة الألمانية، فإنّ إغلاق الأسواق أمامها وسدّ المنافذ عليها سوف يجعل هذه القوة تنفجر في وجه الأوروبيين، وفي مقدّمتهم الفرنسيين الذين خبروا الجموح الألماني في ثلاث حروب كبرى خلال أقلّ من قرنٍ (الأعوام: 1870، و1914، و1939) وإذا ظل ترمب يشجع على هذا الأمر، فهذا يعني نهاية عهد الاستقرار الذي ساد بعد الحرب العالمية الثانية، وعودة الصراعات التي ظنّ الأوروبيون أنهم طووا صفحتها، وهذا تحديدًا ما قصده المسؤولون الأوروبيون في معرض تعليقاتهم المتوجسة بفوز ترمب (75).

وكذلك الأمر إذا فرض ترمب رسومًا حمائية على البضائع الصينية، فهو في هذه الحال سوف يشعل حربًا تجاريةً بين أكبر اقتصادين في العالم، ستكون لها نتائج كارثية على الاقتصاد العالمي، بما فيها الاقتصاد الأميركي نفسُه؛ إذ قدرت بعض المصادر أنه سيفقد خمسة ملايين وظيفة (70). كما سيؤدي ذلك إلى خفض معدل النمو الاقتصادي في الصين، وارتفاع في مستوى التوتر السياسي، المرتفع أصلًا، بين اللدين؛ بسبب خلافات سياسية وتجارية وإستراتيجية (77).

2.الانعكاسات السياسية والأمنيّة

يعتقد ترمب أنّ الولايات المتحدة هي بلد محمي طبيعيًا، ومن ثمّ لا يوجد تهديد وجودي لها، كما أنّه يظن أنّ الآخرين لا يتحملون قسطًا كافيًا من أعباء العمل على توافر الأمن في النظام الدولي، وأنّ عليهم أن يؤدوا دورًا قياديًا في تحقيق الأمن لأنفسهم ولمناطقهم. وإذا التزم ترمب بانعزاليته وتهديداته المتعلقة بضرورة تحمّل الحلفاء تأمين أمنهم بأنفسهم وعدم المسارعة إلى نجدتهم في حال تعرضهم

في نِسب البطالة، وتدهورًا في معدلات النمو ومستوى المعيشة. وهذه التداعيات سوف يتمّ ربطها بقضايا الهجرة واللجوء التي تُعدِّ حاليًا مادةً "ساخنة" للنقاش في ألمانيا وعموم أوروبا، ما يعني إنعاش حظوظ الأحزاب اليمنية (بعضها ذو مَيلٍ فاشيً) التي تتوثب للوصول إلى السلطة. وهذا يُعيد إلى الذاكرة ما عُرف بالثلاثاء الأسهم (29 تشرين الأول/ أكتوبر 1929) عندما انهارت أسواق الأسهم والسندات في وول ستريت، ما أسفر عن أزمة مالية واقتصادية، قامت في إثرها الولايات المتحدة بفرض سياسات حمائية خاصة على وارداتها من الفولاذ والصلب، وهما عصب الصناعة الألمانية. وقد أدّى ذلك إلى تقويض أسس الاقتصاد الألماني الذي كان ينوء بعبء تعويضات الحرب العالمية الأولى، ونجَم عن ذلك صعود النازية ووصول هتلر الى الحكم في انتخابات عام 1933(27).

الجدول (1) اقتصادات الدول الأكثر تأثرًا بالسياسات الحمائية التي يطرحها ترمب حسب عام 2015

المكسيك	ألمانيا	الصين	الدولة
1.134	3.363	11.01	قيمة الاقتصاد وفق الناتج المحلي الإجمالي (ترليون دولار)
0.429	1.592	2.329	قيمة الصادرات للسلع والخدمات وفق الناتج المحلي الإجمالي (ترليون دولار)
%38	%47	%22	نسبة الصادرات من السلع والخدمات وفق الناتج المحلي الإجمالي
300	125	482	قيمة الصادرات إلى الولايات المتحدة (مليار دولار)
%70	%7.8	%21	نسبة الصادرات إلى الولايات المتحدة من قيمة الصادرات الكلّية

المصدر: من إعداد الباحث.

^{73 &}quot;Donald Trump backs Brexit, saying UK would be 'better off' without EU," *The Guardian*, 6/5/2016, accessed on 12/1/2017, at: http://bit.ly/28L36jD

⁷⁴ Marko Papic & Robert Reinfrank & Peter Zeihan, "Germany, Greece and Exiting the Eurozone," *Geopolitical Weekly*, 18/5/2010, accessed on 12/1/2017, at: http://bit.ly/2jSkRro

^{75 &}quot;World leaders react to Donald Trump's US election victory," the Guardian, 9/11/2016, accessed on 12/1/2017, at: http://bit.ly/2fZeZKW

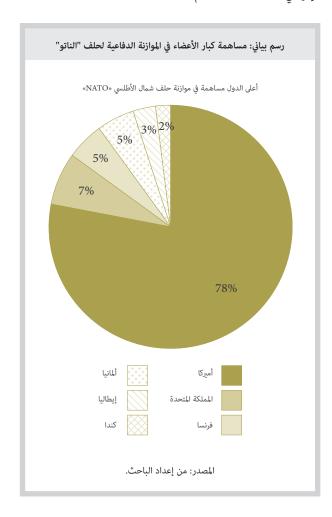
⁷⁶ Rob Hotakainen, "Trump trade war casualties could include 5 million U.S. jobs," *McClatchy DC*, 29/12/2016, accessed on 12/1/2017, at: http://bit.ly/2isjrDI

⁷⁷ Nigel Gould-Davies, "Donald Trump's belligerence could drive China and Russia into each other's arms – isolating the United States," *The Telegraph*, 6/12/2016, accessed on 12/1/2017, at: http://bit.ly/2jpcyT1

^{72 &}quot;The Great Depression," *Alpha History*, accessed on 12/1/2017, at: http://bit.ly/2itISjk



بالنسبة إلى ترمب، تبدو أوروبا منزلة راكب مجاني العمل على يستفيد من المظلة الأمنيّة التي تتكفل واشنطن بالعمل على توافرها⁽⁸⁰⁾، وهكذا تخصص الدول الأوروبية الأعضاء في الحلف أكثر موازناتها للصحة والتعليم والضمان الاجتماعي والبنية التحتية، على عكس الولايات المتحدة التي ظل 46 مليونًا من مواطنيها من دون تأمين صحّي، حتى تمكّن الرئيس أوباما من إقرار نظام التأمين الإلزامي Obama Care عام 2010⁽¹⁸⁾.



إذا أصرّ ترمب على أن تتحمل الدول الأوروبية أعباء الدفاع عن نفسها، فهذا يعني أنّ هذه الدول سوف "تودّع" عهد الحماية المجانية، وأنّها سوف تضطر إلى تخصيص مبالغ أكبر لموازناتها الدفاعية؛ ما يعني

للخطر؛ بسبب النفقات المادية التي ستنجم عن ذلك بالنسبة إلى الولايات المتحدة، فإنّ ذلك سوف يرسل إشارات سوف تفهم منها كلٌّ من الصن، وروسيا، وكوريا الشمالية، وحتى إيران، أنه لن يكون هناك ردّة فعل أمركي إذا اتخذوا خطوات عدائية تحاه خصومهم الإقلىمين، وسوف بثر ذلك شكوك الحلفاء حول مدى التزام أمركي بأمنهم. علاوةً على ذلك، إذا نفّذ ترمب تهديداته بشأن تخفيف التزاماته تجاه "الناتو"، فإنّ ذلك سيُفضى، بطبيعة الحال، إلى إضعافه وتهميشه. لقد شكّل "الناتو" بالنسبة إلى الأوروبيين حلّا جوهريًّا للمعضلة الأمنيّة التي تركت أكبر الأثر في تاريخ القارة الأوروبية منذ اتفاقية وستفاليا عام 1648. إذ تسبب سعى الدول الأوروبية الكبرى لتحقيق أمنها بصورة فردية بحروب كارثية، كان آخرها الحربين العالميتين، إلى أن جاء تأسيس "الناتو"، في عام 1949، ليكون بمنزلة مظلة أمن جماعي حلّت للأوروبيين معضلتهم الأمنيّة⁽⁷⁸⁾. لكنّ "الناتو" كان منزلة مظلة شبه مجانية أيضًا. فقد ظلت الولايات المتحدة تتحمل العبء الأكبر من الموازنة الدفاعية للدول الأعضاء. وبحسب تقرير الموازنة الدفاعية لعام 2016، بلغت موازنة الدول الأعضاء في الحلف 918 مليار دولار، منها حصة الولايات المتحدة بنحو 664 مليار دولار؛ أي ما يعادل 73 في المئة تقريبًا (79).

الجدول (2) مساهمة كبار الأعضاء في الموازنة الدفاعية لحلف "الناتو" (2016)

النفقات الدفاعية (مليار دولار)	الدولة		
664.058	الولايات المتحدة الأميركية		
60.347	المملكة المتحدة		
43.620	فرنسا		
40.663	ألمانيا		
21.878	إيطاليا		
15.395	کندا		

المصدر:

"Defence Expenditures of NATO Countries (2009-2016)," NATO, Communique PR/CP (2016)116, 4/7/2016, accessed on 12/1/2017, at: http://bit.ly/29gMUI7

⁸⁰ Glenn Kessler, "Trump's Claim that the U.S. Pays the 'Lion's Share' for NATO," *The Washington Post*, 30/3/2016, accessed on 12/1/2017, at: http://wapo.st/2iYOROl

^{81 &}quot;Obamacare Enrollment Numbers," *Obamacare Facts*, accessed on 12/1/2017, at: http://bit.ly/1v54bez

⁷⁸ Papic & Reinfrank & Zeihan.

^{79 &}quot;Defence Expenditures of NATO Countries (2009-2016)," NATO, Communique PR/CP(2016)116, 4/7/2016, accessed on 12/1/2017, at: http://bit.ly/29gMUI7

أنّ "دولة الرفاه" التي عرفتها أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية لن تظلّ، على الأرجح، موجودةً. وهذا موقف تتبناه النخبة الأميركية على اختلاف توجهاتها. فقد طالب الرئيس أوباما حلفاءه، بمن فيهم الأوروبيون، بتحمّل أعباء أكبر في الدفاع عن أنفسهم ومصالحهم، وهو ما يفسر دفعه بهم إلى أداء دور قيادي في العمل العسكري ضدّ ليبيا عام 2011(28). لكنّ سياسات ترمب تأخذ مدًى أكثر حدةً من ذلك، وآثار سياساته ربا لا تتوقف هنا، إذ لا يرى ترمب في أوروبا ضرورةً أمنيّةً حيويةً للولايات المتحدة، كما أنّه لا يرى في مشروع الاندماج الأوروبي مصلحةً أميركيةً كما رأتها كل الإدارات الأميركية في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية (83).

فضلًا عن كل ذلك، يخشى الأوروبيون من مَيل ترمب إلى التقارب مع روسيا، ومن مَيله إلى التخلي عن دعم دول وسط أوروبا وشرقها تجاه تهديدات موسكو التي تسعى لزعزعة تحالفاتها مع الغرب واستعادة نفوذها فيه (184). كما يخشى بعض الأوروبيين أن تتركهم واشنطن وحدهم في مواجهة موسكو المتربصة لتفكيك أسس التحالف الغربي الاقتصادية (الاتحاد الأوروبي) والأمنية (حلف الناتو)، لتعود أوروبا إلى سياسات القرن التاسع عشر؛ عندما كانت روسيا جزءًا أصيلًا من نظام التحالفات وموازين القوى الأوروبية، وعندما كانت بعض الدول الأوروبية تُذعن لإرادتها أو تطلب حمايتها تحوّل في تاريخ القارة يكون وصول ترمب إلى البيت الأبيض نقطة تحوّل في تاريخ القارة الأوروبية، لأنه يكون قد أنهى الحلم الأوروبي وعاد بأوروبا إلى مرحلة سابقة لنظام الحرب العالمية الثانية، وهو ما لم يستطع أن يفعله انهيار الاتحاد السوفياتي وانتهاء الحرب الباردة.

إنّ ربط إدارة ترمب تأدية التزاماتها الدفاعية تجاه حلفائها في شرق آسيا بتحملهم تكاليف هذه الالتزامات قد يُغري الصين أيضًا بالتحرك. وعلى الرغم من أنّ ترمب ينحو إلى اتخاذ مواقف متشددة من الصين بسبب قضايا التجارة، فإنّ سلوكه يمكن أن يشجعها على اتخاذ خطوات عدائية تجاه خصومها إذا تبيّنت أنّ التزام ترمب بالدفاع عنهم بدأ يتزعزع. لقد عملت إدارة أوباما – على عكس ما فعلته تجاه كل النظم الإقليمية الأخرى – على زيادة التزاماتها الأمنيّة والدفاعية في شرق آسيا، فعززت علاقتها الدفاعية بحلفائها، وزادت

من وجودها العسكري في المنطقة، وشجعت حلفاءها فيها على مزيدٍ من التعاون في ما بينهم، لتكوين حلف دفاعي في مواجهة الصين، وأكدت مبدأ حرية الملاحة في بحر الصين الجنوبي (68). كما عززت إدارة أوباما التزامها بأمن المنطقة من خلال التوصل إلى اتفاقية الشراكة عبر المحيط الهادي، على الرغم من أنّ الاتفاقية لاقت اعتراضات كبيرةً من النقابات العمالية في أميركا؛ لأنها تعطي مزايا تجاريةً كبيرةً لدول منطقة آسيا في دخول السوق الأميركية (8).

من غير الواضح إذا كان ترمب سوف يستمر في تبنّى مقاربة إدارة أوباما تجاه منطقة شرق آسيا، كجزء من نظرته السلبية إلى الصين، وتوجّسه بالصعود الكبير لها. لكنّ الواضح أنّ إرسال إشارات توحى بإمكانية تخلّى واشنطن عن حلفاء تقليديين، أو التراخي في دعمهم، قد يؤدي إلى اختلال كبير في موازين القوى الإقليمية، ونشوء نزاعات وحروب، وتشجيع بعض الدول على اتخاذ سياسات أكثر عدائيةً؛ مثل كوريا الشمالية ضدّ كوريا الجنوبية، أو الصن ضدّ اليابان، أو روسيا ضدّ أوكرانيا ودول البلطيق، كما قد يشجع ذلك إيران على تبنّى سياسات أكثر هجوميةً في منطقة الخليج والشرق الأوسط. وسيساهم الانسحاب الأميركي الناجم عن سياسات العزلة التي يتبناها ترمب، وعن موقفه القائم على ضرورة تحمّل الحلفاء نفقات أمنهم كاملةً تحت طائلة التخلى عنهم، في خَلْق فراغ قوّة كبير في مناطق نزاعات عديدة حول العالم، كما حدث في منطقة الشرق الأوسط؛ إذ أدّى امتناع الولايات المتحدة عن التدخل فيها بالوتيرة السابقة نفسها إلى تنافس القوى الإقليمية في مَلء الفراغ. وإذا قام ترمب بفعل الأمر نفسه في شرق آسيا مثلًا، فإنّ ذلك قد يؤدي، أيضًا، إلى تنافس القوى الإقليمية في مَل، الفراغ، وهو أمرٌ قد يفضي إلى "خلخلة" النظام العالمي وزيادة منسوب الصراع والفوضي.

خاتمة

هناك أسباب جِدّية تدعو بعض حلفاء واشنطن إلى القلق من وصول ثريً العقارات الأميركي إلى البيت الأبيض؛ ذلك أنّ تحويل ترمب شعاراته ووعوده الانتخابية إلى سياساتٍ سوف يعني، عمليًا

⁸⁶ Robert G. Sutter & Michael E. Brown & Timothy J.A. Adamson, "Balancing Act: The U.S. Rebalance and Asia-Pacific Stability," Elliott School of International Affairs, The George Washington University (August 2013), accessed on 12/1/2017, at: http://bit.ly/2jphaly

⁸⁷ Dave Boyer, "Unions, Liberal Groups Revolt against Obama's Pacific Trade Deal," *The Washington Times*, 5/11/2015, accessed on 12/1/2017, at: http://bit.ly/2iYSGTr

⁸² Goldberg.

⁸³ Shapiro.

⁸⁴ Rogin, "European Allies to Donald Trump".

⁸⁵ Paul Roderick Gregory, "Why Russia Cannot Become Our Friend: Memo to President Trump," *Forbes*, 9/1/2017, accessed on 12/1/2017, at: http://bit.ly/2iYTjfO



وحرفيًا، تقويض نظام ما بعد الحرب العالمية الثانية، وانهيار منظومة الأمن الجماعي الغربية، ونهاية عهد السلام الذي متعت به أوروبا حتى الآن. وتتغذى هذه المخاوف من حقيقة أنّ الرئيس في الولايات المتحدة بحظى بصلاحبات واسعة جدًّا في فضاء السباسة الخارجية، مقارنةً بفضاء السياسة الداخلية. فلا توجد أيّ مؤسسة أخرى، ما في ذلك الكونغرس، قادرة على إلزام الرئيس بفعل شيء لا يريده في مجال السياسة الخارجية؛ مثل استخدام القوة، أو توقيع معاهدة أو اتفاقية تجارية، أو إرغامه على دعم الديمقراطية وحقوق الإنسان في أيّ جزء من العالم(88). ومن جهة ثانية، يستبعد بعضهم - على الرغم من أنّ ترمب قد يُحدث تغييرات كبيرةً في مقاربات السياسة الخارجية الأميركية بطريقة قد تؤدي إلى بعض الاضطرابات دوليًا - أن ينجح في قلْب السياسة الخارجية الأميركية "رأسًا على عقب". فالمؤسسة البيروقراطية الأميركية، بخاصة مؤسسة الأمن القومي، هي مؤسسةٌ هَرميّةٌ يتوافر فيها العديد من الضوابط والموازنات، كما أنَّها - إضافةً إلى ذلك - كبيرةٌ جدًا، ومتجذرةٌ إلى حدِّ يصعب فيه إحداث تغيير جوهري في رؤاها وآلية عملها. وفي هذا السياق، كان لافتًا للانتباه تراجع ترمب، هو وأبرز مسؤولي إدارته، عن أيّ محاولة للتقارب مع روسيا، بعد أن أكّدت وكالات الاستخبارات الأميركية المختلفة قيام موسكو بعمليات قرصنة إلكترونية للتأثير في نتائج الانتخابات الرئاسية الأميركية (89).

في كل الأحوال ستشهد السياسة الخارجية الأميركية بانتقال السلطة من إدارة أوباما إلى إدارة ترمب تغييرات مهمةً، أقلّها ناجمة عن اختلاف المقاربات والرؤى بين الإدارتين. فقد تركّز اهتمام إدارة أوباما في مواجهة التحديات العالمية مثل الإرهاب، والتغير المناخي، وقضايا منْع الانتشار النووي، أكثر من تركيزها في التحديات الإقليمية. ومن خلال ذلك، يكون أوباما قد حاول نقل أعباء إدارة الأزمات، والاضطلاع بحفظ الأمن، واحتواء الصراعات، إلى الدول الإقليمية المعنيّة بذلك، بدلًا من تورط الولايات المتحدة فيها؛ لأنّ تركيز الاهتمام في "النظم الجيوسياسية الإقليمية" كان يتطلب العودة إلى النظرة التقليدية للمصالح القومية والأميركية التي ترى أنّ استقرار النظام الدولي يعتمد على الاستقرار والأمن في النظم الإقليمية، ما يستدعي قيام الولايات المتحدة بدور أكبر لحفظ الاستقرار في شرق آسيا والشرق الأوسط وأوروبا. وتاريخيًا، كانت مسؤولية واشنطن هي تحقيق الاستقرار في النظام الدولي، وقد تطلّب مسؤولية واشنطن هي تحقيق الاستقرار في النظام الدولي، وقد تطلّب منها ذلك إيجاد مظلة حمائية لأصدقائها وردع الأعداء والخصوم. وف

المقابل، لا يطرح ترمب العودة إلى تركيز الاهتمام في النظم الإقليمية، ولا في التحديات الدولية، بل يطرح نظرةً انعزاليةً، قوميةً شعبويةً، بوصفها حلًا لمشكلات أميركا وتحدياتها الاقتصادية والأمنية.

لقد طرح فوز ترمب سؤالًا جوهريًا، هو: هل سيترك صعود الشعبوية والقومية في أميركا تأثيرًا عميقًا في دور الولايات المتحدة ونظرتها إلى نفسها؟ ثمّ هل هناك عودة إلى عقلية ما قبل الحرب العالمية الثانية، حين كان الأميركيون يشكّكون في قدرة بلادهم على أداء دور قيادي في النظام الدولي، ومن ثمّ التحلل من الالتزامات التي التزمت بها على امتداد سبعة عقود؟ لا شك في أنّ المدّ الشعبوي أكبر من ترمب، وقد أصبح مع بروز بيرني ساندرز عابرًا للحزبين؛ إذ دعا ساندرز إلى انخراط أميركي أقلً في الشؤون الدولية، وتركيز الاهتمام في الوضع الداخلي، وانتقد تورط أوباما في شؤون العالم، وإبرام اتفاقات تجارية أضرّت عصالح الأميركيين، علمًا أنّ أوباما نفسه اتبع سياسةً خارجيةً حدّت إلى مدى كبير من الانخراط الأميركي في شؤون العالم (90).

يمكن القول إنّ هناك إجماعًا يتشكّل في الولايات المتحدة عمومًا، وفي أوساط الحزبين خصوصًا، يرفض استمرار قيام الولايات المتحدة بدور "الشرطي" في النظام الأمني العالمي، وهو إجماع يجد دعمًا كبيرًا بين الأمركيين. ففي استطلاع للرأي أجرته مجموعة بيو للأبحاث، رأى 57 في المئة من الأميركيين أنّ أميركا يجب أن تهتم بحلّ مشكلاتها وأن تترك للآخرين حلّ مشكلاتهم بأنفسهم (19).

إنّ هذه الميل الانعزالي لا $\frac{1}{2}$ أمرًا جديدًا في الفكر والثقافة السياسية الأميركية، بل هو متأصّل حتى لو لم يكن متوافقًا مع رأي نخبة السياسية الخارجية ($\frac{1}{2}$). وإنّ تكاليف غزو العراق وأفغانستان، والأزمة المالية التي حدثت عام 2008، واتفاقات التجارة والعولمة الاقتصادية، وتزايد المنافسة الخارجية، وقضايا الهجرة واللجوء، أدّت كلّها إلى تكريس الانعزالية التي عبّر عنها فوز ترمب.

سيكون من الصعب، كما بينًا، التنبؤ بأفعال ترمب، غير أنّ ترمب سيتجه في الحدّ الأدنى إلى القول بكل وضوح وصراحة إنّ على الحلفاء أن يزيدوا إنفاقهم الدفاعي، وأن يضطلعوا بدور أكبر في الحفاظ على أمن النظام الدولي واستقراره، وإلّا سوف تكون هناك صعوبة في

⁹⁰ Nolan D. Mccaskill, "Sanders Crticizes Obama Trade Agenda," *Politico*, 3/3/2016, accessed on 12/1/2017, at: http://politi.co/1LBYtLi

^{91 &}quot;Public Uncertain, Divided over America's Place in the World," Pew Research Center, 5/5/2016, accessed on 12/1/2017, at: http://pewrsr.ch/1SOCmTo

⁹² Michael Kazin, "Trump and American Populism: Old Wine, New Bottles," *Foreign Affairs*, October 2016, accessed on 12/1/2017, at: http://fam.ag/2dZwIhl

⁸⁸ Thomas Wright, "Trump's Team of Rivals, Riven by Distrust," *Foreign Policy*, December 14/12/2016, accessed on 12/1/2017, at: http://atfp.co/2hZjQK7

⁸⁹ Matthew Lee, "Trump's Pick for Top Diplomat Takes Tough Line on Moscow," *ABC NEWS*, 11/1/2017, accessed on 12/1/2017, at: http://abcn.ws/2jphN5d

Goldberg, Jeffrey. "The Obama Doctrine." *The Atlantic* (April 2016).

"Navigating through Turbulence: America and the Middle East in a New Century." Report of the Presidential Study Group, The Washington Institute for Near East Study, 2001.

Robin, Ron. The Making of the Cold War Enemy: Culture and Politics in the Military-Intellectual Complex. Princeton: Princeton University, 2001.

Spiegel, Steven L. The Other Arab-Israeli Conflict: Making America's Middle East Policy from Truman to Reagan. Chicago and London: The University of Chicago Press, 1985.

Taylor, Samantha Alisha. "A Comparative Study of America 's Entries into World War I and World War II." Electronic Theses And Dissertation. School of Graduate Studies. East Tennessee State University - United States, 2009.

Yesilbursa, Behçet K. "The American Concept of the 'Northern Tier' Defence Project and the Signing of the Turco-Pakistani Agreement 1953 - 54." *Journal of Middle Eastern Studies.* vol. 37, no. 3 (July 2001).

مواصلة واشنطن تحمّل الأعباء وحدها. وبالمثل، إذا استمر الأداء الضعيف للاقتصاد الأميري، أو تعرّض لهزة جديدة، فسوف تتزايد صعوبة تبرير اتفاقات التجارة الحرة والاندماج الاقتصادي والعولمة، وسوف تذهب واشنطن، على الأرجح، تجاه تبنّي سياسات انسحاب وانعزالية، وقد تلجأ إلى إجراءات حمائية على الرغم من التبعات السياسية الكبيرة لهذه الإجراءات. وفي الحالتين سوف تمثّل سياسات ترمب هزةً كبيرةً للنظام الدولي الليبرالي الذي ظهر في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية بشقّيه الأمنى والاقتصادي.

المراجع

Alterman, Eric. Who Speaks for America? Why Democracy Matters in Foreign Policy. Ithaca: Cornell University Press, 1998.

Brown, Chad P. "The WTO and GATT: A Principle History." in: *Self-Enforcing Trade: Developing Countries and WTO Dispute Settlement.* Washington: Brookings Institution Press, 2009.

Daalder, Ivo H. & James M. Lindsay. *America Unbound: The Bush Revolution in Foreign Policy*. New Jersey: John Wiley and Sons Inc., 2005.

المؤشر العربي Arab Opinion Index





Public Opinion Polling Unit | وحدة استطلاع الرأي العام

اتجاهات الرأي العام في المنطقة العربية حسب نتائج المؤشر العربي لعام 2016

Trends in Arab Public Opinion in 2016: Findings from the Arab Opinion Index

أعلن مؤخرًا عن نتائج المؤشر العربي لعام 2016.

انطلق المؤشر العربي منذ عام 2011، واستمر على مدار السنوات الست الماضية. ويجرى تنفيذ هذا الاستطلاع في جميع البلدان العربية التي يتاح فيها تنفيذ استطلاعات الرأى العام، ويشترط أن تكون هنالك أطر إحصائية وافية تتيح سحب عينات ممثلة للمجتمعات التي يُنفذ فيها الاستطلاع، إضافة إلى ضرورة وجود فرق بحث ميدانية مؤهلة لتنفيذ مثل هذا الاستطلاع. وبذلك، فإن "المؤشر العربي 2016" هو النسخة الخامسة من استطلاع المؤشّر العربيّ السنويّ؛ إذ نُفِّذ في عام 2011 في 12 بلدًا عربيًّا على عيّنةِ حجمُها 16192 مستجيبًا، ثم جرى تنفيذه لعام 2012/ 2013 على عيّنةِ حجمُها 20372 مستجيبًا في 14 بلدًا من بلدان المنطقة العربيّة، ونُفّذ لعام 2014 على عيّنة حجمُها 21152 مستجيبًا، تم توزيعهم على 14 بلدًا عربيًا أيضًا، إضافة إلى مجتمعات المُهجّرين واللاجئين السوريين في تركيا ولبنان والأردن وداخل الأراضي السورية المحاذية للحدود التركية على عينة حجمها 5466 مستجيبًا. ثم نُفّذ لعام 2015 على عينة قوامها 18310 مستجيبين موزعة على 12 بلدًا عربيًّا.

نُفذ استطلاع المؤشّر العربيّ لعام 2016 خلال الفترة من أيلول/ سبتمبر إلى كانون الأول/ ديسمبر 2016 في 12 بلدًا من بلدان المنطقة العربيّة، وهي: السعودية، والكويت، والعراق، والأردن، وفلسطين، ولبنان، ومصر، والسودان، وتونس، والجزائر، والمغرب، وموريتانيا.

وتم استخدام عينات طبقية عنقودية ممثّلة للمجتمعات المستطلعة بهامشِ خطأ 2-3%. وجرى تنفيذه عبر مقابلات وجاهية على عيّنة بلغ حجمُها الكلى 18310 مستجيبين؛ وهو ما يجعله أضخم مشروع مسحيّ يجري تنفيذُه في المنطقة العربيّة.

إن المؤشر العربي هو استطلاع يتضمن العديد من الموضوعات الرئيسة التي من شأنها أن تُقدّم للباحثين والمتابعين وصناع القرار معلومات مهمة حول آراء المواطنين في المنطقة العربية بشأن موضوعات راهنة ومحورية. وفي هذا الإطار، تتضمن هذه الورقة صورة بانورامية حول اتجاهات الرأى العام العربي مثل تقييم المواطنين لأوضاعهم العامة الاقتصادية والأمنية والسياسية، إضافة إلى تقييمهم لمؤسسات بلدانهم من سلطات تشريعية وتنفيذية وقضائية. وتتناول أيضًا اتجاهات الرأى العام نحو موضوعات الديمقراطية ومدى تأييد النظام الديمقراطي أو معارضته، كما تظهر تقييم مستويات الديمقراطية في البلدان العربية.

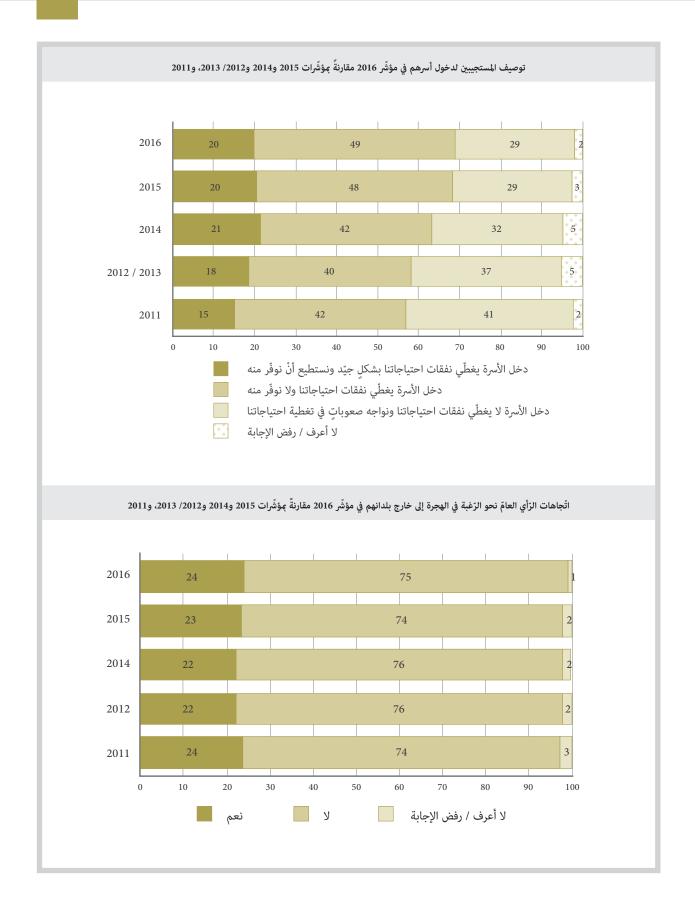
الأوضاع العاقة لمواطني المنطقة العربيّة

يُقدّم المواطنون في المنطقة العربية صورة قامّة عن أوضاعهم العامة، فقد انقسم الرأى العام العربي نحو تقييم مستوى الأمان في بلدانهم؛ إذ إن 53% وصفوا مستوى الأمان بالإيجابي، مقابل 46% قالوا إنه سيئ. وفي السياق نفسه، وبتقييم أكثر سلبية، فإن 41% قيّموا الوضع الاقتصادي لبلدانهم بأنه إيجابيّ، مقابل 57% قيّموه بالسلبيّ. كما أن أغلبية الرأي العام قيمت الوضع السياسي لبلدانها بصفة عامة بالسلبي، أي بنسبة 52%، مقابل 43% من المستجيبين قيموا الوضع السياسي لبلدانهم بالإيجابي.

إنّ تقييّم المستجيبين للوضع السياسيّ ومستوى الأمان في بلدانهم في مؤشر 2016 لا يختلف كثيرًا عن ذلك المسجل في الأعوام السابقة للمؤشر 2015 و2014 وعام 2012 / 2013، مع أهمية التأكيد على ثبات الذين قيموا الوضع السياسي ومستوى الأمان بالإيجابي، لكن نسبة الذين قيموه بالسلبي هي في ارتفاع.

وفي إطار تعميق المعرفة بالأوضاع الاقتصادية للمواطنين في المنطقة العربية، فقد طُرح على المستجيبين سؤالٌ حول مدى كفاية دخل أسرهم لتغطية نفقات احتياجاتهم الأساسية كمعيار دائم للمؤشر العربي لقياس التحولات فيه، وكشفت النتائج أن 20% من الرأى العامّ العربيّ أفادوا أنّ دخل أسرهم يكفى نفقات احتياجاتهم الأساسية، ويستطيعون أن يوفّروا منه، بينما قال 49% إنّ دخل أسرهم يغطّى نفقات احتياجاتهم، ولا يستطيعون أن يوفّروا منه (أسر الكفاف). بالمقابل، عبر 29% من المستجيبين عن أنّ أسرهم تعيش في حالة حاجة وعوز؛ إذ إنّ مدخولاتهم لا تغطّى نفقات احتياجاتهم الأساسية. وهذا يعنى أن هناك فئة اجتماعية تمثل خُمس المواطنين هم في وضع اقتصادي جيّد، في حين أن نحو نصف المستجيبين في وضع اقتصادى متأرجح. كما أن هناك نحو الثلث هم في حالة حاجة وفقر. وفي إطار التعرف إلى ما تقوم به الأسر المعوزة من أجل سد الفجوة بين دخلها ونفقات احتياجاتها الأساسية، أظهرت نتائج المؤشر العربي لعام 2016 أن 53% منها تلجأ إلى الاستدانة، إمّا من معارفَ وأصدقاء أو من مؤسّسات بنكية وماليّة، و20% تعتمد على معونات من الأصدقاء والأقارب، و9% على معونات جمعيات خيريّة ومعونات حكوميّة. وتُشير هذه البيانات إلى العديد من النتائج؛ أهمها أن اعتماد هذه الأسر على الاستدانة يعني استمرار بقائها في حال العوز، بل تعميق وضعها الاقتصادي السيئ، وأنّ إستراتيجيات الأسر المعوزة لا تنتهى بتخليصها من وضعها الحالى، وأنّ أطر التكافل الاجتماعي التقليدي ما زالت أقوى من إطار المعونة المؤسسيّة.





ولا توجد فروق في توصيف الوضع المعيشي لأسر المستجيبين بحسب نتائج المؤشِّر العربيِّ لعام 2016 مقارنةً بنتائج المؤشِّر لأعوام 2015 و2011.

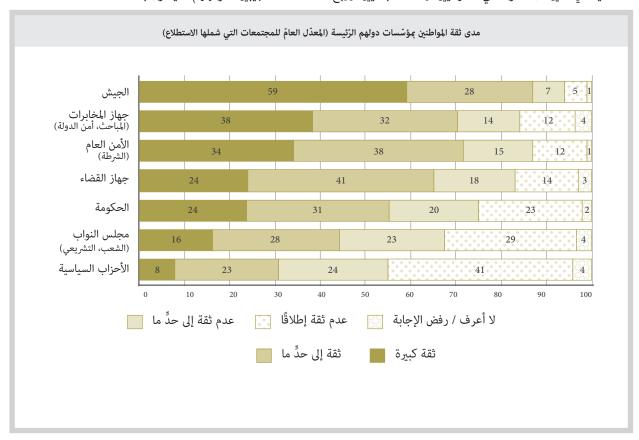
وأظهرت النتائج أن نحو ربع مواطني المنطقة العربية (24%) يرغبون في الهجرة من بلدانهم، وهي نسبة مرتفعة. وعند مقارنة نتائج المؤشر العربي لعام 2016 بنتائج المؤشرات للأعوام السابقة منذ عام 2011، فإن نسبة الراغبين في الهجرة إما في ثبات أو في ارتفاع؛ مما يعني أن الظروف العامة في البلدان العربية لا تؤثر في تغيير جدي يساهم في تغيير اتجاهات الرأي العام العربي في هذا الموضوع. إن تحليل الأسباب التي أوردها المستجيبون الراغبون في الهجرة كدوافع لهذه الرغبة يظهر أن هذه الدوافع هي في الأساس من أجل تحسين الوضع الاقتصادي. إلا أنّ نحو خُمس المستجيبين الذين يرغبون في الهجرة قالوا إنّ دافعهم هو عدم الاستقرار الأمني.

وعند تحليل أسباب الهجرة التي ذكرها المستجيبون الراغبون في الهجرة بالتقاطع مع بلد المستجيب؛ يتبيّن بأن 95% من أغلبية المستجيبين في البلدان العربية الراغبين في الهجرة أشاروا إلى أسباب اقتصادية، في حين أنّ نحو ثلثي العراقيين وثلث اللبنانيين وربع

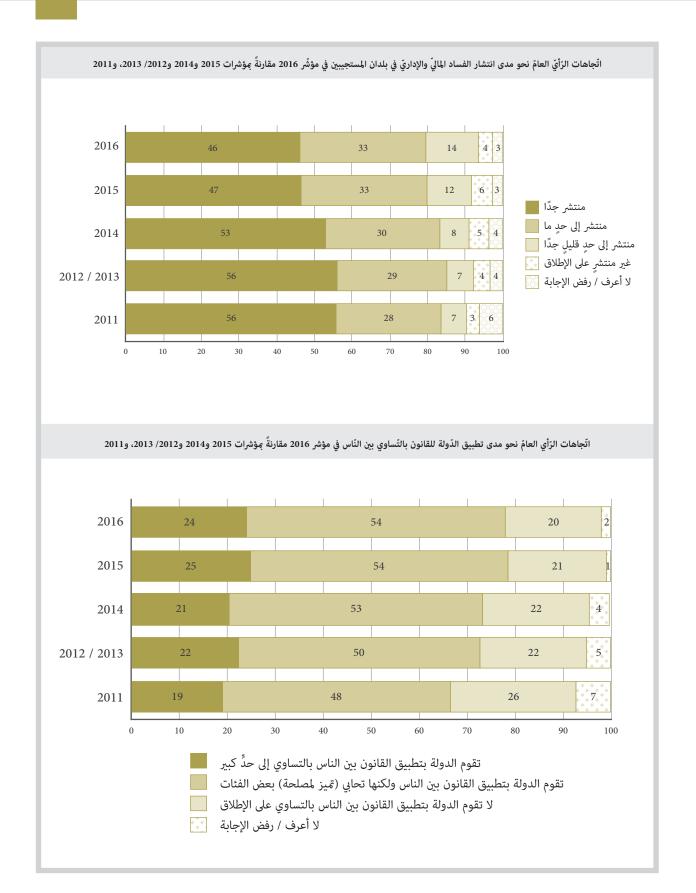
الفلسطينيين و11% من المصريين الراغبين في الهجرة أفادوا أنّ السبب هو لدوافع أمنية وسياسية. كما أنّ تحليل دوافع الهجرة والدول التي يأمل الراغبون في الهجرة إليها، يظهر أنّ هنالك اختلاطًا في مفهوم الهجرة؛ إذ إن نحو ثلث الذين ينوون الهجرة يقصدون الهجرة الموقّتة؛ أى الاغتراب من أجل العمل.

تقييم الرأي العامّ لمؤسّسات الدول وأداء الحكومات

اتساقًا مع الصورة العامة السلبية لتقييم المستجيبين السلبي لأوضاعهم العامة، أظهرت نتائج المؤشر العربي لعام 2016 مستويات ثقة متواضعة في سلطات دولهم من تنفيذية وتشريعية وقضائية. فقد عبر 55% من الرأي العام العربي عن ثقته في مؤسسة الحكومة بدرجات متفاوتة في حين عبر 48% منهم عن عدم ثقته بها. أما الثقة في الجهاز القضائي فهو أفضل من ذلك الذي سُجِّل لمصلحة الحكومة إذ إن 63% عبروا عن ثقتهم به بدرجات متفاوتة، إلا أن هنالك نحو ثلث المستجيبين قالوا إنهم لا يثقون به.







أمًا السلطة التي نالت أقلّ نسبة ثقة فهي السلطة التشريعيّة (المجالس النيابية)؛ إذ عبر 44% عن ثقتهم بالمجالس التشريعية مقابل أكثرية بنسبة 52% أفادوا أنهم لا يثقون بالمجالس التشريعية. على الرغم من أن ثقة المواطنين العرب مِؤسّسات الدولة في بلدانهم متباينة؛ فما تظهره نتائج المؤشر أن هنالك ثقة مرتفعة بالأجهزة التنفيذيّة، من عسكرية أو شبه عسكرية، وبخاصّة مؤسّسة الجيش، هي أعلى من الثقة بسلطات الدّولة الثلاث: القضائيّة، والتنفيذيّة، والتشريعيّة.

وعند المضي قدمًا لمزيد من التعرف إلى السلطتين التنفيذية والتشريعية، فقد طُرحت عدّة أسئلة على المستجيبين للتعرّف إلى تقييمهم لأداء المجالس التشريعية في المهمات الدستورية المناطة بها. وتعكس النتائج اتساقًا بين تقييم آراء المجالس التشريعية ومستوى الثقة المتدنى بها، إذ إنّ الرأى العامّ منقسم حول تقييم أداء المجالس التشريعيّة في البلدان العربيّة على صعيد رقابتها على الحكومات، أو الرقابة على الإنفاق، أو القيام بدورها ما يضمن رعاية مختلف فئات المجتمع، أو القيام بدورها بوضع تشريعات تساهم في ضمان حريات المواطنين؛ إذ إنّ نصف المستجيبين يرى أنّ هذه المجالس لا تقوم بدورها على هذه الصعد.

أما على صعيد تقييم أداء الحكومات في مجموعة من السياسات العامة الأساسية مثل البطالة ومعالجة مشكلة الفقر وغلاء المعيشة أو خدمات رئيسة مثل التعليم والصحة، إضافة إلى مدى اقتناع المواطنين تجاه تقييم دولهم على مستوى السياسات الخارجيّة، والسياسات الاقتصاديّة، فهو تقييمٌ غير إيجابيّ بالمجمل؛ إذ إنّ 43% إلى 50% (بحسب الدول) من الرّأيّ العامّ قيّموا الأداء الحكومي في السياسات العامة والخدمات الرئيسة بأنه إيجابي، في حين انحازت أكثريّة الرّأى العامّ إلى تقييم الأداء الحكوميّ بوصفه سلبيًا. كما أن أغلبية مواطنى المنطقة العربية غير متوافقة مع سياسات دولها الاقتصادية الداخلية أو سياساتهم الخارجية. وكان هذا التقييم شبه متطابق مع تقييم الرأي العام للأداء الحكومي في استطلاعات المؤشر السابقة.

وفي السياق نفسه، وُضع معياران للتعرف إلى مدى تقييم المواطنين لدولهم، وهما: مدى انتشار الفساد، ومدى تطبيق الدولة للقانون بالتساوي بين المواطنين، على اعتبار أن هذين المعيارين يعكسان مدى شرعية الدولة. إنّ الرأى العامّ العربيّ شبهُ مجمع على أنّ الفساد الماليّ والإداريّ منتشرٌ في بلدانه؛ إذ أفاد 93% أنَّه منتشر جدًّا، أو منتشر إلى حدٍّ ما، أو منتشر إلى حدٍّ قليل. ومقابل ذلك، أفاد 4% أنّه غير منتشر على الإطلاق، وهي النِّسبُ نفسها التي ظهرت في استطلاعَات المؤشر السابقة منذ عام 2011؛ ما يعنى أنه لا تغيّر على

صعيد آراء المواطنين تجاه مدى انتشار الفساد في بلدانهم. إن هذه النسب تعكس بشكل جلى أن الثقة في الدول متدنية وأنه ليس هناك تغيير في اتجاهات الرأى العام العربي نحو هذا الموضوع ذي الأهمية البالغة لدى المواطنين، وبخاصة أن المؤشر العربي لعام 2011 عكس أن واحدًا من العوامل الأساسية للثورات العربية من وجهة نظر المواطنين هو انتشار الفساد المالي والإداري. ويُصبح هذا الموضوع أيضًا لافتًا للانتباه حين نعرف أنّ الرأي العام شبه منقسم حول جديّة الحكومات في محاربة الفساد المالي والإداري.

أما على صعيد المعيار الثاني للتعرف إلى رؤية المواطنين لدولهم، وهو مدى حمايتها لتطبيق القانون بالتساوى بين المواطنين، فتظهر نتائج المؤشر بياناتِ مهمة، منها أن 24% من الرأى العامّ أفاد أنّ دوله تطبّق القانون بالتساوى بين المواطنين، بينما رأى 54% أنّها تطبّق القانون بين الناس ولكنّها تُحابي بعض الفئات، ورأى 20% أنّها لا تقوم بتطبيق القانون بالتساوى على الإطلاق. وهذا يعنى أن أغلبية المواطنين ترى أن الدولة لا تطبق القانون بالتساوي بين الناس لمصلحة عدم تطبيقه على الإطلاق أو أنها تحابي فئات محددة، وهو أمر يعكس مشكلة عميقة في أسس شرعية. وفي السياق نفسه، فقد انقسم الرأى العامّ نحو مدى تطبيق مبدأ المحاكمة العادلة في بلدان المستجيبين؛ إذ أفاد 40% منهم أنه غير مطبق، مقابل 58% أفادوا أنه مطبقٌ.

ولا تشير النتائج إلى أنّ استطلاع 2016 مقارنة بالاستطلاعات السابقة حمل تغييرًا جوهريًا نحو تحسن رؤية الرأي العام تجاه تطبيق الدولة للقانون بالتساوى.

اتّجاهات الرأي العامّ نحو الديمقراطية

عمل المؤشر العربي بصورة دائمة منذ إطلاقه على التعرّف إلى آراء المواطنين نحو الديمقراطية، وما إن كانت لديهم معرفة بمحتوى الديمقراطية، وماهية هذا المحتوى وإلى أي درجة يعكس عناصر الديمقراطية. ودرج المؤشر على قياس ذلك من خلال عدة مؤشرات، فضلًا عن السؤال حول أي الأنظمة السياسية يفضلها المستجيبون لتكون أنظمة تحكم بلدانهم، وتقييم مواطنى المنطقة العربية لمستوى الديمقراطية في بلدانهم.

وتظهر نتائج المؤشر بأن مواطنى المنطقة العربية ليسوا غريبين عن مفهوم الديمقراطية، بل على العكس من ذلك، إنهم قادرون



على تقديم تعريف ذي محتوًى للديمقراطية؛ إذ قدّم 92% من المستجيبين تعريفاً ذا محتوى. في حين أن نسبة الذين قالوا إنهم غير قادرين على تقديم تعريف ذي محتوى أو لا يعرفون ما هي الديمقراطية هي 8%. ومن الجدير بالذكر أن نسبة غير القادرين على تقديم تعريف للديمقراطية هي في انخفاض عند مقارنة ما أظهرته نتائج المؤشر 2016 مع نتائج الأعوام السابقة وبخاصة 2011. إن مواطني المنطقة العربيّة عرّفوا الديمقراطية من خلال أربعة تعريفات رئيسة، وهي: ضمان الحريات السياسيّة والمدنيّة، وضمان المساواة والعدل بين المواطنين، وضمان الأمن والاستقرار، وتحسين الأوضاع الاقتصاديّة.

أما على صعيد مدى تأييد المواطنين للديمقراطية ومعارضتها فقد طُرح على المستجيبين خمس عبارات عادةً ما يروّجها الذين لديهم موقف ضد الديمقراطية للدلالة على هذا الموقف، وهي:

- مجتمعنا غير مهيًّأ لممارسة النظام الديمقراطي.
- يتسم النظام الديمقراطي بأنه غير حاسم/ مليء بالمشاحنات.
 - النظام الديمقراطي يتعارض مع الإسلام.
- في النظام الديمقراطي يسير الأداء الاقتصادي للبلاد بشكل سيئ.
- الأنظمة الديمقراطية غير جيدة في الحفاظ على النظام العام. لقد أظهرت النتائج أن أغلبية مواطني المنطقة العربيّة ترفض المقولات ذات المحتوى السلبيّ عن الديمقراطية، مما يعني بالضرورة انحيازهم لموقف ضد هذه العبارات. ولعل أكثر العبارات التي تجد رواجًا لدى المستجيبين هي "أن مجتمعنا غير مهيًا لممارسة النظام الديمقراطي"؛ إذ وافق عليها 43% مقابل 49% عارضوها.

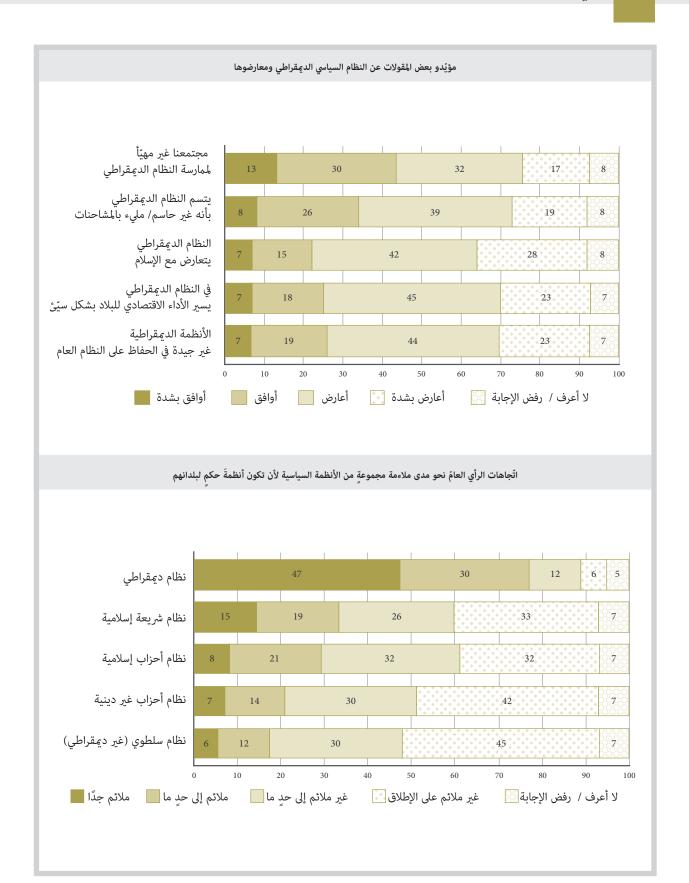
وفي إطار تعميق مدى انحياز المواطنين إلى النظام الديمقراطي، فقد تم السؤال بشكل مباشر عن تأييدهم للنظام الديمقراطي أو معارضتهم له. كما عرض عليهم عدة أنظمة سياسية قائمة في العالم وهي: نظام ديمقراطي، نظام سلطوي، نظام يعتمد على الشريعة الإسلامية من دون انتخابات أو أحزاب، نظام تداولي مقتصر على أحزاب إسلامية، نظام تداولي مقتصر على أحزاب غير دينية. أما على صعيد الموقف من النظام الديمقراطي، فقد أيدت أغلبيةُ الرأي على صعيد الموقف من النظام الديمقراطي، مقابل 22% يعارضونه. في العام النظام الديمقراطي بنسبة 72%، مقابل 22% يعارضونه. في حين كانت مواقف المواطنين من الأنظمة السياسية التي طرحت عليهم تشير إلى أن أغلبيتهم ترى أن هذه الأنظمة غير جيدة باستثناء النظام الديمقراطي. وعند سؤالهم عن مدى ملاءمة أي

منها ليطبق في بلدانهم، فإن الرأي العامّ يعتبر النظام الديمقراطي هو النظام الأكثر ملاءمَةً (بتوافق 77%) لأن يكون نظامَ حكمٍ في بلدانهم، مقارنةً بأنظمةٍ أخرى، ويرفض الرأي العام نظام الحكم السلطوي والأنظمة التنافسية التي تقتصر على أحزاب بعينها (سواء كانت هذه الأحزاب دينية أم غير دينية) والنظام القائم على الشريعة الإسلامية من دون انتخابات وأحزاب سياسية.

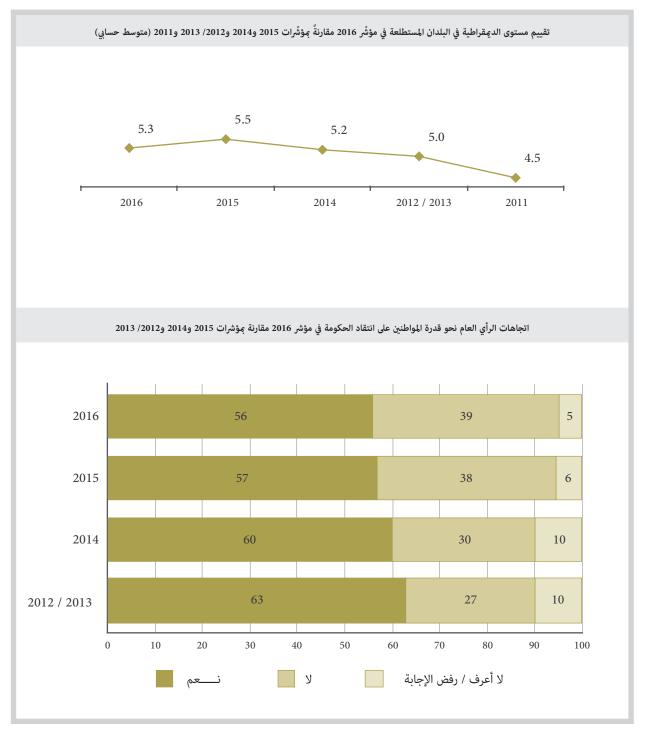
وفي إطار اختبار هذا الانحياز بشكل أكثر عملية، سُئل المستجيبون إن كانوا يقبلون بوصول حزبٍ سياسيّ لا يتفقون معه إلى السلطة عبر صناديق الاقتراع، على اعتبار أن هذا مؤشرًا على قبول أو رفض مبدأ سياسي مهم من مبادئ الديمقراطية وهو تداول السلطة. وقد أظهرت النتائج أن 62% من المستجيبين يقبلون بوصول حزبٍ سياسيّ لا يتفقون معه إلى السلطة عبر صناديق الاقتراع، مقابل 18% أفادوا أنهم لا يقبلون ذلك. كما توافق 62% من الرأي العام العربي على قبولهم استلام حزبٍ سياسيّ إسلامي السلطة، إذا العربي على عددٍ من الأصوات يؤهّله لذلك، مقابل ثلث المُستجيبين عارضوا ذلك. وانقسم الرأي العام العربي مناصفة نحو استلام حزبٍ سياسيّ غير إسلامي (علماني) للسلطة بين من يقبلون بذلك ومن يعارضونه.

وفي السياق المتعلق بقضايا الديمقراطية نفسه، طُلب من المستجيبين تقييم مستوى الديمقراطيّة في بلدانهم اعتمادًا على مقياس رقمي من 1 إلى 10؛ إذ إنّ 1 يعني أنّ البلد غير ديمقراطي، و10 يعني أنّ البلد ديمقراطي إلى أبعد الحدود. وقد قيّم المواطنون الديمقراطية بد5.3 نقطة من أصل 10 نقاط؛ مما يعني أن مستوى الديمقراطية في البلدان العربية هو في المنتصف. وأن هنالك حاجة إلى العديد من التغييرات لتوصف البلدان العربية بأنها قريبة من اعتبارها ديمقراطية. ولا يوجد تغيير دو دلالة إحصائية في استطلاعات المؤشر منذ عام 2011 على مستوى الديمقراطية في بلدان المنطقة العربية.

أما المعيار الثاني الذي استخدمه المؤشر لتقييم مستوى الديمقراطية، فقد كان من خلال التعرّف إلى قدرة المواطنين على انتقاد الحكومة من دون خوف. وأظهرت النتائج أنّ 39% من الرأي العام يفيد بأنه لا يمكن انتقاد الحكومة من دون خوف، مقابل 56% أفادوا أنه يمكنهم ذلك. ومن الجدير بالذكر أن نسبة الذين أفادوا أنه يمكن انتقاد الحكومة من دون خوف في تناقص عبر السنوات يمكن انتقاد الحكومة من دون خوف في تناقص عبر السنوات الخمس الماضية. كما تجدر الإشارة إلى أن أكثرية المستجيبين في بعض المجتمعات أفادت أنّها لا تستطيع انتقاد الحكومة من دون خوف.







وأظهرت المؤشرات السابقة أن المواطنين في المنطقة العربية منحازون إلى النظام الديمقراطي، وأن هذا الانحياز مدعم بأن لديهم قدرة على تقديم تعريف ذي محتوى للديمقراطية، وأن تعريفاتهم للديمقراطية تعكس فهمًا مقبولًا لماهية الديمقراطية أو بعض عناصرها. إلا أنّ هذا الانحياز المبدئي للديمقراطية وعناصرها وتفضيل النظام الديمقراطي

على غيره من الأنظمة السياسية الأخرى محفوف بالخطر أو يعاني خطر ضعف انخراط المواطنين في بناء أو الانتساب إلى منظمات طوعية وأحزاب سياسية تمثل أدوات أساسية في الانخراط السياسي من ناحية، وتوسيع قاعدة المشاركة المجتمعية من ناحية أخرى. وتعكس نتائج المؤشر لعام 2016 أن نسب الانتساب إلى منظّمات مدنيّة وأهلية طوعيّة،

هي نسبٌ منخفضة في المنطقة العربيّة، ولا تتجاوز 14%. وتصبح النسبة أقل من ذلك إذا أخذنا في الاعتبار مدى مشاركة المستجيبين في الهيئات التي أفادوا أنهم منتسبون إليها. إن استمرار ضعف الانتساب والمشاركة في الهيئات الطوعية يجعل الانحياز إلى الديمقراطية غير مدعم بأدوات المشاركة. بل يصبح مثل هذا التخوف أو القصور مفهومًا بشكل أكبر عند فحص نتائج المؤشر في ما يتعلق بالانتساب للأحزاب السياسية. فأكثريّة مواطني المنطقة العربيّة (53%) غير منتسبة إلى أحزاب سياسيّة، ولا يوجد حزبٌ سياسيّ عِثْلها. في حين كانت نسبة المنتسبين إلى أحزاب فقط 10% من المستجيبين. ويتركز المستجيبون الذين أفادوا أنّهم منتسبون إلى أحزاب أو أن هنالك أحزابًا تمثلهم في كلِّ من موريتانيا، والمغرب، وتونس، والجزائر، وفلسطين، والعراق، ولبنان.

اتَّجاهات الرأي العامّ نحو المحيط العربى والقضايا الإقليمية

درج المؤشر العربي على قياس اتجاهات الرأى العام نحو الشعوب العربية والروابط التي تربط مواطني المنطقة، وذلك لرصد تحولات آرائهم نحو هذا الموضوع، إضافة إلى التعرف إلى آرائهم نحو القضية الفلسطينية والـصراع العربي - الإسرائيلي على اعتبار أن القضية الفلسطينية قضية أساسية في المنطقة العربية. كما طور المؤشر العربي مجموعةً من الأسئلة التي تهدف إلى التعرف إلى آراء المواطنين نحو سياسات بعض الدول الكبرى في المنطقة، إضافة إلى تقييم سياسات بعض القوى الإقليمية، وبخاصة في ضوء التطورات والتداعيات الخطيرة التي شهدتها المنطقة خلال السنوات الأربع الماضية.

أما على صعيد اتجاهات الرأى العام نحو سكان المنطقة العربية، فقد طُرح على المستجيبين ثلاث عبارات كل منها تمثل اتجاهات الرأي في رؤية شعوب المنطقة والروابط بينها، فقد كانت العبارة الأولى "إن شعوب المنطقة عثلون أمة واحدة ذات سمات واحدة وإن كانت تفصل بينها حدود مصطنعة". أما العبارة الثانية فتقول "إن شعوب المنطقة يمثلون أمة واحدة وإن تمايز كل شعب من شعوبها بميزات وسمات خاصة". فيما قالت العبارة الثالثة "إن شعوب المنطقة مثلون أممًا وشعوبًا مختلفة لا تربطها سوى روابط ضعيفة". وتظهر نتائج المؤشر أن النسبة الأكبر من المستجيبين، وبواقع 40%، يرون أن شعوب المنطقة عثلون أمة واحدة ذات سمات واحدة، وكذلك بنسبة مقاربة

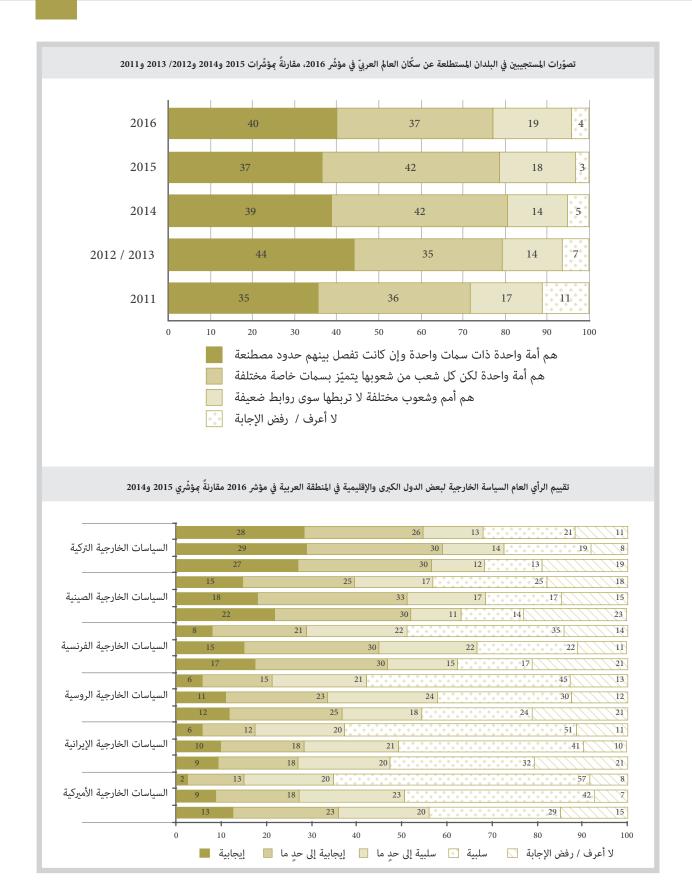
أفاد 37% بأن شعوب المنطقة عثلون أمة واحدة وإن تمايزت شعوبها بسمات خاصة. وهذا يعنى أن ما نسبته 77% من الرأى العامّ العربيّ يرون أنّ شعوب المنطقة مَثِّل أمّةً واحدة، وإنْ تمايزت الشعوب عن بعضها بعضًا، مقابل 19% يعتقدون أنَّها تمثِّل أممًا وشعوبًا مختلفة وبينها روابط ضعيفة. إن مقارنة اتجاهات الرأى نحو هذا الموضوع تظهر شبه ثباتٍ في توجهات الرأى العام منذ المؤشر الأول لعام 2011.

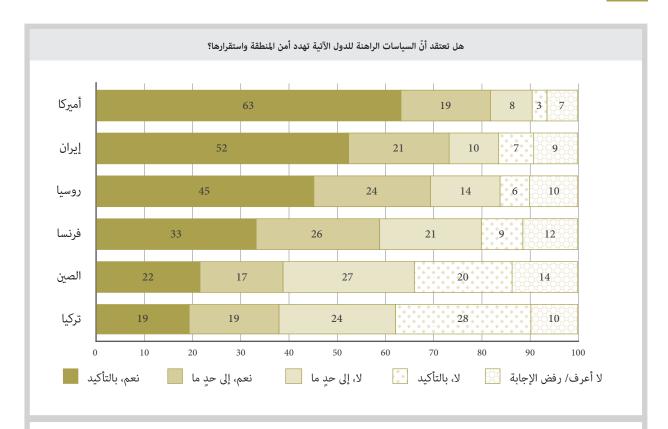
أما على صعيد اتجاهات الرأى العام نحو سياسات بعض القوى الدولية والقوى الإقليمية، فقد طلب من المستجيبين تقييم السياسات الخارجية لكل من الولايات المتحدة وروسيا وفرنسا والصين وتركيا وإيران. وتعكس نتائج المؤشر لعام 2016 أنّ أغلبية الرأي العام في المنطقة العربية لديها تقييمًا سلبيًا للسياسات الخارجية للقوى الدولية. فقد قيّم 77% من الرأى العام السياسة الأميركية تجاه المنطقة العربية بالسلبية، مقابل 15% أفادوا بأنها إيجابية. ومن الجدير بالذكر أن تقييم السياسات السلبية في عام 2016 هو الأكثر سلبية مقارنة باستطلاعات المؤشر السابقة. كما توافقت أغلبية الرأى العام على سلبية السياسات الروسية في المنطقة العربية وبنسبة 66%، مقابل 21% اعتبروها إيجابية. وتعكس نتائج المؤشر 2016 تدهورًا كبيرًا في تقييم السياسات الروسية؛ إذ إن نسبة الذين أفادوا أن السياسات الروسية سلبية في استطلاع المؤشر 2014 كانت 42% وارتفعت إلى 54% في عام 2015، لترتفع مجددًا لتصبح قريبة من تقييم السياسات الأميركية في عام 2016. كما أن أغلبية المستجيبين وبنسبة 57% قيمت السياسات الفرنسية في المنطقة العربية سلبيًا، مقابل 29% قيموها بالإيجابية أو الإيجابية إلى حدِ ما. وكما هو الحال بالنسبة إلى تقييم السياسات الروسية والأميركية، فإنّ تقييم سياسات فرنسا تراجع مقارنة بالاستطلاعات السابقة.

أما على صعيد تقييم سياسات قوى إقليمية في المنطقة، فقد طُرح سؤالٌ حول تقييم السياسات الإيرانية والتركية تجاه البلدان العربية، وأظهرت النتائج توافق 71% من الرأي العام على سلبية السياسات الإيرانية في المنطقة، مقابل 21% أفادوا أنها إيجابية، وبذلك فإنّ سياسة إيران كانت الأكثر سلبية بعد السياسة الأميركية في المنطقة. ويبدو الرأي العام منقسمًا حول تقييم السياسات التركية في العالم العربي، فقد عبّر 53% عن أن سياساتها في المنطقة العربية إيجابية أو إيجابية إلى حد ما، مقابل 34% أفادوا أنها سلبية. وبناءً عليه، فإن تقييم أكثرية الرأى العام العربي السياسات الخارجيّة الإيرانية والأميركية والروسية والفرنسية والصينية نحو المنطقة العربية هو تقييمٌ سلبي.

إن تقييم السياسات الأميركية والروسية والإيرانية في عام 2016 هو أكثر سلبية منها في العامين السابقين (2014 و2015).



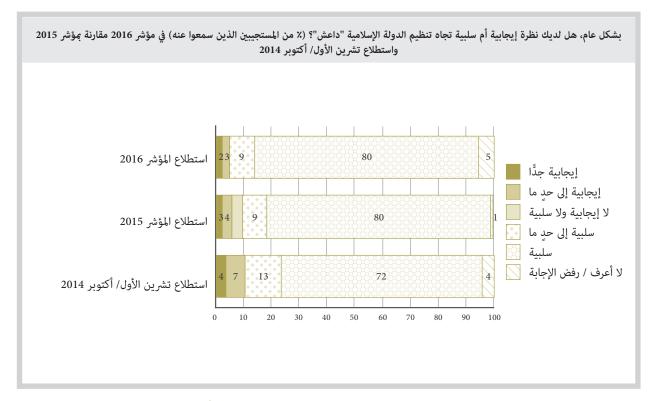




الدول الأكثر تهديدًا لأمن الوطن العربيّ في استطلاع 2016 مقارنة بالأعوام السابقة

2011	2013 / 2012	2014	2015	2016	سنة الاستطلاع الدّول الأكثر تهديدًا
51	52	42	45	41	إسرائيل
22	21	24	22	27	الولايات المتحدة
4	6	9	10	10	إيران
2	3	5	5	5	دول عربية
	1	2	1	1	دول أوروبية
1	0.3	1	1	1	دول أخرى
			1	1	تنظيم الدولة (داعش)
			1	3	روسیا
0.2		0.1	0.1	0.1	أخرى
0.4	1	1	1	1	لا يوجد مصدر تهديد
19	15	17	12	9	لا أعرف / رفض الإجابة
100	100	100	100	100	المجموع





وفي إطار تقييم السياسات الخارجية لهذه الدول، فقد سُئل المستجيبون عن آرائهم إن كانت سياسات هذه الدول تهدد أمن المنطقة العربية واستقرارها. وتشير النتائج إلى أن هنالك توافقًا بين أكثرية المستجيبين على أن سياسات الولايات المتحدة وإيران وروسيا وفرنسا تهدد أمن المنطقة واستقرارها. فيما انقسم الرأي العام حول مدى تهديد سياسات كل من الصين وتركيا أمن المنطقة واستقرارها.

وفي الإطار نفسه، طُرح على المستجيبين سؤالٌ في صيغة السؤال المفتوح حول أكثر الدول تهديدًا لأمن الوطن العربي. وقد أعطى أكثر من 09% من المستجيبين اسم دولة يعتبرونها تمثل التهديد الأكبر لأمن الوطن العربي، مقابل 9% أفادوا أنهم لا يعرفون أو رفضوا الإجابة. أما الدولة التي اعتبرها المستجيبون أنها المصدر الأكثر تهديدًا لأمن الوطن العربي فقد كانت إسرائيل وبنسبة 41% من المستجيبين، وجاءت الولايات المتحدة الأميركية في المرتبة الثانية بنسبة 27%، ثم إيران بنسبة 10%. ومن الجدير ملاحظته أن الذين يعتقدون أن إيران هي المصدر الأكثر تهديدًا قد ارتفع من 44 في عام 2011 وصولًا إلى 10% في عام 2016. وبناءً عليه، فإن 68% من الرأي العام العربيّ يوافق على أنّ إسرائيل والولايات المتّحدة مجتمعتين هما الدولتان الأكثر تهديدًا لأمن الوطن العربيّ، بينما أفاد 10% بأنّ إيران

هي الدولة الأكثر تهديدًا.

اتجاهات الرأي العام نحو داعش

منذ نشوء تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام "داعش"، قام المركز العربي بإجراء عدة استطلاعات حول اتجاهات الرأي العام نحو هذا التنظيم وأسباب نشوئه، إضافة إلى وسائل مواجهته والقضاء عليه. وفي استطلاع مؤشر 2016 طُرحت مجموعةٌ من الأسئلة حول هذا الموضوع، وأظهرت النتائج أن 99% من الرأي العام في المنطقة العربية أفادوا أنّ لديهم معرفة أو سمعوا بتنظيم داعش. في حين أفاد 94% من الرأي العام العربي أنه يتابع بدرجات متفاوتة التطورات المتعلقة بداعش. وتعتمد أكثرية الذين يتابعون التطورات المتعلقة بهذا التنظيم على التلفزيون بنسبة 75%، ثم على الإنترنت بنسبة 13%.

أما على صعيد اتجاهات الرأي العام نحو داعش، فقد سُئل المستجيبون إن كانت لديهم نظرة إيجابية أو سلبية نحو داعش، وأظهرت النتائج أن هنالك شبه إجماع بأن لديهم نظرة سلبية تجاهه وبنسبة 89%، مقابل 2% فقط أفادوا أن لديهم نظرة إيجابية، و33 لديهم نظرة إيجابية إلى حد ما؛ مما يعني أن الذين أفادوا أن لديهم نظرة إيجابية تجاه داعش عثلون رقمًا غير ذي دلالة إحصائية، ويقع ضمن هامش الخطأ في هذا الاستطلاع.



المستجيبون الذين لديهم نظرة إيجابية ونظرة سلبية تجاه تنظيم الدولة "داعش" بالتقاطع مع بعض المتغيرات

تعريف المستجيبين الذاتي لدرجة تدينهم				
غير متدين	متدين إلى حدُّ ما	متدین جدًا	اتجاهات الرأي العامُ نحو تنظيم الدولة	
3	2	4	إيجابية جدًّا	
3	2	4	إيجابية إلى حدٍّ ما	
11	9	11	سلبية إلى حدٍّ ما	
83	87	81	سلبية	
100	100	100	المجموع	
اتجاهات الرأي العام نحو عبارة "الممارسات الدينية هي ممارسات خاصة يجب فصلها عن الحياة العامة (الاجتماعية والسياسية إلخ)" الموافقون المعارضون			اتجاهات الرأي العامُ نحو تنظيم الدولة	
6		5	إيجابية	
94	4 95		سلبية	
100		100	المجموع	
اتجاهات الرأي العام نحو عبارة "لمتطلبات الاقتصاد الحديث والمعاصر، يُسمح للبنوك باستخدام الفوائد البنكية" الموافقون المعارضون			اتجاهات الرأي العامُ نحو تنظيم الدولة	
5		6	إيجابية	
95		94	سلبية	
100	100 100		المجموع	
اتجاهات الرأي العام نحو عبارة "من الأفضل (لبلد الدراسة) أن يفصل الدين عن السياسة"			اتجاهات الرأي العامّ نحو تنظيم الدولة	
المعارضون		الموافقون		
6		95	إيجابية 	
94			سابية	
100		100	المجموع	



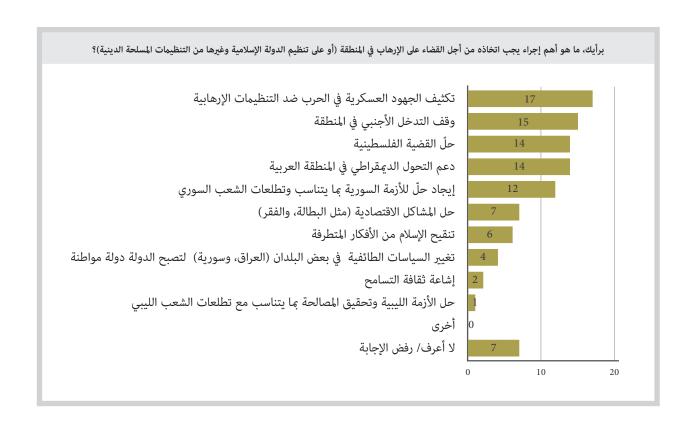
وعند مقارنة مواقف مواطني المنطقة العربية تجاه داعش، تظهر النتائج ارتفاع نسبة الذين أفادوا أنّ لديهم نظرة سلبية تجاهه من 85% في عام 2016، و2016. بينما أصبحت نسبة الذين لديهم نظرة إيجابية 2% في عام 2016 مقارنة بنسبة 4% في عام 2014. ولعل هذا التحول نحو مزيد من السلبية تجاه داعش مرده زيادة المعرفة به، والذي لم يكن معروفًا بشكل كبير عند إعلانه في عام 2013.

ولمزيد من التعرف إلى من لديهم نظرة إيجابية تجاه داعش، تبين النتائج أنّ الذين لديهم نظرة إيجابية تجاه داعش بين "المتدينين". جدًا" مساوية للذين لديهم نظرة إيجابية بين "غير المتدينين". وتنخفض هذه النسبة بين "المتدينين إلى حدٍ ما". إنّ الذين لديهم نظرة إيجابية تجاه داعش بين مؤيدي أن تكون "الممارسات الدينية ممارسات خاصة يجب فصلها عن الحياة العامة" وبين معارضيها متطابقة. كما أنّ الذين لديهم نظرة إيجابية تجاه داعش بين الموافقين على "استخدام البنوك الفوائد" والمعارضين لها متطابقة. وفضلًا عن ذلك، فإنّ الذين لديهم نظرة إيجابية تجاه داعش بين المؤيدين لفصل الدين عن السياسة وبين المعارضين لفصل الدين عن السياسة وبين المعارضين لفصل الدين عن الدولة هي شبه متطابقة. وهذا يعني بشكل جلي أنّ النظرة عن الدولة هي شبه متطابقة. وهذا يعني بشكل جلي أنّ النظرة

الإيجابية تجاه داعش لا تقوم على أرضية التقاطع الديني والفكري والأيديولوجي، بل انطلاقًا من موقف سياسي.

وتظهر النتائج أن الرأي العام العربي غير متوافقٍ على إجراءٍ واحدٍ لمحاربة الإرهاب والقضاء على داعش، فهناك 17% يرون تكثيف العمل العسكري ضده، و15% يرون وقف التدخل الأجنبي، و14% يرون أنّ أهم إجراءٍ هو دعم التحوّل الديمقراطي، وبالنسبة ذاتها يرون أنّه حلّ القضية الفلسطينية، و12% أفادوا أنّ الإجراء الأهم هو حل الأزمة السورية بما يتناسب مع تطلعات الشعب السوري. إنّ عدم التوافق هذا يُظهر أنّ الرأي العام العربي هو رأيٌ مركبٌ وليس أحادى الجانب.

وقد ركز 30% من المستجيبين على دعم التحوّل الديمقراطي، وإيجاد حلّ للأزمة السورية بما يتناسب مع تطلعات الشعب السوري، وتغيير السياسات الطائفية للحكومة العراقية، كأهم الإجراءات لمحاربة داعش. وجميع هذه الإجراءات مرتبطة بإنهاء دور بشار الأسد والتحوّل الديمقراطي وبناء المواطنة. وفضلًا عن ذلك، قال 14% إنّ هذا الأمر مرتبط أيضًا بحل القضية الفلسطينية، وهو أمر يرتكز على الحرية والانتهاء من الاحتلال وتحقيق العدل للشعب الفلسطيني؛ أي إنّ 59% من المستجيبين ركزوا على قضايا تتعلق بالديمقراطية والعدل لمحاربة التطرف والإرهاب.





صدر حديثًا

مقتربات القوة الذكية الأميركية كآلية من آليات التغيير الدولي: الولايات المتحدة الأميركية أنموذجًا

أصدر المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات كتاب "مقتربات القوة الذكية الأميركية كآلية من اليات التغيير الدولي: الولايات المتحدة الأميركية أنموذجًا" (496 صفحةً من القطع المتوسط، موثقًا ومفهرسًا). وفي هذا الكتاب، يعرض مؤلفه سيف الهرمزي سرّ القوة الذكية الأميركية في الفكر والأداء، فيرى أنه كامن في الوقوف على مجموعة من الإشكاليات التي عالجها الكتاب، "مثل ماهية مقتربات القوة التي اتكأت عليها الولايات المتحدة لتكون مخرجات التغيير في معظم الاتجاهات، لتصب في نهاية المطاف في مصلحتها، والقوة الذكية الأميركية كأداء إستراتيجي جديد، والمرجعية الفكرية للقوة الذكية الأميركية".

التوثيق Documentation





أهم محطات التحول الديمقراطي في الوطن العربي في المدة 2016/11/1 - 2016/12/31

Milestones in Democratic Transition in Arab World

2016/11/3 تظاهر آلاف من أنصار الرئيس اليمني عبد ربه منصور هادي في وسط البلاد وجنوبها ضد خطة الأمم المتحدة الهادفة إلى إنهاء الحرب المستمرة في البلاد. ونظمت هذه التظاهرات قبيل وصول موفد الأمم المتحدة لليمن إسماعيل ولد الشيخ أحمد إلى صنعاء التي تخضع لسيطرة المتمردين. وجاب المتظاهرون شوارع عدن رافعين لافتات كُتب عليها "لا لخطة ولد الشيخ" و"لا للمبادرات التي تكرس الانقلاب".

(فرانس 24، 2016/11/3)

2016/11/4 قررت حركة مجتمع السلم (حمس)، خلال اجتماع مجلس الشورى الوطني، المشاركة في الانتخابات التشريعية المقبلة. وأكّد رئيس الحركة عبد الرزاق مقري في ندوة صحافية نشطها في عقب اجتماع المجلس أنّ "الحركة قررت رسميًا المشاركة بقوائمها في انتخابات سنة 2017". ومن جهة أخرى، أكد مقري أنّ باب التحالف مع أحزاب أخرى، تُرك "مفتوحًا"، ولا سيما بعد تجربة تكتل الجزائر الخضراء التي تضم أحزابًا إسلاميةً (حمس، وحركة الإصلاح الوطني، وحركة النهضة).

(الشعب، 2016/11/5)

2016/11/5 اتصلت وزارة الثقافة الهندية بزعيم النهضة التونسية راشد الغنوشي لإعلامه بقرار منحه جائزة غاندي للسلام لسنة 2016، ليكون بذلك أول شخصية عربية تحصل على هذا التكريم. وحصل على هذه الجائزة عدد كبير من الشخصيات والهيئات التي تركت بصمتها في مجال صنع التغيير في مختلف مناطق العالم سواء على المُستوى السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي عبر وسائل سلمية، وأبرزهم الزعيم الجنوب أفريقي نيلسون مانديلا.

(عربی 21، 2016/11/5)

2016/11/10 بدأت جلسات الحوار السياسي بين جهات النزاع الليبي في مالطا لاستعراض التطورات السياسية والأمنية في البلاد. وقالت بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا إنّ لجنة الحوار ستجتمع لمدة يومين. وأوضحت أنّ الاجتماع "يهدف إلى إنهاء حال الجمود، والتوصل إلى اتفاق في شأن الخطوات اللازمة للمضيّ قُدمًا في تنفيذ الاتفاق السياسي الليبي".

(موقع عين ليبيا، 2016/11/10)

قال وزير الداخلية الجزائري نور الدين بدوي في مؤتمر صحافي، على هامش ختام لقاء الحكومة بالولاة، إنّ الضمان الأكبر لنزاهة الانتخابات التشريعية المقبلة هي الهيئة العليا لمراقبة الانتخابات التي يرأسها الإسلامي عبد الوهاب دربال. وذكر دربال أنه تعليمات واضحةً من رئيس الجمهورية، للإشراف على انتخابات

نزيهة ونظيفة، مؤكدًا أنّ "نية بوتفليقة صادقة وإرادته قوية، في تأمين الاستحقاقات والانتقال بالجزائر نحو دعقراطية حقيقية".

(الحياة، 11/14/2016)

مدرين، في الجلسة التي جمعت أعضاء الهيئة بلجنة شهداء الثورة سهام بن سدرين، في الجلسة التي جمعت أعضاء الهيئة بلجنة شهداء الثورة وجرحاها وتنفيذ قانون العفو العام والعدالة الانتقالية بالبرلمان، والتي تمّ خلالها عرض التقرير السنوي للهيئة لسنة 2015، أنّ وزارة الداخلية رفضت التعامل مع الهيئة كما رفضت تسليم الأرشيف الخاص بها للهيئة، وهو ما "أعاق عملها"، بحسب تعبيرها.

(الصباح نيوز، 11/14/2016)

2016/11/15 قال وزير الخارجية الأميركي جون كيري إنّ جماعة الحوثي اليمنية والتحالف العسكري الذي تقوده السعودية اتفقاً على وقف الأعمال القتالية في اليمن بدايةً من 17 تشرين الثاني/ نوفمبر 2016. وسارعت الحكومة اليمنية المعترف بها دوليًا إلى رفض هذا التحرك وشكت من أنه جرى تجاهلها. لكن رجا لا يكون لديها خيار يُذكر إذا ضغطت عليها السعودية الداعم العسكري والمالي الرئيس لها.

(رويترز، 2016/11/15)

2016/11/17 أكد النائب المصري مصطفى بكري أنّ الفريق أحمد شفيق، رئيس الحكومة المصرية الأسبق، سيعود إلى مصر قريبًا، وسط أنباء عن عزمه استئناف نشاطه السياسي. وأضاف في تصريحات صحافية أنّ النيابة حفظت التحقيق في قضية "أرض الطيارين"، ومن ثمّ لم يعد مطلوبًا على ذمة أيّ قضية، ذاكرًا أنه أصبح من حقه العودة إلى مصر من دون ملاحقة قانونية. وذكرت بعض التقارير أنّ شفيق يعتزم الترشح للانتخابات الرئاسية المقررة في عام 2018، ويرجّح آخرون أنْ يخوض الانتخابات نفسها الرئيسُ الحالي عبد الفتاح السيسي أيضًا.

(روسيا اليوم، 2016/11/17)

2016/11/19 رأى رئيس الجمهورية اللبنانية ميشال عون، أنه "لو خسر بشار الأسد الحرب، لكانت سورية تحولت إلى ليبيا ثانية"، عادًّا أنّ ذلك "لم يكن ليؤدي إلى السلام الإقليمي".

(القبس، 2016/11/19)

2016/11/24 حصلت حكومة رئيس الوزراء الأردني هاني الملقي الثانية على ثقة مجلس النواب (الغرفة الأولى للبرلمان). ومنح 84 نائبًا الثقة للحكومة، في حين حجب أربعون نائبًا الثقة عنها، وامتنع أربعة نواب عن التصويت. وبلغ عدد النواب الذين حضروا جلسة التصويت 128 نائبًا من أصل العدد الكلّي للمجلس البالغ 130 نائبًا.



ويُعدُ هذا التصويت أولَ الاختبارات بين البرلمان الجديد والحكومة عقب مشاركة المعارضة الإسلامية في البرلمان الأردني الثامن عشر.

(الجزيرة نت، 2016/11/25)

2016/11/25 توجِّه عشرات الآلاف من الكويتيين إلى صناديق الاقتراع لاختيار ممثليهم الخمسين في الانتخابات البرلمانية لمجلس الأمة في فصله التشريعي الخامس عشر. ويتنافس في هذه الانتخابات 293 مرشحًا، يصوِّت لهم أكثر من 480 ألفًا من المواطنين والمواطنات، ويشرف عليها أكثر من 15 ألف عنصر أمن في وزارة الداخلية.

(العرب، 2016/11/25)

عن رفض واستنكار لإعلان جماعة الحوثي وصالح تشكيل حكومة في الجمهورية اليمنية. وصرّح الأمين العامّ لمجلس التعاون الدكتور عبد اللطيف الزياني أنّ دول مجلس التعاون ترفض رفضًا قاطعًا عبد اللطيف الزياني أنّ دول مجلس التعاون ترفض رفضًا قاطعًا تشكيل حكومة الحوثي وصالح في اليمن، بالنظر إلى أنّ حكومة الرئيس اليم ني عبد ربه منصور هادي هي الحكومة الشرعية دستوريًا وقانونيًا، وأنّها تحظى باعتراف جامعة الدول العربية ومنظمة التعاون الإسلامي والأمم المتحدة. في حين ندّد أحمد أبو الغيط، الأمين العام لجامعة الدول العربية، بقيام جماعة الحوثيين في اليمن بتشكيل ما سُمي "حكومة إنقاذ وطني"، واصفًا هذا الإجراء اليمن بتشكيل ما سُمي "حكومة إنقاذ وطني"، واصفًا هذا الإجراء بأنه "عار من الشرعية"، وبأنه عثل امتدادًا للنهج الانقلابي.

(العربية نت، 2016/11/29)

2016/11/30 أصدر أمير دولة الكويت صباح الأحمد الصباح قرارًا أميريًا بتعيين جابر مبارك الحمد الصباح رئيسًا للوزراء، وتكليفه بتشكيل الحكومة، وعرض أسماء أعضاء مجلس الوزراء الجدد على أمير البلاد للموافقة عليهم. وكان أمير الكويت قد قبل استقالة الحكومة التي ترأسها جابر المبارك، في وقت سابق.

(السفير، 11/30/2016)

2016/11/30 ذكرت وسائل إعلام مغربية أنّ رئيس الحكومة المكلف عبد الإله بنكيران التقى زعيم حزب "التجمع الوطني للأحرار"، عزيز أخنوش، للمرة الأولى منذ تعثر مشاورات تشكيل الحكومة، وناقشا مسألة مشاركة حزب التجمع في الحكومة المقبلة. لكن محادثاتهما لم تخرج بنتائج حاسمة في هذا الموضوع. وانتعشت الآمال بانفراج أزمة تشكيل الحكومة بعد أن أعلن حزب "الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية" استعداده للمشاركة في حكومة بنكيران الثانية. وأعلن حزب الاتحاد مشاركته داخل الحكومة، بعد أن تمّ تجاوز الخلافات مع "حزب العدالة والتنمية". ودعا "الاتحاد الاشتراكي" إلى تجاوز مبدأ توزيع الحقائب على أساس التمثيل في البرلمان، تفاديًا لتشكيل حكومة محاصصة لا تراعي الكفاءة.

(روسيا اليوم، 2016/11/30)

2016/12/8 أعلنت الحكومة الأردنية التزامها بموقف جامعة الدول العربية الخاص بتعليق عضوية سورية، ما ينتج منه عدم دعوة دمشق إلى حضور القمة العربية المقرر انعقادها في العاصمة عمّان، في نهاية مارس/ آذار 2017. وأعرب الوزير الأردني عن حرص بلاده على أن تكون القمة العربية المقبلة "محطة على صعيد تعزيز العمل العربي المشترك، وأن يكون هناك جهد عربي لمواجهة التحديات الكثيرة في الإقليم".

(سي إن إن، 2016/12/8)

2016/12/9 أعلن حزب جبهة العدالة والتنمية، رسميًا، المشاركة في الانتخابات التشريعية التي ستُجرى في نيسان/ أبريل 2017، وجاء قرار المشاركة في إثر اجتماع لمجلس الشورى الوطني للحزب بمقره الوطني ببابا حسن، غرب العاصمة. كما قرر حزب جبهة العدالة والتنمية بقيادة السياسي عبد الله جاب الله التحالف بطريقة اندماجية توافقية مع حزب حركة النهضة.

(النهار الجديد، 9/2016/12)

ورت أربعة أحزاب من التيار الإسلامي في الجزائر المشاركة في الانتخابات التشريعية المقررة في نيسان/ أبريل 2017 المشاركة في الانتخابات التشريعية المقررة في نيسان/ أبريل 1017 بقوائم موحّدة، في حين شهد حزبان من الأحزاب الأربعة الإسلامية بـ "حركة النهضة" و"جبهة العدالة والتنمية" و"حركة البناء الوطني". وقد قررت كل من "جبهة العدالة والتنمية" و"حركة النهضة" الاندماج في حزب واحد من أجل المشاركة بقوّة في الانتخابات المقبلة.

2016/12/10 منح مجلس النواب حكومة الإنقاذ الوطني الثقة بيان بالأغلبية بعد جلستين عقدهما في العاصمة صنعاء لمناقشة بيان الحكومة. صوّت المجلس بأغلبية 156 صوتًا على منح حكومة الإنقاذ الوطني برئاسة عبد العزيز بن حبتور الثقة.

(العالم، 2016/12/10)

2016/12/13 اتهمت الأمم المتحدة الجيش السوري بقتل عشرات المدنيين في حلب، وذلك في ظل تزايد القلق الدولي في ظل المعلومات الواردة عن انتهاكات جسيمة لحقوق المدنيين بسورية، واتهمت الأمم المتحدة الجيش السوري بارتكاب أعمال وحشية ضد السكان، وطالبت عدة دول بضرورة التحرك من أجل إجلاء المدنيين عن مناطق القتال.

(دويتشه فيله، 2016/12/13)

2016/12/14 انطلقت في تونس أعمال الاجتماع الدولي لدعم جهاز الحرس الرئاسي التابع لحكومة الوفاق الوطني الليبية. وناقش المجتمعون سُبل دعْم هذا التشكيل الأمنى الجديد الذي سيُكلّف

بحماية المؤسسات الحيوية في العاصمة طرابلس - قبل تعميمه في مناطق البلاد الأخرى - والإعفاءات المتعلقة بحظر الأسلحة ودور المجتمع الدولي في دعم المجلس الرئاسي والاحتياجات العاجلة التي ستمنح لجهاز الحرس الرئاسي، ليتمكن من أداء مهماته.

(وكالة أنباء الأناضول، 2016/12/14)

2016/12/16 وصفت كُتل برلمانية في مجلس النواب اليمني، موالية للرئيس عبد ربه منصور هادي، انعقاد البرلمان بالعاصمة صنعاء بـ "الخطوة الباطلة". وقالت ثماني كُتل برلمانية، في بيان لها، نشرته وكالة الأنباء الرسمية (سبأ)، إنّ "قرار حلّ البرلمان أو انعقاده باطل ومخالف للدستور وللائحة الداخلية للمجلس، وللمبادرة الخليجية وآلياتها التنفيذية".

(وكالة الأنباء اليمنية "سبأ"، 2016/12/17)

2016/12/19 شدّدت الجزائر على أهمية أن تكون دول جوار ليبيا طرفًا في أي حلّ سياسي للأزمة الليبية، عادةً أنّ "الأخوة الليبيين الجيران يجب ألّا يكونوا الطرف الوحيد في المشكل ويجب أن تكون دول الجوار طرفًا جماعيًا في الحل". وشدّد وزير الخارجية الجزائري على أنه "من حقّ هذه البلدان أن تكون طرفًا في حلّ الأزمة في ليبيا باعتبار أنها تواجه الآثار الضارة المباشرة لهذه الأزمة"، مؤكدًا أنّ "على كل الفاعلين أن يعملوا يدًا بيد حتى يستطيع هذا البلد إعادة تشكيل مؤسساته الرئيسية".

(الدستور، 2016/12/19)

وياض إسماعيل الذي قتل في أيلول/ سبتمبر الماضي الكاتب ناهض رياض إسماعيل الذي قتل في أيلول/ سبتمبر الماضي الكاتب ناهض حتر أمام قصر العدل في العاصمة عمان، حيث كان يخضع للمحاكمة؛ وذلك في قضية رسم كاريكاتيري عَدّه بعضهم مسيئًا للإسلام. وأصيب حتر بـ 3 عيارات نارية على سلّم قصر العدل. ومثل إسماعيل الملتحي أمام القضاء العسكري ليستمع إلى القاضي وهو يتلو حكمه عليه بالإعدام شنقًا حتى الموت.

(بی بی سی، 2016/12/20)

2016/12/21 ندّ الجيش الجزائري بالدعوات التي وجهت إليه في الفترة الأخيرة بخصوص تطبيق المادة 88 من الدستور لعزل الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، مؤكدًا أنّ هذه الدعوات تأتي من جهات لم تتمكن من تحقيق أهدافها الضيقة ومصالحها الشخصية بالطرائق الدستورية والشرعية، وأنّ الجيش يبقى منضبطًا ووفيًا لمبادئه ومهماته الدستورية. وجاء في افتتاحية مجلة الجيش، لسان حال المؤسسة العسكرية، أنّ "الانسجام بين الجيش والشعب الجزائري والوفاء للوطن أقوى وأعمق من أن تنال منه الدعوات اليائسة لزرع الفوضى والانقسام".

(القدس العربي، 2016/12/21)

ور قضاة تونس الدخول في اعتصام مفتوح بمقر جمعية القضاة بقصر العدالة بوسط تونس العاصمة، وذلك في تصعيد جديد لاحتجاجاتهم ضد مسار تركيز المجلس الأعلى للقضاء الذي أثار جدلًا بين الهياكل القضائية والقضاة، تخللته اتهامات مباشرة للسلطة التنفيذية بتعطيل أعمال هذا المجلس الذي يُعد اللبنة الأولى في تأسيس سلطة قضائية مستقلة. وخرج المئات من القضاة في مسيرة احتجاجية انطلقت من أمام قصر العدالة بتونس العاصمة، واستقرت بساحة الحكومة بالقصبة، تنفيذًا لقرارات المجلس الوطنى "الطارئ" لجمعية القضاة التونسيين.

(العرب، 2016/12/22)

التي عقدها البرلمان لمناقشة مشروع قانون الإدارة المحلية، بعدم التي عقدها البرلمان لمناقشة مشروع قانون الإدارة المحلية، بعدم النص على استجوابهم بمواد مشروع قانون الإدارة المحلية، وسحب الثقة منهم في حال موافقة أغلبية تُلنَي أعضاء المجالس المحلية المُنتخبة، وهو القانون الذي أعدته الحكومة، والذي يُنتظر تمريره من خلال مجلس النواب، خلال شهرين على الأكثر، تمهيدًا لإجراء الانتخابات المحلية في النصف الأول من عام 2017. وقال الدكتور محمد سلطان، محافظ البحيرة: "لا بد من منح المحافظات صلاحيات واسعةً، وتطبيق اللامركزية بشكل محدود". وطالب محافظ مرسى مطروح بتوسيع صلاحيات المحافظين وحصول المحافظة على نسبة من مواردها.

(اليوم السابع، 2016/12/22)

2016/12/22 قضت محكمة جنح مستأنف القاهرة الجديدة تأييد حبس هشام جنينة رئيس الجهاز المركزي للمحاسبات السابق لمدة شلاث سنة؛ بسبب إدانته بنشر أخبار كاذبة، مع إيقاف التنفيذ لمدة ثلاث سنوات مع غرامة تبلغ 20 ألف جنيه. وقد قضّت المحكمة، في أواخر تجوز/ يوليو 2016، حبْس جنينة لمدة عام وكفالة عشرة آلاف جنيه لوقف تنفيذ الحكم، وتغريهه 20 ألف جنيه أيضًا؛ وذلك في قضية نشر أخبار كاذبة عن حجم الفساد بحصر.

(مصر العربية، 2016/12/22)

2016/12/22 أعاد نائب رئيس الجمهورية زعيم حزب الدعوة نوري المالكي، طرح مشروعه القديم في تشكيل حكومة الأغلبية السياسية الشيعية، عادًا إياها المخرج الوحيد للتحديات التي تعصف بالبلاد، محذرًا في الوقت نفسه من حرب شيعية - شيعية. وكان المالكي، وهو زعيم حزب الدعوة الشيعي، قد طالب مرارًا بتشكيل حكومة أغلبية شيعية لإدارة البلاد بدلًا من حكومة التوافق السائدة حاليًا بين القوى السياسة المختلفة.



المسلحة على 20 في المئة و50 في المئة من اقتصاد الدولة، مشددًا المسلحة على 20 في المئة و50 في المئة من اقتصاد الدولة، مشددًا على أنّ الجيش قطاع عام (حكومي) وأنّ لديه نحو 1.5 - 2 في المئة من نسبة الاقتصاد المصري؛ أي ما يراوح بين 3 و4 تريليونات جنيه (من 160 إلى 213 مليار دولار أميركي) على حدّ قوله. وأضاف قائلًا: "القوات المسلحة هي الدولة ومن ضمن أجزائها، وأتمنى أن تمتلك 50% من اقتصاد مصر".

(هافینغتون بوست عربي، 2016/12/24)

البلدية وبدأ الناخبون الإدلاء بأصواتهم لانتخاب ممثليهم في عضوية البلدية وبدأ الناخبون الإدلاء بأصواتهم لانتخاب ممثليهم في عضوية المجالس البلدية للفترة الثانية. وأُجريت أول انتخابات على مستوى المجالس البلدية في عُمان سنة 2012، بعد أن شهدت البلاد احتجاجات على أداء الحكومة تزامنًا مع ثورات الربيع العربي في 2011. وفاقت المشاركة في الانتخابات البلدية الأولى، في كانون الأول/ ديسمبر 2012، نسبة 50 في المئة، وفاز في الانتخابات آنذاك أربع نساء.

(الحياة، 2016/12/25)

أصدر المستشار محمد عبد المحسن منصور رئيس نادي القضاة، ونائب رئيس محكمة النقض، بيانًا صحافيًا عقّب فيه على المشروع المقدّم من أعضاء بمجلس النواب لتعديل نص المادة 44 من قانون السلطة القضائية بشأن تعيين رئيس محكمة النقض والهيئات القضائية ليكون التعيين من قبل رئيس الجمهورية، وليس بالاختيار كما هو قائم حاليًا. وتابع عبد المحسن أنّ استقلال القضاء يقتضي حتمًا، ومن دون أيّ مواربة، أن تظل الاختيارات القضائية بجميع مستوياتها بأيدي القضاة أنفسهم. وقال عبد المحسن إنّ التشاور جارٍ مع مجلس القضاء الأعلى والجهات القضائية الأخرى في هذا الأمر.

2016/12/26 استقبل رئيس الوزراء العراقي حيدر العبادي زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر، وبحث معه القضايا السياسية والأمنية بعد قطيعة استمرت تسعة أشهر. وقال العضو بالتحالف الوطني الشيعى حبيب الطرفي إنّ الغرض من الاجتماع هو توحيد المواقف

بين قوى التحالف، قبل الإعلان الرسمي عن مبادرة التسوية السياسية بين مختلف المكونات العراقية.

(الجزيرة نت، 2016/12/26)

وفتر، وبها يمكن أن يشكل انقلابًا على الاتفاق السياسي المدعوم من حفتر، وبها يمكن أن يشكل انقلابًا على الاتفاق السياسي المدعوم من الأمم المتحدة، عدّ نائب وزير الخارجية الروسي غينادي غاتيلوف، في حديث لوكالة "بلومبرغ"، أنّ حفتر "يجب أن يشارك في إدارة ليبيا". وقال غاتيلوف: "نحن على ثقة بأنّ الليبيين يجب أن يصلوا إلى توافق حول مشاركته (حفتر) في قيادة البلاد الجديدة".

(العربي الجديد، 2016/12/27)

2016/12/28 قررت محكمة بحرينية الإفراج عن رئيس مركز البحرين لحقوق الإنسان، نبيل رجب، مع منعه من السفر، حتى البتّ في قضيته التي تمّ تأجيل النظر فيها إلى 23 كانون الثاني/ يناير 2017 للاستماع من النيابة العامة. وتتمّ محاكمة رجب بتُهم تتعلق بالإساءة إلى السلطات البحرينية والسعودية، ونشر بيانات وإشاعات وأخبار كاذبة ومغرضة تُمثّل إساءةً إلى مملكة البحرين ودول مجلس التعاون. وتمّ الحكم على نبيل رجب بالسجن لمدة ثلاث سنوات بشأن تُهمٍ تتعلق بالمطالبة باستقالة رئيس الوزراء، والدعوة إلى تظاهرات.

(العربي الجديد، 2016/12/28)

2016/12/28 نالت الحكومة اللبنانية برئاسة سعد الحريري ثقة البرلمان اللبناني، بعد أن منح 87 نائبًا من أصل 92 نائبًا أصواتهم لمصلحة الحكومة. وتُعدِّ حكومةُ الحريري الحكومةَ الأولى في عهد الرئيس اللبناني ميشال عون الذي انتخب، في 31 تشرين الأول/ أكتوبر 2016، موجب تسوية سياسية أنهت شغورًا رئاسيًا استمر أكثر من عامين ونصف العام، وعكس شللًا على مؤسسات الدولة كلّها. ويأتي نيل الحكومة ثقة جميع الكتل السياسية الكبرى وبينها حزب الله، الحليف الأبرز للنظام السوري، استكمالًا للتسوية ذاتها التي أثمرت أيضًا تكليف الحريري بتشكيل الحكومة في 3 تشرين التي أودمر، وتسهيل ولادتها في 18 كانون الأول/ ديسمبر.

(فرانس 24، 2016/12/28)

الوقائع الفلسطينية في المدة 11/1/2/31 - 2016/11/1

Palestine Over Two Months

الوقائع الفلسطينية

2016/11/2 أعلن الرئيس الفلسطيني، محمود عباس، في مؤتمر صحافي أعقب لقاءه بالرئيس الإيطالي سيرجيو ماتاريلا، في مدينة بيت لحم، أن مفتاح السلام في المنطقة هو إنهاء الاحتلال الإسرائيلي، ورفع الظلم التاريخي الذي وقع على الشعب الفلسطيني، "لتعيش الدولتان فلسطين وإسرائيل في أمن واستقرار وسلام وحسن الجوار".

(العربي الجديد، 2016/11/2)

2016/11/2 استشهد ثمانية فلسطينيين بينهم قاصران، برصاص قوات الاحتلال في الضفة الغربية والقدس وقطاع غزة، خلال تشرين الأول/ أكتوبر، بحسب ما نشره مركز عبد الله الحوراني للدراسات والتوثيق، التابع لمنظمة التحرير الفلسطينية، في تقريره الشهري حول الانتهاكات الإسرائيلية بحق الشعب الفلسطيني.

(القدس العربي، 2016/11/2)

2016/11/2 حسمت اللجنة المركزية لحركة فتح الموقف؛ بعقد المؤتمر السابع للحركة في التاسع والعشرين من الشهر الجاري في مدينة رام الله، بمشاركة 1300 عضو من داخل الأراضي الفلسطينية وخارجها. وقال الرئيس محمود عباس في اجتماع اللجنة المركزية إن اللجنة قررت - وبالإجماع - عقد المؤتمر في التاريخ المذكور.

(جريدة ا**لأيام،** 2016/11/2)

2016/11/2 أفاد محامي نادي الأسير الفلسطيني أن سجّاني الاحتلال طالبوا بنقل الأسير الجريح أحمد أمين حامد، على الرغم من صعوبة وضعه الصحي، إلى المحكمة لتمديد اعتقاله، إلا أن تقرير طبيبه أصرّ على رفض ذلك بسبب بوضعه. وأشار المحامي عقب زيارته للأسير في مستشفى هداسا الاحتلالي، إلى أن الاحتلال أصابه قبل اعتقاله بثلاث رصاصات في قدمه وبطنه، وقد تم استخراج اثنتين، بينما استقرت الرصاصة الثالثة في العمود الفقري، ولم يتمكن الأطباء من استخراجها. ولئن كان وضعه الصحي بات مستقرًا، فإنه ما يزال يشعر اللام من جرًاء الإصابة.

(القدس العربي، 2016/11/2)

4 مدمت بلدية القدس الغربية بناية من طابقين؛ تضم شقق في بلدة بيت حنينا في القدس الشرقية، بزعم البناء غير المرخص. وقال محمود ثلجي سليمان، أحد أصحاب البناية، لـ الأيام: "وصلت جرافات تابعة للبلدية، ترافقها قوات من الشرطة الإسرائيلية، وهدمت البناية المكونة من طابقين، والتي تضم 4 شقق سكنية، رغم أن إجراءات البناء تمت من خلال مهندس، ووفق مواصفات البلدية، بانتظار الحصول على ترخيص البناء".

(جريدة الأيام، 2016/11/3)

2016/11/3 طالب رئيس المكتب السياسي لحركة حماس، خالد مشعل، بـ "العمل من أجل إصلاح منظمة التحرير الفلسطينية، وإعادة الاعتبار لها"، نافيًا أن تكون حركته تسعى للسيطرة على المنظمة. وقال مشعل، في كلمة مباشرة في مؤمر الأمن القومي الفلسطيني، والذي عُقد في مدينة غزة، إنّ "أحدًا لا يحق له، ولا يستطيع، أن يهيمن على المنظمة [...]، نحن شركاء في المسؤولية والوطن، ورسم المستقبل، وعلينا أن نقود شعبنا إلى أفق حقيقي".

(العربي الجديد، 2016/11/3)

2016/11/14 أقرّ ما يسمى "اللجنة الوزارية الإسرائيلية لشؤون التشريع"، وبأغلبية ساحقة، مشروع "قانون التسوية" الذي يتيح مصادرة أراض خاصة من أصحابها الفلسطينيين الذين أنشئت على أراضيهم مستوطنات وبؤر استيطانية، ويفسح الطريق أمام ضم الضفة الغربية.

(الأيام الفلسطينية، 2016/11/14)

الإسرائيلي حزمةً من مخططاتها الاستيطانية الجديدة التي تم التصديق عليها أخيرًا، ومن تدشين أحد أخطر هذه المخططات، التصديق عليها أخيرًا، ومن تدشين أحد أخطر هذه المخططات، والمعروف بمشروع "وجه القدس". والخشية نابعة من كون هذه السياسة الاستيطانية ستفضي إلى واقع غير مسبوق في القدس المحتلة، يغيّر طابع المدينة، ويقلب المشهد الديموغرافي والجغرافي والسياسي فيها. وهو أمر من شأنه أن يجعل الفلسطيني في مدينته، والآتي إليها من الخارج، غريبًا عنها، لا يعرف سوى بعض معالم تاريخية.

(العربي الجديد، 2016/11/14)

2016/11/15 رشحت إسرائيل سفيرًا جديدًا لها في تركيا، هو الأول منذ تطبيع العلاقات بين الدولتين، عقب أزمة دبلوماسية اندلعت عام 2010، بعد اعتراض البحرية الإسرائيلية سفينة تركية كانت تنقل مساعدات إلى قطاع غزة؛ ما أدى إلى مقتل عشرة ناشطين أتراك. وأكد المتحدث باسم وزارة الخارجية الإسرائيلية إيمانويل نحشون، أن لجنةً حكومية قامت رسميًا باختيار الدبلوماسي إيتان نائيه.

(هافنغتون بوست عربي، 2016/11/15)

2016/11/17 اقتحمت قوات الاحتلال الإسرائيلية، جامعة فلسطين التقنية - خضوري، وأجبرت موظفيها على فتح أبوابها الرئيسة، واقتيادهم إلى مبنى الإدارة الرئيس، وخلعت أبوابًا فيها، وصادرت أرشيف كاميرات الجامعة.

(وكالة معًا الإخبارية، 2016/11/17)

2016/11/17 أوضح القيادي في حركة حماس، موسى أبو مرزوق، أن حوارات المصالحة بين حركتي فتح وحماس قد توقفت، وأن الرئيس الفلسطيني، محمود عباس، أصرّ على شروطه لتحقيق المصالحة،

خلال لقائه في الدوحة الشهر الماضي بقيادة حماس، والذي جرى برعاية قطرية، وهي الشروط التي ترفضها حماس. وقال في حوار مع العربي الجديد إنه "لم يعد هناك مجال لأي لقاء، إلا إذا تغير موقف فتح، وعادت للحوار حول ما جرى الاتفاق عليه"، مؤكدًا أنه "لا مواعيد لأية لقاءات مصالحة".

(العربي الجديد، 2016/11/16)

2016/11/18 يواجه رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، اتهامات بـ "الفساد"، و"التقصير" في الحرب الأخيرة على قطاع غزة صيف العام 2014. وأفادت صحيفة هآرتس الإسرائيلية، أنه ما لم تحدث انعطافة غير متوقعة، فإن المحققين في وحدة "الغش" التابعة للشرطة، سيزورون مقر إقامة رئيس الوزراء قريبًا؛ لأخذ إفادته حول اتهامات بالفساد موجهة له.

(هافنغتون بوست عربي، 2016/11/18)

2016/11/20 ذكرت الإذاعة الإسرائيلية أنه من المتوقع أن يتم طرح مشروع قانون منع رفع الأذان من مكبرات الصوت في المساجد، والتصويت عليه بالقراءة التمهيدية. وأشارت عبر موقعها الرسمي على الإنترنت، إلى أنّه "لن يتم الأحد بحث الاعتراض الذي كان قد قدمه الوزير يعقوف ليتسمان، على القانون تحسبًا من أن ينال المنعُ أيضًا، استخدام مكبرات الصوت للإعلان عن دخول السبت، عند المتدينين الحريديم".

(العربي الجديد، 2016/11/20)

2016/11/23 اندلع العديد من الحرائق في إسرائيل، وكان للرياح الشديدة دور كبير في انتشار هذه الحرائق، وخاصة في الأحراش والغابات، ومع ساعات الصباح اندلع حريق كبير في غابة بالقرب من بلدة أبو غوش شمال القدس.

(وكالة معًا الإخبارية، 2016/11/23)

2016/11/29 دعت حركة المقاومة الإسلامية - حماس، مؤتمر فتح السابع، إلى صياغة برنامج نضايّ وسياسيّ مشترك، يجسد الوحدة والشراكة وحماية القرار السياسي الوطني. وألقى النائب عن حركة حماس في المجلس التشريعي الفلسطيني، أحمد الحاج علي، كلمة حركة حماس بمؤتمر فتح، المنعقد في رام الله، نيابة عن رئيس مكتبها السياسي خالد مشعل، وشدد فيها على أهمية ترتيب البيت الفلسطيني، وبناء المؤسسات الوطنية وإنهاء الانقسام.

(العربي الجديد، 2016/11/29)

2016/11/30 أكدت إذاعة صوت الأسرى أن 361 أسيرًا دخلوا في تشرين الثاني/ نوفمبر أعوامًا جديدة داخل سجون الاحتلال، في ظل أوضاع حياتية صعبة. وأوضحت الإذاعة أن من بين الأسرى الذين دخلوا أعوامًا جديدة؛ 37 أسيرًا محكومًا عليهم بالسجن المؤبد مدى

الحياة، وثمانية أسرى محكومًا عليهم بالسجن ما يزيد على 30 عامًا، و20 أسيرًا محكومًا عليهم بما يزيد على 20 عامًا، و54 أسيرًا محكومًا عليهم بأقل عليهم بما يزيد على عشرة أعوام، وثمانية أسرى محكومًا عليهم بأقل من عشرة أعوام، و234 أسيرًا ما زالوا موقوفين ينتظرون المحاكمة.

(دنيا الوطن، 2016/11/30)

مؤةرها السابع، في مقر الرئاسة الفلسطينية في رام الله. وبدأت مؤةرها السابع، في مقر الرئاسة الفلسطينية في رام الله. وبدأت الجلسة الأولى بحضور الرئيس الفلسطيني محمود عباس. واعتلى المنصة عن اللجنة التحضيرية الرئيس عباس وعضوا اللجنة حسين الشيخ وصخر بسيسو. وأعلن عضو اللجنة المركزية لحركة فتح، سليم الزعنون، تجديد رئاسة الحركة لعباس.

(العربي الجديد، 2016/11/30)

2016/12/1 دان حزب الوفاء والإصلاح في الداخل الفلسطيني المحتل، الهجمة التحريضية التي شنّها رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو، ضد فلسطينيي الداخل، في أعقاب موجة الحرائق الأخيرة التي شهدها الكيان. وقال الحزب في بيان صحافي: "ما إن اندلعت شرارة الحرائق في البلاد، حتى راح رئيس الحكومة نتنياهو يشير بأصابع الاتهام لأهلنا في الداخل الفلسطيني، عبر خطاب تحريضي منفلت، مهدرًا بذلك دم كل عربي أينما وجد".

(وكالة الصحافة الفلسطينية - صفا، 2016/12/1)

2016/12/1 دعت حركة الجهاد الإسلامي إلى إجراء "حوار وطني فلسطيني"، يهدف إلى تفعيل مبادرة النقاط العشر، التي اقترحها أمينها العام رمضان شلّح قبل أسابيع، ولاقت ترحيبًا من جميع الأطراف الفلسطينية. وأمل القيادي في الحركة الشيخ خضر عدنان، أن يسهم حضور حركتي حماس والجهاد الإسلامي والفصائل الفلسطينية لمؤتمر فتح، في عودة الدفء إلى العلاقات الفلسطينية، وتحقيق وحدة أكبر لمقاومة الاحتلال، وإنهاء أي هيمنة وسطوة لطرف على آخر، وإغلاق ملف الاعتقال السياسي، وإعادة تأكيد ضرورة الوحدة، والعداء للاحتلال، والحق الكامل في فلسطين.

(القدس العربي، 2016/12/1)

2016/12/2 طالب وزير الحرب (الإسرائيلي) أفيغدور ليبرمان، بتأجيل التصويت على مشروع القانون الخاص بتسوية قانون "شرعنة البؤر الاستيطانية"، إلى ما بعد تولي الرئيس الأميركي المنتخب دونالد ترامب الحكم. وقال ليبرمان خلال خطابه في منتدى "سابان" في واشنطن، إنه من الأفضل تأجيل التصويت على قانون شرعنة البؤر الاستيطانية إلى ما بعد انتهاء ولاية الرئيس الأميركي الحالي، باراك أوباما.

(الرسالة نت، 2016/12/3)

الوقائع الفلسطينية

2016/12/5 أكدت اللجنة المركزية لحركة فتح الجديدة المنتخبة، أنها سوف تبدأ على الفور بتنفيذ قرارات المؤتمر العام السابع وتوصياته. وقالت في بيان أصدرته عقب اجتماعها الذي عقدته في مقر الرئاسة عدينة رام الله، إنها "ستعمل على إزالة أسباب الانقسام وتحقيق الوحدة الوطنية".

(العربي الجديد، 2016/12/5)

2016/12/7 رفضت إسرائيل دعوة فرنسا إلى عقد لقاء قمة بين رئيس الوزراء الصهيوني بنيامين نتنياهو، ورئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس في باريس. ونقلت الصحيفة عن مصدر مسؤول في القدس المحتلة قوله إن إسرائيل رفضت دعوة الرئيس الفرنسي فرانسوا هولاند إلى عقد لقاء بين نتنياهو وعباس بعد أسبوعين في باريس، كجزء من مبادرة السلام الفرنسية.

(هآرتس، 7/2016/12/7)

2016/12/10 قال رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو إن "لدى الرئيس الأميركي المنتخب دونالد ترامب مشاعر دافئة تجاه الشعب اليهودي والدولة اليهودية". وقال خلال لقاء مع قناة سي بي إس الأميركية في 10 كانون الأول/ ديسمبر: "أعرفه جيدًا. مواقفه تجاه إسرائيل واضحة جدًا. ليس هناك شك في أن موقفه تجاه إسرائيل واليهود هو إيجابي".

(روسيا اليوم، 2016/12/10)

2016/12/11 قالت صحيفة عبرية إن الكونغرس الأميري وافق على منح الكيان الصهيوني 600 مليون دولار أميري، لتطوير منظومة "القبة الحديدية الإسرائيلية". وذكرت صحيفة معاريف، أن ميزانية الأمن التابعة للولايات المتحدة الأميركية، تشمل تطوير منظومة "القبة الحديدية" في الكيان الصهيوني.

(الحياة، 11/12/11)

مر اللجنة التنفيذية للمنظمة، صائب عريقات، لقاءات بمسؤولين في سر اللجنة التنفيذية للمنظمة، صائب عريقات، لقاءات بمسؤولين في وزارة الخارجية الأميركية في واشنطن. وأضاف بيان الخارجية الأميركية أن الطرفين تناولا أهمية تعهد منظمة التحرير الفلسطينية عدم اللجوء إلى العنف؛ فيما يتعلق بحل القضية الفلسطينية الإسرائيلية، ولفتت اللجنة التنفيذية للمنظمة إلى أن "لقاءات الوفد ستركز على مطالبة الإدارة الأميركية بعدم استخدام حق النقض (الفيتو)، في مواجهة مشاريع القرارات المزمع أن تقدمها اللجنة الرباعية العربية إلى مجلس الأمن بشأن وقف الاستيطان".

(الجزيرة نت، 2016/12/13)

2016/12/13 رفضت دولة الاحتلال استقبال وزيرة خارجية السويد مارغوت وولستروم، بسبب مواقفها المؤيدة للفلسطينيين. وقالت

صحيفة هآرتس العبرية، إن وزيرة خارجية السويد ستقوم بجولة في المنطقة، ولكنها لن تحظى باستقبال رسمي من أي مسؤول.

(وكالة أنباء الأناضول، 2016/12/13)

2016/12/16 أوعز رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو، إلى السلطات المختصة بتسريع هدم البيوت غير المرخصة للمواطنين العرب في الداخل وشرق القدس المحتلة، انتقامًا من العرب، ولامتصاص غضب اليمين من جراء قضية إخلاء مستوطنة "عامونا".

(عرب 48، 46/12/16)

2016/12/16 دعا الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون، مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة إلى "إعادة التأكيد، ودون تحفظات، على عدم وجود بديل آخر لمبدأ حل الدولتين (الفلسطينية والإسرائيلية)"، إضافة إلى رفع القيود المفروضة على قطاع غزة. وعد مون "غزة والضفة الغربية والقدس الشرقية أراضي فلسطينية محتلة منذ عام 1967".

(الجزيرة نت، 2016/12/16)

2016/12/17 اتهمت حركة المقاومة الإسلامية - حماس إسرائيل بقتل مواطن تونسي؛ وصفته بأنه قائد في كتائب القسام، وخبير في الطائرات من دون طيار. وقتل محمد الزواري (49 عامًا) داخل سيارته، أمام منزله، في مدينة صفاقس، ثاني أكبر المدن التونسية. وقالت كتائب القسام، الجناح العسكري للحركة، إن الزواري التحق بصفوفها قبل عشرة أعوام، متعهدةً الانتقامَ لمقتله. ولم تعلق إسرائيل على الحادثة.

(بي بي سي عربي، 2016/12/17)

2016/12/18 رجحت الحكومة التونسية، تورط "عناصر أجنبية" بقتل المواطن محمد الـزواري في مدينة صفاقس، بينما حمّلت حركة حماس، إسرائيلَ المسؤوليةَ. وأعلنت رئاسة الحكومة التونسية، في بيان نشر على فيسبوك، أنها تتابع "تقدم التحقيقات والأبحاث الخاصة بجريمة اغتيال المواطن التونسي المرحوم محمد الزواري، والتي توصلت آخر الأبحاث إلى إثبات تورط عناصر أجنبية فيها"، من دون تحديد جنسياتهم.

(فرانس 24، 2016/12/18)

2016/12/19 عقدت اللجنة الرباعية العربية بشأن عملية السلام، اجتماعًا لها على المستوى الوزاري بمقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بالقاهرة، من أجل بحث التحرك في الأمم المتحدة من المجموعة العربية؛ لتقديم مشروع قرار يدين الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية، قبل نهاية العام الجاري.

(المصري اليوم، 2016/12/19)

2016/12/19 أعرب الفلسطينيون عن "قلقهم الشديد" من نبأ تعيين السفير الأميركي الجديد لدى الكيان الإسرائيلي، ديفيد فريدمان، وعدوا "تعيين فريدمان، المعروف بيهوديته وتضامنه مع المخطط الإسرائيلي في الأراضي المحتلة، مؤشرًا خطيرًا وواضحًا على الدعم الأميركي المتواصل للاحتلال، ومقدمة لتنفيذ قرار نقل السفارة الأميركية إلى القدس المحتلة".

(ا**لغد** الأردنية، 2016/12/19)

2016/12/19 اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة بأغلبية ساحقة، مشروع قرار بعنوان "حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير"، وكانت نتيجة التصويت 177 دولة لمصلحة القرار. ويعيد القرار تأكيد حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير، بما في ذلك الحق في أن تكون له دولته المستقلة، فلسطين، ويحث جميع الدول والوكالات المتخصصة ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة على مواصلة دعم الشعب الفلسطيني، ومساعدته على نيل حقه في تقرير المصير في أقرب وقت.

(وكالة معًا الإخبارية، 2016/12/19)

2016/12/19 شنّ مسؤولون إسرائيليون هجومًا على النواب العرب في الكنسيت، بلغَ حدّ اتهامهم بـ "الخيانة والتجسس"، وذلك في أعقاب إعلان الشرطة الإسرائيلية عن اشتباهها بقيام أحد هؤلاء النواب بنقل هواتف خلوية إلى الأسرى الفلسطينيين في سجن "النقب". وصرّح رئيس الحكومة الإسرائيلي بنيامين نتنياهو بأنه "في حال ثبوت قيام النائب العربي باسل غطاس بتسريب هواتف للأسرى، فهذا يعني ارتكاب مخالفة خطيرة ضد أمن الدولة ومواطني إسرائيل"، وأضاف: "من عس بأمن الدولة يجب أن يعاقب بشدة ومُنع بقاؤه في الكنيست".

(قدس برس، 2016/12/19)

2016/12/23 طالب مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة إسرائيل بوقف الاستيطان في الضفة والقدس الشرقية المحتلتين، في قرار تبناه

بعدما امتنعت الولايات المتحدة عن التصويت عليه. وأيد القرار 14 عضوًا في المجلس من أصل 15. وجاء التصويت بمبادرة من أربع دول هي نيوزيلندا وماليزيا والسنغال وفنزويلا، وتناول المشروع قرارًا كانت اقترحته مصر قبل أن تتراجع.

(العربية نت، 2016/12/23)

في تغريدة غاضبة له، عبر حسابه الأميركي المنتخب، دونالد ترامب، في تغريدة غاضبة له، عبر حسابه الرسمي بموقع فيسبوك، الأمم المتحدة؛ بسبب التصويت ضد قرار يدين الاستيطان الإسرائيلي قائلًا: "لدى الأمم المتحدة إمكانات كبيرة، ولكنها حاليًا ليست أكثر من ناد يجتمع فيه الناس للتحدث وإمضاء الوقت الجيد .. هذا محزن".

(البيان الإماراتية، 2016/12/28)

2016/12/28 قال وزير الخارجية الأميركي، جون كيري، إن حل الدولتين "هو الطريق الوحيد إلى السلام" بين الفلسطينيين والإسرائيليين. جاء ذلك في خطاب ألقاهُ من مقر وزارة الخارجية بواشنطن، لعرض "رؤية شاملة" لعملية السلام المتعثرة بين الإسرائيليين والفلسطينيين. وأضاف أن غالبية الأراضي التي يجب أن تكون تحت سيطرة الفلسطينيين، بحسب اتفاقية أوسلو، أصبحت تحت السيطرة الإسرائيلية، مشددًا على أن المستوطنات في الضفة الغربية تهدد أمل الفلسطينيين بإقامة دولتهم ومستقبل إسرائيل في آن واحد.

(روسيا اليوم، 2016/12/28)

في اختتام اجتماعها في رام الله، لجنة خاصة لمتابعة تطبيق قرار في اختتام اجتماعها في رام الله، لجنة خاصة لمتابعة تطبيق قرار مجلس الأمن رقم 2334، الخاص بالاستيطان، ولتقديم طلب إلى الأمم المتحدة للحصول على عضوية كاملة في المنظمة الدولية. وأبدت اللجنة التنفيذية استعدادها لإجراء مفاوضات في شأن قضايا الوضع النهائي كافة، من خلال مؤتمر دولي كامل الصلاحيات، على أساس قرارات الشرعية الدولية.

(الحياة، 2016/12/29)

مراجعات وعروض كتب Book Reviews





*Mahmoud Abdalel | محمود عبد العال

كيف تستجيب الجيوش للثورات؟ ولماذا؟

How Armies Respond to Revolutions and Why

عنوان الكتاب في لغته: How Armies Respond to Revolutions and Why

"

عنوان الكتاب: كيف تستجيب الجيوش للثورات؟ ولماذا؟

المؤلف: زولتان باراني Zoltan Barani

المترجم: عبد الرحمن عيّاش.

الطبعة: الأولى.

سنة النشر: 2016

الناشر: الشبكة العربية للأبحاث والنشر.

عدد الصفحات: 320 صفحة.

* طالب في معهد الدوحة للدراسات العليا.

77

* Student at Doha Institute of Graduate Studies.

يكتسى كتاب كيف تستجيب الجيوش للثورات؟ ولماذا؟ أهميةً، ليس بغرض دراسة ظاهرة العلاقات السياسية العسكرية فحسب، وإنما أيضًا للوصول إلى بناء إطار معرفي يساعد في التنبؤ بهذه الظاهرة ودراستها، لا سيما ما يتعلق منها بدور الجنرالات في عمليات الانتقال السياسي وتبعاتها. كما يسعى الكتاب لإعادة النظر في الأدبيّات النظرية التي تناولت مفهوم "الثورة" مُركزة جلّ جهدها في المفهوم ذاته وما يتعلق به من حراك سياسي مدني، ومُتغافلة عن محورية دور المؤسسة العسكرية في حسم هذا الحراك، والتحكم في مساره ومآلاته الأخيرة، سواء في أن يكون لها دور مُحفز للتحول الديمقراطي أو مُعطل له. وما يضيف للكتاب قيمة هو اتخاذه منحًى منهجيًا للمقارنة بين حالات متشابهة، كان تدخل الجيش حاسمًا لمساراتها، وذلك من دون التركيز في أدق تفاصيل العلاقات المدنية - العسكرية، ولكن بالتركيز في موازين القوى بين الجنرالات والنخبة السياسية، وتفكيك هذه العلاقة بغرض بناء نموذج مُفسر لطبيعة تدخل الجيش في العملية السياسية. وهو بالنتيجة لا يسعى لدراسة مآلات الثورة أو حتى أهدافها، لكنه يركز في دور المؤسسة العسكرية فيها، وما إذا كانت ستعود لثكناتها.

يُستهل الكتاب في مقدمته بعرض لمبررات بحث موضوع الثورات من منظور موقف الجيوش نفسها من دون التركيز بالدرجة نفسها في الحراك السياسي والمدني. ويقدم الكاتب وجهة نظر تتعلق بضعف التحليل الذي تلا حوادث 2011، ويعزو ذلك إلى عجز الأدبيات الأكاديمية والباحثين عن رصد ظاهرة الجيش والسياسة، سواء لإشكالية تتعلق بتدفق المعلومات أو ما يرتبط بحالة الحذر في التعامل مع هذا الموضوع الشائك، وهو من ثم يتحفظ على ما أثير حول عجز أدوات التحليل عن رصد ذلك التغيير. فأغفلت الأدبيات ما يتعلق بردة فعل الجزالات على التظاهرات الشعبية، وذلك لعدم توقعهم تلك التظاهرات في الأصل.

وما يجعل دراسة علاقات موازين القوى داخل المؤسسة العسكرية أمرًا مهمًا هو ما طرحه نموذج الثورات العربية، فأبرزه نموذجًا متوحدًا في حالات مصر وتونس، بينما كان منقسمًا في حالات اليمن وليبيا، وغير مكترث بالتظاهرات ومطالبها في حالتي سورية والبحرين. وعرج الكاتب في مقدمته على رصد اتجاه الأدبيات وحججها في تناول ظاهرة الجيش والسياسة، خاصة ما يتصل بظروف تصدع حالة الولاء بين الجيش والنظام، وكذلك العوامل التي تؤدي إلى انقسام الجيوش على نفسها. ويفترض في ذلك جملة من الحجج التي يسعى لإثباتها وتتركز حول ما يلى:

الجزم بفشل الثورات والانتفاضات، إذا ما قررت الجيوش إخمادها؛ وذلك ما يتنافى مع آراء كثير من الأكاديميين مثل إريك هوبزباوم

ورايت ميلز، وكذلك عدد من "الفاعلين الثوريين" مثل تشي غيفارا وماو تسي تونغ الذين يرون أنّ المجموعات الثورية المتحصنة بالجماهير تستطيع هزمة الكتائب المنظمة.

الفهم العميق لعلاقة الجيش بالدولة والمجتمع كفيل بفهم طبيعة تصرف الجيش إزاء الثورات سواء في الحوادث التاريخية السابقة أو حتى توقع توجهه في الحوادث المستقبلية.

من جانب آخر، ينتقد الكاتب اتجاه الأدبيات التي ترصد ظاهرة الحركات الاجتماعية والسياسية من دون ربطها بالسلوك المحتمل أو المتوقع للقوات المسلحة، خاصة إذا أخذنا في الحسبان أن الجيش هو من المؤسسات الرئيسة التي سيحتك بها المتظاهرون. ولم يجعل ذلك الانتقاد الكاتب يجحد جهد تشارلز تلي وتيدا سكوكبول في تركيزهما في محورية المؤسسة العسكرية وعلاقتها باستمرار النظام أو سقوطه.

اعتمد باراني في كتابه على منهجية "تتبع العمليات"، بغرض فهم ميكانيزمات تشكيل القرارات وتكونها، وذلك عن طريق دراسة العلاقات السببية بين العوامل والقرارات، ويتبعها منهجية مقارنة الحالات. وكان انتقاء الحالات نابعًا من تركيز جهد الكاتب في حالات الجيوش الوطنية وليس الغزو الخارجي، وكذلك الحالات التي كان فيها للجيش دور الحارس للنظام السياسي السابق للانتفاضات، ومن ثمّ فهم أهدافه من التدخل وإن كان يسعى لإقامة حكم عسكري أم أنه سيكون خادمًا مؤةمنًا على دولة ما بعد الثورة.

فصول الكتاب

يتكون الكتاب من مدخل، وخمسة فصول، وخاتمة؛ تُركز في حالات إيران 1979، وبورما 1988 و2007، والصين وأوروبا الشرقية 1989، إضافة إلى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا 2011 (الربيع العربي). ويناقش مدخل الكتاب الإطار النظري والأدبيات السابقة والحالات المدروسة ومبررات اختيارها. ويستعرض ذلك الجدل حول مدى كفاية أدبيات الجيش والثورات في فهم الظاهرة، وعلاقة الجيش بالمجتمع والدولة والنخب السياسية، ومدى إمكانية أن يساعد ذلك في فهم هذه العلاقات والتنبؤ بسلوك الجيش تجاه الحراك السياسي.

في الفصل الأول من الكتاب، والذي يُعد منزلة جوهرة للتحليل والقياس في الفصول اللاحقة، يحاول الكاتب رصد عدد من العوامل والمؤشرات التي تتحكم في سلوك المؤسسة العسكرية تجاه الثورات. ويهدف المؤلف من هذا الفصل إلى محاولة بناء نموذج معرفي يجيب عن تساؤلات تتعلق بتعامل الجيش مع الثورة، وكذلك تقديم تصور



لترتيب هذه العوامل وفق أوزانها الترجيحية. ويرى أنّ اتجاه قادة الجيش نحو الثورة يعتمد على نطاق المعلومات التي ربطها بأربعة عناصر مُرتبة وفق درجة أهميتها، وهي المؤسسة العسكرية، والدولة، والمجتمع، والبيئة الخارجية. ووجد أنّ المعلومات الخاصة بالمؤسسة العسكرية نفسها هي الأهم على الإطلاق، بينما الوضع الدولي يمثّل الأقل أهمية، ولم ينكر ترابط هذه العوامل الأربعة التي لا يمكن لأحدها أن يعمل بمعزل عن بقيتها.

"

وصلت إدارة ترمب إلى الحكم, ولم يكن لديها فريق أو مراكـــز بحثية أو خبرات تُعينها على وضع فلســــــفة متكاملـــــة، أو برنامج سياســـــي واضح في الشــــؤون الخارجيــــة، فجاء الأمر مزيجًا من شـــعارات وتصريحات متناثرة بدّت أحيانًا مشوشةً، ضبابيةً، ومتناقضة

77

عرج الكاتب على العوامل العسكرية بصفتها الأكثر أهمية، خاصة ما تعلق منها بالتماسك الداخلي للقوات المسلحة. وفي هذا الصدد، سعى لتقديم غوذج تحليلي لاستكشاف العوامل التي يمكن أن تهدد تهاسك الجيش، لا سيما في ظل غياب المعلومات الدقيقة عن شؤون الجيش في الدول القابلة للثورات. ورأى المؤلف أنّ التباينات العرقية، والدينية، والقبلية، والمناطقية تؤثّر في سلوك القوات المسلحة، خاصة في الجيوش التي تعتمد بالأساس على التجنيد الإجباري. كما يجد الانقسامات الجيليّة ذات دور حاسم في مسار الثورة، خاصة أنّ صغار الضباط (الميدانيين) يميلون إلى اختيار مواقف أكثر جذرية، ومن ثمّ أكثر عرضة لدعم الحراك الثوري، وذلك لعدم ارتباط مصالحهم كثيرًا بالنظام بعكس رفاقهم من كبار الرتب.

ويرى الكاتب أنّ اختلاف الطبقات الاجتماعية التي ينحدر منها الجنود وضباط الصف مقارنة بالضباط، تكون عنصرًا حاسمًا إذا ما أخذنا في الحسبان تمثيلية الجنود وضباط الصف لخلفيات اجتماعية مختلفة، ولكن يتوقف ذلك على تدفق المعلومات الصحيحة عنهم، إذ يعمد القادة إلى عزلهم عن أي مصادر مستقلة للأخبار، ومن ثمّ يعتمدون بالأساس ما يُسوقه إليهم كبار الضباط. وعرج الكاتب في هذا الصدد على عنصر غاية في الأهمية يتعلق بالانقسامات في هذا أفرع الجيش والمؤسسات الأمنية؛ فلا يُحكن الحديث عن داخل أفرع الجيش والمؤسسات الأمنية؛ فلا يُحكن الحديث عن "القوات المسلحة" بصفتها كيانًا واحدًا من دون النظر إلى الاختلافات "القوات المسلحة" بصفتها كيانًا واحدًا من دون النظر إلى الاختلافات

والتباينات بين هذه الأقسام. فعلى سبيل المثال، شكلت القوات البرية قوام المجلس العسكري الحاكم في اليونان بين عامي 1967 و1974، ما أثار سخط القوات البحرية والجوية، والتي كانت لها أدوار ثانوية في الحكومة العسكرية، وهو ما أدى إلى تورط مجموعة من مُلتحقي البحرية اليونانية في انقلاب مضاد فاشل في أيار/ مايو 1973.

وفي إطار تتبع سلوك الجيش تجاه المجتمع في السابق، يرى الكاتب أنّ سلوك أفراد الجيش تجاه التظاهرات والمجتمع في الماضي ينعكس على تعاملهم معه في المستقبل. فإذا كان أفراد الجيش مورّطين في قمع المواطنين وانتهاك حقوق الإنسان في الماضي، فإن هذا يجعلهم عميلون إلى اتباع النظام الحاكم وقمع المتظاهرين، وذلك خوفًا من أن يؤدي التغيير السياسي إلى محاكمتهم على جرائم الماضي.

وفيما يتصل بالعوامل التي تتعلق بالدولة، يرى الكاتب أنّ سلوك النظام السياسي المتعلق بالوضع المادي لأفراد الجيش والعناية بهم يؤثر في مواقفهم مساندة أو معارضة. ويدخل في ذلك اللوازم الضرورية التي ترتبط بتسليح الجيش وتجهيزاته من ناحية، وكذلك ضمه للنشاط الاقتصادي للدولة من ناحية أخرى؛ كحال جيوش مصر وباكستان. وعلى صعيد آخر، يؤثر الاستقلال المهني والسيطرة الموضوعية للمدنيين على الشؤون العسكرية في اتخاذ القرارات الحاسمة انحيازًا إلى النظام أو انقلابًا عليه، فضلًا عن أهمية الإنصاف في التعيينات العليا والهيبة العسكرية؛ فعلى سبيل المثال، وعلى الرغم من تمتع الجيش المصري بالامتيازات المادية الكبيرة، فإنه عانى تضاعف نفوذه مقارنة بالمؤسسات الأمنية ووزارة الداخلية.

ووجد الكاتب أنّ العوامل المجتمعية، خاصة ما تعلق منها بطبيعة الحراك الثوري وحجمه، تُمثّل محددًا لطبيعة تعامل الجيش مع الثورة. وفي هذا الإطار، يحدد عاملا طبيعة التظاهرات وتكوينها عمل الحسم في تعامل الجيش مع الثورة. فقد كان الاختلاف المذهبي بين الجيش والنخبة الحاكمة من جهة، والمتظاهرين من جهة أخرى، أحد أهم مبررات انحياز الجيش إلى النظام السياسي في حالة البحرين. يميل قادة الجيش إلى تأييد الثورة العابرة للاختلافات التحتية كالأيديولوجيا والطبقة والهوية، وذلك خوفًا من انتصارها في الأخير ومن ثم محاكمتهم.

ويعد زولتان باراني العوامل الخارجية ثانويّة، إذا لم تتوافر لها الظروف المؤاتية. فارتباط الجيش بمصالح اقتصادية وعسكرية مع دول أجنبية مانحة، يجعل كبار القادة يعيرون الموقف الدولي اهتمامًا، وكان ذلك جليًا في حالة الجيش المصري الذي يعتمد في تسليحه وتدريباته على المعونات الأميركية. ويرى الكاتب أنّ تنامي ظاهرة "الانتشار الثوري" في الإقليم، يُحفز القادة ليكونوا أكثر ميلًا إلى دعم الثورة بدلًا من المخاطرة بالبقاء في الجانب الخاسر.

يُناقش الفصل الثاني من الكتاب الثورة الإسلامية في إيران وتفاعل الجيش معها. وفيه رصد باراني الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لإيران في فترة السبعينيات، وكذلك عمد إلى تناول وضع الجيش، وتفكيك علاقاته مع الشاه من جهة، ومع المجتمع من جهة أخرى. وركز هذا الفصل في الحوادث التي جرت في الفترة من كانون الثاني/ يناير 1978 إلى شباط/ فبراير 1979، والتي قادت إلى انهيار النظام السياسي، وذلك بالتركيز في تعامل الجيش وجنرالاته معها.

وفي هذا السياق، يرى أنه على الرغم من سيطرة الشاه على مؤسسات الدولة الإيرانية كافة آنذاك ما فيها القوات المسلحة، فقد ظلت المؤسسة الدينية تتمتع بالاستقلالية والمكانة المجتمعية. وهذا لا ينفي بطبيعة الحال محاولات الشاه إخضاع المؤسسة الدينية، وكذلك القبض على أبرز رموزها الذين تحولوا إلى قادة للثورة فيما بعد، ما يعني فشل هذه السياسات. وفيما يتعلق بحالة الجيش، يرصد الكاتب صفقات التسليح والميزانية الضخمة التي تمتعت بها القوات المسلحة الإيرانية في ذلك الوقت. لكن الشاه في الوقت نفسه عمد إلى قاعدة "فرق تسد" لإفشال أي محاولة للتنسيق بين القوات المسلحة لتنفيذ انقلاب عسكري، فضلًا عن تمسكه بزمام عملية صنع القرار داخل الجيش.

أسند الكاتب في ختام الفصل تحليلًا يعتمد على طريقة الأوزان الترجيحية للعوامل التي أثّرت في قرار الجيش تجاه الثورة. فأقر بأن اعتماد الجيش على مجندي الخدمة الإجبارية بدلًا من المتطوعين كان عاملًا حاسمًا في التحام بعض عناصر الجيش بالثورة. وارتبط بهذا العامل إعلان الجيش حياده حفاظًا على تماسكه الداخلي وخوفًا من انخراط المجندين وبعض المنشقين في الثورة المسلحة ضد وحدات الجيش النظامي. وهو ما ظهرت بعض بوادره على نطاق محدود، خاصة مع تهديد آية الله الخميني للجيش بتحويل الثورة ضده تحت شعار "الجهاد المقدس".

ووفقًا لمذكرات بعض الجنرالات في هذه المرحلة، فقد وجدوا أنّ أوامر النظام للجيش باستخدام القوة لإجهاض الثورة لم تكن واضحة، خاصة مع اتجاه الشاه إلى تحويل بعض المسؤولين الأمنيين والعسكريين للمحاكمة بتهمة استخدام القوة ضد الشعب. وكان لهذا أثر كبير في نفوس القادة الذين خافوا أن يتحولوا إلى كبش فداء بين الشاه والثوار. وفي الوقت نفسه، يعد حجم التظاهرات وطبيعتها وتكوينها عاملًا مهمًا في الحوادث، خاصة إذا أخذنا في الحسبان أن الثورة الإيرانية شارك فيها ما نسبته 10 في المئة من عدد السكان، من مختلف الطبقات والاتجاهات السياسية، بمعنى أنها كانت ثورة جامعة ولم تكن فئوية، أو مناطقية، أو دينية، أو عرقية.

يتناول الفصل الثالث من الكتاب تجربة بورما في 1988 و2007، وفيه يرجع الكاتب فشل الانتفاضتين إلى المكانة التي اكتسبها الجيش في المجتمع، خاصة ما يتعلق بالجوانب السياسية والاقتصادية، وكذلك اعتماده على التعليم التلقيني للشعب بمحورية دور الجيش في حماية الدولة وتراثها البوذي، مُستندًا في ذلك إلى دعم طبقة الفلاحين والفقراء. من ناحية أخرى، يرى باراني فشل القوى الثورية في تعبئة فئات المجتمع نظرًا لاستخدامها العنف ضد القوات الحكومية، ما بعل عددًا كبيرًا من السكان يحجم عن المشاركة. ويُرجع الكاتب أيضًا فشل الانتفاضتين إلى قدرة الجيش على الحفاظ على تماسكه أيضًا فشل الانتفاضتين إلى قدرة الجيش على الحفاظ على تماسكه أضف إلى ذلك أن قوى إقليمية كالصين وتايلاند دعمت قوات الجيش بغرض الحفاظ على مصالحها الاقتصادية مع الحكم العسكري في بورما.

أرجع باراني فشل الانتفاضتين في 1988 و2007 إلى ضعف المعارضة، وافتقارها إلى إستراتيجية لتطوير أساليبها وأدائها للضغط على جزالات المجلس العسكري الحاكم لإخراجهم من المشهد السياسي. ويرى من ناحية أخرى أنّ رهبان الديانة البوذية كان لهم دور مهم في الحشد والتعبئة ضد النظام العسكري في انتفاضة 2007؛ وأسهم ذلك في سقوط ورقة التوت عن النظام الذي طالما عدّ نفسه حاميًا للتراث البوذي، لا سيما عند النظر إلى تعامله العنيف مع تظاهرات الرهبان. وأسهمت انتفاضة 2007 في الانفتاح السياسي بعد ذلك.

يتناول الفصل الرابع من الكتاب حالات الصين وأوروبا الشرقية 1989، وكيف تأثرت هذه الثورات بحضور العامل الإقليمي متمثلًا بالاتحاد السوفياتي الذي أعلن الحياد تجاه الشؤون الداخلية للدولة. ويعني ذلك أنّ الاتحاد السوفياتي رفع دعمه عن الأنظمة الشيوعية في هذه الدول، وهذا ما أعطى الحراك الداخلي فرصة لتنظيم نفسه لإسقاط الأنظمة الشيوعية. ويرى الكاتب أنّ حالات الانتقال في بولندا والمجر النظمة الشيوعية. ويرى الكاتب أنّ حالات الانتقال في بولندا والمجر حالتي ألمانيا الشرقية وتشيكوسلوفاكيا فلم يتدخل الجيش نهائيًا في عملية الصراع السياسية، خلافًا لحالتي الصين ورومانيا اللتين انخرط فيهما الجيش في العنف ضد المتظاهرين. ففي حالة الصين، نفّذ فيهما الجيش في العنف ضد المتظاهرين. ففي حالة الصين، نفّذ الجنود الأوامر بلا تردد بمجرد صدورها من قيادة الحزب ومن ثم فشلت الانتفاضة، وذلك خلافًا لحالة الجيش الروماني الذي انضم إلى فشلت الانتفاضة، وذلك خلافًا لحالة الجيش الروماني الذي انضم إلى الثورة مع أنه قاومها في البداية.

ويرى الكاتب أنّ فشل الانتفاضة في الصين كان نتيجة لطبيعة تكوين التظاهرات وغياب تمثيليتها للمجتمع الصيني، خلافًا لحالات أوروبا



الشرقية التي مثَّل نظامها الشيوعي خيبة أمل ويأس للمواطنين والجيش معًا.

"

على الرغم من تأكيد المؤلف اختلاف تعامل الجيش التونســـي مع الثورة عن نظيره المصري، فإنه أقربأن المحصلة النهائية تشابهت في عدم تدخلهما بإطلاق الرصاص على الثوار، ومن ثمّ تـــرك الأنظمة تتهاوى اتســـمت حالتا ليبيا واليمن بالضعف المؤسســـي وهيمنـــة المناطقيــة والقبليــة علـــى التعيينات والترقيات داخــل الجيش. وفي كلتـــا الحالتين كان للانقســـامات داخل الجيش والتدخــل الخارجي أدوار قوية في حسم الصراع لمصلحة الثوار

77

يتناول باراني في الفصل الخامس حالات الشرق الأوسط وشمال أفريقيا 2011. وعلى الرغم من تأكيد الكاتب اختلاف أسباب انتفاضات الربيع العربي وتعددها، فإنه رأى الجيش منزلة "الدومينو" في كل هذه الحوادث. وانطلاقًا من ذلك، واعتمادًا على أسلوب تعامل القوات المسلحة مع الثوار، قسم انتفاضات الربيع العربي إلى ثلاث شرائح، كالتالى:

- من وقف مع الثورة (مصر، وتونس): على الرغم من تأكيد المؤلف اختلاف تعامل الجيش التونسي مع الثورة عن نظيره المصري، فإنه أقرّ بأن المحصلة النهائية تشابهت في عدم تدخلهما بإطلاق الرصاص على الثوار، ومن ثمّ ترك الأنظمة تتهاوى. ورأى باراني أنّ تهميش الجيش في تونس وإبعاده عن العملية السياسية على مدى ثلاثة عقود أسهم كثيرًا في تعزيز احترافيته.
- من انقسم حول دعم الثورة (ليبيا، واليمن): واتسمت حالتا ليبيا واليمن، في نظر الكاتب، بالضعف المؤسسي وهيمنة المناطقية والقبلية على التعيينات والترقيات داخل الجيش. وفي كلتا الحالتين كان للانقسامات داخل الجيش والتدخل الخارجي أدوار قوية في حسم الصراع لمصلحة الثوار.
- من قرر الحفاظ على الوضع القائم (البحرين، وسورية): يرى الكاتب أنّ توقع ردة فعل الجيش البحريني كانت الأسهل على

الإطلاق نظرًا لعوامل تتعلق بتشكيلته من الأقلية السنية التي عدّها قوة مكلفة بحماية النظام الملكي السني، لا سيما إذا نظرنا إلى الطابع الطائفي الذي اكتسبته التظاهرات، ما أفقدها الزخم الثوري الذي انتهى بتدخل قوات درع الجزيرة لدعم النظام الملكي البحريني. أمّا في حالة سورية، فقد اعتمد الأسد على تشكيلة جيشه الطائفيّة التي ذهبت إلى أبعد الحدود في استخدام العنف للحفاظ على النظام، وكذلك الحال باعتماده على دعم رجال المال والأعمال السُنّة وذلك منحهم مزيدًا من التسهيلات والعطايا للإثراء.

ووفقًا للنموذج الذي اتبعه الكاتب في تحليل مواقف الجيوش تجاه الثورات، فإنه يرى أنّ:

- حجم التظاهرات وطبيعتها وتكوينها كانت عوامل حاسمة في حالات تونس ومصر وليبيا وسورية، بينما لم تكن بالفاعلية نفسها في حالتي البحرين واليمن.
- التماسك داخل جيوش سورية واليمن وليبيا من العوامل المؤثرة في تطور قرارات الجيوش تجاه الثورة.
- قرار الجيش بالانحياز إلى الثورة في مصر وتونس كان عاملًا حاسمًا في نجاحها، وذلك من دون إغفال فاعلية العوامل التي تتعلق بقوة المعارضة، وطول نفس النظام القديم لمقاومة التغيير، وشعبية المطالب.
- لعامل الانقسامات الطائفية والقبلية والمناطقية أهمية في حالات ليبيا واليمن وسورية والبحرين، بينما لم تبرز في حالتي مصر وتونس.

خاتمة

لقد استطاع باراني في هذا الكتاب أن يقدم إسهامًا أكاديميًا يتعلق ببناء نموذج تفسيري لتوقع ردة فعل الجيوش تجاه الثورات، وذلك من خلال استخدامه عددًا من العوامل التي صنفها إلى عسكرية، ومجتمعية، وخارجية، وأخرى تتعلق بعلاقة الجيش والدولة. وقد اعتمد الكاتب في ذلك أسلوب مقارنة الحالات الذي أسهم إلى حد كبير في إمكانية تعميم النموذج لدراسة حالات أخرى، إذا توافرت للمعلومات المتعلقة بالجوانب العسكرية والمجتمعية والعلاقات الإقليمية والدولية للحالة محل الدراسة، كما يُسهم ذلك في تطور الكتابات التي تتناول العلاقات المدنية - العسكرية، لا سيما أنّ الكاتب قد اعتمد تكامل المنهجين الكمي والكيفي.



صـدر حديـثًا

الدولة واقتصاد السوق: قراءات في سياسات الخصخصة وتجاربها العالمية والعربية

في كتاب الدولة واقتصاد السوق: قراءات في سياسات الخصخصة وتجاربها العالمية والعربية، الصادر حديثًا عن المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات (400 صفحة من القطع المتوسط)، يسعى الباحثان طاهر كنعان وحازم رحاحلة إلى إضاءة جوانب مختلفة من العلاقة بين الدولة والسوق، من خلال قراءات في الأدبيات الاقتصادية الحديثة، "منها تلك التي بلورت المفاهيم النظرية المحورية التي تساعد على فهمها، ومنها تلك التي رصدت التجارب التي خاضتها البلدان المختلفة في ممارسات الأشكال المتغيرة للعلاقة بين الدولة واقتصاد السوق في حقبٍ مختلفة من التاريخ الحديث لهذه البلدان وحلّلتها".



*Ibrahim Kadouni | إبراهيم قعدوني

من يحكم العالم؟

Who Rules the World?

Who Rules the World? عنوان الكتاب في لغته:

"

عنوان الكتاب: من يحكم العالم؟

المؤلف: نعوم تشومسكي Noam Chomsky

الطبعة: الأولى

سنة النشر: 2016

الناشر: Metropolitan Books/Henry Holt & Co. (NYC)

عدد الصفحات: 309

77

يواصل عالم اللسانيات والمفكّر الأميركي نعوم تشومسكي مشروعه الذي بدأه منذ عقود مع بداية حرب فيتنام، وكرّسه لنقد "الإمبراطورية الأميركية"؛ تلك الإمبراطورية التي أضحت تُهيمنُ على السياسة العالمية على نحو غير مسبوق في التاريخ بحسب ما يرى، وذلك بعد أن بلغت ذروة قوتها في عهد الرئيس هاري ترومان الذي دشَّنَ في عام 1945 إنشاء أول قاعدة عسكرية أميركية في الخليج العربي، كعلامة بارزة في سياق توسّع المصالح الأميركية وبروز نزعتها الإمبريالية.

وكما يقول تشومسكي في مقدّمة كتابه الجديد، إنّ الولايات المتحدة أصبَحت منذ الحرب العالمية الثانية القوة الأشدّ هيمنةً على مصير العالم، وقد تعزّزت هيمنتها بعد سقوط الغريم التقليدي ممثلًا بالاتحاد السوفياتي السابق، وما تبع تلك الحقبة من تداعيات رسّخت استئثارها بقضايا سياسية واقتصادية عالمية بالغة الحساسية، بدءًا من الصراع العربي - الإسرائيلي، مرورًا بقضايا أميركا اللاتينية، وصولًا إلى حقبة "الحرب على الإرهاب"، وغيرها من القضايا التي تتمتّع فيها الولايات المتحدة الأميركية بامتياز شبه حصري لصياغة شروطها وتوجهاتها ومآلاتها، حتى إن بدا لنا أنّ هيمنة القوة العسكرية والأميركية عالميًّا تواجه اليوم تحديات كبرى، تشكّلها قوى مثل روسيا بتدخلها في أوكرانيا وسورية، وأخرى كالصين التي بدأت بالتعبير عن طموحاتها تعبيرًا أوضحَ من أي وقت مضي.

أسياد البشرية يحكمونها ولا يمثّلونها

يتأسس كتاب تشومسكي الجديد (307 صفحات من القطع المتوسط)، من يحكم العالم؟ على سؤالٍ يبدو بسيطًا في ظاهره؛ إلاّ أنّ تشومسكي يؤكّد في كلمات الكتاب الأولى، أنّ إشكالية بعض الأسئلة تكمُنُ في بساطتها الظاهرة. وإذا كانت أكثر الإجابات بداهةً وتقليديةً ستقول إنّ ما يُعرَفُ بـ "نادي القوى العظمى" هو من يحكم العالم، فسؤالً كالذي يختاره عنوانًا لكتابه ومقدّمةً له، قد لا يتوفّر على إجابة واضحة وحاسمة؛ إذ إنّ الإجابة التي ستقول إنّ من يحكم العالم هي دولً وسياسات بالدرجة الأولى، وأميركا وشركاؤها في حكومة الأمر الواقع العالمية صحيحة في بعض جوانبها، إلاّ أنّها تبقى في حدود المستوى الظاهري للسؤال، فالدول والسياسات إنّا هي نتاج شبكات متعالقة ومركّبة، ومزيج يجمع طيفًا من الأفكار والتيارات ومراكز القوة والنفوذ. وإذا كان تشومسكي يرى أنّ الإجابة السابقة ليست خاطئة في مجملها، فإنه يجدها بالغة التجريد عا لا يعفيها من شبهة خاطئة في مجملها، فإنه يجدها بالغة التجريد عا لا يعفيها من شبهة

التضليل؛ لكونها تبالغ في اختصارها لدى مقاربة سؤال كهذا، ويدعمُ تشومسكي دحضه تلك الإجابة انطلاقًا من رؤيته التي تقول إنه حتى في أكثر الدول ديمقراطية فإنّ تأثير المواطنين في السياسات العامّة يكاد يكون ضئيلًا جدًّا، وأنّ النُخب السياسية في تلك البلدان إنّما تمثّل مصالح ضيّقة تخصّ مراكز قوى لا تأبه لمصالح السواد المعظم لمواطني تلك البلدان. وبذلك، فإنّ أحد عيوب تلك الإجابة يتمثّل في إهمالها التأثير الكبير لـ "سادة البشرية"، وفق التعبير الذي صكّه آدم سميث في كتابه ثروة الأمم. وإذا كان "سادة الأمم" في عصر سميث هم التّجار والصّناعيين، فإنّ تشومسكي يتناول الشكل التطوّري الراهن لـ "السادة" والذي يرى أنّه يتمثّل اليوم في تكتلات الشركات الكبرى المتعددة الجنسيات، وفي قرائنها المالية والتجارية، كصندوق الكبرى المتعددة الجنسيات، وفي قرائنها المالية والتجارية، كصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية، ومجموعة السّبعة الكبار G7 التي تشكّل جميعها "عصرًا إمبرياليًا جديدًا"، وتضع القوّة العسكرية تحت إمرتها، وفي خدمة مصالحها أولًا.

"

النخب الاقتصاديـــة والجماعات المنظّمة التي تمثّل المصالــــ التجارية تحظى بقـــدرة واضحة في التأثير في سياسات حكومة الولايات المتحدة، في حين أن المواطنين العاديين والجماعات التي تمثّلهم ليس لديهم ســـوى تأثير ضئيل جدًا في هذه السياسات؛ ما يدعم نظرية هيمنة النخبـــة الاقتصادية و"التعددية الموجّهـــة"، وليــس "الديمقراطيـــة الانتخابيـــة" أو التعددية التعدية التعددية التعددية التحدية التعددية التعدية التعددية الت

77

على مستوى السياسة الداخلية الأميركية، وبحسب ما تشير إليه عدّة أبحاث يوردها الكتاب؛ هُّة أدلة دامغة على أنّ النخب الاقتصادية والجماعات المنظّمة التي تمثّل المصالح التجارية تحظى بقدرة واضحة في التأثير في سياسات حكومة الولايات المتحدة، في حين أن المواطنين العاديين والجماعات التي تمثّلهم ليس لديهم سوى تأثير ضئيل جدًّا في هذه السياسات؛ ما يدعم نظرية هيمنة النخبة الاقتصادية و"التعددية الموجّهة"، وليس "الديمقراطية الانتخابية" أو "التعددية الأكثرية"، كما تُظهِرُ دراساتٌ أخرى بهذا الخصوص تناميًا مطرِّدًا لظاهرة العزوف الشعبي عن المشاركة في الانتخابات أو ما يعرَفُ محليًا بالـ electoral apathy، نتيجة يأس قطاعات واسعة

من الشعب الأميركي، من وجود تمثيل حقيقي لها خارج الثنائية الاحتكارية للجمهوريين والديمقراطيين، بعد أن بات هؤلاء على اقتناع تامّ بفشل الحزبين الرئيسين في البلاد بتمثيلهم. وتتركّز ظاهرة العزوف هذه في أولئك الذين يقبعون أسفل التراتبية الاقتصادية لناحية انخفاض مداخيلهم؛ إذ إنّ طبيعة التوازنات الداخلية الأميركية، باتت تفرِضُ استبعاد آراء هذه الكتلة الاجتماعية من دائرة القرار السياسي، لمصلحة تنامي الدور البارز للنخبة الضيّقة التي تموّل العملية الانتخابية، وتتحكم بمسارها في سبيل إدامة هيمنتها التي تتركّز على تحقيق مصالحها على أفضل سبيل ممكن، وبصرف النظر عن مصالح الآخرين، وهو ما أطلق عليه سميث Wile Maxim (أي عن مصالح الآخرين، وهو ما أطلق عليه سميث اليوم تختلف قليلاً في جوهرها عمّا كان عليه الحال وقت آدم سميث، فإن المبدأ العام ما يزال قامًا في رغبة أولئك الأسياد في "الاستئثار بكل شيء"، كما يزال قامًا في رغبة أولئك الأسياد في "الاستئثار بكل شيء"، كما يقول الكاتب.

ويلفِتُ تشومسكي الانتباه إلى غياب حزبٍ جماهيري أميركي، عِثْل مصالح الطبقة العمّالية التي يرى أنّها أصبحت مستثناةً من التمثيل الحقيقي، ولم تعد تكلّف نفسها عناء المشاركة في انتخابات لن تأتي على الأرجح بمن يعبّر عن مصالحها. لذلك، وبحسب تحليل بورنهام وتوماس فيرغسون لانتخابات عام 2014، فإنّ معدّلات التصويت قد جاءت بمعدّلات مشابهة لمثيلاتها في القرن التاسع عشر، أيام كان حق التصويت حكرًا على الذكور الأحرار، وقد خلص أولئك الباحثون إلى أنّ "الأدلة والاستطلاع المباشر للرأي" تُظهِر أنّ أعدادًا كبيرة من الأميركيين باتوا أضعفَ ثقة وأشد حذرًا من الحزبين السياسيين الرئيسين، كما أنّ سقف توقعاتهم بات أدنى بكثير؛ لإدراكهم أنّ حفنةً من أصحاب المصالح الكبرى تمسك بمقاليد السياسة في البلاد، دونها اكتراث لمصالح الكنية؛ ما من شأنه تسريع تفكّك النظام السياسي، كما يتضح من تركيبة الكونغرس، وفق ما يشير إليه المؤلّف.

وتأسيسًا على سؤال الكتاب المركزيِّ حول "من يحكم العالم؟"؛ يُبرِزُ الكتاب سؤالًا آخر حول ماهية القيم والمبادئ التي تهيمن على أجندات "سادة البشرية"، أهي مبادئ الديمقراطية وقيم العدالة وحقوق الإنسان؟ أم مبادئ اقتصاد السوق وقيمة الربح والمنفعة؟ وإذا كان تشومسكي يُظِهُر ميلًا كلاسيكيًا يساريًا تجاه الإجابة الثانية، فإنّه يؤكد أيضًا انحراف الدعاية الأميركية حول العدالة وحقوق الإنسان، نظرًا إلى أنّها أصبحت اليوم - وأكثر من أي وقت سابق - في خدمة مصالح المؤسسات المالية والشركات الكبرى. ويبرهن على

1 آدم سمیث، ثروة الأمم، ترجمة حسني زینة (بغداد: معهد الدراسات الاستراتیجیة، 2007).

ذلك مستشهدًا باتفاقيات التجارة الحرّة؛ إذ يعدّها أغوذجًا مضادًا للديمقراطية، فهي اتفاقية دُبُرَت بليلٍ كما يقول، ووضع تفاصيلها مئات المُحامين الذين عملوا على تمريرها على وجه السرعة، من دون مناقشات شفّافة لها، وبالطبع، من دون مشاركة المواطنين الذين سيتأثرون عضمونها.

ويجد الكاتب في تعامل النّخب السياسية الأوروبية في بروكسل مع أزمة اليونان الاقتصادية ورغبة اليونانيين في المشاركة الفاعلة في رسم سياسات بلدهم الاقتصادية، مثالًا آخر على هيمنة المؤسسات المالية العالمية الرديفة لـ "سادة البشرية"؛ إذ إنّ زعامة الاتحاد الأوروبي بحسب تشومسكي - ومن ورائها المصرف المركزي الأوروبي وصندوق النقد الدولي، لم تتوان عن إنزال أقسى العقوبات بفرض سياسات تقشف شديدة على الشارع اليوناني الذي حاول أن يخرج عن سياق الخطة الاقتصادية المبتغاة له.

وفي حين هدفت سياسات التقشف تلك إلى خفض ديون اليونان، فإنّها في حقيقة الأمر أدّت إلى انخفاض معدل الناتج المحلي إلى مستوى غير مسبوق.

النفاق في جوهر الفلسفة السياسية الأميركية

يقدّم الكتاب الذي احتوى على 23 فصلًا، وضمّ في متنه عددًا من مقالات تشومسكي المنشورة سابقًا، رؤيةً تختلف في منظورها عن منظور الرؤية الرسمية التي تعرضها النخبة المستأثرة بالخطاب السياسي، والمسيطرة على وسائل الإعلام، للمواطن الأميركي. فسردية المؤلف تقوم أساسًا على تسليط الضوء على ازدواجية الخطاب السياسي الأميركي أو ما يرى فيه "نفاق أميركا السياسي"؛ إذ يوضح الكتاب التباين بين صورة أميركا وسياساتها من منظور أميركي، وبين صورتها بمنظور العالم الخارجي الذي ترى قطاعات واسعة منه أنّ "مسؤولية أميركا عن حمايتها" إِمَّا مََثَّل تهديدًا مباشرًا لمصيرها؛ إذ إنّ السياسة الأميركية اتسمت عقودًا طويلةً مغامراتها العسكرية التي حصدت في طريقها عشرات الآلاف من المدنيين، من فيتنام إلى العراق، مرورًا بأفغانستان وغيرها من البلدان التي دخلتها القوات الأميركية مزاعم مختلفة. وفي الوقت الذي كانت الدعاية الأميركية تقوم على الدور الرياديّ للولايات المتحدة في نشر الديمقراطية والعدالة عبر العالم، فإنّ جزءًا واسعًا من سياسات الحكومات الأميركية جاءت على نقيض تام مع تلك الدعاية.

وعلى سبيل المثال، في دول أميركا اللاتينية، وهي الأقرب جغرافيًا إلى الولايات المتحدة، دعمت الحكومات الأميركية المتلاحقة خيارات غير ديمقراطية في تلك البلدان، وليس وقوفها وراء الانقلاب العسكري الذي جاء بالجنرال بينوشيه في تشيلي عام 1974، والذي ترتّب عليه قيام تشيلي على الفور بإعدام نحو 3000 مواطن تشيلي، سوى أبرز مثال يسوقه تشومسكي على النفاق الذي اتّسمت به السياسات الأميركية عبر العالم طوال عقود.

وخلافًا لما حَظِى به السياسيّون المنشقّون عن أنظمة توصف بأنها معادية، بحسب التصنيف الأميركي، وبالأخصّ في الدول الاشتراكية السابقة أو حتى عند أولئك الإيرانيين، فإنّ أقرانهم اللاتينيين لم يحظوا بقبول أميركي لدخول "نادى المنشقين"، على الرغم من أنّ مطالبهم أيضًا مَثِّلت في الحرية والعدالة، إلاَّ أنَّ البراغماتية الأميركية آثرت تركهم لقمة سائغةً للديكتاتوريات التي حكمتهم؛ ما أدّى إلى تصفيتهم على مرأى من الولايات المتحدة الأميركية. وكما يوضح الكتاب بالأمثلة، فإنّ عدد أولئك المعارضين الذين تعرّضوا للإبادة على أيدى الأنظمة الحليفة للولايات المتحدة يفوق أعداد أولئك الذين قضوا على أيدي الديكتاتوريات الشيوعية. كذلك، بقى نيلسون مانديلا على لوائح الإرهابيين الممنوعين من دخول الولايات المتحدة حتى عام 2008، إذ عدّته الحكومة الأميركية "يتزعّم تنظيمًا إرهابيًا" إبّان مقاومته سياسة التمييز العنصري في جنوب أفريقيا. وفي سياق سياساتها القامَّة على ما عُرفَ بنظرية الدومينو التي نظِّر لها الرئيس الأميركي آيزنهاور آنذاك، فإنّ أروقة السياسة الأميركية رحّبَت بالجنرال سوهارتو الذي لا مكن تبرئته من المسؤولية عن المذبحة التي أودت بحياة ما يقارب نصف مليون إندونيسي بين عامي 1965 و1966، وهو ما تجرّأ الرئيس الإندونيسي الحالي جوكو ويدودو على ذكره، ودفع بالرئيس باراك أوباما إلى التعاون على كشف بعض جوانب أرشيف وكالة المخابرات المركزية الأميركية "سي آي إيه"، وأرشيف السفارة الأميركية في جاكرتا بهذا الخصوص.

وإذا كان الأميركيون يُظهِرون ميلًا عامًّا إلى التقليل من شأن المخاطر التي تترتب على تفوق بلادهم العسكريّ، وتفرّدها في رسم سياقات السياسة الدولية، وتحديد مساراتها، معزّزين إدراكهم هذا بتطمينات ذاتية حول وجاهة الدور العالمي لبلادهم، وما ينطوي عليه من جوانب خَيِّرة في خدمة السّلم والاستقرار العالميّين، تحت شعار "المهمّة الحضارية للاستثنائية الأميركية"؛ فإنّ تشومسكي يصف هذه النّزعة بالنّفاق الذي لا يختلف عن نفاق الشعارات التي رفعتها الإمبراطوريات الاستعمارية بداية القرن الماضي، وانطلت على شعوبها بسهولة، فقد سبق أن قدّمت فرنسا الاستعمارية وعودًا بالازدهار بسهولة، فقد سبق أن قدّمت فرنسا الاستعمارية وعودًا بالازدهار

لمستعمراتها في العالم، وكذلك وعَدت اليابان بتحويل الصّين تحت وصايتها إلى "جنّة في الأرض"! إلاّ أنّ النتائج على أرض الواقع كانت مخالفة تمامًا لشعارات تلك الوعود الملطّفة التي لم تكن تُضمِرُ سوى رغبة النّهب والاستغلال. ويرى تشومسكي أنّ الصراعات التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط اليوم إمّا تتصل أساسًا بحقبة ما بعد الحرب العالمية الأولى، وباتفاقية سايكس-بيكو على وجه التحديد، وذلك برسمها خرائط اعتباطية أدّت إلى قيام كيانات يصعب، بل يستحيل حُكمُها.

في الفصل الذي اختار له عنوان "ساعة القيامة"، يدعو تشومسكي إلى استيقاظ "الشعب الأميركي" من "غيبوبة الرضا عن النفس"، بُغيَةَ كبح جماح استئثار حكومة بلادهم بقضايا على علاقة بالغة الحساسية مصير البشرية، مثل السلاح النووى وقضايا التهديد البيئي؛ إذ لا يكاد يمر يوم من دون ورود تقارير جديدة حول اكتشاف علمي جديد بخصوص وتيرة الدمار البيئي المتزايد، فليس من دواعي سرورنا، كما يقول، أن نقرأ مثلًا أنّ معدلات الحرارة في المناطق الواقعة في النصف الشمالي من الكرة الأرضية آخذة في الارتفاع يوميًا بسرعة تفوق مئة مرّة سرعة أي سجلّ جيولوجي سابق. كما أنّ وقوع كارثة نووية يبدو اليوم أكثر احتمالًا حتى من الاحتمالات التي سادت إبّان الحرب الباردة، وذلك وفقًا لما يشير إليه وزير الدفاع الأميركي الأسبق وليام بيرى، كما تواصلُ القوى العظمى مشاركة الولايات المتحدة الأميركية برامجها التي تهدد بتقويض الأمن القومي بدلًا من تعزيزه، وذلك بحسب ما يذهب إليه المحلل المختص بشؤون السي آي إيه ميلفين غودمان الذي يتحدّث عن مضيّ الكونغرس الأميركي، في عهد الرئيس أوباما، بإقرار خطة تطوير الأسلحة النووية، ميزانية بلغت تريليون دولار أميركي، على الرغم من أنّ فكرة أمن البشرية أبعد ما تكون عن دوافع السياسات الإمبريالية كما يقول تشومسكى؛ إذ إنّ معظم برامج التسليح للدول الكبرى إمَّا تشكُّل تهديدًا متزايدًا لأمن البشرية بدلًا من حمايتها. لقد بدا ذلك واضحًا مع انطلاق الحقبة النووية قبل عقود. وفي هذا السياق، يفرد الكاتب فصلًا كاملًا بعنوان "ساعة القيامة"، لسرد المؤشرات التي تدعم وجهة نظره في أنّ من شأن سياسات التسليح الحالية أن تقود العالم إلى كارثة حتمية.

ينسحب النفاق – حال كونه ثيمةً في السياسة الأميركية - على موضوعة "الإرهاب" بجلاء؛ فمصطلح الإرهاب يُستَخدَم في سياق شديد السطحية والبراغماتية لوصف تصرفات أعداء أميركا، لا أصدقائها. وهنا يتناول الكاتب بعض المواقف الأميركية إزاء حوادث تاريخية على صلة بمصطلح الإرهاب، فعلى سبيل المثال دانت أميركا الهجوم الذي وقع في بيروت عام 1983، واستهدف ثكنات مشاة

البحرية الأميركية وعدّته عملًا إرهابيًا، علمًا أنّ قواعد الحرب تجعل من المواقع العسكرية أهدافًا مشروعة، بينما لم تعدّ الإدارة الأميركية المذبحة التي نفّذتها كتائب لبنانية موالية لإسرائيل عام 1982، بحق المدنيين الفلسطينيين في مخيمَيْ صبرا وشاتيلا للّاجئين عملًا إرهابيًا، وكأنّ السياسة الأميركية تميّز ما بين إرهابٍ خبيث وآخر حميد. تتسحب هذه الانتقائية، بحسب تشومسكي، على التعامل الأميركي مع ما ترتكبه دولة كإسرائيل بحق الفلسطينيين، وترى فيه الولايات المتحدة الأميركية "دفاعًا عن النفس"، بينما تعاقب الفلسطينيين على حكومة انتخبوها بأنفسهم لأنها جاءت بالإسلاميين إلى السلطة، وتصفهم بالإرهابيين.

إنّ من شأن نظرة تحليلية متأنية في مشهد العالم، بعد انطلاق ما يُعرَفُ بالحرب العالمية على الإرهاب أثناء ولاية الرئيس جورج بوش الابن، واستمرارها في عهد الرئيس أوباما؛ تعزيزَ الاقتناع بأنّ نتائج هذه الحرب جاءت معاكسة تمامًا لأهدافها المعلنة، فبدلًا من وجود تنظيم إرهابي واحد ينشط في كهوف أفغانستان وبعض الجيوب المحدودة الأخرى حول العالم، أصبحت التنظيمات الإرهابية تتكاثر بمرور الوقت؛ ما يُنذِرُ بأنّ العالم آخذ في الانزلاق في مستنقع التدخلات الغربية غير المحدودة عبر العالم، بذريعة مواجهة الموجات الجهادية كما يقول تشومسكي. وهو ما سيساعد النخب الحاكمة في تقويض سلطات مجتمعاتها في الوقت الذي تتمكن فيه من مضاعفة مواردها عبر هذه الحروب المستمرة.

مسؤولية المثقّفين

قبل الحديث عن مسؤولية المثقّفين في الدفاع عن العدالة، يذهب الكاتب في مراجعة تاريخية لنشأة مفهوم المثقف في الأزمنة الحديثة؛ إذ يرى أنّ مصطلح "المثقف" قد وجد طريقه إلى التداول على نحو بارز عام 1898، إبّان "بيان المثقفين" الشهير الذي أصدرته جماعة من المثقفين الفرنسيين، عُرِفوا باسم "الدريفوسديون" (نسبة إلى قضية محاكمة درايفوس في فرنسا)، وذلك عندما دانت إحدى المحاكم الفرنسية ضابطًا فرنسيًا يدعى درايفوس عام 1894، بتهمة تسريب معلومات عسكرية إلى ألمانيا؛ عدو فرنسا الأبرز وقتئذ. انقسم الرأي العام السياسي في فرنسا حول قضية درايفوس التي تحولت إلى قضية شأن عام، وشكّل تدخّل الأديب المعروف إميل زولا في القضية برسالته التي وجّهها إلى الرئيس الفرنسي، وكان عنوانها "أنا أتّهِم"، دعمًا ساهم في ظهور البيان الذي وقعه نخبة من الأدباء والمفكرين الفرنسين، كما سجّلت تلك الواقعة ولادة النسق الأبرز من المثقف الفرنسين، كما سجّلت تلك الواقعة ولادة النسق الأبرز من المثقف

المدافع عن العدالة والذي لا يهابُ السلطة. وبحسب تشومسكي فقد مثّل الدرايفوسيّون نسقًا مبكّرًا من الأناركية (الفوضوية السياسية)، بينما مثّل معارضوهم نسق المثقّف المتُعالي الذي يرى وضاعةً في كل ما هو شعبي. وهنا يبرز السؤال حول من هو المثقّف الحق بين كِلا الفريقين؟ وهو ما سبق أن ناقشه المفكر الماركسي الإيطالي أنطونيو غرامشي في معرض تحليله للديمقراطية الغربية؛ إذ رأى أنّ هذه الديمقراطية تضع نصب عينها ضرورة استخدام المثقفين في سبيل ضخّ أفكارها في المجتمع. وبناء عليه، هي تناصر المثقف الموالي لا المنشقّ.

حملت العقود اللاحقة بعض الإجابات حول سؤال المثقّف، فإبّان الحرب العالمية الأولى انحاز معظم المفكرين والمثقفين البارزين إلى جانب بلدانهم، وانهمكوا في صياغة التبريرات الأخلاقية للحرب، وتجلّى ذلك في بيان شهير آخر وقّعه 93 مفكّرًا وكاتبًا وباحثًا وموسيقيًا ألمانيًا، وعُرفَ ببيان الـ 93 أو بيان "اغتصاب بلجيكا"(2)، أكَّدوا فيه مساندتهم المطلقة لبلادهم في الحرب، ودعوا الغرب إلى الإمان "بأنّ ألمانيا ستكمل هذه الحرب حتى النهاية كأمّة متحضّرة أنجبت بتهوفن وغوته وعظماء آخرين"، ولم يتوقف الأمر على الألمان كما يقول الكاتب، فكان للمفكرين الأميركيين التقدميين حصّتهم أيضًا حين وقفوا خلف دعوة بلادهم إلى دخول الحرب، بهدف الانتصار لمبادئها الأخلاقية. ويرى تشومسكي أن أولئك المفكرين كانوا بالدرجة الأولى ضحية البروباغاندا التي أدارتها وزارة الإعلام البريطانية، كأول جهاز إعلام سياسي عرفه التاريخ الحديث، وهدَفت من خلالها إلى الزجّ بأميركا في الحرب. ويحفل الكتاب بانتقادات لاذعة للنخب الفكرية الأميركية وتحلّلها من ممارسة دورها النقدى إزاء السلطة، كما يسهب في تعرية السياسات الليبرالية الجديدة القامّة على "التهميش الممنهج لدور الشعوب وتجاهل الديمقراطية الفاعلة وحقوق الإنسان". وفي تحليله لبنية هذه السياسات، يذهب تشومسكي إلى سبعينيات القرن الماضي، وتحديدًا إبّان إدارة الرئيس كارتر وما عُرف بأزمة الديمقراطية آنذاك؛ إذ تنبّهت النخبة السياسية المهيمنة إلى ضرورة تدعيم هياكلها بنخب فكرية تساهم في رسم السياسات للمؤسسات القائمة، انسجامًا مع تطلّعاتها إلى الهيمنة.

وعلى مرّ العصور، كان سلوك السلطات الحاكمة إزاء المثقّفين متشابهًا إلى حدّ بعيد، فقد حظِي المثقّف المؤيّد للسلطة برِضاها ورعايتها، بينما صبّت النّخب الحاكمة جام سخطها على المثقف "المنشقّ"،

^{2 &}quot;1914 Manifesto of the Ninety-Three German Intellectuals to the Civilized World," The World War I Document Archive, accessed on 2/1/2017. at:

http://www.gwpda.org/1914/93intell.html

كما يسمّيه تشومسكي. بدأ ذلك منذ عصور قبل التاريخ؛ فقد أجبر شابٌّ على تجرّع الشراب السام لنبتة الشّوكران لاتّهامه بإفساد الشباب اليونانيّ بحسب تعبير السلطات آنـذاك. وفي أزمنة لاحقة، حفلت النصوص المقدسة بصور المُنشَقّين الذين تبيّن لاحقًا أنّ عددًا منهم تبوّأ مكانة النبوّة، وأرّق السلطات عا له من حسّ نقدىّ، وبالتزامه الدفاع عن حقوق الفقراء والمحرومين وإحلال العدالة. ويذكر التاريخ كيف ندّد الملك آخاب وهو أحد أعتى ملوك اليهود بإيليا، ووصفه بكاره إسرائيل و"أوّل كاره للذات"، كذلك الحال استعارت السلطات السياسية في العالم، ذلك الاتّهام التاريخي لتدينَ به تيّارات المثقفين الذين نشطوا في ستينيات القرن العشرين، متّهمةً إيّاهم بالوقوف وراء تلقين الشباب أدبيات التمرّد، فقد تنبّهت النخبة السياسية الأميركية إلى خطورة ذلك النمط من المفكّرين والمثقفين الذين شكّلوا تهديدًا حقيقيًا لمراكز قوتها، وهو ما يتكرّر اليوم، على حدّ قوله. وبناءً عليه، فإنّ تشومسكي لا يجد في المسألة غرابة؛ إذ إنّ "سادة البشرية" وبعيدًا من بروباغنداتهم الشكلية، لطالما ناصبوا الدعقراطية العداء لكونها مُثِّل تهديدًا من شأنه تقويض سلطاتهم، بالسماح للآخرين بانتقادهم وممارسة الرقابة على حُكمهم. وهنا، فإنّ مسؤولية المثقف، بحسب ما يراها تشومسكي، إمّا تنبع من امتياز المعرفة التي بين يديه، والامتياز يقتضي المسؤولية، وللمرء أن يختار. ومن الجدير ذكره في هذا السيّاق أنّ لتشومسكي مؤلِّفًا سابقًا هو عمل مشترك مع إدوارد هيرمان بعنوان صناعة الإذعان: عن الإعلام والبروباغاندا في الأنظمة الديمقراطيّة (1988). إلاّ أنّ السؤال المرير، كما يصفه المؤلّف، هو: ألم يعُد في أميركا من مفكّرين يضعون الاعتبارات الأخلاقية فوق المصالح؟

نشر الديمقراطية: البروباغاندا الزائفة

تحظى مسألة نشر الديمقراطية وتعزيزها في العالم بموقع مركزي في الخطاب السياسي الأميركي الموجّه إلى الداخل والخارج على حدّ سواء، ويلاحظ حضورها البارز لدى تيّار المحافظين الجدد الذين شرعوا في خلق أسطورة "الأمّة الأميركية" قائدة الإنسانية وحاملة لواء الخير والديمقراطية، إلاّ أن الكاتب يرى أنّ هذه الشعارات مزيّفة للتغطية على جوهر سياسات الهيمنة، ويسوق عددًا من الأمثلة حول منطقة الشرق الأوسط وأنظمته الديكتاتورية، وقد لخّص الموقف عادًا استمرار إستراتجية الإدارة الأمركية عر تاريخها قامت على مبدأ استمرار

دعم أنظمة الحكم في الشرق الأوسط، ما دامت تلك الأنظمة قادرة على التماسك، ومع ظاهرة الربيع العربي - يقول تشومسكي - راقبت أميركا ما يجري بحذر، وحين تبيّن لها أن بعض الأنظمة المتحالفة معها بدأت تتهاوى، راحت تفكّر في آليات لإعادة الأنظمة السابقة بطرق غير مباشرة، على غرار ما جرى في مصر مثلًا. وإذا كانت الإدارة الأميركية قد غازلت ظاهرة الربيع العربي في بدايتها، فإنّها في الواقع فعلت ذلك أمام ارتباكها وصدمتها، إلاّ أنّ جوهر موقفها إمّا يتعلق بكراهية النخبة للديمقراطية الحقيقية، وأنّ دعمها لأي ديمقراطية إما يتوقف على مدى إمكان أن تحقق هذه الديمقراطية مصالحها وأمدافها الاجتماعية والسياسية. وينتقد تشومسكي بشدّة تلك وأهدافها التي تروّج مسألة نشر الديمقراطية بالقوة، قائلًا إنّه ما من النزعة التي تروّج مسألة نشر الديمقراطية بالقوة، قائلًا إنّه ما من قوة بإمكانها نشر قيمها وفرضها خارج حدودها بالقوة.

"

تحظى مسألة نشر الديمقراطية وتعزيزها في العالم بموقع مركزي في الخطاب السياسي الأميركي الموجّــه إلى الداخــل والخارج على حدّ ســـواء إلاّ أن الكاتب يرى أنّ هذه الشــعارات مزيّفة للتغطية على جوهر سياسات الهيمنة

77

وإلى جانب السؤال الرئيس المُمثّل بعنوان الكتاب حول "من يحكم العالم؟"، هُّة أسئلة أخرى موازِية، يبدو أنَّ تشومسكي يقترحها مداخلَ للإجابة عن سؤاله الأساسي؛ كيف تجري مسألةُ "حُكم العالم" اليوم؟ وما المآلات المتوقّعة لحُكم كهذا؟ وهل بات تفسّخ الولايات المتحدة الأميركية مسألةً حتمية؟ جميعها أسئلة يعالجها الكتاب بإسهابٍ وتفصيل، يدعمه بقائمة واسعة من المراجع والتوثيقات التي هي مع كونها مستعملة لتعزيز فرضيات الكاتب؛ بالغة الدلالة في تصور بعض الإجابات عن هذه الأسئلة المؤرّقة. ويمكن وصف الكتاب بأنّه يذهب باتجاه النقد أكثر مما يفعل بشأن اقتراح حلول للمشكلات يثيرها. مع أنّ توقيت صدوره اليوم يجعله وثيقة في غاية الأهمية للباحث المهتم بقراءة صيرورة السياسة الأميركية في العقود الأخيرة وفهمها، والتي يرى تشومسكي أنها في طور انحدارها الحتمى.



*Kamel Terchi | کمال طیرشي

ما السياسة؟

What is Politics?

عنوان الكتاب في لغته: ?What is Politics

"

عنوان الكتاب: ما السياسة؟

المؤلف: حنة أرندت Hannah Arnedt

المترجم: زهير الخويلدي.

سنة النشر: 2014.

الناشر: منشورات ضفاف، ومنشورات الاختلاف، ودار الأمان.

عدد الصفحات: 136

77

باحث في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

العدد 24

تقديم

أن نفكر اليوم، وعلى نحو غير بعيد من راهننا الأكسيولوجي الكوني، يعنى أنّ علينا أن نتحرى التأصيل الأنثروبولوجي في مسألة علاقة السياسي باليومي، وما هو الأساس الراهن في الطبيعة الإنسانية. لقد جعل هذا الأمر جُلَّ الباحثين يرون ظاهرة السياسة والتنوير بوصفها صيرورةً للجنس البشري تجاه الاندماج في الآخر الكوني، والترابط الأخلاقي للقوانين، وتكريس الحرية لممارسة النشاط الإنتاجي، ضمن نسق الذات والتعدد؛ فالإنسان خلق على صورة الله في الأرض، بحسب رؤية المفكر الياباني توشى هيكو إيزوتسو. وبناءً عليه، يستثير ذلك ما هو أعمق في فضاء الأرض لإحقاق مدينة الله المثالية، لإسعاد الإنسان، وتنمية ما يسمى "التشارك الحضوري" للذوات البعيدة والقريبة؛ فالحرية مكفولة للجميع في مجال الاعتقاد السياسي.

تعالج حنة أرندت موضوعًا قيّمًا؛ إذ ندرك توغل السياسي في اليومي، وهو جليٌّ في سيطرة الأنظمة السياسية والدساتير والقوانين على حياة البشر. وفي هذا نجد المجتمع المدني والديمقراطي بحسب أرندت، يسعى لتوضيح بعض المفاهيم، وخصوصًا المعنى الذي تنفرد به السياسة.

"ما السياسة؟" سؤال، على الرغم من وضوحه الاستشرافي، يحمل دلالات لا بد من الخوض فيها، وخصوصًا ما يتعلق بالحكم المسبق، وتجذر التاريخ في توصيف السياسي لدى أفلاطون وأرسطو؛ فللإنسانية النصيب الأوفر من محاولة تغيير العالم وحركته الفكرية المشرعنة لما هو راهن.

جاء كتاب أرندت هذا بصيغة سياسية معبرة عن الفضاء السياسي وراهنيته، أمام الإنتاج الاجتماعي للإنسان، تجمع الكاتبة فيه قوة أسلوبها التحليلي، وقدرتها على التقديم والشرح، وهي التي تكشف لنا عن مشروع جديد للتفكير في السياسي الذي أصبح واقعًا وشعورًا مشخصنًا. إذًا، لا بد من تنظيم الحياة التعددية الفردية والجماعية.

تتصدر كتابَ أرندت مجموعةٌ من العناوين الواضحة، قسمتها إلى شذرات معرفية، استهلت بها الفصل الأول: "مقدمة عامة عن الفلسفة"، فارتأت أن توضح فيها العلاقة بين الأحكام المسبقة والفضاء السياسي والحكم نفسه، لتطرح في مقدمتها لاحقًا إشكاليةً عنونتها على النحو الآتي: "ألا يزال للسياسة في النهاية معنى؟"، لتجيب عنها فيما بعد بنص صريح. ثم يأتي القسم الثاني من الكتاب وتتناول فيه أهداف الأنظمة الشمولية، لتعنونه بـ "سؤال الحرب" الذي تستخدمه المؤسسات لنشر الرعب والعنف والإثارة لدى شعوب العالم. وقبل أن تختم مؤلفها، تعيد سؤال البحث عن معنى السياسة، لتنهيه بفصل لخامّة ممكنة، تستبين فيها قراءة خصوصية الواحات والصحراء التي تكمن في ذواتنا قبل وجودها في واقعنا.

ما السياسة؟

تُبنى السياسة، بحسب أرندت، على واقع التعددية الإنسانية؛ فإذا كانت الفلسفة والثيولوجيا (علم الأديان) ينمّيان أمل الإنسان في تحقيق الاجتماع الكوسموسياسي، فإنّ من الضرورة أن تكون هناك علاقة بين الفلسفة والسياسة؛ ذلك أنّ أرسطو نظّر أنّ الإنسان حيوان سياسى بامتياز. ولذلك، قسّمته أرندت إلى نطاقين؛ الحيوان السياسي، وهو تمثل جوهرى في ذات الإنسان، والتمثل التوحيدي للإله، وفيه يتمثل الإنسان في صورة الإله الواحد المنفرد، من أجل استخلافه على الأرض.

إنّ هذا يجعل أرندت تكشف لنا القيمة الكونية والخالدة لإلهِ كامل الحضرة والمعالم، وغاية وجود الإنسان في مطلق العلاقة بينه وبين الطبيعة، وهو الدال على وجود حضور التاريخي في السياسي؛ فمهما كانت محاولة الغرب من قولهم باستحالة مَثّل السياسة داخل الأسطورة، فإنّها لا تكاد تغادر أرموزة هوميروس؛ فاستلاب التاريخ للإنسان علاقة متوارثة من الماضي، ومهمة السياسي هي التأثيل لعالم الحقيقة وشفافية الخلق الإلهى.

النشأة التاريخية للسياسى فى ظل الأحكام المسبقةً

إنّ المنحى الذي أخذته أرندت عن نشأة السياسي، هو تتويج الواقع لما يسمى بالأحكام المسبقة التي أصبحت لا تكاد تغادر أي فكرة تناقش السياسي. وتعدّ أرندت الأحكامَ المسبقة أحكامًا مضادة للسياسة، ويمكن أن تكون مصدرًا لنهايتها. وهنا يكون الإنسان أمام ديالكتيك بيروقراطي، عِثّله غياب فهم السياسي للإنسان، ليصبح البشر من ثمّ عبيدًا لا أكثر، لهذه الأحكام. وترى أرندت أنّ مثل هذا المجتمع هو مجتمع غارق في مركزية العالم المستهلك الذي يكون في الأصل عالمًا مخيفًا، لا يعيش فيه سوى العقل الستاتيكي الثابت. وهنا، تصبح الأحكام المسبقة سلطةً في حد ذاتها. وهذه الحالة الافتراضية في الأصل تقبع في التكرار والمفاهيم الخاطئة التي تنبثق من خلالها المشكلات السياسية.

إنّ الحديث عن السياسي هو حديث عن الأحكام المسبقة التي تنتجها الجماعة التاريخية في المجال التداولي. وعلى السياسي أن يهدمها، ليحقق درجة اليقظة والانفتاح على العالم، وحتى لا يتحول المجتمع إلى لعبة نرد.

"ما السياسة؟"

ما نتبينه إذًا، أنّ الأحكام المسبقة هي خضوع للذات، من دون الرجوع إلى مصادر موثقة وصادقة في الأصل، وهي غير قابلة للبرهنة في كثير من الأحيان، وتبقى تجربةً ذاتيةً لا تفي بالغرض، وتبدو كأنّها ملكية تلزم أفرادًا معينين دون آخرين، ومن ثم، فهي تحمل جزءًا مبتورًا من التاريخ والماضي.

وانطلاقًا من هذا التصور، كان السؤال الأهم والراهن هو الإنسان نفسه بخلاف العالم. لكن في مقابل ذلك، بحسب أرندت، سنجد السؤال في السياسة دومًا سؤالًا قلقًا، ويحمل همًّا إزاء العالم لا الإنسان. وهذا يحقق انطلاقةً فريدةً من نوعها يمكن أن تمثّل التجانس في المجال السياسي. وترى أنّ هذا يمكن أن يكون بديلًا لأن يفكر الإنسان بصورة أفضل؛ إذ ينتقل من فضاء يومي فردي مشخصن إلى فضاء عمومي سياسي، تسميه "بيبلكوسياسي"؛ إذ تفهم الحقائق بطريقة التشيؤ، فيقدم الإنسان نفسه على أنه شيء، يحاول التعايش مع الأشياء الخارجية من أجل تغيير جوهر الإنسان، قبل أن نغيّر العالم. ولا بد في ذلك من حضور الفعل الذي يعني الحركة. وهنا، تبدو الباحثة متأثرةً نوعًا ما عبادئ النظرية الظواهرية.

البحث عن معنى السياسة والتجذر الأنطولوجي للآخر فيها

لنا أن نقول، بحسب أرندت، إنّ الإنسان لا يعيش منفردًا بل معتمدًا على الآخر، ولا يستطيع ذلك إلا من كان وحشًا أو إلهًا، وأدرك زعماء النزعة الشمولية أنّ ممارسة السياسة سواء في منحاها التنظيري أو الممارساتي هي وسيلة ناجعة لتلبية متطلبات المجتمع، لهذا عمل هؤلاء على تجزئة البنية الاجتماعية، فانجرّ عن ذلك شرخ سوسيولوجي كبير وعزلة بين أفراد الجماعة الواحدة، بحكم أنّ مطمح النزعة الشمولية يكمن في استئصال الإنسان من مجتمعه وجعله يعيش خواءً روحيًا كما أبعدته عن كل ما هو مقدس في حياته. ومكن عد الحريات التي ضمنتها الدمقراطية بنيت على قاعدة بحيث يتساوى فيها الجميع، ولكن على الرغم من ذلك فإنّه لا يبقى لها أي معنى ما لم ينتم مواطنوها إلى مجتمعات ترعاهم، لكن حالة الازدراء هذه والتوجه الحيادي السياسي جعلا أرندت تستفهم: "ألا يزال للسياسة معنى؟". فتجيب عن ذلك بأنّها ضرورة لا مكن نفيها من حياة البشر؛ ويعود هذا السؤال إلى أفلاطون، ومكن أيضًا أن يكون لبارمينيديس. بناءً عليه، يتضح لأرندت أنّ السياسة لم ندركها نحن بل هي ضرورة قهرية للحياة الإنسانية، سواء تعلق الأمر بالوجود الفردى أو الجماعي، وهذا ما عِثِّل أنطولوجية صراع

الكل ضد الكل، بحسب التوجه الهوبزي. إذًا، لا بد من تمثّل الجميع للحياة في الفضاء العمومي، وإلّا فلا تكون الحياة المشتركة ممكنةً، فالسياسة موجودة في كل مكان وجدت فيه بالمعنى التاريخي، وهذا ما نستمدّه من التحديد الأرسطي للإنسان بوصفه كائنًا سياسيًا، فكلمة بوليتكن Bolitikon تعني، في الأساس، صفة تميز تنظيم المدينة أو "البوليس"، لكن تشترط أرندت ليعيش الإنسان في "البوليس" (المدنية) أن يكون حرًا. وهذا التحرر يستند، في النظر إلى اقتصاد العبيد القائم على العنف، إلى الاضطلاع بمهمّات الحياة اليومية، بخلاف كل أشكال الاستغلال الرأسمالي، فإذا أخذنا المعنى اليوناني بفهم السياسي بوصفه تمركزًا حول الحرية، نجد أنّ الكل يحظى بالحقوق الشرعية نفسها في النشاط السياسي، ومن الأفضل أن يتألف هذا النشاط من النقاش داخل المدنية (الدولة).

"

إنّ محاولة القضاء على الحرية أفضــت إلى عنفِ مضاد للســلطة، بحكــم أنّ الحرية فــي مفهومها العميق تعني المقــدرة على الفعل والتأثير، كما أنّ النموذج الذي تقدّمه لنا الديمقراطيات الحديثة يبدو كأنّه سلطة مفرغة من أيّ هوية سياسية

77

تستخدم أرندت المعنى اليوناني للتشارك الجماعي من أجل تحقيق الرخاء والازدهار على المستوى المادي لدى الدولة، على الرغم مما يطلق عليها من أنها "تمركز المستبد المستنير"؛ فالسياسة عند العالم الحديث ليست ضرورية، لا بالمعنى القاهر للحاجة في الطبيعة الإنسانية، مثل أشكال الجوع والحب والفناء، ولا بمعنى المؤسسة التي لا يمكن الاستغناء عنها للمجتمع الإنساني، فالسياسة عندهم مرتبطة ارتباطًا وثيقًا بالاستبداد، وهو من أسوأ أشكال أنظمة الحكم، والأكثر معاداةً للسياسة نفسها، فالمفهوم الحديث للتاريخ والأحداث السياسية والفعل السياسي ضاع في الحدث التاريخي.

إنّ محاولة القضاء على الحرية أفضت إلى عنفٍ مضاد للسلطة، بحكم أنّ الحرية في مفهومها العميق تعني المقدرة على الفعل والتأثير، كما أنّ النموذج الذي تقدّمه لنا الديمقراطيات الحديثة يبدو كأنّه سلطة مفرغة من أيّ هوية سياسية بحسب أرندت. نحن لا نستطيع التغلغل في الفضاء العمومي والفضاء السياسي إلا إذا ابتعدنا من وجودنا الخاص، ومن محيطنا العائلي، من أجل التشارك

العدد 24

والتمكن من الحرية؛ فرؤية العالم لا بد من أن تكون تجريبيةً، كما هي في الواقع. ولحصول ذلك، لا بد من إدراك العالم بوصفه شيئًا مشتركًا بين العديد، حيث يكون هناك نوع من حرية اللقاء مع الآخر، وممارسة تجربة الكثرة التي تمثل في كل مرة كلية العالم، ضمن مضمون المدنية لتحافظ على السياسة، فالحرية لا بد من أن تفهم على نحو سياسي. وبناءً عليه، تعين تحرير السياسة من منطلق ضرورى للحرية، فالفضاء العائلي وهمٌ حياتي لا يمكن أن يكون ممكنًا في دولة "البوليس"، لكن حتى السياسة بحسب أرندت في حاجة إلى الكنيسة والدين، لأنّ الكنيسة يجب ألّا تضطهد أي إنسان بسبب عقيدته، فالحرية مكفولة للجميع، وعلى الإنسان أن يؤمن بها، وعلى الدولة ألّا تجبر أفرادها على الدخول في حرب معينة، بل تضمن لهم حرية الاختيار، مع مراعاة عدم التعصب لجماعة دون أخرى، بل تضمن لهم حرية الاختيار، فالدولة والكنيسة يجب أن تعملا معًا لأجل سعادة الإنسان، وذلك بتحميل عبء السياسة. وبحسب القديس أوغسطين، تحدث حياة القديسين داخل مجتمع يعرّفها مؤسسة "دولة الألوهية". وحياة البشر كذلك محددة بشروط سياسية لا بد من تمثّلها، لكن هذا الفضاء، بحسب أرندت، خاص بالقديسين، يتميز بنوع من الغموض ويسمى بـ "الهروب المسيحى داخل مناطق الظل".

إنّ التصور الحديث للسياسة اكتسب وظيفةً مجتمعيةً، وهي الشرط الضروري للحرية الاجتماعية والتشارك في البناء على الصعيدين العملي والنظري، ولأجل خلق فضاء الدولة، كان لا بد من ضرورة وجود الحرية في الدولة، بقدر ما عليها حيازة وسائل العنف، فالسياسة وسيلة لها والحرية غايتها.

كان الفضاء العمومي السياسي اليوناني فضاءً مشتركًا، يضم أفرادًا يحاولون اكتساب القدرة على رؤية الأشياء واقعيًا من جوانب متعددة؛ فإذا كانت العلاقة السياسية الحقيقية بين المواطنين داخل البوليس، بحسب أرندت، فهي تفترض شكلًا من الحرية، لا بد أن يتميز الإنسان السياسي فيها بالمساواة؛ ذلك أنّه اختار أن يجتمع داخل مؤسسة كبيرة أعلنت التزام الجميع.

ترى أرندت أنّ الأحداث التاريخية لحرب طروادة تثير كل أسباب العلاقات السياسية والاجتماعية، وصولًا إلى الأنظمة الشمولية؛ إذ يستمر الإنسان والإله في الإصرار على تبنّي السلطة، وربما تحقق هذه السلطة خطرًا أكبر حتمًا، يتجاوز الفعل الإنساني الحر إلى التسلط؛ ما يجعلها في النهاية ترقى إلى صراع ربما يعيد السياسة إلى البداية الأولى. وهذا ما جعل المؤلفة تعيد طرح سؤال "ألا يزال للسياسة معنى؟".

سؤال الحرب وشموليته

تستلزم الحرب وجود أطراف نزاع، تجري تسوية الصراع الناشئ بينها بوسائل العنف. وإذا جعل الإنسانُ الطبيعةَ طرفَ نزاع، فإنه سيسلط عنفَه عليها أولًا، وسيستعمل التكنولوجيا التي هي نتاج البشرية، بوصفها ملكةَ تدمير.

الحرب، إذًا، حرب شاملة تتجذر في الأنظمة الشمولية. من هنا، تكون حرب الإبادة هي الوحيدة التي تتوافق مع النسق الشمولي، وهي لا تنشأ إلا بقوة إمبريالية.

לל

تستلزم الحرب وجود أطراف نزاع، تجري تسوية الصراع الناشئ بينها بوسائل العنف، وإذا جعل الإنسان الطبيعة طرفَ نزاع، فإنه سيسلط عنفَه عليها أولًا، وسيستعمل التكنولوجيا التي هي نتاج البشرية، بوصفها ملكة تدمير

77

غالبًا ما يحضر التفكير في السياسة على أنّها عامل أساسي في المصير الشخصى، وخصوصًا البشر الموجودين على الأرض، ولا سيّما إذا اقترنت ما هو كائن في الواقع "الحرب" التي قد تسعى لتحويل العالم إلى صحراء والأرض إلى مادة جامدة غير حية، بسبب ما تلحقه بهم من كوارث؛ إذ توضع الثورة والحرب تحت مظلة العنف المشترك، لأنّ التجارب التي يعيشها الأفراد هي حروب وكوارث. إذًا، يسرى العالم في حلقة العنف. وهنا يمكن أن يتماثل الفعل السياسي مع الفعل العنيف بصفة مطلقة وخيمة. بناءً عليه، يشترط معنى السياسي تحقق العيش المشترك والفعل المشترك، وأن يجبر الإنسان على الحرية. ومن هنا، مكن التحقيق في فعلَى العنف والسياسة بوصفهما غايةً وسببًا، فالعنف في الواقع هو السلام، ومحاولة محاكمة أفعال الإنسان الفردية هي ممنزلة حضور السياسي في العنيف. وهنا، مكننا فهم الفعل السياسي تحت مقولات الإكراه والكائن، والهيمنة والكائن المهيمن. فالحرب ليست غير تقرير السلبية ومواصلتها بوسائل الغرب، لتكون الحرب بذلك أمرًا ممكنًا لا بد منه، وشرًّا لا مفر منه. لذا، يجب المحافظة على السياسة داخل مقولاتها وحدودها، وهذا ما نجده في الأنظمة الشمولية التي تعدّ غزو العالم أو الهيمنة عليه هدفًا وليس سلامًا.

"ما السياسة؟"

نقد الكتاب

استطاعت أرندت أن تضبط مفهوم الإنسان والسياسة، لكن يعاني النص في داخله شيئًا من الانفلات، بالتركيز على البشر ومشكلات الإنسان أكثر من السياسة نفسها التي تتضمن هدف الكتاب.

إنّ معنى السياسي يبنى على واقع التعددية الإنسانية كما أكدت أرندت. غير أنّ خطابها لم يبين ذلك بطريقة صريحة؛ ما جعلها تنزلق نحو منعرجات الأنظمة، من دون توسع أو شرح لهذا التعدد كيف يكون في ظل تعدد الأنظمة السياسية في العصر الحديث؛ فنجدها قد استخدمت الرؤية التاريخية فقط في مقاربة بين البنية السياسية الرومانية واليونانية لمعالجة إشكالاتها المعرفية.

إنّ التفكير الشذري لأرندت عمومًا هو تفكير جلّ الفلاسفة الألمان الذين يبحثون في أعماق الإنسان بوصفه مشروع العالم، وهذا ما يجعلها تتبنى عدميةً أخرى غير معلن عنها. بناءً عليه، لا يستطيع قارئ النص أن يفهم الخطاب إلّا إذا قام بقراءته عدة مرات.

إنّ السمة السياسية لنص أرندت كانت بصبغة إشكالات مفاهيمية وأسئلة، أحيانًا تجد لها أجوبةً في نطاق أحادي معين، لكن نجد في نهاية المطاف أنّها لم ترض بالإجابة الأولى، فتعود مرةً أخرى إلى تكرار طرحها، واستبدال جواب بجواب آخر؛ ما يجعل النص مفتوحًا، يضفي على خطابها نوعًا من التمرد السياسي النضالي، ويمكن أن يخلق نوعًا من التوتر والتوجس أثناء قراءته.

معنى السياسة مشروع غير مكتمل عند أرندت. ولذلك، تركت المجال مفتوحًا لآفاق البحث في السياسة، ودفع الإنسان إلى الخروج من الحياة الخاصة والولوج في واقع الفضاء العمومي، بما يمكن من استبيان أنماط الفعل البشري أمام العالم.

إنّ الحلول التي قدمتها من أجل تبنّي فهم المعنى الحقيقي للسياسة غير كامنة في توصيفها بالمعنى البعيد؛ إذ نجد في هذا الكتاب جوانب مبتورة، كان يمكن أن نجد تحليلًا أعمق لها لدى فلاسفة مدرسة فرانكفورت.

نادت أرندت بالتعددية الإنسانية. لكن التعددية التي تكلمت عنها في هذا الكتاب لم تمتد كثيرًا إلى دراسة المجتمعات العالمية، بقدر ما نجدها ركزت فقط على المجتمعات الأحادية التي تمركزت في أوروبا، أو الغرب عمومًا.

وعلى الرغم من الفشل الذي تعيشه الشعوب في ميدان السياسة، فإنّ أرندت استطاعت أن ترى كل ذلك في ما يسمى "البحث عن سبل أخرى لمعالجة الصحراء" التي تقبع في الذات البشرية، وإحقاق نوع من الوعي بوصف الإنسان مجتمعًا متعددًا، يستحق أن يسكن العالم حرًا أينما ذهب. وهذا خلاف ما تراه الرؤى الأيديولوجية والأنظمة الشمولية.

إنَّ مشروع أرندت في مؤلفها هذا "ما السياسة؟" يبنى على القول بأنَّ ما تقدّمه لنا الشمولية يقصي كل المقولات السياسية وما تحمله من بعد قيمي أخلاقي، وعلى الرغم من الطابع الأيديولوجي لهذه الأنظمة، فإنها في النهاية تستقيم على هدف واحد يجمعها، ألا وهو الشمولية؛ إذ يسعى منطوقهم إلى السيطرة على كل ما في المجتمع من دون استثناء.

لهذا، كان لا بد من القول إنّ السياسة في النهاية ترتكز على التعددية الإنسانية، وهذا ما أكدته الرؤية التاريخية والواقع التجريبي لشعوب العالم.



صدر حديثًا

قضايا التعليم وتحدياته في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

في خُتاب قضايا التعليم وتحدياته في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الصادر حديثًا عن المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات (704 صفحات من القطع المتوسط موثقًا ومفهرسًا)، مختارات محكِّمة من بحوث قُدمت في الدورة الثانية لـ "منتدى دراسات الخليج والجزيرة العربية" الذي عُقد في الدوحة، خلال الفترة 5–7 كانون الأول/ ديسمبر 2015.



- ▶ مشاركة عربية في إنتاج المعرفة
 - ◄ التزام بالمعايير الأكاديمية
 - ◄ مسؤولية فكرية ووعب نقدي
- ▶ مجال مفتوح للاستقلال الفكري

يعلن معهد الدوحة للدراسات العليا عن

فتح باب القبول لبرامج الماجستير للسنة الجامعية 2017-2018

كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية

الفلسفة

التاريخ

علم الاجتماع والأنثروبولوجيا

العلوم السياسية والعلاقات الدولية

الصحافة

الإعلام والدراسات الثقافية

اللسانيات والمعجمية العربية

الأدب المقاّرن (عربي – غربّي)

كلية الإدارة العامة واقتصاديات التنمية

الادارة العامة

الماجستي التنفيذي في الإدارة العامة

اقتصاديات التنمية

السياسات العامة

مركز دراسات النزاع والعمل الإنساني

إدارة النزاع والعمل الإنساني

كلية علم النفس و العمل الاجتماعي:

. العمل الاجتماعي علم النفس

يقدم المعهد منحا دراسية تنافسية آخر موعد لتقديم الطلبات: 15فبراير 2017

- www.dohainstitute.edu.qa #
- admissions@dohainstitute.edu.qa
 - dohainstitute.edu.qa
 - dohainstitute 2



مجلة سياسات عربية مجلة محكّمة تصدر عن المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. تحمل الرقم الدولي المعياري (:ISSN - 2307). وقد صدر عددها الأول في آذار/ مارس 2013. وهي مجلة محكّمة تصدر مرة واحدة كلّ شهرين، ولها هيئة تحرير اختصاصية وهيئة استشارية دولية فاعلة تشرف على عملها. وتستند إلى ميثاق أخلاقي لقواعد النشر فيها والعلاقة بينها وبين الباحثين. وبعد ثلاث سنوات من الخبرة، والتفاعل مع المختصين والمهتمين، صدر خلالها من المجلة ثمانية عشر عددًا، أعادت المجلة هيكلة نفسها بما يتوافق مع المواصفات الشكلية والموضوعية للمجلات الدولية المحكّمة. كما تستند إلى لائحة داخلية تنظّم عمل التحكيم، وإلى لائحة معتمدة بالمحكمين في الاختصاصات كافة.

تُعنى المجلة بالمقالات والدراسات والبحوث وبالأوراق البحثية عمومًا في مجالات العلوم السياسية والعلاقات الدولية، والسياسات المقارنة، والنظم المؤسسية الوطنية أو الإقليمية والدولية، عا في ذلك دراسات الحالات والسياسات، وعمل النظم السياسية والسلوك السياسي للحكومات والقوى السياسية والاجتماعية والحزبية وسائر الفاعلين الاجتماعيين - السياسيين، واتجاهات المجتمع المدني والمشاركة السياسية والاجتماعية. ويندرج في هذا السياق اهتمامها بالسياسات العمومية وبالدراسات الأمنية والإستراتيجية وقضايا الديبلوماسية والتعاون الدولي، ودراسات الرأي العام وقضايا الهجرة والتهجير والحروب والصراعات الأهلية وقضايا حقوق الإنسان. وتهتم بصورة خاصة بمرحلة الانتقال السياسي العامة الجارية في الوطن العربي، ولا سيما منها مراحل الانتقال الديمقراطي على المستويات السياسية كافة، وما يتعلق بها من جوانب قانونية دستورية ومؤسسية.

إضافةً إلى الهيئتين التحريرية والاستشارية، تستند المجلة في عملها إلى وحدتين نشطتين في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، هما "وحدة تحليل السياسات" ووحدة "المؤشر العربي" الذي يصدر تقريره كلّ عام. وتتكامل في عملها مع برنامج العلوم السياسية في معهد الدوحة للدراسات العليا، ومع برنامج "التحوّل الديمقراطي" في المركز.

تعتمد مجلة "سياسات عربية" المواصفات الشكلية والموضوعية للمجلات الدولية المحكّمة، وفقًا لما يلي:

- أولًا: أن يكون البحث أصيلًا معدّا خصيصًا للمجلة، وألّا يكون قد نشر جزئيًا أو كليًا أو نُشر ما يشبهه في أيّ وسيلة نشر الكترونية أو ورقية، أو قُدّم في أحد المؤتمرات العلمية من غير المؤتمرات التي يعقدها المركز، أو إلى أيّ جهة أخرى.
 - ثانيًا: أن يرفق البحث بالسيرة العلمية للباحث باللغتين العربية والإنكليزية.
 - ثالثًا: يجب أن يشتمل البحث على العناصر التالية:
- عنوان البحث باللغتين العربية والإنكليزية، وتعريف موجز بالباحث والمؤسسة العلمية التي ينتمي إليها وآخر إصداراته باللغتين العربية والإنكليزية.
- الملخّص التنفيذي باللغتين العربية والإنكليزية في نحو (100 125) كلمة لكل لغة، والكلمات المفتاحية (Key Words) بعد الملخص، ويقدّم الملخص بجمل قصيرة ودقيقة وواضحة إشكالية البحث الرئيسة، والطرق المستخدمة في بحثها، والنتائج التي توصّل إليها البحث.

- تحديد مشكلة البحث، وأهداف الدراسة، وأهميتها، والمراجعة النقدية لما سبق وكُتب عن الموضوع، بما في ذلك أحدث ما صدر في مجال البحث، وتحديد مواصفات فرضية البحث أو أطروحته، ووضع التصوّر المفاهيمي وتحديد مؤشّراته الرئيسة، ووصف منهجية البحث، والتحليل والنتائج، والاستنتاجات. على أن يكون البحث مذيّلًا بقائمة بيبليوغرافية تتضمن أهم المراجع التي استفاد منها ولم يشر إليها في الهوامش. وتذكر في القائمة بيانات البحوث بلغتها الأصلية (الأجنبية) في حال العودة إلى عدة مصادر بعدة لغات.
- أن يتقيد البحث بمواصفات التوثيق وفقًا لنظام الإحالات المرجعية الذي يعتمده المركز (ملحق 1: أسلوب كتابة الهوامش وعرض المراجع).
- لا تنشر المجلة مستلات أو فصولًا من رسائل جامعية أقرّت إلّا بشكل استثنائي، وبعد أن يعدّها الباحث من جديد للنشر في المجلة، وفي هذه الحالة على الباحث أن يشير إلى ذلك، ويقدّم بيانات وافية عن عنوان الأطروحة وتاريخ مناقشتها والمؤسسة التي جرت فيها المناقشة.
 - أن يقع البحث في مجال أهداف المجلة واهتماماتها البحثية.
- تهتم المجلة بنشر مراجعات نقدية للكتب المهمة التي صدرت حديثًا في مجالات اختصاصها بأيّ لغة من اللغات، شرط ألّا يكون قد مضى على صدورها أكثر من ثلاث سنوات، وألّا يتجاوز عدد كلماتها 2800 3000 كلمة. ويجب أن يقع هذا الكتاب في مجال اختصاص الباحث أو في مجال اهتماماته البحثية الأساسية، وتخضع المراجعات إلى ما تخضع له البحوث من قواعد التحكيم.
- تفرد المجلة بابًا خاصًا للمناقشات لفكرة أو نظرية أو قضية مثارة في مجال العلوم السياسية والعلاقات الدولية لا يتجاوز عدد كلمات المناقشة (2800 3000) كلمة، وتخضع المناقشات إلى ما تخضع له البحوث من قواعد التحكيم.
- يراوح عدد كلمات البحث، بما في ذلك المراجع في الإحالات المرجعية والهوامش الإيضاحية، والقائمة البيبليوغرافية وكلمات الجداول في حال وجودها، والملحقات في حال وجودها، بين 6000 8000 كلمة، وللمجلة أن تنشر، بحسب تقديراتها وبصورة استثنائية، بعض البحوث والدراسات التي تتجاوز هذا العدد من الكلمات.
- في حال وجود مخططات أو أشكال أو معادلات أو رسوم بيانية أو جداول، ينبغي إرسالها بالطريقة التي استغلت بها في الأصل بحسب برنامجَي اكسل(Excel) أو وورد(Word)، ولا تقبل الأشكال والرسوم والجداول التي ترسَل صورًا.
- رابعًا: يخضع كلّ بحث إلى تحكيم سري تام، يقوم به محكّمان من المحكّمين المختصين اختصاصًا دقيقًا في موضوع البحث، ومن ذوي الخبرة العلمية بما أنجز في مجاله، ومن المعتمدين في قائمة المحكّمين القرّاء في المركز. وفي حال تبايُن تقارير المحكّمين، يحال البحث إلى محكّم مرجّح ثالث. وتلتزم المجلة موافاة الباحث بقرارها الأخير؛ النشر/ النشر بعد إجراء تعديلات محددة/ الاعتذار عن عدم النشر، وذلك في غضون شهرين من استلام البحث.
- خامسًا: تلتزم المجلة ميثاقًا أخلاقيًا يشتمل على احترام الخصوصية والسرية والموضوعية وعدم إفصاح المحرّرين والمراجعين وأعضاء هيئة التحرير عن أيّ معلومات بخصوص البحث المحال إليهم إلى أيّ شخص آخر غير المؤلّف والمحكّمين وفريق التحرير (ملحق 2).
 - تلتزم المجلة جودة الخدمات التدقيقية والتحريرية التي تقدّمها للبحث... إلخ.
 - يخضع ترتيب نشر البحوث إلى مقتضيات فنية لا علاقة لها مكانة الباحث.

لا تدفع المجلة مكافآت مالية عن المواد - من البحوث والدراسات والمقالات - التي تنشرها؛ مثلما هو متَّبعٌ في الدوريات العلمية في العالم. ولا تتقاضى المجلة أيّ رسوم على النشر فيها.

ملحق 1:

أسلوب كتابة الهوامش وعرض المراجع

الكتب

اسم المؤلّف، عنوان الكتاب، اسم المترجم أو المحرّر، الطبعة (مكان النشر: الناشر، تاريخ النّشر)، رقم الصّفحة.

- نبيل علي، الثقافة العربية وعصر المعلومات، سلسلة عالم المعرفة 265 (الكويت: المجلس الوطني للثّقافة والفنون والآداب، 2001)، ص 227.
- كيت ناش، السوسيولوجيا السياسية المعاصرة: العولمة والسياسة والسلطة، ترجمة حيدر حاج إسماعيل (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2013)، ص 116.

ويُستشهد بالكتاب في الهامش اللاحق غير الموالي مباشرةً على النّحو التالي مثلًا: ناش، ص 117.

أما إن وُجد أكثر من مرجع واحد للمؤلّف نفسه، ففي هذه الحالة يجري استخدام العنوان مختصرًا: ناش، السوسيولوجيا، ص 117.

ويُستشهد بالكتاب في الهامش اللاحق الموالي مباشرةً على النّحو التالي: المرجع نفسه، ص 118.

أمًا في قائمة المراجع فيرد الكتاب على النّحو التالي:

• ناش، كيت. السوسيولوجيا السياسية المعاصرة: العولمة والسياسة والسلطة. ترجمة حيدر حاج إسماعيل. بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2013.

وبالنسبة إلى الكتاب الذي اشترك في تأليفه أكثر من ثلاثة مؤلفين، فيُكتب اسم المؤلف الرئيس أو المحرر أو المشرف على تجميع المادة مع عبارة "وآخرون". مثال:

• السيد ياسين وآخرون، تحليل مضمون الفكر القوميّ العربيّ، ط 4 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1991)، ص 109.

ويُستشهد به في الهامش اللاحق كما يلي: ياسين وآخرون، ص 109.

أمَّا في قائمة المراجع فيكون كالتالي:

• ياسين، السّيد وآخرون. تحليل مضمون الفكر القوميّ العربيّ. ط 4. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1991.

الدوريات

اسم المؤلّف، "عنوان الدّراسة أو المقالة"، اسم المجلّه، المجلّد و/أو رقم العدد (سنة النّشر)، رقم الصّفحة. مثال:

- محمد حسن، "الأمن القوميّ العربيّ"، إستراتيجيات، المجلد 15، العدد 1 (2009)، ص 129.
 - أمَّا في قائمة المراجع، فنكتب:
- حسن، محمد. "الأمن القوميّ العربي". إستراتيجيات. المجلد 15. العدد 1 (2009)، ص 120-135.

مقالات الجرائد

تكتب بالترتيب التالي (تُذكر في الهوامش فحسب، ومن دون قامَّة المراجع). مثال:

• إيان بلاك، "الأسد يحثّ الولايات المتحدة لإعادة فتح الطّرق الدبلوماسية مع دمشق"، الغارديان، 2009/2/17.

المنشورات الإلكترونية

عند الاقتباس من مواد منشورة في مواقع إلكترونية، يتعين أن تذكر البيانات جميعها ووفق الترتيب والعبارات التالية نفسها: اسم الكاتب إن وجد، "عنوان المقال أو التقرير"، اسم السلسلة (إن وُجد)، اسم الموقع الإلكتروني، تاريخ النشر (إن وُجد)، شوهد في 2016/8/9، في http://www.....

ويتعين ذكر الرابط كاملًا، أو يكتب مختصرًا بالاعتماد على مُختصِر الروابط (Bitly) أو (Google Shortner). مثل:

"ارتفاع عجز الموازنة المصرية إلى 4.5%"، الجزيرة نت، 2012/12/24، شوهد في 2012/12/25، في: http://bit.ly/2bAw2OB

• "معارك كسر حصار حلب وتداعياتها الميدانية والسياسية"، تقدير موقف، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، http://bit.ly/2b3FLeD في: 0116/8/18

ملحق 2

أخلاقيات النشر في مجلات المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

- تعتمد مجلات المركز قواعد السرية والموضوعية في عملية التحكيم، بالنسبة إلى الباحث والمحكّمين على حدّ سواء، وتُحيل كل بحث قابل للتحكيم على محكّمين معتمديْن لديها من ذوي الخبرة والاختصاص الدقيق بموضوع البحث، لتقييمه وفق نقاط محددة. وفي حال تعارض التقييم بين المحكّمين، تُحيل المجلة البحث على قارئ مرجّح آخر.
 - تعتمد مجلات المركز محّكمين موثوقين ومجرّبين ومن ذوي الخبرة بالجديد في اختصاصهم.
 - تعتمد مجلات المركز تنظيمًا داخليًا دقيقًا واضح الواجبات والمسؤوليات في عمل جهاز التحرير ومراتبه الوظيفية.
- لا يجوز للمحرّرين والمحكّمين، باستثناء المسؤول المباشر عن عملية التحرير (رئيس التحرير أو من ينوب عنه) أن يبحث الورقة مع أيِّ شخصٍ آخر، بما في ذلك المؤلّف. وينبغي الإبقاء على أيِّ معلومةٍ متميّزة أو رأيٍ جرى الحصول عليه من خلال التحكيم قيد السرّية، ولا يجوز استعمال أيٍّ منهما لاستفادة شخصية.
- تقدّم المجلة في ضوء تقارير المحكمين خدمة دعم فنّي ومنهجي ومعلوماتي للباحثين بحسب ما يستدعي الأمر ذلك ويخدم تجويد البحث.

- تلتزم المجلة إعلام الباحث بالموافقة على نشر البحث من دون تعديل أو وفق تعديلات معينة، بناءً على ما يرد في تقارير التحكيم، أو الاعتذار عن عدم النشر، مع بيان أسبابه.
 - تلتزم مجلات المركز جودة الخدمات التدقيقية والتحريرية والطباعية والإلكترونية التي تقدمها للبحث.
- احترام قاعدة عدم التمييز: يقيّم المحرّرون والمراجعون المادّة البحثية بحسب محتواها الفكري، مع مراعاة مبدأ عدم التمييز على أساس العرق أو الجنس الاجتماعي أو المعتقد الديني أو الفلسفة السياسية للكاتب.
- قاعدة عدم تضارب المصالح بين المحررين والباحث، سواء كان ذلك نتيجة علاقة تنافسية أو تعاونية أو علاقات أخرى أو روابط مع أيّ مؤلّف من المؤلّفين، أو الشركات، أو المؤسّسات ذات الصّلة بالبحث.
- تتقيد المجلات بعدم جواز استخدام أيّ من أعضاء هيئتها أو المحررين المواد غير المنشورة التي يتضمنها البحث المُحال على المجلة في بحوثهم الخاصة.
- النسخة النهائية للبحث والتعديلات: تعرض المجلة النسخة المحررة شبه النهائية من البحث بصيغة PDF على الباحث قبل النشر. وفي هذه المرحلة، لا تُقبل أيّ تعديلات مهمّة أو إضافات على البحث، إلّا ما كان من تصحيحاتٍ أو تصويبات أو تعديلات طفيفة؛ وذلك ضمن أمدٍ زمني وجيز جدًا تُحدّده رسالة المجلة إلى الباحث.
- حقوق الملكية الفكرية: يملك المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات حقوق الملكية الفكرية بالنسبة إلى المقالات المنشورة في مجلاته العلمية المحكّمة، ولا يجوز إعادة نشرها جزئيًّا أو كليًّا، سواءٌ باللغة العربية أو ترجمتها إلى لغات أجنبية، من دون إذن خطى صريح من المركز العربي.
- تتقيد مجلات المركز في نشرها لمقالات مترجمة تقيّدًا كاملًا بالحصول على إذن الدورية الأجنبية الناشرة، وباحترام حقوق الملكية الفكرية.
 - المجانية. تلتزم مجلّات المركز العربي مجّانية النشر، وتُعفي الباحثين والمؤلّفين من جميع رسوم النشر.

- 8. Fairness: The editors and the reviewers evaluate manuscripts for their intellectual and scientific merit, without regard to race, ethnicity, gender, religious beliefs or political views of the authors.
- 9. Conflict of interests: Editors and peer-reviewers should not consider manuscripts in which they have conflict of interests resulting from competitive, collaborative or other relationships or connections with any of the authors, companies, or institutions connected to the papers.
- 10. Confidentiality: Unpublished data obtained through peer-review must be kept confidential and cannot be used for personal research.
- 11. Intellectual property and copyright: The ACRPS retains copyright to all articles published in its peer-reviewed journals. The articles may not be published elsewhere fully or partially, in Arabic or in another language, without an explicit written authorization from the ACRPS.
- 12. Siyasat Arabiya's editorial board fully respects intellectual property when translating and publishing an article published in a foreign journal, and will not proceed before getting the authorization from the journal in question.
- 13. Siyasat Arabiya does not make payments for manuscripts published in the journal, and all authors and researchers are exempt from publication fees.

The full link to the exact page should be included. Please use an URL Shortener (Bitly) or (Google Shortner). Example:

John Vidal, "Middle East faces water shortages for the next 25 years, study says," The Guardian, 27/8/2015, accessed on 31/10/2015, at: http://bit.ly/2k97Wxw

Policy Analysis Unit-ACRPS, "President Trump: An Attempt to Understand the Background," Assessment Report, The Arab Center for Research and Policy Studies, accessed on 10/11/2016, at: http://bit.ly/2j36v5S

Annex II

Ethical Guidelines for Publication in Siyasat Arabiya

- Siyasat Arabiya's editorial board maintains confidentiality and adheres to objectivity in the peer-reviewing process. It adopts an anonymized peer review process, where the editorial board selects the appropriate reviewer to assess paper's suitability for publication, according to specific criteria. In case of a conflict between the reviewers regarding the publication assessment, a third peer-reviewer will be selected.
- 2. Siyasat Arabiya relies on an accredited pool of experienced peer-reviewers who are up to date with the latest developments in their field.
- 3. Siyasat Arabiya adopts a rigorous internal organization with clear duties and obligations to be fulfilled by the editorial board.
- 4. Disclosure: With the exception of the editor in charge (editor-in-chief or those standing in for the editor), neither the editors, nor the peer-reviewers, are allowed to discuss the manuscript with third parties, including the author. Information or ideas obtained in the course of the reviewing and editing processes and related to possible benefits must be kept confidential and cannot be used for obtaining personal gain.
- When needed, based on the reviewer report, the editorial board may offer researchers methodological, technical and other assistance in order to improve the quality of their submissions.
- 6. Siyasat Arabiya's editors commit to informing authors of the acceptance or otherwise of their manuscripts, based on the reviewers' report, or to notify in case of rejection, specifying the reasons.
- 7. The journal remains committed to providing quality professional copy editing, proof reading and online publishing service.

In quotes immediately following the reference: Ibid., p. 32.

The corresponding bibliographical entry:

Pollan, Michael. The Omnivore's Dilemma: A Natural History of Four Meals. New York: Penguin, 2006.

For books by three or more authors, in the note, list only the first author, followed by et al.:

Michael Gibbons et al., The New Production of Knowledge: The Dynamics of Science and Research in Contemporary Societies (London: Sage, 1994), pp. 220-221.

In later quotes: Gibbons et al., p. 35.

The corresponding bibliographical entry:

Gibbons, Michael et al., The New Production of Knowledge: The Dynamics of Science and Research in Contemporary Societies. London: Sage, 1994.

Periodicals

Author's name, "article title," *journal title*, volume number, issue number (Month/season Year), page numbers.

Joshua I. Weinstein, "The Market in Plato's Republic," Classical Philology, no. 104 (2009), p. 440.

The corresponding bibliographical entry:

Weinstein, Joshua I. "The Market in Plato's Republic." Classical Philology. no. 104 (2009), pp. 439-458.

Articles in a Newspaper or Popular Magazine

N.B. Cited only in footnotes, not in the references/bibliography. Example:

Ellen Barry, "Insisting on Assad's Exit Will Cost More Lives, Russian Says," *The New York Times*, 29/12/2012.

Electronic Resources

When quoting electronic resources on websites, please include all the following: Author's name (if available), "The article or report title," series name (if available), website's name, date of publication (if available), accessed on 9/8/2016, at: http://www...

rigorous scrutiny which apply to research papers. Book reviews must be between 2,800 and 3,000 words in length.

- **j.** Siyasat Arabiya has a special section for discussions of a topical idea, theory, or issue in political science and international relations. Such contributions should be no longer than 2,800-3,000 words and are subject to the same peer-review rules as articles.
- 4. The peer review process for *Siyasat Arabiya* and for all journals published by the ACRPS is conducted in the strictest confidence. Two preliminary reviewers are selected from a short list of approved reader-reviewers. In cases where there is a major discrepancy between the first two reviewers in their assessment of the paper, the paper will be referred to a third reviewer. The editors will notify all authors of a decision either to publish, publish with modifications, or to decline to publish, within two months of the receipt of the first draft.
- 5. Siyasat Arabiya's editorial board adheres to a strict code of ethical conduct, which has the clearest respect for the privacy and the confidentiality of authors. The journal does not make payments for articles published in the journal, nor does it accept payment in exchange for publication. In the final production stages, the order of articles published in specific editions is decided on purely technical grounds.

Annex I

Footnotes and Bibliography

Books

Author's name, Title of Book, Edition (Place of publication: Publisher, Year of publication), page number.

Michael Pollan, *The Omnivore's Dilemma: A Natural History of Four Meals* (New York: Penguin, 2006), pp. 99-100.

Gabriel García Márquez, *Love in the Time of Cholera*, Edith Grossman (trans.), (London: Cape, 1988), pp. 242-55.

In quotes not immediately following the reference: Pollan, p. 31.

Where there are several references by the same author, add a short title: Pollan, *Omnivore's Dilemma*, p. 31.

- 2. Submissions must be accompanied by a curriculum vitae (CV) of the author, in both Arabic and English.
- 3. All submissions must include the following elements:
 - a. A title in both Arabic and English together with the author's institutional affiliation.
 - **b.** An abstract, ranging between 250 and 300 words in length as well as a list of keywords. The abstract must explicitly and clearly spell out the research problematic, the methodologies used, and the main conclusions arrived at. These must be provided in one English, and one Arabic version.
 - c. The research paper must include the following: a specification of the research problematic; an explanation of the significance of the topic; specification of thesis or arguments; review of literature emphasizing gaps or limitations in previous analysis; description of research methodology; hypothesis and conceptual framework; bibliography.
 - **d.** All research papers submitted for consideration must include a complete bibliography covering all references, regardless of whether or not these appear in the footnotes. References must be cited in the original language in which the source was written. Authors must follow the referencing guidelines adopted by the Arab Center for Research and Policy Studies (See Appendix I for a complete guide to the reference style used across all of our journals).
 - e. Research papers must normally be between 6,000 and 8,000 words in length, inclusive of references, charts and tables, and appendices. The editors reserve the right to publish articles of longer length in exceptional circumstances.
 - **f.** All diagrams, charts, figures and tables must be provided in a format compatible with either Microsoft Office's spreadsheet software (Excel) or Microsoft Office's word processing suite (Word), alongside high resolution images. Charts will not be accepted without the accompanying data from which they were produced.
 - g. Submitted research must fall within the aims and research interests of the journal.
 - h. Extracts or chapters from doctoral theses and other student projects are only published in exceptional circumstances. In such cases, the researcher should point this out clearly, and provide full information about the thesis, including the title, the awarding institution and date of award.
 - i. Book reviews will be considered for submission to the journal provided that the book covers a topic which falls within the scope of the journal and within the reviewer's academic specialization and/or main areas of research. Reviews are accepted for books written in any language, provided they have been published in the previous 3 years. Book reviews are subject to the same standards of



Siyasat Arabiya: A Peer Reviewed Journal in Political Science

Siyasat Arabiya is a bi-monthly peer reviewed academic journal published by the Arab Center for Research and Policy Studies (ISSN 2307-1583) dedicated to political science, international relations, strategic affairs and public policy. First published in March 2013, the journal is overseen by an academic editorial board and an actively engaged board of international advisers.

Contributions in *Siyasat Arabiya* are drawn from all fields of political science including international relations, comparative politics, and national, regional, and international institutional systems. The journal publishes critical insights into the operation of political systems, the behavior of governments and political parties as well as the trends in civil society and social and political participation more broadly. This is complemented with publications covering public opinion, issues of migration and forced migration, war, civil war, conflict and human rights issues. Particular attention is paid to the present-day political transition in the Arab world, especially democratization at all political levels and its legal-constitutional and institutional aspects.

In addition to the editorial and advisory boards, the journal relies on two units active within the Arab Center of Research and Policy Studies (ACRPS): the Policy Analysis Unit and the Arab Opinion Index, which produces an annual report on public opinion across the Arab world. The journal's work is also closely linked to the political science program at the Doha Institute for Graduate Studies and the Program for the Study of Arab Democratization within the ACRPS.

Publication in *Siyasat Arabiya* is governed by a strict code of ethics guiding the relationship between the editorial staff and contributors. With three years of experience and interaction with specialists and contributors the journal was recently (Spring, 2016) restructured to bring it in line with international standards of academic publishing. Submission to and publication in *Siyasat Arabiya* must therefore adhere to the following guidelines:

1. Original work which is submitted exclusively for publication within the journal. No work which has been previously published fully or in part will be considered for publication in Siyasat Arabiya. Similarly, no work which substantially resembles any other work published in either print or electronic form, or submitted to a conference other than the conferences held by the ACRPS will be considered for publication.



دعوة للكتابة

77

تدعو دورية "سياسات عربية" الأكاديميين والباحثين وسائر الكتّاب المهتمين بشؤون السياسات للكتابة على صفحاتها. تقبل الدورية الأبحاث النظرية والتطبيقية المكتوبة باللغة العربية، كما تفتع صفحاتها أيضًا لمراجعات الكتب، وللحوار الجاد حول ما ينشر فيها من موضوعات. تخضع كل المواد التي تصل إلى "سياسات عربية" للتحكيم من جانب مختصين من الأكاديميين. ولذلك تتوقع هذه الدورية ممن يكتبون إليها الالتزام بمعاييرها، وبما يبديه المحكّمون من ملاحظات. فاتباع التقاليد العلمية المؤسّسيّة، على محدوديتها، هو الذي يسمع بتراكم التّجربة واحترام المعايير العلميّة، وضمان جودة المادة التي تصل إلى القراء. تهدف هذه الدورية إلى أن تكون طيّعة الفهم لدى المختصين وغير المختصين من القراء، من دون التضحية برصانة المضمون.

77

ترسل كل الأوراق الموجهة للنشر باسم رئيس التحرير على العنوان الإلكتروني الخاص بالمجلة siyasat.arabia@dohainstitute.org

X



قسيمة الاشتراك

		الاسم
		العنوان البريدي
		البريد الإلكتروني
		عدد النسخ المطلوبة
🔲 شيك لأمر المركز	🗌 تحويل بنكي	طريقة الدفع



Invitation to submit papers



The editors of *Siyasat Arabia* invite scholars to submit papers for consideration in future editions of the journal. *Siyasat Arabia*, published bi-monthly in Arabic, covers the range of specialisms within political science and strategic studies, including international relations, geopolitics and geostrategic studies. The journal also carries critical, incisive essays and book reviews as well as primary source materials. All submitted manuscripts will be subject to the same rigorous peer review process. The journal aims to further and deepen debate around these topics for diverse audiences of professional scholars and non-specialists alike while continuing to uphold its high academic standards.



All submissions intended for publication should be sent by email:

siyasat.arabia@dohainstitute.org

Address all correspondence to the Editor-in-Chief



عنوان الاشتراكات:

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ARAB CENTER FOR RESEARCH & POLICY STUDIES

جادة الجنرال فؤاد شهاب - بناية الصيفي 174 - مار مارون ص.ب: 1105-110 رياض الصلح 2180-1107 بيروت - لبنان

عنوان التحويل البنكى:

ARAB CENTER FOR RESEARCH & POLICY STUDIES

Qatar National Bank

Account Number: 3804002-000072- (FOR US DOLLARS)

IBAN number: LB70 0136 0000 000 3804 000072 002 (FOR US DOLLARS)

SWIFT code: QNBA LB BE

الاشتراكات السنوية

(ستة أعداد في السنة بما في ذلك أجور البريد المسجل)

- 35 دولارًا أميركيًا للأفراد في لبنان.
- 55 دولارًا أميركيًا للحكومات والمؤسسات في لبنان.
- 55 دولارًا أميركيًا للأفراد في الدول العربية وأفريقيا.
- 75 دولارًا أميركيًا للحكومات والمؤسسات في الدول العربية وأفريقيا.
 - 95 دولارًا أميركيًا للأفراد في أوروبا.
 - 120 دولارًا أمركيًا للحكومات والمؤسسات في أوروبا.
 - 120 دولارًا أميركيًا للأفراد في القارة الأميركية.
 - 140 دولارًا أميركيًا للحكومات والمؤسسات في القارة الأميركية.